

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة فرحات عباس سطيف-1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه

الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

تحت عنوان:

دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام

-دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب-

تحت إشراف: د. نصر الدين ساري

من إعداد الطالبة: مريم رحمانى

لجنة المناقشة

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الجامعة | الصفة |
|-----------------------|----------------|---------------------|--------------|
| أ.د. عماري عمار | أستاذ | جامعة سطيف 1 | رئيسا |
| د. ساري نصر الدين | أستاذ محاضر أ | جامعة سطيف 1 | مشرفا ومقررا |
| د. لطرش ذهبية | أستاذ محاضر أ | جامعة سطيف 1 | عضوا ممتحنا |
| أ.د. بن عيشي بشير | أستاذ | جامعة بسكرة | عضوا ممتحنا |
| د. سليمان زواري فرحات | أستاذ محاضر أ | المركز الجامعي ميله | عضوا ممتحنا |

السنة الجامعية: 2021 / 2020

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل، كما أشكر الأساتذة المشرفين: الأستاذ الدكتور صالح صالح على قبوله الإشراف على هذا العمل والذي رافقني في بداياته وعلى نصائحه وتوجيهاته، والدكتور نصر الدين ساري الذي تحمل عبء إتمام هذا العمل وعلى جهده وتشجيعه.

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، الذين تكرموا بقبول مناقشة هذا العمل.

ولا أنسى كل من ساعدني ودعمني.

الإهداء

إلى والدي الكرمين بارك الله في عمرهما وأمدهما بالصحة والعافية

إلى روح أخي الحبيب رحمه الله

إلى أخواتي العزيزات آمال حواء نور الهدى ملاك

إلى أختي وصديقتي صباح

إلى صديقتي

أهدي هذا العمل

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل وتقييم دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر والمغرب، وذلك من خلال تشخيص واقع القطاع الزراعي في الجزائر والمغرب وتسليط الضوء على السياسات الزراعية المتبعة في البلدين ومدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي، وقد تم الاعتماد على مؤشرات الزراعة المستدامة والأمن الغذائي المستدام لقياس وتقييم أداء القطاع الزراعي نحو الاستدامة.

وقد خلص البحث إلى أن الجزائر والمغرب تعاني من الأداء المنخفض للموارد الزراعية، ويرجع ذلك إلى عدم الواقعية في وضع السياسات الزراعية وضعف جودة صياغتها وتنفيذها ومدى الالتزام بها، وقد انعكس على حالة الأمن الغذائي وتبعيتها للأسواق العالمية في توفير غذائها.

الكلمات المفتاحية: الزراعة المستدامة؛ الأمن الغذائي المستدام؛ السياسات الزراعية؛ الجزائر؛ المغرب.

Abstract:

This research aims to analyze and evaluate the role of sustainable agriculture in achieving sustainable food security in Algeria and Morocco, by diagnosing the reality of the agricultural sector in Algeria and Morocco, Shedding light on the most important agricultural policies applied in the two countries and their effectiveness in achieving food security.

The indicators of sustainable agriculture and sustainable food security were relied on to measure and evaluate the performance of the agricultural sector towards sustainability

This research concluded that Algeria and Morocco suffers from low performance of agricultural resources, due to the lack of realism in the formulation of agricultural policies and the poor quality of formulation, implementation and commitment to them, which was reflected in the state of food security and their dependence on global markets in providing their food.

Key Words: Sustainable Agriculture; Sustainable food security; Agricultural policies; Algeria; Morocco.

مقدمة

تمهيد:

كانت ولا زالت مسألة الأمن الغذائي من المسائل الرئيسية المطروحة على قمة الاهتمامات العالمية، خاصة منذ أزمة الغذاء العالمية في بداية السبعينيات، فقد أصبح تحقيق الأمن الغذائي الهدف الأول للعديد من المنظمات العالمية والإقليمية والحكومات.

وقد ارتبط موضوع الأمن الغذائي ارتباطاً وثيقاً بالزراعة التي تعتبر القطاع الرئيسي المنتج للغذاء والمساهم في تحقيق الأمن الغذائي، كما تعتبر محرك النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للكثير من الدول، لذا تولي دول العالم أهمية كبيرة لقطاع الزراعة وكانت تسعى باستمرار إلى زيادة إنتاج الغذاء، حيث شهد القرن العشرين قفزة نوعية في الإنتاجية الزراعية نتيجة ادخال الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية ومكننة الزراعة، غير أن هذه الزيادة الضخمة في الإنتاجية الزراعية المحققة مع ادخال الزراعة الحديثة لم تأت من دون تكلفة، فالكفاءة الكلية لاستخدام الموارد انخفضت بشكل حاد والأثر البيئي السلبي للنشاط الزراعي زاد أيضاً حيث تسهم الأنشطة الزراعية بنحو 60% من الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة، وهو ما يرجع أساساً إلى استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية والنفايات الحيوانية، مما يجعلها واحدة من أكبر القطاعات الملوثة، وهذه التحديات تشكل عقبة أمام تحقيق الأمن الغذائي للجميع، خاصة مع احتمال تزايد الطلب العالمي على الغذاء بحلول عام 2050 وبالتالي تولد ضغط متزايد على الموارد الزراعية.

وأمام هذا الوضع برزت الاستدامة كمفهوم لمواجهة التحديات البيئية وآثارها على الزراعة والعواقب المحتملة للأمن الغذائي العالمي والإقليمي، وبدأ الاتجاه نحو الزراعة المستدامة وتشجيع استخدام العمليات الإيكولوجية في الزراعة، والحد من الأثر البيئي لممارستها لأنه يشكل خطراً عليها وعلى الأنظمة الطبيعية وعلى صحة الإنسان والأمن الغذائي في حد ذاته.

وبالإسقاط على حالة الجزائر والمغرب باعتبارهما من الدول المستوردة للغذاء في العالم رغم امتلاكهما لمقومات زراعية مهمة، فقد سعت الدولتين باستمرار إلى تطوير قطاع الزراعة من خلال مجموعة من السياسات والاستراتيجيات، بدأت بالتوجه الاشتراكي ثم سياسة التكيف الهيكلي فالسياسات الزراعية الحديثة والمخططات التنموية.

بالرغم من هذه الإصلاحات التي قامت بها في الجزائر والمغرب في مجال الزراعة إلا أن سيادة النظم الزراعية غير الموائمة للبيئة والتدني المستمر في إنتاجية الأراضي الزراعية يحول دون تحقيق الأمن الغذائي، لذلك بات من الضروري العمل على الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية المتاحة، والاهتمام بالاستثمار الزراعي المنتج والتحكم في تطور التكنولوجيا الزراعية، وذلك من خلال تحديد استراتيجية مستدامة لقطاع الزراعة تراعي الإمكانيات الزراعية للبلدين والقيود المرتبطة بالنشاط الزراعي سواء البيئية أو الاجتماعية وحتى الاقتصادية والسياسية منها.

مشكلة البحث:

انطلاقاً مما سبق، فإن مشكلة بحثنا تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر والمغرب؟

الأسئلة الفرعية:

من خلال السؤال الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل تعد الأساليب الزراعية المستدامة أفضل بديل للأساليب الزراعية التقليدية؟
2. ماهي مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري والمغربي؟
3. انطلاقاً من مؤشرات قياس وتقييم كفاءة السياسات الزراعية ما هو أثر هذه السياسات على الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب؟
4. هل يمكن أن تساهم الأساليب الزراعية المستدامة في تحسين الأمن الغذائي واستدامته في الجزائر والمغرب؟

فرضيات البحث:

للإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية تم الانطلاق من الفرضيات التالية:

1. تعتبر الأساليب الزراعية المستدامة أحسن بديل لأساليب الزراعة التقليدية؛
2. للقطاع الزراعي أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري والمغربي وذلك من خلال الإمكانيات المتاحة من جهة ومن خلال مساهمته الكبيرة في الاقتصاد المحلي من جهة أخرى؛
3. انطلاقاً من مؤشرات القياس، السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر والمغرب ساهمت في تطوير أداء القطاع الزراعي وتحسين حالة الأمن الغذائي؛
4. يمكن أن تساهم الأساليب الزراعية المستدامة في تحسين الأمن الغذائي للجزائر والمغرب.

أهمية البحث:

يعتبر موضوع الأمن الغذائي أحد المواضيع الهامة والاستراتيجية، والذي بات يشغل دول العالم لكونه يعتبر تحدياً من التحديات التي تواجه الإنسان والمجتمعات، وتكمن أهمية البحث في كونه يقدم تقييماً لواقع الزراعة المستدامة في كل من الجزائر والمغرب من خلال تسليط الضوء على السياسات والاستراتيجيات التي اعتمدها الدولتين للنهوض

بالقطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، مع محاولة تحديد سبل ووسائل تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر والمغرب.

أهداف البحث:

لكل بحث علمي هدف محدد أو مجموعة من الأهداف يسعى لتحقيقها، ويتمثل الهدف الأساسي لهذا البحث في:

- محاولة إبراز دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر والمغرب؛
- إبراز مزايا الزراعة المستدامة؛
- الوقوف على واقع الزراعة في الجزائر والمغرب؛
- معرفة متطلبات الأمن الغذائي المستدام وآليات تحقيقه.

منهجية البحث:

للقوف على دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر والمغرب تم الاعتماد على المنهج الوصفي لشرح وتفسير الظاهرة ووصف خصائصها من الناحية الكيفية (من خلال وصف الزراعة المستدامة والأمن الغذائي المستدام وأبعادهما ومبادئهما ومؤشرات القياس والسياسات والاستراتيجيات المتبعة)، والكمية (من خلال الوصف الرقمي للزراعة المستدامة والأمن الغذائي المستدام باستخدام أبرز المؤشرات)، كما تم الاعتماد على المنهج المقارن للقوف على حقيقة الواقع الزراعي والغذائي للجزائر والمغرب لمعرفة نقاط القوة والضعف.

وقد تم الاعتماد على مصادر متنوعة، كما تم الاعتماد على البيانات التي صدرت عن هيئات رسمية وطنية ودولية وإقليمية مثل وزارة الفلاحة، الديوان الوطني للإحصاء، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة التعاون الإسلامي.

الدراسات السابقة:

سيتم استعراض مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث سواء في موضوع الدراسة ككل أو في جزء منها على النحو التالي:

أ- عرض الدراسات السابقة:

1. دراسة طالبي رياض (2016 / 2017) بعنوان: دراسة تحليلية لأثر استراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة

فرحات عباس سطيف 1 الجزائر، الهدف من الدراسة تشخيص مختلف المراحل التي مر بها تنفيذ استراتيجية التنمية الريفية المستدامة وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعتبر هدف وأولوية كل دولة، إظهار العلاقة بين متغيرين لهما ثقلهما في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، معرفة إيجابيات وسلبيات استراتيجية التنمية الريفية المستدامة ومدى استجابتها لطموح السكان الريفيين، وقد جاءت مشكلة الدراسة كما يلي: ما أثر تطبيق استراتيجية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر على المتغيرات الاقتصادية الكلية؟ وهي الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري الفلاحي، معدل البطالة، مؤشر الأسعار الاستهلاكي، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

اعتماد استراتيجية التنمية الريفية المستدامة في تطبيقها على الدعم المالي بإنشاء صناديق خاصة، واعتماد تمويل هذه الصناديق على الريع البترولي الذي يعد مورد تنقلب أسعاره في الأسواق الدولية دوريا، مما جعل مسألة الدعم ظرفية ما يؤثر على الاستقرار في ممارسة النشاط الفلاحي، عدم الموازنة في الاهتمام في إطار استراتيجية التنمية الريفية المستدامة بين شقيها، حيث أن مبالغ الدعم المخصصة للتجديد الريفي أقل من مبالغ الدعم المخصصة لصندوق التجديد الفلاحي، زيادة في الناتج الوطني الفلاحي مقابل الزيادة في جانب الطلب الكلي الاستهلاكي، بالنسبة للتخفيض من معدلات البطالة في الأقاليم الريفية من خلال المشاريع الجوارية المندمجة فقد تميزت بضعف الأنشطة الاقتصادية ولم ترقى للمستوى المطلوب، بقاء مستويات المردودية خاصة في شعبة إنتاج الحبوب جد متدنية، التطور البطيء للمساحة الزراعية المروية من حيث مصادر الري المعتمد ونظام الري، صغر حجم المساحة الزراعية المستغلة فعليا من إجمالي المساحة الكلية الصالحة للزراعة، عجز في الميزان التجاري الفلاحي بسبب ارتفاع الواردات الفلاحية وخاصة الغذائية النباتية منها والحيوانية لارتفاع مستويات الاستهلاك الخاصة بالأفراد نتيجة تحسن دخلهم، التقلبات الدورية لأسعار المنتوجات الفلاحية نتيجة لانخفاض بعض أصناف الإنتاج الأساسية والظروف الخارجية المتمثلة في ارتفاع أسعار هذه المنتجات في الأسواق الدولية.

2. دراسة جبارة مراد (2014 / 2015) بعنوان دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي - حالة دول شمال إفريقيا - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، الهدف من الدراسة معرفة مدى مساهمة سياسات واستراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة المطبقة في دول شمال إفريقيا في تحسين أوضاع الأمن الغذائي، عرض مختلف سياسات التنمية الزراعية المستدامة في بعض دول منطقة شمال إفريقيا ومعرفة حجم الإنتاج الزراعي الغذائي في دول شمال إفريقيا، تحديد نسب الاكتفاء الذاتي وكذا الواردات والصادرات الغذائية ومعرفة حجم الفجوة الغذائية، حيث جاءت مشكلة الدراسة كما يلي: إلى أي مدى استطاعت السياسات والاستراتيجيات الزراعية المستدامة المنفذة من طرف دول شمال إفريقيا أن تحقق أمنا غذائيا لشعوب المنطقة؟

وقد توصلت الدراسة إلى أن دول شمال إفريقيا تتوفر على مقومات وعوامل تفعيل التنمية الزراعية المستدامة، غير أن هذه التنمية تعاني من مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافها، خاصة المتعلقة بتحسين الأمن الغذائي حيث تراجع نسبة مساهمة الإنتاج الغذائي في الوفرة الغذائية لصالح الواردات، فرغم زيادة حجم الإنتاج

الغذائي من معظم السلع الغذائية إلا أن زيادة حجم الاستهلاك كان أكبر، مما حتم على هذه الدول اللجوء إلى الأسواق الدولية لتغطية العجز، كما أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق الدولية أدى إلى ارتفاع الفجوة الغذائية في هذه الدول.

3. دراسة تواتي بن علي فاطمة (2013 / 2014) بعنوان **الاندماج الاقتصادي واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، الجزائر، الهدف من الدراسة الوقوف على التحديات الدولية والإقليمية التي يواجهها التكامل الاقتصادي العربي وانعكاساته المحتملة عليه، تحليل محددات الأمن الغذائي ومعرفة الأسباب الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي العربي والرغبة في إيجاد حل جذري ودائم لها، توضيح علاقة الارتباط بين التكامل الاقتصادي الزراعي والتنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي، البحث في الاستراتيجيات الممكنة للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية وتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أصبح التكتل الاقتصادي الإقليمي والدولي أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولم تستطع الدول العربية رغم ما تملكه من مقومات التكامل والوحدة الاقتصادية، وهو ما يمنع الوطن العربي من الاستغلال الكامل لما هو متاح من موارد طبيعية وبشرية ومالية، وأدى إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد وازدياد الفجوة الغذائية في معظم الدول العربية مما أدى إلى تفاقم أزمة الأمن الغذائي، حل مشكلة الأمن الغذائي في الدول العربية لن يتحقق إلا من خلال الاستغلال الأمثل لما هو متوافر من موارد اقتصادية وبشرية على المستوى الوطني والقومي، فبالوسع في الاستثمار الزراعي المنتج وبالتحكم في تطور التكنولوجيا الزراعية يمكن زيادة إنتاجية الزراعة العربية، تحقيق الأمن الغذائي العربي يكون من خلال تنفيذ الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية وتنفيذ برامج التنمية الريفية المتكاملة المستدامة القادرة على تطوير الريف وتنميته.

4. دراسة **Chabane Mohammed (2011)** بعنوان:

L'agriculture de conservation : voie de Sécurité alimentaire dans les pays du Maghreb,

جاءت هذه الدراسة في إطار أبحاث المركز الدولي للدراسات العليا الفلاحية لحوض البحر المتوسط وتهدف إلى معرفة الوضع الراهن للقطاع الزراعي، مستويات الأمن الغذائي والتحديات المستقبلية في تكيف دول المغرب مع الزراعة المحافظة التي يمكن أن تكون المفتاح لضمان الأمن الغذائي في المستقبل في هذه المنطقة، حيث تناول الباحث في دراسته تحديات ومستقبل الأمن الغذائي في دول المغرب العربي، ورغم الجهود التي تبذلها دول المغرب العربي من أجل تحسين القدرة الإنتاجية بزيادة مستويات الغلات الزراعية، زيادة المساحة المزروعة والممارسات المفترضة للاستزراع الأحادي وتكثيف الوسائل المستخدمة، فقد أدت هذه الممارسات إلى انتشار كوارث إيكولوجية وآثار وخيمة على موارد التربة وعواقب اجتماعية، كما أضاف أن تطور النمو السكاني والطلب على الغذاء وآثار ظاهرة الاحتباس الحراري، وتدهور الظروف المادية في الزراعة وانخفاض الموارد المائية هي عوامل تشير إلى أن مستقبل الأمن الغذائي

في المغرب العربي يبدو أكثر تهديدا، وأكد أن الزراعة المحافظة باعتبارها أسلوبا زراعيا مستداما هي البديل العملي لمواجهة هذه التحديات.

5. دراسة Bouri Chaouki (2010 / 2011) بعنوان **Les politiques de Développement Agricole. Le cas de l'Algerie** «impact du PNDA/ PNDAR sur le développement économique»

أطروحة دكتوراه، كلية العلوم التجارية جامعة وهران، الجزائر، الهدف من الدراسة معرفة النتائج التي تم الحصول عليها من تطبيق سياسات التنمية الفلاحية وأثرها على النمو الاقتصادي للدولة خاصة أثرها على التشغيل ونسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي، وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

منذ إطلاق خطة التنمية الزراعية في عام 2000، بدأ القطاع يعرف فترة من النمو تتسم بالاستقرار النسبي على الرغم من الظروف الجوية الصعبة، ويتضح ذلك من معدلات النمو الإيجابية من 2004 إلى 2006 بنسبة 6.41 %، 2.02 % و 4.71 %، القيمة المضافة الزراعية التي ارتفعت من 322 مليار دينار إلى 548 مليار دينار خلال نفس الفترة، إعطاء القطاع مساهمة سنوية من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8 %، وينطبق الأمر نفسه على الإنتاج الزراعي الذي سجل نموا مطردا، تم الحصول على هذه العروض على الرغم من الانخفاض الكبير في الميزانية القطاعية في عام 2006 من حيث القيمة الثابتة (73 مليار دينار في عام 2006 مقابل 79 مليار دينار في عام 2005) وبقيت على 3 % من ميزانية الدولة للسنة الثالثة على التوالي.

بلغ إجمالي عدد الوظائف المباشرة التي تم إنشاؤها في 31 ديسمبر 2006 104323 معادل للوظائف الدائمة (EEP)، بالتوازي مع هذا خلق وظائف مباشرة على مستوى المزرعة، فضلت PNDAR إنشاء أو إعادة تنشيط 22000 شركة خدمات خاصة في مجال الإنتاج الزراعي، كما تم إنشاء شركات صغيرة من قبل خريجي القطاع (المهندسين والأطباء البيطريين والفنيين) والعاطلين عن العمل تم تحفيزهم أيضا بفضل نظام الدعم القائم على التاجر؛ الدعم الذي يستحق المتابعة ومرافقة البنوك، مكنت هذه الآلية من إنشاء ما يقرب من 7000 شركة لخدمات دعم المزارع الصغيرة يرأسها أكاديميون (في الهندسة الزراعية والمختبرات التحليلية وشركات العقود والمعالجة الصحية والصحة النباتية)، من ناحية أخرى فإن الزيادة في الإنتاج الزراعي التي أصبحت مؤكدة ومرئية، تفتقر إلى منظمة من القطاعات القادرة على تحديد استراتيجية الإنتاج والتسويق (الفواكه والخضروات والحليب وغيرها) حيث في هذا المجال لا يزال يتعين القيام بكل شيء.

6. دراسة أوزال عبد القادر (2009 / 2010) بعنوان: **العولمة والأمن الغذائي العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الهدف من الدراسة تبيين آثار العولمة على الأمن الغذائي في الدول العربية والجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أن المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم تبعية ومن أكثرها هشاشة من حيث الأمن الغذائي، أن العالم يملك غذاء كافيا وقد أظهر إنتاج الغذاء العالمي نموا أعلى من نمو السكان، تمثل الزراعة قطاعا استراتيجيا بالنسبة إلى معظم

البلدان الزراعية مع أكثر من 40% من أسباب العيش في المنطقة العربية تعتمد عليها، أن الأمن الغذائي للدول العربية يتوقف بدرجة كبيرة على عوامل خارجية تتمثل فيما يطرأ من تغيرات في السوق العالمية لتجارة المنتجات الزراعية العربية.

7. دراسة غربي فوزية (2007 / 2008) بعنوان **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، الهدف من هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع القطاع الزراعي في الجزائر، بالوقوف على حقيقة الإنتاج والإنتاجية بالنسبة لبعض المجموعات السلعية الغذائية ذات الاستهلاك الواسع وذلك في فترة ما بعد التسعينات، تشخيص وضعية الإنتاج الزراعي في مجال الغذاء ومدى قدرته على تحقيق الأمن الغذائي، ومن ثم مدى إمكانية الخروج من الحلقة المفرغة للتبعية الغذائية التي تؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية، وقد تبين من خلال هذه الدراسة بأن القطاع الزراعي في الجزائر غير مستقر ويعرف حالة من التخلف في مستويات الإنتاج الزراعي الغذائي، بحيث يعجز على تلبية الطلب المحلي مما يدفع باللجوء إلى الخارج، وأشارت الباحثة إلى أن الفجوة الغذائية في الجزائر تزداد توسعاً وبأن المشكلة الغذائية هي مشكلة أمن غذائي، ومن ثم أصبح لزاماً على الجزائر أن تنمي قطاعها الزراعي من أجل سد الفجوة الغذائية بتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، واعتبرت بأن الاهتمام بالاستثمار الزراعي يؤدي إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة ومن ثم الأمن الغذائي، كما أوضحت بأن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب الأخذ بمبادئ وفلسفة التنمية المستدامة.

ب- موقع بحثنا من الدراسات السابقة:

تشكل الدراسات السابقة خلفية ساعدت على بناء هذا البحث الذي يعد امتداداً لنتائج الدراسات السابقة، فالدراسات السابقة تطرقت إلى موضوع الزراعة والأمن الغذائي في الدول العربية، في دول المغرب العربي، في الجزائر، وقد ركزت على وصف وتحليل نتائج السياسات والاستراتيجيات الزراعية وأثارها على الاقتصادات الوطنية وعلى حالة الأمن الغذائي، ونلخص أهم نتائج الدراسات السابقة فيما يلي:

- بالرغم من توفر الإمكانيات الزراعية في الجزائر وفي الدول العربية إلا أن الفجوة الغذائية في تزايد مستمر وذلك راجع إلى عوامل طبيعية وتقنية؛

- تأثر الأمن الغذائي بالتغيرات التي تطرأ في السوق العالمية وهذا راجع إلى الاعتماد بشكل كبير على الواردات الغذائية والزراعية؛

- أكدت معظم هذه الدراسات أن اتباع الأساليب الزراعية المستدامة كفيل بالنهوض بالقطاع الزراعي وتحسين حالة الأمن الغذائي.

انطلاقاً من هذه النقطة الأخيرة جاء هذا البحث والذي سيركز على النقاط التالية:

- معالجة موضوع الزراعة المستدامة من خلال الوقوف على الأسس النظرية لهذا المفهوم وعلى الأسس العملية والمتمثلة في الممارسات والأساليب التي تندرج ضمن هذا المفهوم؛

- تحليل حالة الزراعة المستدامة والأمن الغذائي المستدام في الجزائر والمغرب من خلال مؤشرات القياس والتي لا تركز فقط على البعد الاقتصادي، بل تركز على الأبعاد الكلية لكل من الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والمتمثلة في الأبعاد البيئية والاجتماعية والسياسية إضافة إلى البعد الاقتصادي.

هيكل البحث:

للإحاطة بجوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول متكاملة جاءت على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** سيتناول الإطار النظري للزراعة المستدامة من خلال التطرق إلى تطور مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها وخصائصها، كما سيتطرق إلى تطور مفهوم الزراعة المستدامة وآثار الزراعة الصناعية، وأهداف الزراعة المستدامة ومبادئها، كما سيتم استعراض أهم الممارسات الزراعية المستدامة وأشكال الزراعة المستدامة.
- **الفصل الثاني:** سيتم تخصيصه لدراسة الأمن الغذائي المستدام والانعكاسات المتوقعة لتحرير تجارة السلع الزراعية عليه، من خلال التعرض إلى تطور مفهوم الأمن الغذائي أبعاده ومستوياته، مفهوم الأمن الغذائي المستدام أبعاده وشروط تحقيقه ومبادئه. كما سيتم عرض أهم الاستراتيجيات لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، وسيتم التطرق إلى مشكلة الجوع وانعدام الأمن الغذائي في العالم، وفي الأخير سيتم تحليل أثر تحرير تجارة السلع الزراعية على الأمن الغذائي المستدام وعلى أبعاده.
- **الفصل الثالث:** سيتناول مكانة القطاع الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب من خلال استعراض واقع القطاع الزراعي في البلدين وأهم المؤشرات التي توضح أداء القطاع، وتبيان أهم السياسات الزراعية المتبعة في كل من الجزائر والمغرب، كما سيتم توضيح مستويات الاكتفاء الذاتي في البلدين.
- **الفصل الرابع:** سيخصص لتحليل وتقييم الاستدامة الزراعية والأمن الغذائي المستدام في الجزائر والمغرب وسبل تعزيزهما، من خلال عرض أهم مؤشرات قياس الزراعة المستدامة ومؤشرات قياس الأمن الغذائي المستدام ثم محاولة تطبيق هذه المؤشرات على كل من الجزائر والمغرب، كما سيتم تقديم الحلول الكفيلة بتطوير القطاع الزراعي من أجل ضمان أمن غذائي مستدام.

الفصل الأول

الإطار النظري للزراعة المستدامة

الفصل الأول: الإطار النظري للزراعة المستدامة

عرفت الزراعة تطورات عديدة عبر التاريخ خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، أين أدى التطور الصناعي الكبير إلى ظهور زراعة حديثة تعتمد على المكننة وعلى استعمال الأسمدة والمبيدات الصناعية، هذه الزراعة الحديثة سمحت بتعظيم الإنتاجية الزراعية غير أنها مع مرور الوقت خلفت أضرارا على الأنظمة الطبيعية وعلى صحة المجتمع، كما تأثرت الإنتاجية الزراعية التي انخفضت مع مرور الوقت بسبب تدهور الأراضي الزراعية وتقلص مساحتها، مما أثار القلق على مستقبل الزراعة وفرض تبني أساليب زراعية بديلة للحفاظ على صحة الإنسان وعلى بيئته، وضمان احتياجاته الغذائية. وقد تم عرض الزراعة المستدامة كبديل وكنظام إنتاج يوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فالزراعة المستدامة تؤكد ممارسة الزراعة التي تحمي الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.

وانطلاقا مما سبق سيتم في هذا الفصل توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالزراعة المستدامة وذلك بالتطرق للمحاور التالية:

- المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة ومبادئها وأهدافها.
- المبحث الثاني: ماهية الزراعة المستدامة وتطورها وأهدافها.
- المبحث الثالث: أساسيات الزراعة المستدامة.
- المبحث الرابع: أشكال الزراعة المستدامة.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة ومبادئها وأهدافها

أدت إخفاقات التنمية خاصة فيما يتعلق بالجانب البيئي إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة، هذا المفهوم الجديد أدى إلى بروز تصورات ومفاهيم جديدة للتنمية ومبادئها وأهدافها. وقد حظي مفهوم التنمية المستدامة باهتمام واسع وبشكل خاص منذ صدور تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، وتم الترويج للتنمية المستدامة بأنها التنمية التي توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة وتطوره

تمت صياغة فكرة "التنمية المستدامة" لأول مرة على نطاق واسع في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية من الأمم المتحدة والمشهور بتقرير برونتلاند لعام 1987، وقد جاء هذا التقرير كإجابة على المشكلات التي يواجهها العالم مثل استنزاف الموارد الطبيعية وتلوث البيئة، الفقر.

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة مفهوم متعدد الأبعاد، وقد اختلفت تعاريفها باختلاف الأبعاد التي تم التركيز عليها، ويتم سرد أبرز هذه التعاريف فيما يلي:

1- حسب تقرير برونتلاند أن تجعل التنمية مستدامة أي أن "تضمن استجابة التنمية لحاجات الحاضر من دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في الوفاء بحاجاتها".
يحتوي هذا التعريف على مفهومين أساسيين:

- مفهوم الحاجات وخصوصا الحاجات الأساسية لفقراء العالم والتي ينبغي أن تعطى لها الأولوية المطلقة؛
- فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل.¹

2- تعريف منظمة الأغذية والزراعة الذي تم تبنيه في عام 1989: "التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية بصورة مستمرة."²

هذا التعريف يركز على مفهومين:

¹ - اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، تقرير مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، عالم المعرفة، الكويت، 1989، ص: 30، 69.

² - دونالدو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية بمساعدة مشروع الفاو، دمشق، 2003، ص: 56.

- كيفية إدارة وحماية الموارد الطبيعية لضمان تحقيق الحاجات؛

- توجيه التغير التكنولوجي والمؤسسي بشكل ملائم للاستجابة لحاجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

3-تعريف البنك الدولي: "التنمية المستدامة تعني إسناد السياسات الإنمائية والبيئية على مقارنة التكاليف والمنافع وعلى التحليل الاقتصادي الدقيق، والتي من شأنها تعزيز حماية البيئة وتؤدي إلى رفع مستويات الاستدامة والرفاهية."¹ ويركز هذا التعريف على مفهوم السياسات من أجل تحقيق الاستدامة في مختلف الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

4-تعريف وليام روكلز هاوس (مدير حماية البيئة الأمريكية): "التنمية المستدامة هي تلك العملية التي تقرر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة."² ويركز هذا التعريف على مفهومين:

- ضرورة تحقيق النمو الاقتصادي؛

- أن يتلاءم النمو الاقتصادي مع القدرات البيئية.

5-التنمية المستدامة هي: التنمية التي تتطلب الوفاء بالحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمامهم لتحقيق طموحاتهم في حياة أفضل، من خلال عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات ومسيرة التنمية التكنولوجية والتحول المؤسسي في اتساق مع المستقبل ومع حاجات الحاضر على حد سواء.³ يعتبر هذا التعريف شاملاً للتعريف السابقة من خلال تركيزه على ضرورة تحقيق التوازن والتكامل بين مختلف الأبعاد، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية والسياسية لتحقيق حياة أفضل لأجيال الحاضر والمستقبل. من خلال ما تقدم يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها:

"عملية تحسين متواصلة لمقومات الحياة البشرية من خلال الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد الطبيعية والمادية والبشرية والتكنولوجية، ضمن إطار مؤسسي مناسب من أجل تحقيق الأفضل في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية للأجيال الحالية والمستقبلية."

¹ - مريم رحمان وكوثر جيلاني، مداخلة بعنوان: التنمية المستدامة: الغايات والتحديات، مقدمة في المؤتمر الدولي: التنمية المستدامة وإشكالية تمويل الاستثمار في الطاقات المتجددة يومي 10-11 أبريل 2018، جامعة باتنة 1، الجزائر، ص: 02.

² - عثمان محمد غنيم وماجدة أو زنت، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 25.

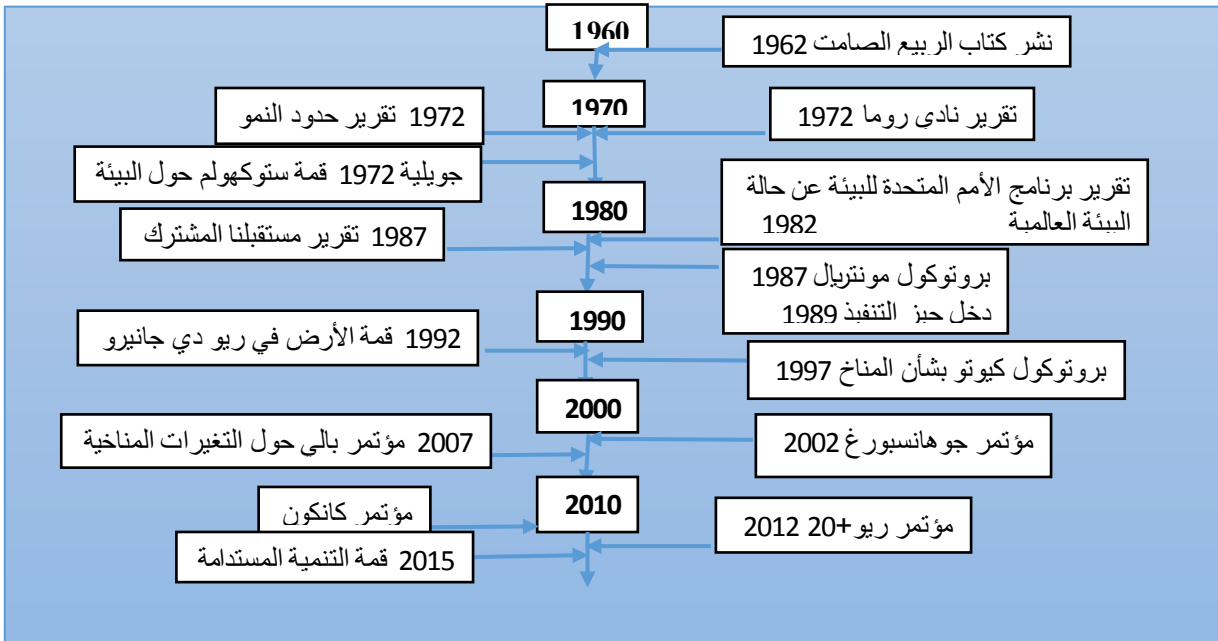
³ - اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

الفرع الثاني: تطور مفهوم التنمية المستدامة

اختلفت الآراء حول بدايات ظهور التنمية المستدامة، فهناك من يرجع نقطة بداية الاهتمام بالتنمية المستدامة إلى نادي روما وصدور تقريره سنة 1972 المعنون بحدود النمو، والذي يعتبر نقطة الانطلاق في التفكير في المسائل البيئية، كما يتم ارجاع بدايات التنمية المستدامة إلى سنة 1987 أين ظهر مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير برونتلاند الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، كما يرجع آخرون بداية الشروع في التفكير في التنمية المستدامة إلى سنوات أسبق حيث رغم الحداثة النسبية لفكرة التنمية المستدامة إلا أنه يمكن القول أن لها تاريخاً مشتقاً من مجموعة من الأفكار الواردة في بعض الكتابات الاقتصادية.¹

انطلاقاً مما سبق يوضح الشكل رقم (1-01) أهم المراحل التي مرت بها التنمية المستدامة من خلال اهتمام الاقتصاديين أو مؤتمرات التنمية المستدامة.

شكل رقم (1-01): مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

-العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010 / 2011، ص: 17-20.

-Henrik Gudmundsson and Ralph P. Hall and Greg Marsden and Josias Zietsman, **Sustainable Transportation**, Springer Texts in Business and Economics, DOI 10.1007/978-3-662-46924-8_2, 2015, p: 17.

¹- العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010 / 2011، ص: 16.

الفصل الأول: الإطار النظري للزراعة المستدامة

بالاعتماد على الشكل رقم (1-01) نلخص تطور التنمية المستدامة وفق المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى:** تعود جذور هذا المفهوم إلى 1960/1950 أين بدأ يظهر الاهتمام بالبيئة المحلية وما يجري عليها من تشديد بسبب التصنيع السريع، ففي عام 1962 نشرت راشيل كارسون كتابها "الربيع الصامت" الذي ركز على الآثار السلبية للأنشطة الصناعية، وقد وصفت كارسون المخاطر المحتملة للاستخدام المفرط للمبيدات وأن هذا الأمر يخدم مصالح الشركات الكيماوية والزراعة الصناعية والجيش والجامعات، لذلك يتم تجاهل هذه المخاطر ويتم تعزيز استخدامها ومواصلة تنميتها، وبالتوازي مع تزايد عدم الثقة في الحكومة والصناعة بدأت الحجج التي تحذر من المشاكل البيئية المرتبطة بنموذج التنمية السائد في التصنيع السريع والنمو الاقتصادي.
- وفي سنة 1972 نشر نادي روما تقريراً مفصلاً حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، وتقرير حدود النمو الذي أشار إلى العواقب المستقبلية الكارثية المحتملة لاستمرار أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة في هذه الفترة.
- **المرحلة الثانية:** ترتبط باهتمام المنظمات الدولية المعنية بقضايا التنمية، والتي تعود إلى ثمانينات القرن الماضي ونشر تقرير برونتلاند سنة 1987 الذي يمثل الوثيقة المرجعية الأساسية للتنمية المستدامة، وقد حظي مفهوم التنمية المستدامة باعتراف دولي رسمي في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المنعقد في ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992.¹
- **المرحلة الثالثة:** مرتبطة بنتائج القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ 2002، والتي ركزت على مجموعة أكثر شمولاً من القضايا البيئية من تلك التي نوقشت في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، وجذب انتباه المجتمع الدولي نحو تحدي تغير المناخ العالمي.
- **المرحلة الرابعة:** مرتبطة بمؤتمر ريو + 20 حيث من 20 إلى 22 يونيو 2012 عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (المعروف باسم ريو + 20) في ريو دي جانيرو البرازيل، بعد 20 سنة من مؤتمر ريو الأول، وكان الهدف الأساسي من المؤتمر هو تنشيط جهود المجتمع الدولي لتعزيز التنمية المستدامة. كانت النتيجة الأكثر أهمية من مؤتمر ريو + 20 تأييد "الاقتصاد الأخضر" كآلية مرنة للنهوض بالاستدامة. كما ترتبط هذه المرحلة بخطة ما بعد عام 2015 واستبدال الأمم المتحدة الأهداف الإنمائية للألفية بمجموعة جديدة من الأهداف والمؤشرات للإطار الزمني 2015-2030.²

¹ - مريم رحمانى وكوثر جيلاني، مرجع سبق ذكره، ص: 3، 4.

² - Henrik Gudmundsson and Ralph P. Hall and Greg Marsden and Josias Zietsman, **Sustainable Transportation**, Springer Texts in Business and Economics, DOI 10.1007/978-3-662-46924-8_2, 2015, p: 26- 28.

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة

أقر فريق الخبراء في قانون البيئة التابع للمؤتمر العالمي للتنمية الاقتصادية مجموعة من المبادئ القانونية المقترحة لحماية البيئة والتنمية المستدامة، والتي نلخصها في العناصر التالية.

الفرع الأول: المبادئ العامة والحقوق والمسؤوليات

تتمثل هذه الحقوق فيما يلي: ¹

1. حق الإنسان الأساسي في بيئة لائقة؛
2. العدل بين الأجيال في استخدام الموارد الطبيعية؛
3. المحافظة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والأنظمة البيئية؛
4. على الدول تحديد المعايير البيئية المناسبة والوفاية لحماية البيئة ورصد التغيرات التي تحدث في نوعية البيئة، واستخدام الموارد ونشر البيانات المناسبة عنها؛
5. إجراء تقييمات بيئية لما يقترح من نشاطات قد يكون لها تأثير بالغ في البيئة أو استخدام الموارد الطبيعية؛
6. الإشعار المسبق لجميع الأشخاص الذين من المحتمل أن يتأثروا تأثيرا بالغا بنشاط مزعم ومنحهم إمكانية المشاركة على قدم المساواة في الإجراءات الإدارية والقضائية؛
7. على الدول معاملة المحافظة على الطبيعة كجزء لا ينفصل من تخطيط وتنفيذ النشاطات التنموية، وتقديم المعونة للدول الأخرى وخصوصا البلدان النامية في دعم حماية البيئة والتنمية المستدامة؛
8. الالتزام العام بالتعاون مع الدول الأخرى على تنفيذ الحقوق والالتزامات المذكورة أعلاه.

الفرع الثاني: المبادئ والحقوق والالتزامات المتعلقة بتدخلات الموارد الطبيعية والبيئية عبر الحدود

تشمل المبادئ والالتزامات المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية ما يلي: ²

1. تستخدم الدول الموارد الطبيعية عبر الحدود على نحو معقول وعادل؛
2. تمنع الدول أو تحد من أي تدخل بيئي عبر الحدود يمكن أن يسبب بالفعل ضررا بالغا لكن مع استثناءات معينة؛
3. على الدول اتخاذ كل الاحتياطات المعقولة للحد من المخاطر لدى تنفيذ أو السماح بنشاطات خطيرة معينة، وتؤمن منح التعويض في حالة وقوع ضرر بالغ عبر الحدود حتى عندما لا يعرف أن هذه النشاطات ضارة وقت الإقدام عليها؛

¹ - اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص: 423، 424.

² - المرجع نفسه، ص: 423-426.

4. تدخل الدول في مفاوضات مع الدولة المتأثرة حول الظروف المتكافئة التي يمكن ممارسة النشاط في ظلها لدى التخطيط لتنفيذ أو السماح بنشاطات تسبب ضررا عبر الحدود يكون بالغاً ولكنه يقل كثيراً عن تكلفة الوقاية؛
 5. تطبق الدول كحد أدنى على الأقل المعايير نفسها للسلوك والآثار البيئية فيما يتعلق بتدخلات الموارد الطبيعية والبيئية عبر الحدود التي تطبق محلياً؛
 6. تتعاون الدول بنية حسنة مع الدول الأخرى لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية عبر الحدود، ومنع أو الحد من التدخلات البيئية عبر الحدود بصورة فعالة؛
 7. توفر بلدان المنشأ في الوقت المناسب المعلومات اللازمة للدول المعنية الأخرى حول تدخلات الموارد الطبيعية أو البيئية عبر الحدود؛
 8. تقدم الدول إشعاراً مسبقاً في الوقت المناسب وكذا المعلومات اللازمة للدول المعنية وتجري تقييماً بيئياً، أو تشتترط إجراء مثل هذا التقييم للنشاطات المزمعة التي يمكن أن تكون ذات آثار بالغة عبر الحدود؛
 9. تتشاور الدول في مرحلة مبكرة وبنية حسنة مع الدول المعنية فيما يتعلق بتدخلات عبر الحدود، قائمة أو محتملة في استخدامها أحد الموارد الطبيعية أو البيئية؛
 10. تتعاون الدول مع الدول المعنية في الرصد والبحث العلمي ووضع المعايير فيما يتعلق بتدخلات الموارد الطبيعية والبيئية عبر الحدود؛
 11. ترسم الدول خططاً احترازية للأوضاع الطارئة التي يمكن أن تسبب تدخلات بيئية عبر الحدود، وتسارع إلى تنبيه الدول المعنية وتزويدها بالمعلومات المناسبة والتعاون معها في حالة الطوارئ؛
 12. تتيح الدول مشاركة ومعاملة متساويتين في الإجراءات الإدارية والقضائية لجميع الأشخاص المتأثرين، أو الذين قد يتأثرون بتدخلات عبر الحدود في استخدامهم لأحد الموارد الطبيعية أو البيئية؛
 13. تكف الدول عن النشاطات التي تتنافى والالتزام الدولي بإزاء البيئة وتمنح تعويضاً عما يقع من أضرار؛
 14. تعتمد الدول على تسوية النزاعات البيئية بالطرائق السلمية، وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق متبادل على حل أو على ترتيبات أخرى لتسوية النزاع في غضون 18 شهر يرفع النزاع إلى المصالحة، وإذا لم يتم حله فيلجأ التحكيم أو التسوية القضائية بطلب من أي دولة من الدول المعنية.
- يعد العمل بهذه المبادئ والحقوق تحدياً كبيراً خاصة فيما يتعلق بالتدخلات البيئية عبر الحدود، وماتزال الكثير من الدول تتجاهل المخاطر السلبية لنشاطاتها على البيئة ولا تكفي الأعباء والضرائب البيئية لمواجهة هذه المخاطر. وتبقى الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة طوعية وليست الزامية ولا يمكن ممارسة تأثير كبير على السياسات الحكومية ما لم تعتمد الحكومات إلى أخذ المبادرة ووضع الاعتبارات البيئية في حسابها، واعتبارها جزءاً لا ينفصل من تخطيط وتنفيذ النشاطات التنموية.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة بشكل عام إلى تحقيق الحاجيات الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية، وإلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها ضمن العناصر التالية.

الفرع الأول: أهداف الألفية

في سبتمبر 2000 اجتمع رؤساء الدول والحكومات في قمة الأمم المتحدة للألفية واعتمدوا مجموعة من الأهداف ذات مواعيد نهائية محددة وهي أهداف التنمية للألفية المكونة من 8 أهداف و18 غاية و48 مؤشر¹، والشكل رقم (1-02) يبين هذه الأهداف.

شكل رقم (1-02): الأهداف الإنمائية للألفية



المصدر: الأمم المتحدة، الأهداف الإنمائية للألفية وما بعدها 2015، على الموقع:

<https://www.un.org/ar/millenniumgoals/poverty.shtml>، تاريخ الاطلاع: 2019/09/05 على 10:19.

فيما يلي تفصيل لأهداف الألفية:

الهدف 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع، ولديه 3 غايات:

- تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار وربع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و2015؛

¹ - الأمم المتحدة، أهداف التنمية للألفية، على الموقع: <https://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr03/chapter1.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2019/09/03 على 22:13.

الفصل الأول: الإطار النظري للزراعة المستدامة

- توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب؛

- تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و2015.

الهدف 2: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، ولديه غاية واحدة:

- كفاءة الأطفال في كل مكان سواء الذكور أو الإناث لتمكينهم من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015.

الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولديه غاية واحدة:

- إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015.

الهدف 4: تقليل وفيات الأطفال، ولديه غاية واحدة:

- تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و2015.¹

الهدف 5: تحسين الصحة النفاسية، ولديه غايتان:

- تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و2015؛

- تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015.

الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض، ولديه ثلاث غايات:

- وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2015 وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ؛

- تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2010 لجميع من يحتاجونه؛

- وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 وبدء انحسارها اعتباراً من ذلك التاريخ.

الهدف 7: كفاءة الاستدامة البيئية، ولديه أربع غايات:

¹- الأمم المتحدة، الأهداف الإنمائية للألفية وما بعد 2015، على الموقع: <https://www.un.org/ar/millenniumgoals/index.shtml>

تاريخ الاطلاع: 2019/09/04 على 10:30.

الفصل الأول: الإطار النظري للزراعة المستدامة

- إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية؛
 - الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2010؛
 - تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015؛
 - تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة.
- الهدف 8:** إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، ولديه ستة غايات:
- المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقييد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز؛
 - معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً؛
 - معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛
 - المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية؛
 - التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية؛
 - التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.¹

تم تحديد سنة 2015 كموعده لرصد التقدم في تحقيق أهداف الألفية، وحسب تقرير الأمم المتحدة الصادر في سنة 2015: "مع أنه تم تحقيق إنجازات هامة في مختلف أنحاء العالم فيما يتعلق بكثير من الغايات التي حددتها الأهداف الإنمائية للألفية، كان التقدم متبايناً بين المناطق والبلدان المختلفة الأمر الذي خلف ثغرات هامة، وقد تخلف عن الركب ملايين الناس ولاسيما أشدهم فقراً وأكثرهم حرماناً بسبب الجنس أو العمر أو العجز أو الإثنية أو الموقع الجغرافي، وتشتد الحاجة إلى بذل جهود موجهة للوصول إلى أكثر الناس ضعفاً".²

وفي نفس السنة (2015) تمت صياغة رؤية جديدة للتنمية المستدامة تشمل هذه الرؤية مجموعة من الأهداف.

¹ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، على الموقع: <http://www.fao.org/sustainable-development-goals/mdg/ar>، تاريخ الاطلاع: 2019/09/04 على 10:43.

² - الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015، نيويورك، 2015، ص: 08.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة ما بعد 2015

في سبتمبر 2015، اجتمع 170 من رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في نيويورك لاعتماد خطة عام 2030. وتغطي الخطة الجديدة مجموعة واسعة من الأهداف والغايات تشتمل على 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة و167 غاية، وستستخدم باعتبارها الإطار الشامل لتوجيه العمل الإنمائي على الصعيدين العالمي والوطني على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة.¹

ويوضح الشكل رقم (1-03) أهداف التنمية المستدامة الجديدة.

شكل رقم (1-03): أهداف التنمية المستدامة ما بعد 2015

| | | | | |
|---------------------------------------|-----------------------------------|---------------------------------|----------------------------------|------------------------------|
| 4 التعليم الجيد | 3 الصحة الجيدة والرفاه | 2 القضاء التام على الجوع | 1 القضاء على الفقر | أهداف التنمية المستدامة |
| 9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية | 8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد | 7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة | 6 المياه النظيفة والنظافة الصحية | 5 المساواة بين الجنسين |
| 14 الحياة تحت الماء | 13 العمل المناخي | 12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان | 11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة | 10 الحد من أوجه عدم المساواة |
| 17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف | 16 السلام والعدل والمؤسسات القوية | 15 الحياة في البر | | |

المصدر: الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، على الموقع:

<https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/development-agenda>، تاريخ الاطلاع: 2019/09/05 على

.10:22

من خلال الشكل رقم (1-03) فإن أهداف التنمية المستدامة تتمثل فيما يلي:²

الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛

¹ - قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2015: تحويل عالمنا من أجل الناس والكوكب، أهداف التنمية المستدامة، على الموقع: <http://www.unic-eg.org/16131>، تاريخ الاطلاع: 2019/9/4 على 11:07.

² - الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الوثيقة الختامية التالية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015، الدورة السبعون، 21 أكتوبر 2015، ص ص: 18، 19.

الفصل الأول: الإطار النظري للزراعة المستدامة

- الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛
 - الهدف 3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛
 - الهدف 4: ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛
 - الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛
 - الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة؛
 - الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛
 - الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع؛
 - الهدف 9: إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار؛
 - الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛
 - الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛
 - الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛
 - الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره؛
 - الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛
 - الهدف 15: حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛
 - الهدف 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهتمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات؛
 - الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانوناً، وعلى الحكومات أخذ زمام المبادرة ووضع أطر وطنية لتحقيقها، لذا فالدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه.¹

¹ - الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، على الموقع: <https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/home>، تاريخ الاطلاع:

2019/01/09 على: 11:34.

المبحث الثاني: ماهية الزراعة المستدامة وتطورها وأهدافها

تم اعتبار مشكلة سوء استخدام الموارد الطبيعية وأثرها في البيئة من كبرى المشكلات التي يواجهها العالم المعاصر خاصة المتعلقة منها بالممارسات الزراعية، فقد أدت الآثار البيئية السلبية للنظم الزراعية في القرن العشرين إلى التفكير في أساليب زراعية بديلة أقل ضرراً وأفضل إنتاجية، فظهرت الزراعة المستدامة كمفهوم لمواجهة التحديات البيئية في الزراعة.

المطلب الأول: تحديات الزراعة الصناعية

نتج عن ادخال الصناعة على الزراعة وظهور الزراعة الصناعية ثورة كبيرة في مجال الزراعة حيث ساهم في زيادة عالية للإنتاجية الزراعية، لكن مع مرور الوقت تسبب في آثار سلبية ومضرة للطبيعة والإنسان بسبب الأسمدة والمبيدات الكيماوية والاستغلال المكثف للموارد الطبيعية.

الفرع الأول: التعريف بالزراعة الصناعية وأهميتها

أدى ظهور الثورة الصناعية* في الفترة 1850/1750 إلى إحداث تغيرات في مجال الصناعة والتعدين، النقل، التكنولوجيا، هذه التغيرات كان لها تأثير عميق على الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والثقافية، حيث أصبح الاقتصاد قائم على الطاقة المستمدة من الآلة التي عوضت العمل اليدوي والحيوانات، لقد بدأت مع مكنة الصناعات النسيجية وتطوير تقنيات صناعة الحديد وزيادة استخدام الفحم المكرر ثم توسع التجارة من خلال ادخال القنوات وتحسين الطرق والسكك الحديدية،¹ كما أدخلت الآلة في المجال الزراعي.

نتيجة للتقدم الصناعي ظهرت في منتصف القرن العشرين الثورة الخضراء* أو الزراعة الصناعية، وهي تشير إلى سلسلة من البحوث والتطوير، وأنشطة نقل التكنولوجيا التي حدثت في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية والتي أدت إلى زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي.²

* الثورة الصناعية : يقصد بها التطورات الكبيرة التي شملت هيكل النشاط الصناعي في بريطانيا وأوروبا الغربية ابتداء من نصف القرن الثامن عشر.

¹ -C.F. Jordan, **An Ecosystem Approach to Sustainable Agriculture: Energy Use Efficiency in the American South, Environmental Challenges and Solutions 1**, DOI 10.1007/978-94-007-6790-4_1, Springer Science + Business Media Dordrecht 2013, p: 43, 44.

* الثورة الخضراء عرفت مرحلتين : الثورة الخضراء التقنية (الزراعة الصناعية) ، الثورة الخضراء الثانية (الزراعة الإيكولوجية).

** Norman Borlaug: نورمان بورلوج؛ مهندس زراعي وبروفيسور أمريكي ويعتبر أب الثورة الخضراء. درس في جامعة مينيسوتا، وعمل في مؤسسة

روكفيلر. قام بعدة أبحاث من أجل تحسين محصول الذرة والقمح. حصل على جائزة نوبل للسلام سنة 1970.

*** **HYVs**: أصناف جديدة من القمح تسمى أصناف عالية الغلة، وهي حبوب لها ساق أقصر من الأصناف التقليدية، متجانسة وراثياً وأكثر إنتاجية، ولكن في حاجة إلى ارتفاع معدل استهلاك الأسمدة مثل النيتروجين.

² - Ibid, p: 39, 51.

تعرف الزراعة الصناعية بأنها: "زراعة استبدلت القوة البشرية والحيوانية بالآلات لإعداد التربة والزراعة والتعشيب وحصاد المحاصيل، الزراعة الصناعية ركزت على زيادة المحاصيل الزراعية وإدخال أصناف جديدة من المحاصيل التي تتطلب مدخلات أكبر من طاقة الوقود الأحفوري والمياه والمبيدات الحشرية والأسمدة الاصطناعية، هذه التحولات ولدت زيادات غير مسبوقه في الإنتاج الغذائي العالمي".¹

الثورة الخضراء (الزراعة الصناعية) عرفت بفضل أعمال وأبحاث المهندس الزراعي الحاصل على جائزة نوبل**Norman Borlaug، التي مكنت من التكثيف واستعمال أنواع جديدة من الحبوب عالية الغلة،² (في سنوات 1970 Noman Borlaug وزملاؤه طوروا أصناف جديدة من القمح عالية الغلة (HYVs)***) تسمى أيضا أصناف عالية الاستجابة وهي أكثر إنتاجية، ومع ذلك فإنها أدت إلى محاصيل أكثر عرضة للآفات والأمراض)³، واستخدام القدرات العلمية التقنية لتغيير البيئة مع تقنيات مثل استخدام الأسمدة للتربة الأقل خصوبة، المبيدات لمقاومة الأعشاب الضارة والآفات، الممكنة لزيادة الإنتاجية والري في الجفاف.⁴

حققت الثورة الخضراء إنجازات عظيمة حيث أن إنتاجية المحاصيل الزراعية زادت أكثر من الضعف ووصلت بعض الحبوب إلى إنتاجية مذهلة 4-5 مرات ضعف،⁵ كما سمحت للإنسان بتحقيق نجاح مؤقت في مكافحة الجوع وسوء التغذية.⁶

الفرع الثاني: الآثار السلبية للزراعة الصناعية

إن الزيادة الضخمة في الإنتاجية الزراعية لم تأت من دون تكلفة فقد تسببت في زيادة الآثار البيئية للنشاط الزراعي وانخفاض الكفاءة الكلية بشكل حاد. من آثار الزراعة الصناعية نذكر ما يلي:⁷

- فقدان التربة لخصوبتها بسبب تآكل التربة السطحية وانخفاض محتواها من المواد العضوية مما يهدد انتاجية المحاصيل على المدى الطويل؛

¹- Vanmala Hiranandani, **Sustainable agriculture in Canada and Cuba: a comparison**, Environment Development and Sustainability, (2010) 12:763–775 DOI 10.1007/s10668-009-9223-2 , Springer Science+Business Media B.V. 2009, p: 763, 764.

²- PATERNE NDJAMBOU, **DIVERSIFICATION ÉCONOMIQUE TERRITORIALE : ENJEUX, DÉTERMINANTS, STRATÉGIES, MODALITÉS, CONDITIONS ET PERSPECTIVES**, THÈSE DE DOCTORAT, UNIVERSITÉ DU QUÉBEC, CHICOUTIMI, CANADA, OCTOBRE 2013, p : 87

³- Tiziano Gomiero , David Pimentel & Maurizio G. Paoletti, **Is there need for a more Sustainable Agriculture?**, Critical Reviews in Plant Sciences, DOI: 10.1080/07352689.2011.553515, p:7.

⁴- PATERNE NDJAMBOU, op.cit, p : 87.

⁵- Tiziano Gomiero et al, op.cit, p : 7.

⁶- PATERNE NDJAMBOU, op.cit, p : 87.

⁷- Tiziano Gomiero et al, op.cit, p : 6 -9.

- انخفاض امدادات المياه بسبب زيادة استخدام المياه في النشاط الزراعي، كما أدت الزراعة المروية المكثفة إلى تشبع التربة بالمياه والملوحة مما تسبب في خسارة للأراضي الصالحة للزراعة، إضافة إلى استنزاف وتلوث كيميائي للسطح وللمياه الجوفية؛
 - أدى انتشار استخدام المبيدات على المحاصيل إلى ظهور العديد من الآفات والأمراض المقاومة للمبيدات؛
 - التأثير الكبير للمبيدات على صحة الإنسان؛
 - التلوث البيئي الناجم عن الاستخدام المكثف للمواد الكيميائية الزراعية؛
 - فقدان التنوع البيولوجي وعدد كبير من الأنواع والأصناف الزراعية نتيجة التغير في استخدام الأراضي.
- وعلى المستوى الاجتماعي: ¹
- الهجرة من الريف إلى المدينة؛
 - التبعية التكنولوجية لمزاعي الجنوب لصناعة الشمال؛
 - الحلقة المفرغة لمديونية المزارعين؛
 - فقدان المعرفة والخبرة التقليدية.

الفرع الثالث: كيفية التعامل مع التحديات التي تواجه الزراعة

على الرغم من أنه يتم إنتاج ما يكفي من الغذاء بشكل إجمالي لإطعام الجميع إلا أن حوالي 800 مليون شخص مازالوا غير قادرين على الحصول على الغذاء الكافي، ويشمل ذلك 180 مليون طفل يعانون من نقص الوزن ومن سوء التغذية، في حين كانت الإنجازات العالمية في مجال إنتاج الأغذية مثيرة للإعجاب في السنوات الخمسين الماضية إلا أن قدرة الناس على الحصول على الغذاء والحصول على الموارد الإنتاجية والسيطرة عليها لا تزال واحدة من أكبر العقبات أمام تحقيق الأمن الغذائي للجميع، وهناك خمس مدارس فكرية متناقضة حول كيفية التعامل مع هذه التحديات: ²

1-المتشائمون البيئيون: تزعم هذه المجموعة التي تضم أتباعاً بارزين في دوائر المعونة الرسمية ووكالات البحوث الزراعية الدولية أن الحدود البيئية للنمو قد اقتربت وسيتم إما قريباً أو تم الوصول إليها بالفعل. بعد حجة مالتوسية جديدة، يزعم هؤلاء "المتشائمون البيئيون" أن السكان يستمرون في النمو بسرعة كبيرة، في حين أن غلة المحاصيل الأساسية الرئيسية قد انخفضت وسوف تستمر في التباطؤ، أو حتى الانخفاض في المستقبل. يجادلون أنه، في ضوء الوضع الحالي

¹- PATERNE NDJAMBOU, op.cit, p : 87.

²- JULES N PRETTY and JOHN THOMPSON and FIONA HINCHCLIFFE, **Sustainable Agriculture: Impacts on Food Production and Challenges for Food Security**, International Institute for Environment and Development, 1996, p: 3-5.

للمعرفة، لا توجد اختراقات تكنولوجية جديدة محتملة؛ وأن بعض النظم الإيكولوجية الزراعية التي قد تدهورت تماماً تتعافى، حل هذه المشكلات يعني جعل السيطرة على السكان هي الأولوية الأولى.

2- متفائلوا العمل المعتاد: تجادل هذه المجموعة مع إيمانها القوي بقوة السوق، بأن العرض سوف يلي دائماً الطلب المتزايد، وبالتالي فإن النمو الأخير في إجمالي إنتاج الغذاء سيستمر جنباً إلى جنب مع انخفاض النمو السكاني.

يتوقع هؤلاء "المتفائلون في العمل كالمعتاد" أن الابتكارات في التكنولوجيا الحيوية ستحافظ على نمو الإنتاج الغذائي. ومع ذلك في العديد من البلدان من المتوقع أيضاً أن تتوسع المساحة المزروعة بشكل كبير، حيث تشير بعض التقديرات إلى زيادة تبلغ 79 مليون هكتار إضافية في أفريقيا جنوب الصحراء وحدها بحلول عام 2020.

3-العالم الصناعي للإنقاذ: تؤكد هذه المجموعة التي تتخذ من الشمال مقراً لها والتي لها علاقات مع صناعة الكيماويات الزراعية، على أنه توجد مجموعة متنوعة من الأسباب الاقتصادية والمؤسسية والسياسية، لن تتمكن البلدان النامية أبداً من إطعام نفسها بسببها، تصر هذه المجموعة على أنه يجب سد فجوة الغذاء التي تلوح في الأفق من خلال الزراعة الحديثة المتمركزة في الشمال من خلال زيادة الإنتاج في عمليات ميكانيكية كبيرة، سيضطر هذا المزارعين الأصغر والأكثر 'المهمشين' إلى التوقف عن العمل وبالتالي تخفيف الضغط عن الموارد الطبيعية، والتي يمكن الحفاظ عليها بعد ذلك في المناطق المحمية ومحميات الحياة البرية، وسيتمكن المنتجون الكبار بعد ذلك من تبادل طعامهم مع من يحتاجون إليها، أو توزيعها من قبل الوكالات الدولية لتوفير الإغاثة من المجاعة أو المساعدات الغذائية. وتعتقد المجموعتان المتبقيتان أنه من الممكن تحقيق زيادات بيولوجية كبيرة في الأراضي الزراعية القائمة، ومع ذلك فهم منقسمون أساساً حول ما هو النهج الأنسب لتحقيق هذه الزيادات:

4-الحدائثيون الجدد New modernists: تدعي هذه المجموعة أن نمو الغذاء لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الزراعة عالية المدخلات الخارجية، إما في أراضي الثورة الخضراء الحالية أو في المناطق "ذات الإمكانيات العالية" التي فاتتها 30 سنة الماضية من التنمية الزراعية. يجادل هؤلاء "الحدائثيون الجدد" بأن المزارعين يستخدمون ببساطة عددًا قليلاً جداً من الأسمدة الصناعية والمبيدات الحشرية وأصناف البذور عالية الغلة والمدخلات الخارجية الأخرى، والتي هي الطريقة الوحيدة لتحسين المحاصيل وتقليل الضغط على الموائل الطبيعية، كما يزعمون أن الزراعة عالية المدخلات أكثر استدامة من الناحية البيئية من الزراعة منخفضة المدخلات، حيث أن هذه الأخيرة تتطلب الاستخدام المكثف للموارد المحلية التي قد تدهور في العملية.

5-التكثيف المستدام: تقدم هذه المجموعة الحجج المؤيدة للتكثيف المستدام للإنتاج الزراعي، على أساس أن هناك زيادة كبيرة ممكنة في المناطق غير المحسنة أو المتدهورة في الوقت الذي تعمل فيه في الوقت نفسه على حماية الموارد الطبيعية أو حتى تجديدها، يشير المدافعون عن "التكثيف المستدام" إلى أدلة تجريبية حديثة من كل من الشمال

والجنوب ليقولوا أن الزراعة ذات المدخلات المنخفضة (ولكن ليس بالضرورة مدخلات صفرية) يمكن أن تكون ذات إنتاجية عالية، شريطة أن يشارك المزارعون مشاركة كاملة في جميع مراحل تطوير التكنولوجيا والإرشاد، ويؤكدون أن هذه الأدلة تشير إلى أن التغيرات في إنتاجية الأراضي الزراعية والرعية هي دالة للقدرات البشرية والإبداع بقدر ما هي في العمليات البيولوجية والفيزيائية.

المطلب الثاني: تعريف وتطور الزراعة المستدامة

أدى التركيز على القيود البيئية للزراعة إلى ظهور شكل جديد من الثورة الخضراء، وهي الثورة الخضراء البيولوجية والتي تعرف بالزراعة المستدامة التي تأخذ الحفاظ على البيئة بعين الاعتبار.

الفرع الأول: تعريف الزراعة المستدامة

توجد العديد من المحاولات لتعريف الزراعة المستدامة، فهناك من يعتبرها فلسفة، وآخرون يرون أنها إدارة، وهناك من يرى أنها نظام، في حين تعتبر عند البعض عملية تقنية، لكن لا يوجد تعريف متفق عليه. من بين تعاريف الزراعة المستدامة ما يلي:

- 1. تعريف (1984) Gips***: الزراعة المستدامة هي زراعة سليمة بيئياً، مجدية اقتصادياً، عادلة اجتماعياً وإنسانية.¹
- 2. تعريف (1988) Bifad****: الزراعة المستدامة هي الإدارة الناجحة للموارد من أجل الزراعة لتلبية احتياجات البشر المتغيرة مع المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية وتجنب التدهور البيئي، ويجب حفظ وحماية الموارد الطبيعية، وتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل عن طريق إدارة جميع الموارد المستغلة لتحقيق عوائد مستدامة.²
- 3. تعريف (Fao 1988) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة**: الزراعة المستدامة تعني إدارة وحفظ قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغيير التكنولوجي بطريقة تضمن استمرار تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، الزراعة المستدامة تحافظ على الأراضي والمياه والنبات والموارد الحيوانية، وبيئياً غير مضر، مناسبة من الناحية الفنية، مجدية اقتصادياً ومقبولة اجتماعياً.³

* **Terry Gips**: عالم إيكولوجي واقتصادي زراعي أمريكي ومستشار أعمال الاستدامة ومعلم مستقل ومتحدث، شغل مناصب تهمم بالبيئة والاستدامة في مؤسسات وجامعات أمريكية.

(الهيئة الدولية للأغذية والتنمية الزراعية) **Bifad** :The Board for International Food and Agricultural Development

¹ - Frédéric Zahm, A. Alonso Ugaglia, H. Boureau, B. d'Homme, J.M. Barbier, P. Gasselin, M. Gafsi, L. Guichard, C. Loyce, V. Manneville, et al. **Agriculture et exploitation agricole durables : état de l'art et proposition de définitions revisitées à l'aune des valeurs, des propriétés et des frontières de la durabilité en agriculture**, Innovations Agronomiques 46 (2015), 105-125, INRA, 2015, HAL Id: hal-01243583, p: 110.

² - M.V.K. Sivakumar and Rene Gomme, W Baier, **Agrometeorology and Sustainable agriculture**, Agricultural and Forest Meteorology 103 (2000) 11–26, p: 12.

³ - FAO, **Building a common vision for sustainable food and agriculture PRINCIPLES AND APPROACHES**, Rome, 2014, p: 12.

4. **تعريف (1989) Altieri***: الزراعة المستدامة هي نظام يهدف إلى الحفاظ على الإنتاج في المدى الطويل دون تدهور قاعدة الموارد باستخدام تقنيات منخفضة المدخلات والتي تعمل على تحسين خصوبة التربة، إعادة التدوير، تعزيز المكافحة البيولوجية للآفات وتنوع الإنتاج.¹

5. **تعريف (1990) The U.S. Department of Agriculture** الجمعية الأمريكية للزراعة في 1990: الزراعة المستدامة هي الزراعة التي يجب على المدى الطويل أن: تلبي الاحتياجات الإنسانية، تعزز جودة البيئة وقاعدة الموارد الطبيعية، تحقق الاستخدام الأكفأ للموارد غير المتجددة والاندماج الطبيعي للعمليات البيولوجية، والجدوى الاقتصادية وتعزز نوعية الحياة.²

6. **تعريف (1990) IKERD****: الزراعة المستدامة تشير إلى نظم الزراعة التي هي قادرة على الحفاظ على الإنتاجية وفائدتها إلى أجل غير مسمى.³

7. **تعريف (1990) Francis et Youngberg*****: الزراعة المستدامة فلسفة تقوم على أهداف الإنسان وعلى فهم الآثار طويلة المدى لأنشطته على البيئة وعلى الأنواع الأخرى، استخدام هذه الفلسفة دليل تطبيق لإنشاء زراعة مقتصد في الموارد ونظم زراعية منصفة.⁴

8. **تعريف (2002) OCDE منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**: الاستدامة في الزراعة تشير إلى العملية التي من خلالها ممارسات زراعية فعالة اقتصاديا محترمة للبيئة ومقبولة اجتماعيا تسمح بالاستجابة للطلب على المنتجات (الغذاء والألياف وغيرها من المنتجات).⁵

9. **(2002) Godard et Hubert****** قاما بتعريف الزراعة المستدامة من خلال عنصرين أساسيين:

1- Hassan R. El-Ramady, Samia M. El-Marsafawy, Lowell N. Lewis , **Sustainable Agriculture and Climate Changes in Egypt (Sustainable Agriculture Reviews)** Volume 12, DOI 10.1007/978-94-007-5961-9_2, © Springer Science+Business Media Dordrecht 2013, p : 44.

* **Miguel Altieri**: أستاذ الزراعة الإيكولوجية في جامعة كاليفورنيا، حاصل على درجة الدكتوراه في علم الحشرات من جامعة ولاية فلوريدا.

** **John E. Ikerd**: أستاذ فخري للزراعة والاقتصاد التطبيقي، جامعة ميسوري كولومبيا، كلية الزراعة والأغذية والموارد الطبيعية.

*** **Charles A. Francis**: أستاذ الهندسة الزراعية والإرشاد المحاصيل التخصصي، جامعة نبراسكا، لينكولن، **George Youngberg**: أستاذ في

قسم علم الأمراض، جامعة ولاية تينيسي الشرقية.

**** **Bernard Hubert**: مدير البحث في المعهد الوطني للبحوث الزراعية، فرنسا، **Olivier Godard**: مدير البحث في المركز الوطني للبحث

العلمي CNRS فرنسا.

2 - Tiziano Gomiero et all, op.cit, p: 13.

3 - Harvey S and James Jr, **Sustainable Agriculture and free market economics: Finding common ground in Adam Smith**, Agriculture and Human Values (2006) 23:427-438, DOI 10.1007/s10460-006-9020-6, p: 428.

4- F Zahm et al, op.cit, p : 110.

5- Ibid, p: 111

أ. الجدوى من نظام الاستغلال أو النظام الزراعي (*durabilité autocentrée*) وهذا يعني قدرته على الاستمرار في الإنتاج في المستقبل من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية ورأس المال البشري (التدريب، المهارات...);

ب. مساهمة نظام الاستغلال في استدامة الإقليم الذي ينتمي إليه، من خلال مساهمته في الاقتصاد المحلي وتوفير الخدمات المجاورة وصيانة وخلق فرص العمل في المناطق الريفية وإنتاج الخدمات البيئية.¹

10. تعريف الأمم المتحدة: (Giovannucci* et Al (2012) في منشور الأمم المتحدة عرفوا الاستدامة الزراعية بأنها "زيادة الإنتاجية الزراعية العالمية لتلبية احتياجات تسعة مليارات نسمة مع الاعتراف والعمل ضمن حدود الأنظمة الطبيعية".²

مما سبق يلاحظ أن تعاريف الزراعة المستدامة والمتمثلة في تعريف كل من: (Gips (1984)، (Bifad(1988)، (Fao 1988)، (IKERD (1990)، الجمعية الأمريكية للزراعة (ASA :1990)، (OCDE (2002)، (Giovannucci et Al (2012) هذه التعاريف تصف أهداف الزراعة المستدامة، والمتمثلة في أهداف اقتصادية: زيادة الإنتاجية وتحقيق الجدوى الاقتصادية، أهداف اجتماعية: ضمان تلبية حاجيات الانسان الغذائية باستمرار وتحقيق العدالة الاجتماعية، أهداف بيئية: المحافظة على البيئة وعلى الموارد الطبيعية من التدهور، وهذا يقود إلى التعريف الذي يوضح أن "الزراعة المستدامة هي تطبيق الزراعة لمبادئ التنمية المستدامة، لذلك يجب تشجيع زراعة مجدية اقتصاديا، مسؤولة اجتماعيا، سليمة بيئيا".³

أما (Altieri (1989) إضافة إلى أهداف الزراعة المستدامة حدد مجموعة من الممارسات المنوطة بالزراعة المستدامة والمتمثلة في استخدام تقنيات منخفضة المدخلات تعمل على تحسين خصوبة التربة، إعادة التدوير، تعزيز المكافحة البيولوجية للآفات، تنوع الإنتاج؛ أما (Francis et Youngberg (1989) فيعتبران الزراعة المستدامة فلسفة تقوم على فهم أهداف الانسان وآثار نشاطه على البيئة وأن هذه الفلسفة يمكن استخدامها كدليل تطبيق لتحقيق الأهداف المرغوبة (زراعة مقتصد في الموارد ونظم زراعية منصفة)، أي أنه لا يوجد نظام واحد فقط للزراعة المستدامة بل يمكن إيجاد مجموعة من الأنظمة الزراعية التي يمكن أن تحقق الأهداف المحددة؛ أما (Godard et Hubert (2002) أكدوا أن الزراعة المستدامة هي زراعة تقوم على بعدين: الأول الاستمرار في الإنتاج في المستقبل من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية ورأس المال البشري أي مهارات وقدرات المزارعين، وأضافا بعدا ثانيا وهو المساهمة في استدامة الإقليم من خلال توفير الخدمات وخلق فرص العمل في المناطق الريفية، المساهمة في الاقتصاد

¹ - Mohamed Gafsi, **Exploitation agricole et agriculture durable**, Cahiers Agricultures vol. 15, n° 6, novembre-décembre 2006, doi: 10.1684/agr.2006.0035, p :492.

² - C.F. Jordan, op.cit, p: 7.

* **Daniele Giovannucci**: رئيس لجنة تقييم الاستدامة COSA وهي اتحاد عالمي غير ربحي يضم مجموعة من المؤسسات، هي منظمة يحركها المتطوعين باستخدام الأساليب التشاركية لقياس الاستدامة في الزراعة.

³- Gerard Kafadaroff, **Agriculture Durable et nouvelle revolution verte**, le publieur, France, 2008, p: 87, 88.

الفصل الأول: الإطار النظري للزراعة المستدامة

المحلي، ويعتبر هذا التعريف شامل لأنه لا يتوقف على استدامة النظام الزراعي فقط بل أيضاً قدرته على المساهمة في الاقتصاد المحلي.

توجد اختلافات في تعريف الزراعة المستدامة، ف J. PRETTY* في كتابه *Agriculture Regenerating* يؤكد أنه "من المستحيل وضع تعريف دقيقة ومطلقة للزراعة المستدامة، لأن الاستدامة في حد ذاتها هي مفهوم معقد ومتخالف عليه، فالبعض يرى أن الاستدامة تعني القدرة على الاستمرار لفترة طويلة، أما البعض الآخر فيرى أن الاستدامة تعني المرونة والقدرة على التعافي بعد صعوبات غير متوقعة، وفيما يتعلق بالبيئة فهي تعني عدم الاضرار أو الاخلال بالموارد الطبيعية، كما تعني الأنشطة الإنمائية التي تأخذ البيئة في الاعتبار."¹

هناك من يرى بأن الزراعة المستدامة لا تصلح لوضع تعريف دقيق لأنها تشمل طرق التفكير والممارسات الزراعية التي تشكل معتقدات وقيم الناس.²

كما أن في أدبيات الزراعة المستدامة هناك منظورين، فهناك من يرى أن الزراعة المستدامة تتمثل في ممارسات محددة وهي تشمل: حفظ التربة والمياه، تناوب المحاصيل وتنوعها، الاستخدام المحدود لمبيدات الأعشاب الاصطناعية والمبيدات الحشرية والاسمدة، انخفاض مدخلات الزراعة مثل Altieri، لكن البعض رفض فكرة أن الزراعة المستدامة تشير إلى مجموعة محددة من الممارسات مثل Francis et Youngberg زاعمين أن الزراعة المستدامة هي فلسفة تقوم على أهداف الإنسان وعلى فهم التأثير طويل الأجل لأنشطته على البيئة وعلى الأنواع الأخرى.

أما McIsaac** فيرى بأن هناك اتفاق على ما هو غير مستدام: استمرار الاعتماد على الموارد غير المتجددة، تآكل التربة المفرط، استنفاد طبقة الأوزون، تقلص التنوع البيولوجي، عدم الكفاءة الاقتصادية، انخفاض المجتمعات الريفية. ولا يوجد اتفاق حول مفهوم الزراعة المستدامة.

كما أن الزراعة المستدامة لا تمثل عودة إلى شكل ما من أشكال الممارسات الزراعية منخفضة التكنولوجيا أو "المتخلفة" أو "التقليدية". بدلاً من ذلك فهي تتضمن دمجاً للابتكارات الحديثة التي قد تنشأ مع العلماء أو مع المزارعين أو كليهما، ولا يتعلق الأمر فقط بإنتاج الأغذية بل يتعلق بزيادة قدرة سكان الريف على الاعتماد على الذات والمرونة في مواجهة التغيير، وبناء منظمات واقتصادات ريفية قوية.

لكن التعريف الدقيق والمطلق للاستدامة وبالتالي الزراعة المستدامة، أمر غير ممكن حيث يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للزراعة المستدامة في أن يكون النهج مرناً ولا يصف مجموعة محددة بشكل واضح من التقنيات أو الممارسات

¹ - Jules N. Pretty, **Regenerating Agriculture: Policies and Practice for Sustainability and Self-Reliance**, The National Academies, London, 1995, p: 11.

*Jules pretty: أستاذ البيئة والمجتمع في جامعة اسكس (ESSEX) الإنجليزية.

**Gregory F. McIsaac: أستاذ مساعد الموارد الطبيعية وعلوم البيئة جامعة إلينوى في أوربانا شامبين الولايات المتحدة الأمريكية.

²- Vanmala Hiranandani, op.cit , p: 764.

أو السياسات فهذا لن يؤدي إلا إلى تقييد الخيارات المستقبلية للمزارعين مع تغير الظروف ومع تغير المعرفة. وبالتالي، فإن الزراعة المستدامة ليست نموذجًا أو حزمة بسيطة يتم فرضها إنها أكثر عملية للتعلم والتكيف.¹

مما سبق يمكن تعريف الزراعة المستدامة بأنها: "كل نظام زراعي يسمح بإدارة المناطق الزراعية بحيث يقوم على الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية، ويضمن توفير غذاء آمن وصحي ومتنوع لجميع أفراد المجتمع وعلى مدى طويل، إضافة إلى المساهمة في خدمة وترقية الإقليم الذي تنتمي إليه."

الفرع الثاني: تطور مفهوم الزراعة المستدامة

فكرة الاستدامة على الأقل فيما يتعلق بالزراعة والموارد الطبيعية ليست جديدة، فعلى مر التاريخ واجه الناس التحدي المتمثل في تحقيق التوازن بين إنتاج الأغذية مع حماية البيئة.² فقد أدى التفكير النقدي في الآثار البيئية لممارسات الزراعة الصناعية إلى ظهور مفهوم الزراعة المستدامة والممارسات البديلة التي تحترم البيئة وتهدف إلى الحفاظ على الموارد التي تقوم عليها الزراعة (التربة، المياه، الهواء، التنوع البيولوجي)، والتي ظهرت "رسميًا" في أواخر سنوات الثمانينات.³

على الرغم من أن مصطلح الاستدامة قد شاع عن طريق نشر مفهوم التنمية المستدامة في تقرير بروتلاند (1987)، فمفهوم الزراعة المستدامة أو حتى مجتمع مستدام قد تمت مناقشته منذ سنوات في قارة أمريكا الشمالية، على الأقل في الأوساط الأكاديمية.⁴

التقرير الشهير حدود النمو (Meadows* et al 1972) أطلق النقاش حول عواقب وخيمة على المستويات الاجتماعية والبيئية للنمو الاقتصادي، هذا التقرير دعا لتغيرات عميقة في مفهوم النمو، وبالتالي فتح النقاش حول مشروع اجتماعي جديد.

في عام 1976 تحدث Stivers عن مجتمع مستدام (société durable) مجتمع يقوم على اقتصاد مستدام بالتوازن مع النظام الإيكولوجي الذي يقلل من استهلاك الموارد غير المتجددة التي تركز على الأنشطة غير الملوثة وغير الضارة بالبيئة وموجه نحو هدفين، رفاه الإنسان والتوازن مع البيئة.⁵

* Donella Meadows: رائدة في مجال البيئة وزوجها Dennis L. Meadows عالم وأستاذ فخري في جامعة نيو هامبشير، كتبا تقرير حدود النمو.

¹- JULES N PRETTY and al, **Sustainable Agriculture: Impacts on Food Production and Challenges for Food Security**, op.cit, p:5, 6.

²- Neill Schaller, **The concept of agricultural sustainability**, Agriculture, Ecosystems and Environment 46 (1993) 89-9, Elsevier Science Publishers B.V., Amsterdam, p: 90

³- Gael Planchais, **Strategie et performance des agriculteurs dans un enjeu d'agriculture durable**, Economies and Finances, Université d'Angers, French, 2008, HAL Id: tel-00418659, p : 88.

⁴- Bernard Estevez et Gérald Domon, **Les enjeux sociaux de l'agriculture durable Un débat de société nécessaire ?**, Courrier de l'environnement de l'INRA n°36, mars 1999, p : 99.

⁵ - Idem.

مفهوم الزراعة المستدامة في نهجه الحديث يمكن ارجاعه إلى الولايات المتحدة في بدايات سنوات 1980، فقد طرح الإطار المفاهيمي لتعريف الزراعة المستدامة من خلال *Wes Jackson الذي يرجع إليه الفضل أنه كان أول من استخدم مصطلح الزراعة المستدامة في مقاله New Roots for Agriculture في 1980. في 1983 اقترح **Rodale مفهوم Regenerative Agriculture الزراعة المتجددة مشيراً إلى الحاجة لزراعة تعتمد على مبدأ التفاعلات البيئية.

الفكرة الأولى للزراعة المستدامة كانت لنظام الزراعة الذي يحاكي النظم الإيكولوجية الطبيعية حيث Eugene Odum*** أكد في منشوراته وكتابه فكرة أن الزراعة الأمريكية لابد أن تحاكي الغابات الأصلية والبراري لتصبح أكثر استدامة.¹

أصبح مفهوم الزراعة المستدامة يلقى دعماً كبيراً من مختلف أصحاب المصلحة في المجتمع، خاصة مراكز البحث والهيئات الدولية التي عملت على تحديد سمات هذا المفهوم.

المطلب الثالث: أهداف الزراعة المستدامة

الهدف الرئيسي من الزراعة المستدامة زيادة الإنتاج الغذائي بطريقة مستدامة وتعزيز الأمن الغذائي، ومع ذلك لا تشمل استدامة الزراعة فقط تأمين توفر الغذاء وخفض الفقر،² فهي متعددة الوظائف والأهداف.

الفرع الأول: أهداف الزراعة المستدامة في القمة العالمية للغذاء 1996

حسب القمة العالمية للغذاء 1996 تتمثل أهداف الزراعة المستدامة فيما يلي:³

- التوصل إلى إنتاج زراعي مقبول ومناسب من حيث الكمية والتنوع والجودة؛
- الحفاظ على بيئات مواتية للبشر والكائنات الحية الأخرى؛
- منع تلوث المياه السطحية والجوفية، والحفاظ على الطبيعة وحقوق الحيوان؛
- منع أو الحد من تدمير وتدهور الأراضي الخصبة بسبب التآكل، الزحف العمراني أو الأنشطة الضارة للزراعة؛
- إنشاء وصيانة البنى التحتية الريفية الأساسية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية؛

* **Wes Jackson**: عالم أحياء أمريكي، حائز على جائزة نوبل البديلة في عام 2000.

** **Robert Rodale**: أمريكي من أنصار الزراعة العضوية، دعا إلى الزراعة المتجددة، كان رئيس صحيفة Rodale.

*** **Eugene Pleasants Odum**: كان عالم أحياء أمريكي في جامعة جورجيا رائد في الدراسات البيئية.

1- Tiziano Gomiero and al, op.cit, p: 13.

2- Kyösti Arovuori and Paula Home, Matleena Kniivilä, Samir Mili, **Sustainable Agriculture and Forestry in Southern Mediterranean Countries: Policy Impacts and Challenges** "Sustainable Agricultural Development: Challenges and Approaches in Southern and Eastern Mediterranean Countries ", Cooperative Management, DOI 10.1007/978-3-319-17813-4_10, Springer International Publishing, Switzerland, 2015, p: 256.

3- F Zahm, op.cit, p : 109

- حماية النظم الإيكولوجية الطبيعية والتركيز على الحفاظ عليها على المدى الطويل بدلا من الاستغلال والتشغيل على المدى القصير؛
- تشجيع إعادة تدوير المواد الغذائية والحفاظ على توازن جيد بين الاستخدام الفوري والاستقرار على المدى الطويل.

الفرع الثاني: أهداف الزراعة المستدامة عند بعض الباحثين

أولا: لدى Christen*

أهداف الزراعة المستدامة تتمثل في:¹

- ضمان العدالة بين الأجيال؛
- الحفاظ على قاعدة الموارد الزراعية وتفادي العوامل الخارجية البيئية السلبية؛
- حماية التنوع البيولوجي؛
- ضمان الجدوى الاقتصادية للزراعة وتعزيز فرص العمل في الزراعة والحفاظ على المجتمعات الريفية المحلية؛
- إنتاج غذاء كافي وبجودة للمجتمع؛
- المساهمة عالميا لتحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا: لدى (Lichtfouse** et al., 2009)

الأهداف الأساسية للزراعة المستدامة تتضمن:²

- توفير دخل زراعي أكثر ربحية؛
- تعزيز الاشراف البيئي بما في ذلك:
- حماية وتحسين نوعية التربة؛
- الحد من الاعتماد على الموارد غير المتجددة مثل الوقود، الأسمدة الاصطناعية، المبيدات الحشرية؛
- التقليل من الآثار السلبية على السلامة، الحياة البرية، نوعية المياه، وغيرها من الموارد البيئية؛
- تحفيز مستقر، أسر زراعية ومجتمعات مزدهرة .

* Olaf Christen: أستاذ الزراعة والعلوم البيئية بجامعة مارتن لوثر بهال ويتنبورغ ألمانيا.

** Eric Lichtfouse: أستاذ وباحث في INRA فرنسا.

¹- Kyösti Arovuori and al, op.cit, p: 13.

²- A. Chel et G. K aushik, **Renewable energy for sustainable agriculture**, Agronomy for Sustainable Development January 2011, Volume 31, Issue 1, INRA, EDP Sciences, 2010, DOI: 10.1051/agro/2010029, p: 91

مما سبق يمكن اختصار أهداف الزراعة المستدامة في ثلاثة مجالات: اقتصادية، اجتماعية وبيئية.

1-الأهداف الاقتصادية:

- ضمان الجدوى الاقتصادية للزراعة (الإنتاجية والكفاءة) وتحقيق الأمن الغذائي.

2-الأهداف الاجتماعية:

- تحقيق الرفاه للمجتمعات وضمان العدالة داخل الأجيال وبين الأجيال.

3-الأهداف البيئية:

- المحافظة على البيئة وعلى قاعدة الموارد الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي على المدى الطويل.

المبحث الثالث: أساسيات الزراعة المستدامة

كما رأينا في المبحث السابق تعني الزراعة المستدامة قدرة الزراعة على الاستمرار ومواجهتها للتحديات البيئية مع قدرتها على الاستجابة للطلب على المنتجات، وقد تم التأكيد على أن الزراعة المستدامة تقوم على مجموعة من المبادئ والممارسات اللازمة لتعزيزها، ويهدف هذا المبحث إلى توضيح مبادئ الزراعة المستدامة وأهم الممارسات الخاصة بها.

المطلب الأول: مبادئ الزراعة المستدامة

ترتكز الزراعة المستدامة على مجموعة من المبادئ الأساسية التي توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستدامة، وقد حددتها منظمة الأغذية والزراعة ب 5 مبادئ يمكن تلخيصها ضمن العناصر التالية.

الفرع الأول: المبادئ المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية

يركز كل من المبدأ 1 والمبدأ 2 على دعم النظام الطبيعي بشكل مباشر، ويتمثلان في:¹

المبدأ 1: تحسين كفاءة استخدام الموارد عامل أساسي للزراعة المستدامة

من شأن تغيير الممارسات الزراعية أن يساهم إلى حد كبير في تحسين إنتاجية العديد من نظم الإنتاج الغذائي والزراعي، مثل التقليل من استخدام المدخلات غير المتجددة التي تسبب ضرراً للبيئة أو لصحة المزارعين والمستهلكين.

المبدأ 2: الاستدامة تتطلب إجراءات مباشرة للحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها وتعزيزها

¹-أنظر كلا من:

- FAO, **Building a common vision for sustainable food and agriculture PRINCIPLES AND APPROACHES**, op.cit, p: 18 – 23.

- Jules Pretty, **Agricultural sustainability: concepts, principles and evidence**, Phil. Trans. R. Soc. B (2008) 363, 447–465,doi:10.1098/rstb.2007.2163, p: 451.

الفصل الأول: الإطار النظري للزراعة المستدامة

يعتمد إنتاج الأغذية والزراعة على الموارد الطبيعية، وبالتالي تتوقف استدامة الإنتاج على استدامة الموارد نفسها. ويمكن عمل الكثير للحد من الآثار السلبية وللمحافظة على الموارد الطبيعية من خلال:

- دمج العمليات البيولوجية والبيئية مثل تدوير المغذيات، تثبيت النيتروجين، تجديد التربة، تضاد بيو كيميائي، المنافسة الافتراض والتطفل في عمليات انتاج الغذاء، الاستخدام الرشيد للموارد المتجددة أو القابلة لإعادة التدوير؛
- استخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل البيولوجية والطاقة الحرارية الأرضية، الطاقة الكهرومائية، والطاقة الشمسية أو طاقة الرياح بدل الوقود الأحفوري.

الفرع الثاني: المبادئ المتعلقة بتمكين الأفراد

يركز المبدأ رقم 3 من مبادئ الزراعة المستدامة على دعم الزراعة للأفراد وسبل عيشهم:¹

المبدأ 3: الزراعة التي لا تحمي ولا تحسن سبل المعيشة والمساواة والرفاه الاجتماعي في الريف ليست مستدامة
لا يمكن للزراعة أن تصبح مستدامة ما لم توفر ظروف العمل اللائق لمن يزاولونها في بيئة صحية وآمنة اقتصاديا وماديا، تحسين نوعية حياة الأفراد والمجتمعات من أجل وقف الهجرة من الريف إلى الحضر من خلال فرص العمل والرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية والأنشطة الثقافية، يجب أن تتاح الفرص للشباب لتطوير المشاريع الريفية، الرعاية للأرض بحيث يمكن أن تنتقل إلى الأجيال القادمة في حالة جيدة.

الفرع الثالث: المبادئ المشتركة

يعتبر كل من المبدأ 4 والمبدأ 5 مبادئ مشتركة لأنها تقوم على دعم النظام الطبيعي والبشري على حد سواء:

المبدأ 4: تعزيز قدرة الناس والمجتمعات والنظم الإيكولوجية على الصمود عامل أساسي في تحقيق الزراعة المستدامة

تؤثر الظواهر الجوية الشديدة وتقلبات السوق والنزاعات المدنية على الزراعة، ويمكن للسياسات والتكنولوجيات والممارسات التي تبني قدرة المنتجين على الصمود في وجه التهديدات أن تساهم في تحقيق الاستدامة، ولذلك تغدو القدرة على الصمود محورية في التحول نحو زراعة مستدامة ويجب أن تشمل الأبعاد الطبيعية والبشرية على السواء.²

¹- FAO, **Building a common vision for sustainable food and agriculture PRINCIPLES AND APPROACHES**, op.cit, p: 26, 27.

²- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الغذاء المستدام والزراعة على الموقع:

<http://www.fao.org/sustainability/background/principle-4/ar>، تاريخ الاطلاع: 2019/09/11 على 18:50.

ويمكن ذلك من خلال:

- خلق استفادة منتجة لمعرفة ومهارات المزارعين، وبالتالي تحسين الاعتماد على الذات واستبدال رأس المال البشري للمدخلات الخارجية المكلفة؛
- الاستفادة من القدرات الجماعية للناس للعمل معا من أجل حل مشاكل الموارد الزراعية والطبيعية، مثل: الآفات المياه، الري، الغابات.¹

المبدأ 5: الزراعة المستدامة تتطلب آليات حوكمة رشيدة وفعالة

لا يمكن أن يتحقق الانتقال إلى الإنتاج المستدام إلا عندما يكون هناك توازن سليم بين مبادرات القطاعين الخاص والعام، ولن يتسنى تحقيق الاستدامة إلا من خلال الحوكمة الفعالة والمنصفة، بما يشمل سياسة مناسبة وتمكينية وبيئات قانونية ومؤسسية تحقق التوازن السليم بين مبادرات القطاعين العام والخاص، وضمان المساءلة، والمساواة، والشفافية، وسيادة القانون.²

المطلب الثاني: بعض الممارسات الزراعية المستدامة

أوصى تقييم الألفية للنظم الايكولوجية 2005، تعزيز الأساليب الزراعية التي تزيد من انتاج الغذاء دون المبادلات الضارة من تآكل تربة، الاستخدام المفرط للمياه، المغذيات أو المبيدات، أيضا شدد على ضرورة الحد من الأثر البيئي لممارسة الزراعة لأنه يشكل خطرا على استدامة الزراعة والأمن الغذائي في حد ذاته.³

في هذا السياق توجد بعض الممارسات الزراعية التي تندرج ضمن مجال الزراعة المستدامة موضحة في العناصر التالية.

الفرع الأول: الممارسات المتعلقة بتحسين نوعية الأراضي

تشمل هذه الممارسات البذر المباشر، غطاء التربة، تنويع وتناوب المحاصيل، التسميد الطبيعي.

أولا. البذر المباشر:

البذر المباشر هو النظام الذي يسمح بالزراعة مباشرة من دون استخدام العمل الميكانيكي ومع الحد الأدنى من الحراثة منذ حصاد المحصول السابق، مصطلح البذر المباشر يفهم كمرادف للزراعة بدون حرث، صفر حرث.

¹ - Jules Pretty, **Agricultural sustainability: concepts, principles and evidence**, op.cit, p: 451.

² - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الغذاء المستدام والزراعة، مرجع سبق ذكره.

³ Tiziano Gomiero et al, op.cit, p : 15.

يشمل البذر المباشر إعداد الأرض للبذر ويشمل الغطاء النباتي (الحشائش من مخلفات المحاصيل السابقة أو تغطية المحاصيل)، يتم البذر مباشرة في المهاد (بقايا المحاصيل) من خلال استخدام معدات خاصة للبذار تخترق الغطاء وتخلق فتحة فيها توضع البذور، استخدام مبيدات الأعشاب للسيطرة على الأعشاب الضارة.¹

من فوائد البذر المباشر: الحفاظ على جودة التربة (تحسين بنية التربة، السيطرة، التحكم، التآكل، حبس الكربون، المحافظة على المياه والتربة، تهوية ونفاذية التربة)؛ الحفاظ على جودة المياه (الحد من فقدان المياه من خلال تآكل والجريان السطحي، الحد من ترسب الطمي في السدود)؛ الحفاظ على جودة الهواء (الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، الحد من التعرية الريحية، الحد من التلوث)؛ زيادة الغلة وتحسين الإنتاجية.²

أيضا يساعد البذر المباشر على: تبسيط طرق الزراعة، الاقتصاد في أوقات التدخل، اقتصاد الطاقة، الاقتصاد في المواد والمعدات، تخفيف آثار الأخطار المناخية.³

ثانيا. غطاء التربة:

يتم تغطية التربة بشكل دائم سواء ببقايا المحاصيل السابقة (وتسمى المهاد) التي لا تتم إزالتها أو نباتات التغطية التي أنشئت بين المحاصيل من أجل حماية سطح التربة، والحفاظ على الرطوبة، تلعب دورا هاما في أداء عمل النظام (إعادة تدوير المياه والازوت، وتحسين بنية التربة، وإنتاج الكتلة الحيوية).⁴

يتم توفير التغطية الدائمة من نشارة نباتية حية (محاصيل الغطاء) أو ميتة (القش)، ويمكن أن يتم بطرق مختلفة الحفاظ على بقايا التربة من المحصول السابق، وجود الغطاء النباتي الطبيعي، زرع نباتات التغطية التي وبصرف النظر عن وظيفة حماية التربة يمكن أن تستخدم أيضا للغذاء البشري أو الحيواني.⁵

بقايا المحصول الرئيسي لغطاء دائم للتربة، لا يجب إزالتها من سطح التربة أو حرقها بل يتم تركها لحماية التربة السطحية من التآكل، توفر حاجز ضد الرياح القوية ودرجة الحرارة، تخفيض التبخر السطحي، وتحسين تسرب المياه؛ زيادة خصوبة التربة والإنتاجية وزيادة معدل المادة العضوية في التربة، تحسين التنوع البيولوجي للتربة، والنشاط البيولوجي للتربة وجودة المياه.⁶

¹- FAO, **AGRICULTURE DE CONSERVATION ET SES PRINCIPES FONDAMENTAUX**, op.cit, p : 64.

²- NATIONS UNIES COMMISSION ECONOMIQUE POUR L'AFRIQUE, Centre de développement sous-régional pour l'Afrique du Nord (CDSR), **LE SEMIS DIRECT : POTENTIEL ET LIMITES POUR UNE AGRICULTURE DURABLE EN AFRIQUE DU NORD**, Tanger (Maroc), Décembre 2001, p : 02.

³- Oussama El Gharas, **Introduction à l'Agriculture de Conservation : Le semis direct pour une agriculture durable**, Institut National de la Recherche Agronomique : Centre Régional de la Recherche Agronomique de Settat, Maroc, Mardi 26 Février 2013, p : 32.

⁴- Ministère de l'Agriculture de l'Agroalimentaire et de la Forêt - Secrétariat Général, **L'agriculture de conservation**, Ministère de l'Agriculture, de l'Agroalimentaire et de la Forêt - Secrétariat Général, CENTRE D'ÉTUDES ET DE PROSPECTIVE Analyse N° 61 - Septembre 2013, France, p: 02.

⁵- FAO, **AGRICULTURE DE CONSERVATION ET SES PRINCIPES FONDAMENTAUX**, op.cit, p : 65.

⁶- Peter R Hobbs et al, op.cit, p : 545.

ثالثا. تنوع وتناوب المحاصيل:

تنوع المحاصيل يعرف بأنه نظام زراعة المحاصيل حيث تزرع عدد من المحاصيل المختلفة في نفس المجال، ويمكن أن يكون تناوب من حقل إلى آخر، عاما بعد عام.¹ الهدف منه هو السيطرة على أمراض النبات ومكافحة الأمراض بسبب زيادة التنوع الميكروبي حيث يتم تقليل مخاطر الآفات وانتشار الأمراض،² كما يوفر تغطية لاحتياجات الكائنات الحية الدقيقة في التربة من المغذيات.³

يضمن كل من تنوع المحاصيل وتناوبها تنوع الإنتاج الزراعي، وبالتالي تنوع غذاء الإنسان والحيوان، تقليل مخاطر غزو الآفات والأعشاب الضارة، توزيع أفضل للمياه والمواد الغذائية في جميع أنحاء التربة، زيادة تثبيت النيتروجين (الازوت) من خلال العلاقات التكافلية بين النبات وبعض الكائنات الحية في التربة، الاستخدام الأفضل للموارد المائية ومغذيات التربة، تحسين توازن مركبات التربة وزيادة تركيب الدبال.⁴

رابعا: التسميد الطبيعي:

حيث يتم تخمير الفضلات العضوية كبقايا الحيوانات وبقايا الأطعمة ونفايات الحدائق، ولكن بشكل مضبوط وضمن شروط محددة من أجل إعادة المواد العضوية إلى التربة ولتنشيط الكائنات الحية الدقيقة التي تدعم نمو المحاصيل. إن خليط المواد العضوية يكون غذاء الكائنات المجهرية التي تقوم بعملية التفكيك فكلما كان غذاؤها مناسباً كانت النتائج أفضل.

أيضا يوجد التسميد الأخضر وهي عملية زرع نباتات معينة ليس بهدف الغذاء ولكن بهدف تحسين خصوبة التربة، الهدف منه تأمين المسكن والأكل للكائنات الدقيقة، زيادة محتوى التربة من المادة العضوية وتحسين خصوبتها، تزويد المحاصيل بالعناصر المغذية، المساعدة في التخلص من الأعشاب الضارة ومنع نمو بذورها، حماية التربة من التعرية. تتعدد المحاصيل التي تستخدم في التسميد الأخضر وتقسم إلى محاصيل بقولية (مثل الفول والفاصولياء) ومحاصيل غير بقولية (مثل الشعير والخردل)، مثلا يمكن استخدام الفول كسماد أخضر يسمح بمكافحة الأعشاب الضارة وزيادة نسبة الازوت في التربة.⁵

الفرع الثاني: الممارسات المتعلقة بإدارة المياه ومكافحة الآفات

يتناول هذا الفرع الممارسات التي تحافظ على الموارد المائية، إضافة إلى الممارسات المتعلقة بمكافحة الآفات والأمراض.

¹- <http://www.encyclo.co.uk/meaning-of-Crop+diversification>, consulté le : 17/5/2017 à 17 :27.

²- Peter R Hobbs et al, op.cit, p : 547.

³-FAO, **AGRICULTURE DE CONSERVATION ET SES PRINCIPES FONDAMENTAUX**, op.cit, p : 66.

⁴- Idem.

⁵- أماني داغر وريتا الخوند، دليل الزراعة المستدامة للمزارع والمزارعة، جمعية تراب للتربية البيئية، لبنان، 2015، ص ص: 28، 31.

أولاً: الإدارة الفعالة للمياه

نظراً لحدوث تغييرات في أنماط تساقط الأمطار وتوافر المياه، ستكون القدرة على التعامل مع ندرة المياه أو فائضها مهمة جداً لتحسين الإنتاجية على نحو مستدام.

الإدارة الأفضل لمياه الأمطار ورطوبة التربة في النظم البعلية عامل رئيسي لزيادة الإنتاجية والحد من فقدان الغلات،¹ مثلاً باستخدام المحاصيل ذات الجذور العميقة بالتناوب لاستغلال الرطوبة المخزنة في الجذور، وزيادة قدرة التربة على تخزين المياه وتحسين تسرب المياه والاقبال إلى أدنى حد ممكن من التبخر من خلال تكوين مهاد عضوي (غطاء التربة). إضافة إلى الري التكميلي الذي يتضمن جمع الجريان السطحي من مياه الأمطار وتخزينه في برك أو صهاريج أو سدود صغيرة ثم ري المحاصيل بها.²

بالنسبة للنظم الزراعية المروية يمكن تعزيز كفاءة استخدام المياه من خلال التحسينات والصيانة الأفضل للبنى التحتية للري وإعادة استخدام مياه الصرف³، واستخدام تقنيات الري الكفؤة مثل الري بالتنقيط، الري بالرش، الري الدقيق وهو من أساليب الري المنتظم التي توفر المياه.⁴

ثانياً: الإدارة المتكاملة للآفات

تحدث أصناف الآفات النباتية طبيعياً داخل النظام الإيكولوجي الزراعي في معظم الحالات وتشكل الآفات والأصناف المصاحبة لها مثل: الطفيليات والملوثات والمنافسات والمخللات مكونات التنوع البيولوجي الزراعي المرتبط بالمحاصيل والتي تؤدي العديد من وظائف النظام الإيكولوجي، وتحدث عادة حالات تزايد الآفات أو تفشيها وبالتالي فإن زيادة الإنتاج سيؤدي إلى زيادة في إمدادات الغذاء المتاحة لآفات المحاصيل، لذا يجب أن تكون استراتيجية إدارة الآفات جزءاً من ممارسات الزراعة. صحيح أن المبيدات تقتل الآفات لكنها تقتل الأعداء الطبيعيين للآفات أيضاً ولذلك فإن الاستخدام المفرط للمبيدات يمكن أن يلحق الضرر بالصحة والبيئة، لذا من المهم معالجة مشاكل الآفات باتباع نهج النظام الإيكولوجي⁵ المتمثل في الإدارة المتكاملة للآفات وهي تقنية تجمع بين المكافحة البيولوجية، تحسين مقاومة النباتات وتبني الممارسات الزراعية المناسبة لتقليل استخدام المبيدات الحشرية،⁶ وتعتمد

¹ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة: تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي، روما، 2016، ص: 51، 52.

² - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الحفظ والتوسع: دليل صانع السياسات بشأن التكثيف المستدام للإنتاج الخسولي لدى المالكين الصغار، روما، 2011، ص: 54، 60.

³ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة: تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

⁴ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الحفظ والتوسع، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

⁵ - المرجع نفسه، ص: 65، 67.

⁶ - Tiziano Gomiero et al, op.cit, p : 9.

على المفترسات الطبيعية لمكافحة الآفات.¹

المطلب الثالث: الزراعة المستدامة مقابل الزراعة الصناعية

شكل موضوع الزراعة وأثارها جدلاً واسعاً في أوساط ممارسي الزراعة ولدى الدول في ظل النموذجين الصناعي والمستدام، ولتحديد الفرق بين النموذجين ستم المقارنة بينهما وفق العناصر التالية.

الفرع الأول: مقارنة بين الزراعة الصناعية والزراعة المستدامة

بدأ تصنيع الزراعة بعد الحرب العالمية الثانية، كوسيلة لمعالجة الجوع العالمي وجعل الإمدادات الغذائية أكثر كفاءة وأماناً. لقد جاء التحول العالمي نحو هذا النموذج من الزراعة في السنوات الستين الماضية، حيث وبعد الحرب العالمية الثانية تم إعادة استخدام التكنولوجيا في زمن الحرب للاستخدام المدني، نشأ اعتقاد بأن المعالجة والهندسة العلمية والتدخلات المخبرية الأخرى جعلت المنتجات أكثر أماناً وصحة وأكثر تغذية وأكثر موثوقية من تلك "الطبيعية"، ففي منتصف الخمسينات اقترحت سياسات "التحديث" الزراعة، ومعالجة ما اعتبره عدم الكفاءة الاقتصادية. أين توسعت المزارع والحقول وتغيرت أساليب الزراعة واتجهت نحو التخصص والمكثنة والاعتماد المتزايد على الوقود الأحفوري، أصبحت الجرارات والمعدات الأخرى أكبر، أحدثت الأسمدة الكيماوية ثورة في غلة المحاصيل، وبدأت جينات البذور تقسم.

في الوقت الذي كانت فيه الثورة الخضراء تُصدّر الزراعة الصناعية عالية التقنية حول العالم، بدأت حركة مضادة -حركة الزراعة المستدامة- نمت الحركة في نوبات وبدأت خلال النصف الأخير من القرن العشرين.²

يرى مؤيدو هذا النموذج الزراعي أن التوسع المستمر للزراعة غير ممكن في الواقع فقد تجاوزت بالفعل حدودها، وفشلت في معالجة بعض التحديات التي ظهرت على طول الطريق، على سبيل المثال لا يزال 2 مليار شخص أي 26.4% من إجمالي سكان العالم يعانون من الجوع، ثلث تربة الكوكب متدهورة بسبب الطرق غير المألوفة المستخدمة في الزراعة الصناعية، يموت النحل بسبب الإفراط في استخدام الكيماويات الزراعية لإنتاج الغذاء بشكل مكثف، تختفي النظم البيئية لإفساح المجال أمام الأراضي الزراعية الآخذة في التوسع، خطر التلوث على الموارد الطبيعية وهذا يشمل تلوث مياه الشرب وزيادة انبعاثات ملوثات الهواء، وقد أثارت سلسلة الآثار السلبية هذه تساؤلات حول ما إذا كانت الزراعة الصناعية قادرة على تحمل التحديات المستقبلية المرتبطة بتغير المناخ والنمو السكاني، يوضح العلماء أن هذا سيتطلب إنتاجية زراعية أعلى بنسبة 50 بالمائة على الأقل في الثلاثين عاماً القادمة

1- Vanmala Hiranandani, op.cit, p : 765

2- Food Print, 'Sustainable Agriculture vs. Industrial Agriculture', sur le site:

<https://foodprint.org/issues/sustainable-agriculture-vs-industrial-agriculture>, consulté le: 24/06/2020 à 12:13.

الفصل الأول: الإطار النظري للزراعة المستدامة

دون تحويل المزيد من الأراضي، لتحقيق ذلك يجب إيقاف التدهور البيئي ويجب إدارة الموارد بدقة بالغة، لقد حان الوقت لإعادة تقييم الخيارات المتاحة.¹

وفيما يلي وصف مقارنة لكل من الزراعة المستدامة والزراعة الصناعية:

جدول رقم (1-01): وصف مقارنة للزراعة المستدامة والزراعة الصناعية

| الزراعة الصناعية | الزراعة المستدامة |
|--|--|
| <ul style="list-style-type: none"> - توصف الزراعة الصناعية أو التقليدية من خلال: الكفاءة والتوحيد والتعظيم. - الهدف الرئيسي من هذا النظام الزراعي هو تحقيق أقصى عائد ممكن من الأرض. وهذا يتطلب مدخلات من الأسمدة الاصطناعية ومبيدات الآفات لخلق ظروف مواتية للمحاصيل بشكل مصطنع. وقد أدى أيضاً إلى تطوير أصناف معدلة وراثياً "مربجة" لإعطاء غلات أعلى. - في الزراعة الصناعية، يركز المزارعون على المحاصيل السلعية التي يسهل نقلها، ولا تتضرر أثناء التخزين الطويل وتوفر مجموعة متنوعة من المنتجات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية. تعتبر هذه المحاصيل لتنوعها الخيار الأكثر ربحية في السوق. - لزيادة الأرباح، تخصص المزارع غالباً في زراعة نوع واحد من المحاصيل السلعية في معظم الأراضي. - الزراعة المكثفة لنوع محصول واحد فقط عاملاً تلو الآخر تقضي على النظم البيئية بأكملها وتؤدي إلى اختفاء خدمات النظم البيئية، مثل تجديد التربة السطحية الخصبة، التي تعتبر حاسمة للنجاح في زراعة أغذية آمنة ومغذية في المستقبل. - للاستعاضة عن هذه الخدمات، يتعين إضافة مواد كيميائية للمساعدة على زراعة الغذاء. وهذا يثير مسألة سلامة واستدامة مثل هذا النظام الزراعي. | <ul style="list-style-type: none"> - يمكن وصف الزراعة المستدامة من خلال: التنوع والترابط والحفاظة. - تعتمد الزراعة المستدامة على تنوع النباتات والحيوانات المحفوظة في المزرعة. كل عنصر يكمل الآخر. هم مترابطون ويدعمون ازدهار بعضهم البعض دون الحاجة إلى مساعدة تنميتهم بشكل مفرط من المواد الكيميائية من مصادر خارجية. - الفكرة الرئيسية هي أن أنظمة التنوع البيولوجي تدعم النمو الصحي ومقاومة الأنواع المستهدفة. المحاصيل قادرة على درء الآفات والأمراض بشكل طبيعي. يمكنهم بسهولة تحمل الجفاف وتقلبات درجات الحرارة. تختلف المحاصيل المختلفة قليلاً في تناولها من المغذيات، لذلك يتم استخدام العناصر الغذائية بشكل أكثر ذكاءً، مما يمنع استفادها الكلي من التربة. - تستثمر المزارع المستدامة جزءاً من إنتاجها في إعادة تنشيط الأراضي الزراعية. يؤدي ذلك إلى تراكم التربة الغنية بالمواد العضوية وتحسين دورات المغذيات. تعامل الإدارة المستدامة للأراضي التربة كمورد متجدد لديه القدرة على التعافي عندما يتم منحه الوقت الكافي والمعالجة المناسبة. - تعمل المزارع المستدامة نحو تحقيق التوازن في استخدام الموارد والسماح لها بالتجديد، مع توفير الغذاء، هذه هي الطريقة التي يتم بها إنشاء نظام زراعي ذاتي الدعم قادر على إنتاج طعام صحي بشكل مستمر دون الإضرار بالبيئة والمساواة بقدرة الأجيال القادمة على زراعة نفس التربة. |

Source: Sara Popescu Slavikova, **Conventional vs sustainable agriculture: Can sustainable agriculture feed the world?**, Greentumble, 26/09/ 2019, <https://greentumble.com/can-sustainable-agriculture-feed-the-world/>, Date of perusal : 14/07/2020 at 15 :51.

من الجدول أعلاه يتبين أن الزراعة الصناعية زراعة أحادية تعتمد على التكثيف لنوع واحد من المحاصيل لتحقيق أقصى عائد ممكن، كما تعتمد على موارد ومدخلات غير متجددة لزيادة الإنتاجية وزيادة خصوبة التربة بما في ذلك الأسمدة والمبيدات الكيميائية والوقود الأحفوري، الزراعة المستدامة تعتمد على تنوع المحاصيل وتنتج المدخلات

¹- Sara Popescu Slavikova, **Conventional vs sustainable agriculture: Can sustainable agriculture feed the world?**, Greentumble, 26/09/ 2019, <https://greentumble.com/can-sustainable-agriculture-feed-the-world/>, Date of perusal : 14/07/2020 at 15 :51.

الفصل الأول: الإطار النظري للزراعة المستدامة

الخاصة بها (الأسمدة من الحيوانات والأعلاف التي تزرع على الأرض) وتدير مخرجاتها (نفايات المحاصيل والسماذ) في حلقة مغلقة، فهو يساهم في خصوبة التربة ونظم المياه النظيفة والتنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية الأخرى، بدلاً من استنفادها.¹

كما يبين الجدول التالي مقارنة بين ممارسات الزراعة المستدامة والزراعة الصناعية:

جدول رقم (1-02): مقارنة بين ممارسات الزراعة المستدامة والزراعة الصناعية

| خطوات نحو زراعة صحية ودائمة | الزراعة الصناعية | الزراعة المستدامة |
|---|--|--|
| 1- إنشاء والحفاظ على تربة صحية | انخفاض جودة التربة وتآكلها مشكلة مزمنة، عدم تجديد المواد العضوية، النشاط الميكروبي المتضرر من المواد الكيميائية الزراعية، التربة المضغوطة بواسطة الممارسات الزراعية، الحرارة التقليدية مقترنة بالاستخدام الكيميائي الثقيل. | التربة المحمية من التآكل عن طريق تغطية المحاصيل والمخلفات، والحراثة منخفضة التأثير، وتدابير الحفظ مثل مصدات الرياح؛ تضاف المواد العضوية باستمرار، وأساليب الزراعة والآلات الأصغر حجماً تحافظ على تربة فضفاضة ومتفتحة، تقنيات الحراثة المحافظة جنباً إلى جنب مع إدارة صديقة للبيئة للحد من استخدام المواد الكيميائية. |
| 2- الحفاظ على المياه وحمايتها جودتها | يتم استخراج المياه من إسقاط طبقات المياه الجوفية، والمواد الكيميائية الزراعية تتسبب في تدهور إمدادات المياه وتهدد الحياة المائية. | تحافظ طرق الزراعة على رطوبة الماء والتربة وتحمي المياه السطحية والجوفية من الملوثات والرواسب. |
| 3- تحديد النباتات والحيوانات المتكيفة مع البيئة | مع كميات كبيرة من المدخلات يمكن للمزارعين تربية المحاصيل غير المكيفة، الهندسة الوراثية تضيق التنوع الجيني. | يقوم المزارعون بتربية الحيوانات والنباتات المتكيفة مع البيئة الحالية، تسعى برامج التربية التقليدية العريقة إلى الحفاظ على التنوع الجيني. |
| 4- تشجيع التنوع البيولوجي | الزراعة الأحادية هي القاعدة: المزارع هي عبارة عن سباح محروث إلى سباح، ويتم وضع مناطق "غير مستخدمة" في الإنتاج، ولا يتم تربية سوى أصناف المحاصيل القليلة الأكثر إنتاجية أو سلالات المواشي. | التنوع هو القاعدة: الموائل والماشية والمحاصيل والنباتات البرية وأنواع الحيوانات وعلم الوراثة داخل أنواع المحاصيل والماشية. |
| 5- قم بإدارة الآفات بأقل تأثير بيئي | النهج العلاجي: تستخدم المواد الكيميائية بشكل روتيني لمكافحة الآفات. | استخدام الكيماويات السامة لمكافحة الآفات يتم التقليل منه إلى الحد الأدنى ويستند إلى ممارسات بيئية وحميدة وممارسات ثقافية. |
| 6- الحفاظ على الموارد المتجددة | مدعوم بالوقود الأحفوري المحدود: احتياجات الخصوبة ومكافحة الآفات التي تملؤها المواد الكيميائية الزراعية. يتم إنتاج الغذاء مركزياً في عدد قليل من المناطق التي تخصص في بعض المحاصيل التي يتم شحنها في جميع أنحاء العالم. | مدعوم من الشمس: يتم توفير الخصوبة ومكافحة الآفات إلى حد كبير عن طريق تدوير النباتات والحيوانات في النظام باستخدام التناوب، وتغطية المحاصيل، والمحاصيل المقاومة، استبدال مصادر الطاقة المتجددة (الوقود الحيوي، الطاقة الشمسية) عند الإمكان وتشجيع الحفاظ على الوقود الأحفوري. |
| 7- زيادة الرخمة وتقليل المخاطر | المزارع الصغيرة والمتوسطة مهمشة، والضغط على المزارعين لزيادة حجم عملياتهم، التركيز على الربح في المدى القصير. | تحقق المزارع العائلية الصغيرة والمتوسطة عوائد متساوية حتى يتمكن المزارعون من حماية الموارد الطبيعية والبقاء في العمل على المدى الطويل والحصول على نوعية حياة جيدة. |

¹- Food Print, Sustainable Agriculture vs. Industrial Agriculture, op.cit.

الفصل الأول: الإطار النظري للزراعة المستدامة

| | | |
|--|--|---|
| <p>يُنظر إلى المزرعة بشكل كلي، مع جودة حياة عائلة المزرعة جزء من الكل. تُعطى النتائج طويلة المدى لطرق الزراعة وزناً متساوياً للربح قصير الأجل. استخدام الموارد المجانية في المزرعة للحد الأقصى من الخصوبة ومكافحة الآفات.</p> | <p>بسبب انخفاض الأسعار، تعتمد عائلات المزارع في المزارع الصغيرة والمتوسطة إلى حد كبير على المدفوعات الحكومية والدخل غير الزراعي للحصول على الدعم. تقويض الربحية من خلال الاعتماد على المدخلات باهظة الثمن مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية.</p> | |
| <p>تسود الأسواق الحرة ويسيطر المزارعون على كيفية الزراعة، العقود عادلة لكل من العمليات الكبيرة والصغيرة وتعطي المزارعين أقصى قدر من المرونة والحقوق، التقليل من استخدام المواد الكيميائية التي تُهدد الصحة، المزيد من المزارعين على الأرض الأساسية لإدارة الأراضي، طبقة زراعية مزدهرة ضرورية للديمقراطية والرفاهية الاجتماعية.</p> | <p>تتحكم الشركات الكبيرة في المزارعين والأسواق من خلال العقود والتكامل الرأسي، الممارسات غير التنافسية هي القاعدة، فضل كبار المزارعين على العقود الصغيرة والتسعير، زادت المخاطر الصحية على أسر المزارع بسبب استخدام المبيدات الحشرية والمياه الملوثة، معدلات الفقر مرتفعة للغاية في المناطق الريفية ومقبولة باعتبارها حتمية.</p> | <p>8-ضمان الإنصاف للمزارعين ومنح أسرهم نوعية حياة جيدة.</p> |
| <p>المجتمعات الريفية مصدر للعمالة الماهرة وذات الأجر الجيد، المجتمعات الريفية هي المكان الذي تزدهر فيه المشاريع ذات القيمة المضافة والمزارعين، توفر المجتمعات الريفية بيئة رعاية وداعمة للسكان، تجذب المجتمعات الريفية الصناعات غير الملوثة، تنشط المجتمعات الريفية الضرورية للصحة الاجتماعية والاقتصادية.</p> | <p>ينظر إلى المجتمعات الريفية على أنها مصدر للعمالة الرخيصة، استهداف المجتمعات الريفية كمواقع للصناعات الملوثة، الرفاهية الاجتماعية للمجتمعات الريفية ليست مهمة؛ تشجيع الهجرة إلى المناطق الحضرية، الضعف الاقتصادي للمجتمعات الريفية.</p> | <p>9-تطوير مجتمعات ريفية قوية وناشطة بالحياة ومرنة</p> |

Source: James E. Horne, Maura McDermott, *The Next Green Revolution: Essential Steps to a Healthy Sustainable Agriculture*, Food Products Press, New York, 1984, p: 261-263.

الجدول أعلاه يبين الممارسات الزراعية وتطبيقها في كل من الزراعة الصناعية والزراعية المستدامة ونتاجها البيئية والاقتصادية والاجتماعية على المناطق الزراعية وعلى المجتمعات الريفية.

الفرع الثاني: انتشار الزراعة المستدامة وأثرها

درس برنامج الزراعة المستدامة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية مدى انتشار الزراعة المستدامة وأثرها في عدد مختار من البلدان، واستخدم هذا الدليل العملي لتقدير مساهمة الزراعة المستدامة المحتملة في الإنتاج الغذائي العالمي. تم تقييم نوعين من الانتقال إلى الزراعة المستدامة: من الزراعة الحديثة ذات المدخلات الخارجية العالية أو التقليدية (مثل الزراعة في أراضي الثورة الخضراء أو في البلدان الصناعية)؛ ومن الزراعة التقليدية البعلية حيث ظلت محاصيل الحبوب ثابتة إلى حد كبير على مر القرون، في 20 دولة في الجنوب (ومجموع 63 مشروعاً) تم فحصها وتحليلها، هناك حوالي 1.93 مليون أسرة تزرع 4.1 مليون هكتار باستخدام تقنيات وممارسات الزراعة المستدامة. لا تمثل البيانات في الجدول مسحاً شاملاً للزراعة المستدامة في كل بلد من البلدان ومع ذلك توضح ما تم تحقيقه من خلال مشاريع محددة وما يمكن تكراره في مكان آخر.¹

¹- Jules N Pretty and all, *SUSTAINABLE AGRICULTURE: IMPACTS ON FOOD PRODUCTION AND CHALLENGES FOR FOOD SECURITY*, op.cit, p: 6, 7.

الفصل الأول: الإطار النظري للزراعة المستدامة

جدول رقم (1-03): انتشار وتأثير الزراعة المستدامة في النظم الزراعية المختلفة

| البلدان | عدد الأنظمة المزروعة | عدد الهكتارات المبلغ عنها | المحاصيل السائدة | معامل تحسين العائد (%) |
|-------------------------|----------------------|---------------------------|-----------------------|------------------------|
| الأنظمة البعلية | | | | |
| البرازيل | 223,000 | 1,330,000 | الذرة والقمح | 198 to 246% |
| بوركينافاسو | 22,500 | 37,360 | الذرة الرفيعة / الدخن | 250% |
| أثيوبيا | 24,175 | 21,850 | الذرة | 154% |
| غواتيمالا | 17,000 | 17,000 | الذرة | 250% |
| هندوراس | 27,000 | 42,000 | الذرة | 250% |
| الهند | 307,910 | 993,410 | الذرة الرفيعة / الدخن | 288% |
| كينيا | 222,550 | 250,000 | الذرة | 200% |
| المكسيك | 7400 | 23,500 | قهوة | 140% |
| نيبال | 3000 | 1300 | الذرة والقمح | 164 to 307% |
| الفلبين | 850 | 920 | الأرز المرتفع | 214% |
| السنغال | 200,000 | 400,000 | الذرة الرفيعة / الدخن | 300% |
| أوغندا | 9426 | 21,379 | الذرة | 150% |
| زامبيا | 6300 | 630 | الذرة الرفيعة / الدخن | 200% |
| المجموع | 1,146,111 | 3,257,519 | | |
| الأنظمة المروية | | | | |
| بنغلاديش | 11,025 | 4772 | أرز | 110% |
| الصين | 47,000 | 12,000 | أرز | 111% |
| الهند | 50,000 | 71,300 | أرز | 108% |
| إندونيسيا | 400,000 | 267,000 | أرز | 107% |
| ماليزيا | 2500 | 3925 | أرز | 108% |
| الفلبين | 175,000 | 385,000 | أرز | 112% |
| سيريلانكا | 100,000 | 95,350 | أرز | 117% |
| تايلاند | 500 | 2040 | أرز | 109% |
| فيتنام | 6600 | 3540 | أرز | 108% |
| مجموع | 792,625 | 844,927 | | |
| الأنظمة الصناعية | | | | |
| ألمانيا | 75,000 | 200,000 | الشعير القمح | 90% |
| هولندا | 500 | Na | الشعير القمح | 85% |
| وم أ | 40,000 | 632,000 | الشعير القمح | 95% |
| الاتحاد الأوروبي | 50,000 | 1,200,000 | الشعير القمح | 80% |
| مجموع | 165,500 | 832,000 | | |

Source: Jules N Pretty, John Thompson & Fiona Hinchcliffe, **SUSTAINABLE AGRICULTURE: IMPACTS ON FOOD PRODUCTION AND CHALLENGES FOR FOOD SECURITY**, International Institute for Environment and Development, GATEKEEPER SERIES No. 60, 1996, p:8.

الفصل الأول: الإطار النظري للزراعة المستدامة

يتم قياس التحسينات مقابل مكافئات الزراعة غير المستدامة والتي تعتبر 100٪، وبالتالي فإن التحسن بنسبة 200٪ يعني مضاعفة الغلة؛ واحد من 90٪ يشير إلى انخفاض في العائد بنسبة 10٪. الإطار الزمني لهذه التحسينات هو خلال حياة أنشطة البرنامج، وعادة ما تكون أقل من 5 سنوات. يُتوقع حدوث بعض التحسينات في الموسم الذي يلي اعتماد الزراعة المستدامة، والتي تميل إلى الزيادة بمرور الوقت.¹

من الجدول السابق نلاحظ أنه يوجد تحسن في الغلة خاصة فيما يتعلق بالأنظمة البعلية أين نلاحظ أن التحسن من 40 إلى 200٪، بالنسبة للأنظمة المروية نلاحظ أن التحسن من 8 إلى 17% وبالنسبة للأنظمة الصناعية نلاحظ انخفاض في الغلة من 5 إلى 20% في الفترة القصيرة وعلى المدى الطويل (خمس إلى عشر سنوات) تشير الدلائل إلى أن غلات الزراعة المستدامة سترتفع إلى مستوياتها السابقة مع زيادة معارفهم ومهاراتهم الإدارية ومع إعادة بناء رأس المال الطبيعي، ومع ذلك فإن الانخفاض الحاد في تكاليف المدخلات يعني أن هذه الأنظمة لا تزال مرحة للمزارعين، تشير هذه البيانات إلى أن اعتماد الزراعة المستدامة على نطاق واسع سيكون له تأثير كبير على إعادة التوزيع على القدرة الإنتاجية. وستستفيد البلدان ذات الإنتاجية المنخفضة والمتوسطة حالياً (والتي تعد أيضاً الأكثر فقراً) من حيث إنتاج الغذاء أكثر من الدول ذات الإنتاجية العالية.

الفرع الثالث: الزراعة المستدامة بين تأييد وانتقاد

تنتج الزراعة الصناعية كميات كبيرة من المنتجات للاستخدام البشري ولكنها تستخدم الموارد بشكل أسرع مما يمكنها استرداده، إذا ما تمت المواصلة على هذا النهج قد نصل إلى اللحظة التي تفشل فيها أراضينا في إنتاج ما يكفي من الغذاء، سوف تكون التربة مستنفدة للغاية، ستكون مستويات المياه منخفضة للغاية، وستكون إمداداتنا من المواد الغذائية ضعيفة. مقارنة بالزراعة الصناعية تقدم ممارسات الزراعة المستدامة مجموعة من الطرق التي تعمل على تجديد التربة وتوفير المياه والطاقة، وتوفر تنوعاً أكبر من العناصر الغذائية لاستهلاكنا، تتنوع الطرق التي يعمل بها هذا النظام الزراعي، مما يجعلها أيضاً قابلة للتكيف مع ظروف محددة في مواقع مختلفة، يمكن للمزارعين اختيار أفضل ما يناسبهم واحتياجات المجتمع. عند القيام بالإنتاج بشكل صحيح، يمكن رفع مستوى الإنتاج دون زيادة الطلب على الموارد أو الحاجة إلى معدات أكثر تكلفة، مما يفتح فرص دخل متساوية لصغار المزارعين والنساء، وهذا يساعد على التخفيف من حدة الفقر في المجتمعات الريفية التي تعتمد على الزراعة كمصدر وحيد للدخل.

تمتلك الزراعة المستدامة القدرة على ربط الناس معاً، وتغطية الاحتياجات الغذائية الأساسية للمجتمعات وتأمين إمداداتهم الغذائية في أوقات صعبة دون المساس بقدرتهم المستقبلية على إنتاج الغذاء.²

¹- Ibid, p: 8.

²- Sara Popescu Slavikova, **Conventional vs sustainable agriculture: Can sustainable agriculture feed the world?**, op.cit.

بالرغم من الإقرار بأهمية الزراعة المستدامة وأثارها الإيجابية إلا أنه لا تنتج سوى 20% من المحاصيل الزراعية في العالم بينما 80% المتبقية يتم انتاجها بالاعتماد على الزراعة الصناعية.¹

الحجة الشائعة المستخدمة ضد الزراعة المستدامة هي أنها لا تستطيع "إطعام العالم"، ومع ذلك تركت الزراعة الصناعية اليوم واحدا من بين كل تسعة أشخاص يعانون من نقص التغذية في جميع أنحاء العالم.

هذا على الرغم من حقيقة أن الإنتاج الزراعي اليوم ينتج بالفعل 2800 سعر حراري يوميا لكل شخص على وجه الأرض - وهو ما يكفي لإطعام السكان البالغ عددهم 10 مليار نسمة الذي نتوقه بحلول عام 2050- والحقيقة هي أن إطعام العالم مشكلة في الطاقة، وليس السعرات الحرارية، والزراعة الصناعية ركزت السلطة في عدد قليل بشكل متزايد من الأيدي.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الأبحاث أن الأنواع المختلفة من الزراعة المستدامة تحقق بالفعل غلة في نطاق تلك التي يتم الحصول عليها بالطرق المعتمدة على المواد الكيميائية. اعتمادا على الظروف والمحصول، فقد ثبت أن الغلات المستدامة متكافئة، وأكبر قليلا (خاصة في ظروف الجفاف، التي تزداد أهميتها مع التغيرات المناخية)، أو أقل بنسبة تتراوح بين 15 و 20 في المائة من المحاصيل الزراعية. بالنظر إلى ضعف تمويل البحث والتطوير لتقنيات الزراعة المستدامة، لا سيما بالمقارنة بالتقنيات الصناعية، فإن فروق الغلة صغيرة نسبيا، مما يشير إلى أن المزيد من الاستثمار البحثي لديه القدرة على الكشف عن مكاسب إنتاجية كبيرة.²

المبحث الرابع: أشكال الزراعة المستدامة

لقد تعددت النظم الزراعية المسماة بالزراعة المستدامة والتي ظهرت كبديل للزراعة الصناعية بسبب أضرارها على البيئة، ومن بين الأساليب الزراعية نجد الزراعة العضوية، الزراعة المحافظة، الزراعة الإيكولوجية والزراعة المتكاملة، الزراعة الدقيقة، الزراعة الذكية مناخيا. سيتم التطرق إليها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الزراعة العضوية

ظهرت حركة الزراعة العضوية في أوروبا في سنوات 1920، وفي الولايات المتحدة الأمريكية سنوات 1940، تمثل المزارعين والمواطنين الذي يرفضون استخدام الكيماويات الزراعية، وهذه الحركة لديها اتحاد دولي "الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية" مقره بون ألمانيا.

تم الاعتراف بالزراعة العضوية رسميا من قبل الاتحاد الأوروبي في 1991، والحكومة الأمريكية في 1995.³

1- Vanmala Hiranandani, op.cit.

2- Food Print, **Sustainable Agriculture vs. Industrial Agriculture**, op.cit.

3- Tiziano Gomiero and al, op cit, p: 15.

الفرع الأول: التعريف بالزراعة العضوية

الزراعة العضوية نظام زراعي يستهدف تحقيق منتجات غذائية آمنة مع الحفاظ على التوازن البيولوجي للموارد الطبيعية.¹ وقد تم تعريف الزراعة العضوية من قبل هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية 1999 كالتالي:

"الزراعة العضوية عبارة عن نظام شامل لإدارة الإنتاج يُروج ويعزز سلامة النظام الايكولوجي الزراعي بما في ذلك التنوع البيولوجي، والدورات البيولوجية والنشاط البيولوجي في التربة، ويركز على استخدام أساليب الإدارة بديلا من استخدام المدخلات غير الزراعية مع مراعاة الظروف الإقليمية التي تتطلب نظاما متوائمة مع الظروف المحلية، ويتم ذلك من خلال استخدام الطرق الزراعية والبيولوجية والميكانيكية بدلا من استخدام المواد المصنعة، للاضطلاع بأي مهمة معينة داخل النظام".²

من التعريف يتضح أن الزراعة العضوية هي الزراعة التي تعتمد على استعمال المدخلات العضوية والطبيعية، مع تجنب استعمال المواد الكيماوية في الزراعة.

الفرع الثاني: أساسيات الزراعة العضوية

تقوم الزراعة العضوية على مجموعة من الممارسات والمتمثلة في:³

- تعتمد الزراعة العضوية على فهم النظام البيئي والطبيعي وعلى توفير الأسس الملائمة لكل كائن ليعمل بجرية وبشكل طبيعي؛
- تشجيع وتعزيز دورة الحياة بعناصرها النباتية والحيوانية والكائنات الحية في التربة وعلى السطح وفي الهواء (تشجيع التربة الحية والتنوع الحيوي)؛
- يتم الحفاظ على خصوبة التربة واستدامتها من خلال الدورات الزراعية، الأسمدة العضوية، الأسمدة الخضراء، ومن خلال توفير ظروف مناسبة لكائنات التربة للعمل بجرية؛
- يتم السيطرة على الأمراض والحشرات من خلال إدارة المزرعة بشكل جيد، وتطوير النظام البيئي المتوازن الذي يضمن توفر الأعداء الحيوية، والدورات الزراعية واستعمال المكافحة الحيوية والمواد الطبيعية المسموحة؛
- الاعتماد على الموارد والمصادر المتجددة.

¹ - مانع خنفر، المقاربة البيئية في تحليل التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر، التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، عدد 34 جوان 2013، ص: 78.

² - <http://www.fao.org/organicag/oa-faq/oa-faq1/ar/>, consulté le : 21/08/2016, 13 :40.

³ - م. نبيه الكايد، أساسيات الزراعة العضوية، على الموقع :

<http://www.ime-medawater-rmsu.org/medwa/training/jor/organic.pdf>. تاريخ الاطلاع: 2016/08/21، 11:08.

الفرع الثالث: مساحة الزراعة العضوية في العالم

يبين الجدول الموالي والمساحة الزراعية التي تشغلها الزراعة العضوية في العالم، الاحصائيات متعلقة بسنة

2017.

جدول رقم (1-04): مساحة الزراعة العضوية في العالم لسنة 2017

| العالم | إفريقيا | أمريكا | آسيا | أوروبا | أوقيانوسيا |
|---|-----------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|
| المساحة الزراعية (% من المساحة الإجمالية) | 37,1% | 30,3% | 53,6% | 20,9% | 45,3% |
| منطقة زراعية تحت العضوية (هكتار) | 69217 | 11014 | 6665 | 13791 | 35816 |
| % من المساحة الزراعية | $1,25 \times 10^{-3}$ | $8,54 \times 10^{-4}$ | $2,78 \times 10^{-4}$ | $6,50 \times 10^{-3}$ | $9,27 \times 10^{-3}$ |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات منظمة الزراعة والأغذية

<http://www.fao.org/faostat/fr/#country>, consulté le 25/08/2020 à 22:19.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن المساحة الزراعية تحت الزراعة العضوية منخفضة جدا في مختلف قارات العالم،

ولا تمثل سوى نسبة ضئيلة من المساحة الزراعية.

المطلب الثاني: الزراعة المحافظة على الموارد

يتم الترويج للزراعة المحافظة بأنها نظام إنتاج المحاصيل إلى مستوى إنتاج مرتفع ومستدام لتحقيق ربح مقبول، مع توفير

الحفاظ على الموارد جنبا إلى جنب مع الحفاظ على البيئة.¹

الفرع الأول: مفهوم الزراعة المحافظة

تم تعريف "الزراعة المحافظة على الموارد" في "المؤتمر العالمي الأول حول الزراعة المحافظة على الموارد: تحد عالمي"

الذي عقد في مدريد 1-5 أكتوبر 2001،² من قبل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

حيث عرفتها بأنها:³

¹- Muhammad Farooq et Kadambot H. M. Siddique, **Conservation Agriculture**, Springer International Publishing, DOI 10.1007/978-3-319-11620-4_1, Switzerland, 2015, p : 04.

²- Alix CHEVRIER Isab et Sylvain BARBIER Esap, **Performances économiques et environnementales des techniques agricoles de conservation des sols : création d'un référentiel et premier résultat**, Institut National de la Recherche Agronomique de Versailles-Grignon, France, 2002, p : 15.

³- FAO / Département de l'agriculture et de la protection des consommateurs, **AGRICULTURE DE CONSERVATION ET SES PRINCIPES FONDAMENTAUX**, HTE N° 149/150 - Sept/Déc 2011, p : 61.

"الزراعة المحافظة على الموارد هي نهج لإدارة النظم الإيكولوجية الزراعية بهدف التحسين المستدام للإنتاجية وزيادة الأرباح وأيضاً الأمن الغذائي مع الحفاظ على وتعزيز الموارد والبيئة. وتتميز الزراعة المحافظة على الموارد بثلاثة مبادئ مترابطة، وهي:

1. الحد الأدنى من الحرث: عمل أدنى على التربة (إلى غيائها التام، حالة البذر المباشر)،

2. غطاء دائم للتربة بنشارة نباتية حية أو ميتة (القش)،

3. تنوع المحاصيل المزروعة، بالتعاون أو التناوب."

في الواقع الزراعة المحافظة عنوان عام لمجموعة من الممارسات الزراعية التي تهدف إلى تعزيز الإنتاج الزراعي من خلال حفظ وحماية التربة المتاحة، المياه، الموارد البيولوجية، كما أن الحاجة إلى المدخلات الخارجية يمكن أن تبقى محدودة، كما تعتبر من تقنيات الحفاظ على الموارد التي ثبتت لتحسين المحاصيل وتخفيض استخدام المياه والمواد الغذائية واستهلاك الطاقة، خفض التأثير على نوعية البيئة.¹ تهدف الزراعة المحافظة للحفاظ على وتحسين الاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية المرتبطة بإدارة التربة والمياه والنشاط البيولوجي،² الحد من التدهور من خلال العديد من الممارسات التي تقلل من تغيير تركيبة وبنية التربة والتأثيرات على التنوع البيولوجي.³

كما تشمل الزراعة المحافظة الحفاظ على الغطاء العضوي دائم أو شبه دائم للتربة بدون حرث أو الحد الأدنى من الحراثة.⁴ حيث أن الإبقاء على سطح التربة مغطاة بغطاء عضوي دائم أو شبه دائم يتكون من النباتات الحية أو نشارة ميتة، من شأنه أن يساهم في حماية التربة فيزيائياً من الشمس والأمطار والرياح وتغذية الكائنات الحية في التربة، كما أن تقليل أو إلغاء عملية الحرث سوف يخفف من تغيير تركيبة وبنية التربة والتأثيرات على التنوع البيولوجي الطبيعي بشكل عام سوف يجد من تدهور التربة، وتناوب المحاصيل المتنوعة مهم أيضاً لتجنب مشاكل الأمراض والطفيليات.⁵

الفرع الثاني: أهمية الزراعة المحافظة

تعتبر الزراعة المحافظة نظام لإدارة الأراضي الزراعية، له فوائد متعددة اقتصادية وزراعية وبيئية واجتماعية، وهي:

1- Fabio Stagnari, **Conservation Agriculture: A Different Approach for Crop Production through Sustainable Soil and Water Management: A Review**, Sustainable Agriculture Reviews 1, DOI 10.1007/978-1-4020-9654-95, C_Springer Science+Business Media B.V. 2009, p: 57, 58.

2- Alix CHEVRIER Isab et Sylvain BARBIER Esap, op.cit, p : 15.

3- FAO, **Economie de l'agriculture de conservation**, Rome, 2003, p : 02.

4- Peter R. Hobbs, **Conservation Agriculture: What Is It and Why Is It Important for Future Sustainable Food Production?**, The Journal of Agricultural Science / Volume 145 / Issue 02 / April 2007, pp 127-137, DOI: <http://dx.doi.org/10.1017/S0021859607006892>, Cambridge University Press, 2007.

5- FAO, **Economie de l'agriculture de conservation**, op.cit, p : 03.

أولاً: الأهمية الاقتصادية: تحسين ربحية الزراعة من خلال:

- تبسيط وقت العمل، وبالتالي انخفاض الطلب على اليد العاملة؛
- تخفيض التكاليف والنفقات: الوقود، وحياسة واستخدام وصيانة المعدات؛
- زيادة المردودية، أي إنتاج كبير من كمية المدخلات المنخفضة.¹

ثانياً: الأهمية الزراعية: تحسين إنتاجية التربة:

- زيادة المواد العضوية في التربة؛
- المحافظة على التربة وتحسين بنيتها؛²
- زيادة خصوبة التربة والاحتفاظ بالرطوبة، مما يؤدي إلى زيادة الغلة على المدى الطويل.³

ثالثاً: الأهمية البيئية والاجتماعية: حماية التربة والمساهمة في استدامة أنظمة الإنتاج:

- الحد من انجراف التربة، وبالتالي خفض تكاليف صيانة الطرق والسدود والمنشآت المائية؛
- تحسين جودة المياه؛
- تحسين جودة الهواء؛⁴
- تثبيت التربة وحمايتها من الانجراف؛
- الحد من التلوث السام للمياه السطحية والجوفية؛
- الحد من الفيضانات وإعادة ظهور الآبار الجافة؛
- تغذية طبقات المياه الجوفية نتيجة تسرب أفضل؛
- الحد من تلوث الهواء الناجم عن ماكينات حرث التربة؛
- الحد من انبعاثات CO₂ في الغلاف الجوي (حبس الكربون)؛
- الحفاظ على التنوع البيولوجي البري والقائم على التربة؛⁵
- الحد من تدهور التربة وبالتالي الحد من فقدان المحاصيل والثروة الحيوانية وعواقب إقليمية أو عالمية (اللاجئين، والمجاعة).⁶

¹- FAO / Département de l'agriculture et de la protection des consommateurs, **LES BÉNÉFICES DE L'AGRICULTURE DE CONSERVATION**, HTE N° 149/150 - Sept/Déc 2011, p : 67.

²- Idem.

³- Muhammad Farooq et Kadambot H. M. Siddique, op.cit, p : 623.

⁴-FAO, **LES BÉNÉFICES DES L'AGRICULTURE DE CONSERVATION**, op.cit, p : 67- 68.

⁵- Muhammad Farooq et Kadambot H. M. Siddique, op.cit, p : 623.

⁶-FAO, **Economie de l'agriculture de conservation**, op.cit, p : 07.

الفرع الثالث: مساحة الزراعة المحافظة في العالم

منذ عام 1960، ومساحة الزراعة المحافظة في جميع أنحاء العالم قد ازدادت بشكل مستمر، كانت تقدر ب 2,83 مليون هكتار في 1973-1974 وحوالي 95,48 مليون هكتار في 05/2004، في عام 2009 بلغت المساحة العالمية تحت الزراعة المحافظة 105 ملايين هكتار إلى 125 مليون هكتار تكون في عام 2011¹، و156,991 مليون هكتار في 2015 أي بنسبة 2,84% من إجمالي المساحة الزراعية في العالم.

والجدول الموالي يبين مساحة الزراعة المحافظة في مجموعة من الدول.

جدول رقم (1-05): مساحة الزراعة المحافظة في العالم لسنة 2015

| البلد | مساحة الزراعة المحافظة (1000 هكتار) | البلد | مساحة الزراعة المحافظة (1000 هكتار) |
|-----------|-------------------------------------|--------------|-------------------------------------|
| الأرجنتين | 29181 | وم أ | 35613 |
| أستراليا | 17695 | جنوب إفريقيا | 368 |
| الصين | 6670 | المغرب | 4 |
| البرازيل | 31811 | تونس | 8 |
| إيطاليا | 380 | الهند | 1500 |

Source : FAO, CA Adoption Worldwide : <http://www.fao.org/ag/ca/6c.html>, consulté le 21/ 01/ 2016, 01 :03.

يبين الجدول أعلاه توزيع مساحة الزراعة المحافظة في عينة من الدول في العالم، وحسب إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة فإن هذه المساحة في تزايد مستمر.

المطلب الثالث: أشكال جديدة للزراعة المستدامة

يتناول هذا المطلب كل من الزراعة الإيكولوجية والزراعة المتكاملة، الزراعة الدقيقة، الزراعة الذكية مناخيا.

الفرع الأول: الزراعة الإيكولوجية والزراعة المتكاملة

أولاً: الزراعة الإيكولوجية

يعود استعمال مصطلح الزراعة الإيكولوجية إلى سنوات 1930، وفي سنوات 1980 وصلت إلى انتشار واسع النطاق، وهو عبارة عن نظام يعتمد على ميزات النظام الإيكولوجي للإنتاج وليس عن طريق استخدام

¹- FriedrichT , Kassam A. et Mrabet R, **AGRICULTURE DE CONSERVATION DANS LE MONDE : DÉFIS ET ÉVOLUTIONS**, HTE N° 149/150 - Sept/Déc 2011, p : 10.

المدخلات الخارجية لمحاربة القيود البيئية.¹

الزراعة الايكولوجية تستند أساسا على الإدارة الزراعية للتربة، خاصة البذر المباشر تحت غطاء نباتي دائم مثل الزراعة المحافظة على التربة، إن التقنيات الحمائية للتربة تسمح بتحسين خصوبتها، وتحسين العمليات الطبيعية، وتسمح في نفس الوقت بتقليل المدخلات الكيميائية وتحسين مستدام للعوائد كما أنها تلعب دورا رئيسيا في مكافحة التآكل.²

ثانيا: الزراعة المتكاملة

يتعلق الأمر أساسا بحماية المحاصيل من الآفات والأمراض من أعدائها الطبيعيين، الزراعة المتكاملة تشجع الآليات التنظيمية الطبيعية للحد من المدخلات الكيميائية، وهي تستخدم المكافحة البيولوجية لحماية المحاصيل من الآفات باستخدام الأعداء الطبيعية وتستخدم معظمها في زراعة الخضروات والزهور لقتل بعض الآفات، في الغالب الحشرات التي تكون بمثابة حيوانات مفترسة أو طفيليات.³

الفرع الثاني: الزراعة الدقيقة والزراعة الذكية مناخيا

أولا: الزراعة الدقيقة

طورت منذ سنوات 1990 وتشير إلى نظم الإدارة الزراعية التي تقوم بالعناية بالتربة وإدارة المحاصيل لتناسب ظروف مختلفة وجدت في كل حقل. وتعرف بأنها نظام الإدارة الزراعية يعتمد على المعلومات والتكنولوجيا (استخدام الاستشعار عن بعد، نظم المعلومات الجغرافية، نظم تحديد المواقع والروبوتات) لتحديد وتحليل وإدارة التباين المكاني لتربة الموقع في الحقول لتحقيق الربحية المثلى والاستدامة وحماية البيئة.⁴

ثانيا: الزراعة الذكية مناخيا

الزراعة الذكية مناخيا (CSA)، هو نهج لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في ظل تغير المناخ، قدمت من قبل منظمة الأغذية والزراعة في مؤتمر لاهاي بشأن الزراعة والأمن الغذائي وتغير المناخ في عام 2010، يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الزراعة الذكية مناخيا تتألف من ثلاثة أعمدة رئيسية:

1. زيادة الإنتاجية الزراعية والدخل على نحو مستدام؛

1- Carole Hermon, L'AGROÉCOLOGIE EN DROIT : ÉTAT ET PERSPECTIVE, Lavoisier « Revue juridique de l'environnement » 2015/3 Volume 40 | pages 407 à 422 ISSN 0397-0299.

2 -Gerard Kafadaroff, op cit, p :94.

3- Ibid, p: 90.

4- Tiziano Gomiero and al, op.cit, p: 17.

2. تكيف وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ؛

3. خفض و / أو إزالة انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، حيثما كان ذلك ممكناً.¹

إن تحقيق الأهداف المنوطة بالزراعة المستدامة والالتزام بمبادئها للحد من الأضرار على البيئة وعلى الموارد الطبيعية مع اعتماد ممارسات زراعية أقل ضرراً على البيئة (مثل الزراعة العضوية، الزراعة البيولوجية، الزراعة المتكاملة، الزراعة الدقيقة، الزراعة الذكية مناخياً، الزراعة المحافظة على الموارد). من أجل انتقال الزراعة نحو مسار أكثر استدامة.

¹-FAO, CLIMATE-SMART AGRICULTURE SOURCEBOOK, ROME, 2013, p: ix.

خلاصة الفصل:

سمحت التطورات التقنية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية بالتحول نحو الزراعة الصناعية، هذا التحول وُلد نتائج جيدة في الإنتاج الزراعي، لكنه في نفس الوقت فتح المجال أمام انتقادات كثيرة بسبب أثارها على البيئة وأدى إلى ظهور الزراعة المستدامة.

تعرف الزراعة المستدامة بأنها كل نظام زراعي يسمح بإدارة المناطق الزراعية بحيث يقوم على الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية، ويضمن توفير غذاء آمن وصحي ومتنوع لجميع أفراد المجتمع وعلى مدى طويل، إضافة إلى المساهمة في خدمة وترقية الإقليم الذي تنتمي إليه؛ وتهدف الزراعة المستدامة إلى ضمان الجدوى الاقتصادية للزراعة (الإنتاجية والكفاءة) وتحقيق الأمن الغذائي؛ تحقيق الرفاه للمجتمعات وضمان العدالة داخل الأجيال وبين الأجيال؛ المحافظة على البيئة وعلى قاعدة الموارد الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي على المدى الطويل. كما تقوم الزراعة المستدامة على العديد من الممارسات التي تضمن تحقيق الأهداف المذكورة سابقا وهذه الممارسات يجب العمل على تعزيزها لضمان استدامة الزراعة. كما تندرج ضمن الزراعة المستدامة مجموعة من الأساليب الزراعية أهمها الزراعة العضوية والزراعة المحافظة على الموارد، ورغم انتشارها إلا أنها تشكل نسبة منخفضة من إجمالي المساحة الزراعية في العالم في حدود 3%.

على الرغم من التشجيع الذي تلقاه الزراعة المستدامة في العالم سواء في الأوساط الأكاديمية أو المؤسساتية، إلا أنه ما يزال يعتمد على الزراعة الصناعية بنسبة كبيرة في توفير احتياجاته الغذائية، حيث تنتج الزراعة الصناعية 80% من الإنتاج الزراعي بينما الزراعة المستدامة لا تنتج سوى 20%.

الفصل الثاني

دراسة وتحليل الأمن الغذائي المستدام
والانعكاسات المتوقعة لتحرير تجارة السلع
الزراعية

يمثل تحقيق الأمن الغذائي تحديا عالميا وقد تم الاعتراف بهذا المشكل دوليا منذ سنوات 1970 وذلك في وقت أزمة الغذاء العالمية، التي تمثل نقطة تحول أساسية دفعت العالم نحو الالتزام للعمل من أجل مواجهة هذا المشكل والقضاء عليه خلال عقود من الزمن، حيث اعتبرت المواثيق الدولية أن توفير الغذاء الكافي حق أساسي لكل فرد، وتم وضع مجموعة من الأهداف منها هدف الحد من انعدام الأمن الغذائي ليصل إلى النصف مع حلول سنة 2015 ومع ذلك لم يتحقق هذا الهدف، كما تم تجديد الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي في سنة 2015 أين تم وضع خطة التنمية المستدامة لسنة 2030.

حسب تقرير منظمة الأغذية والزراعة لسنة 2019 ما يزال أكثر من 820 مليون شخص في العالم يعانون من الجوع، وهذا تحد كبير خاصة في ظل التدهور البيئي والتغيرات المناخية...، كما أن مسألة الأمن الغذائي لم تعد تعتبر فقط مسألة اقتصادية واجتماعية وسياسية بل وبيئية أيضا، ومنه أصبحت الدول تطمح لتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة الأمن الغذائي والأمن الغذائي المستدام من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي.
- المبحث الثاني: ماهية الأمن الغذائي المستدام.
- المبحث الثالث: مشكلة الجوع وانعدام الأمن الغذائي.
- المبحث الرابع: أثر تحرير تجارة السلع الزراعية على الأمن الغذائي المستدام.

المبحث الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي

يعد تحقيق الأمن الغذائي حق أساسي لجميع الأفراد مثل باقي الحقوق لحياة كريمة، كما يعتبر هدفا استراتيجيا للدول لضمان سيادتها، لذلك يجب بذل جهود متواصلة لتوفير الغذاء لجميع الناس في كل الأوقات والظروف. من هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الأمن الغذائي وتطوره، المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي، أبعاد ومستويات الأمن الغذائي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وتطوره

يحظى الأمن الغذائي باهتمام كبير من قبل الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، حيث يعتبر من الأولويات التي يجب العمل على ضمانها.

الفرع الأول: تعريف الأمن الغذائي

الأمن الغذائي كمفهوم نشأ في منتصف سنوات 1970 في مناقشات حول المشاكل الغذائية الدولية في وقت أزمة الغذاء العالمية*¹ وقد عرف العديد من التعاريف من قبل المنظمات الدولية والباحثين:

1. عرف الأمن الغذائي في أعمال القمة العالمية للغذاء 1974 على النحو التالي: "توفر في جميع الأوقات لإمدادات (مؤن) الغذاء العالمية الكافية من المواد الغذائية الأساسية، للحفاظ على التوسع المطرد في الاستهلاك الغذائي وللتعويض عن التقلبات في الإنتاج والأسعار".²

2 في 1983 عرفت الفاو الأمن الغذائي كالتالي: "التأكد من أن جميع الناس في جميع الأوقات يملكون فرص مادية واقتصادية للحصول على الأغذية الأساسية التي يحتاجون إليها".³

3 في تقرير البنك الدولي 1986 الفقر والجوع تم تعريف الأمن الغذائي على أنه: "حصول جميع الناس في جميع الأوقات على ما يكفي من الغذاء لحياة صحية نشطة".⁴

* أزمة الغذاء العالمية 1973/74: عرفت انخفاض في الانتاج الزراعي العالمي 1972 و1974 بسبب سوء الأحوال الجوية في آسيا والجفاف في إفريقيا، وزادت أسعار المنتجات الزراعية بشكل كبير، مع أزمة النفط.

1- Edward Clay, **FOOD SECURITY: CONCEPTS AND MEASUREMENT**, FAO, Rome, July 2002, p: 01.

2- Ibid., p : 02.

3- FAO, **Sécurité alimentaire**, ftp.fao.org/es/ESA/policybriefs/pb_02_fr.pdf, consulté le 26/06/2016, p : 01.

* **Jacinda Fairholm**: مديرة مشروع إقليمي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المشروع يركز على الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في منطقة الكاريبي.

4- Edward Clay, op.cit, p: 02.

4. **تعريف القمة العالمية للغذاء 1996:** "يتحقق الأمن الغذائي على مستوى الفرد والأسرة والمستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول المادية والاقتصادية على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية." ¹ وهو التعريف المعتمد.

5. **تعريف الفاو في 2001:** الأمن الغذائي هو وضع موجود عندما يكون جميع الناس في جميع الأوقات لديهم فرص الحصول المادي، والاجتماعي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلي احتياجاتهم التغذوية، وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة. ²

6. **تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية:** يتمثل الأمن الغذائي في " توفير الغذاء بالكمية والتنوعية اللازمتين للنشاط والصحة، وبصورة مستمرة لكل أفراد المجتمع اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المادية". ³

7. **تعريف Fairholm*:** "يتمتع مجتمع بالأمن الغذائي عندما يتمتع الناس كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول على أغذية مغذية وآمنة ومقبولة شخصيا وملائمة ثقافيا، أنتجت بطرق سليمة بيئيا واجتماعيا". ⁴

مما سبق نلاحظ أن تعريف الأمن الغذائي تطور من اعتبارات مادية وكمية (تعريف القمة العالمية للغذاء 1974 وتعريف الفاو في 1983 ركزت على الاعتبارات الكمية فقط)، إلى اعتبارات نوعية (تعريف البنك العالمي 1986 وتعريف القمة العالمية للغذاء 1996 وتعريف الفاو 2001 وتعريف Fairholm وتعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية اهتمت بالاعتبارات النوعية إضافة إلى الكمية)، حيث أن:

تعريف القمة العالمية للغذاء 1974 اهتم بالأمن الغذائي على المستوى العالمي وقد ركز جانب العرض والأسعار، من خلال التركيز على توفر الإمدادات الغذائية وضمان استقرار أسعار المواد الغذائية الأساسية، لكن توفر الغذاء لا يعني بالضرورة إمكانية الوصول اليه فقد يتوفر الغذاء لكن لا يمكن الوصول اليه والحصول عليه من قبل الأفراد، تعريف الفاو في 1983 ركز على إمكانية الوصول إلى الأغذية الأساسية من خلال توفر الفرص المادية والاقتصادية، أما تعريف البنك العالمي 1986 الذي ظهر في تقرير حول الفقر والجوع فقد ركز على جودة الغذاء من أجل حياة صحية ونشطة، وتعريف القمة العالمية للغذاء 1996 وهو التعريف المعتمد فقد ركز على الجوانب

¹- FAO, **An Introduction to the Basic Concepts of Food Security**, sur le site : <http://www.fao.org/3/a-al936e.pdf>, consulté le 26/06/2016 à 14:58.

²- Edward Clay, op.cit, p: 02.

³- عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي خلال القرن الحادي والعشرين، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 26.

⁴- Jacinda Fairholm, **Urban Agriculture and Food Security Initiatives In Canada: A Survey of Canadian Non-Governmental Organizations**, Cities Feeding People Series, Report 25, Life Cycles March 1999, p : 01.

الغذائية والقيمة الغذائية للغذاء (صحي وآمن) إضافة إلى الأذواق الغذائية، جاء هذا التعريف شاملا للتعريف السابقة وركز على الأمن الغذائي على جميع المستويات وحدد الأبعاد الأساسية للأمن الغذائي؛

تعريف الفاو 2001 كرر تعريف القمة العالمية للغذاء 1996، وأضاف فرص الحصول الاجتماعي على الغذاء. أما تعريف Fairholm ركز على الجوانب الغذائية (أغذية مغذية وآمنة) وأذواق الأشخاص (مقبولة شخصيا) والجانب الثقافي (ملائمة ثقافيا)، وطرق الإنتاج التي يجب أن تكون سليمة من الناحية البيئية والاجتماعية؛ تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية ركز على توفير الغذاء بالاعتماد على الإنتاج المحلي وعلى أساس الميزة النسبية لتوفير الغذاء، وأن يكون الغذاء متاحا للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المادية، فالدول التي لا تعطي الأولوية للإنتاج الزراعي المحلي لتوفير ما تحتاجه من غذاء معرضة لخطر الصدمات الغذائية إضافة إلى تمكين السكان من الوصول إلى الغذاء والحصول عليه.

مما سبق يمكن القول:

" الأمن الغذائي هو قدرة الدولة على توفير الأغذية الأساسية الكافية والجيدة وتزويد سكانها بها بشكل مستمر وذلك بالاعتماد بشكل أساسي على الإنتاج المحلي."

الفرع الثاني: تطور الاهتمام بالأمن الغذائي

مشكل الجوع قد تم الاعتراف به رسميا من قبل المجتمع الدولي منذ 1930،¹ النقاشات العالمية الأولى حول هذا المشكل بدأت مع إنشاء الهيئات العالمية الكبرى لنظام الأمم المتحدة.²

- في 1943 عقد مؤتمر حول الغذاء والزراعة اجتمعت 44 دولة في hot Springs (و.م.أ)، وخلص المؤتمر إلى أن كل شخص يجب أن يكون إمدادات غذائية آمنة ليعيش حرا من الحاجة، وأكد أن الفقر هو السبب الرئيسي للجوع ولا يمكن استئصاله إلا من خلال النمو الاقتصادي العالمي وخلق فرص العمل،³ كما دعا المجتمعون إلى تأسيس منظمة دائمة للأغذية والزراعة.

- 16 أكتوبر 1945 في Québec (كندا) عقدت الدورة الأولى لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة FAO، هيئة متخصصة تابعة للأمم المتحدة مع هدف طموح "إطعام العالم".

¹- Rokhaya Diagne, **Sécurité alimentaire et Libéralisation agricole**, thèse de doctorat en Sciences Économiques, UNIVERSITE DE NICE SOPHIA ANTIPOLIS, 2013, p : 16.

²- Tommaso SPOSITO, **AGRICULTURE URBAINE ET PERIURBAINE POUR LA SECURITE ALIMENTAIRE EN AFRIQUE DE L'OUEST. LE CAS DES MICRO-JARDINS DANS LA MUNICIPALITE DE DAKAR**, thèse de doctorat en Sciences agricoles, Université Degli Studi, MILANO, 2009 / 2010, p : 07.

³- Rokhaya Diagne, op.cit, p: 16.

- في 1960 أطلقت FAO الحملة العالمية الأولى لمكافحة الجوع بعنوان:

« International freedom from hunger campaign »¹

- إنشاء برنامج الغذاء العالمي (WFP) في 1962.²

- التأكيد رسمياً على مفهوم الأمن الغذائي في 1974، فقط في أعقاب أزمة الغذاء العالمية 1973/74،³ حيث استخدم مصطلح الأمن الغذائي في مؤتمر الأغذية العالمي 1974 الذي شهد البند الأول من الإعلان العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية، والذي اعتمد من الحكومات " كل رجل وامرأة وطفل له الحق غير القابل للمصادرة في التحرر من الجوع وسوء التغذية من أجل تطور كامل والحفاظ على قدراته الجسمية والعقلية".⁴

أوصى المؤتمر بتبني اتفاق دولي بشأن الأمن الغذائي، كما دعا إلى تحسين السياسات المتعلقة بالمساعدات الغذائية وقرر إنشاء هئتين: لجنة سياسات وبرامج المعونة الغذائية، لجنة الفاو حول الأمن الغذائي العالمي، الفاو أيضاً وضعت نظام عالمي للإنذار السريع (المبكر) عن الأغذية والزراعة،⁵ وتم توقيع الالتزام الدولي وحث الحكومات على بناء احتياطات الغذاء والأموال اللازمة تحسباً لحالات الطوارئ الدولية.⁶

- في سنوات 1970s 1980s العديد من البلدان النامية شهدت أزمات الغذاء ومجاعات مستعرة معظمها في إفريقيا، حدوث الأزمات الغذائية أدى إلى تركيز الاهتمام الدولي أساساً على مشكلة انعدام الأمن الغذائي والفقر.⁷

- في 1986 البنك العالمي نشر تقرير مهم حول الفقر والجوع، وميز بين انعدام الأمن الغذائي المزمن المرتبط بمشاكل الفقر الدائم وانعدام الأمن الغذائي المؤقت المرتبط بفترات خاصة حرجة مثل الكوارث الطبيعية.⁸

- في عام 1994 في تقرير حول التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحدث عن مفهوم الأمن البشري الذي شمل العديد من الجوانب من بينها الأمن الغذائي.⁹

- في عام 1996 عقد مؤتمر القمة العالمي للأغذية رداً على استمرار انتشار سوء التغذية، والقلق المتزايد بشأن قدرة الزراعة على تلبية الاحتياجات الغذائية في المستقبل.¹⁰

1- Tommaso SPOSITO, op.cit, p: 07.

2- Rainer Gross and al, **The Four Dimensions of Food and Nutrition Security: Definitions and Concepts**, http://www.fao.org/elearning/course/fa/en/pdf/p-01_rg_concept.pdf, 2016, p: 03.

3- Tommaso SPOSITO, op.cit, p: 07.

4- Darryl Macer, **Food Security**, Encyclopedia of Global Bioethics, DOI 10.1007/978-3-319-05544-2_198-1#, Springer Science+Business Media Dordrecht 2015, p: 02.

5- Tommaso SPOSITO, op.cit, p: 08.

6- Rokhaya Diagne, op.cit, p: 17.

7- Tommaso SPOSITO, op.cit, p: 09, 11.

8- FAO, **Sécurité alimentaire**, op.cit, p : 01.

9- Tommaso SPOSITO, op.cit, p: 14.

10- Gustavo Gordillo, **FOOD SECURITY AND SOVEREIGNTY**, FAO, 2013, p: 02.

أكد مؤتمر القمة العالمي أن تحقيق الأمن الغذائي مهمة مركبة تقع مسؤوليتها الأولى على كاهل كل حكومة، ويتعين عليها تهيئة البيئة المواتية وتضع من السياسات ما يضمن السلم والاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والعدالة والمساواة.¹

- مؤتمر القمة العالمي للأغذية 2002 جدد الالتزام المقرر بمؤتمر قمة 1996، وأكد على ضرورة تعزيز الجهود لمواجهة الجوع.²

- مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي 2009 تناول الموضوعات الرئيسية التالية:

- الحد من التأثير السلبي للأزمات الغذائية والاقتصادية والمالية على الأمن الغذائي العالمي؛
- تطبيق إصلاحات الحوكمة العالمية للأمن الغذائي؛
- التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته؛
- التحديات التي تواجه الزراعة والأمن الغذائي؛
- التدابير الخاصة بتعزيز الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك التنمية الريفية والاعتبارات الخاصة بصغار الملاك من المزارعين والتجارة.³

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي

توجد مجموعة من المفاهيم المرتبطة بمفهوم الأمن الغذائي، وسيتم في هذا المطلب تحديد هذه المفاهيم المقسمة على العناصر التالية الذكر.

الفرع الأول: الحق في الغذاء

الحق في الغذاء كحق من حقوق الإنسان ثابت في الكثير من المعاهدات الدولية، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966.⁴

الحق في الغذاء ينظر إليه منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 كعنصر أساسي لمستوى معيشي لائق،⁵ حيث ورد في المادة 25-1 من الإعلان أن " لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996: إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي،

<http://www.fao.org/docrep/003/w3613a/w3613a00.htm>، تاريخ الاطلاع: 2016/10/17، على 14:53.

² المعهد الدولي للتنمية المستدامة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، النشرة الإعلامية لمؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، على الموقع:

<http://www.iisd.ca/download/pdf/sd/ymbvol150num7a.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2016/10/17، على 14:51.

³ المرجع نفسه.

⁴ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الحق في الغذاء في مجال التطبيق، روما، 2006، ص: 04.

⁵ Tommaso SPOSITO, op.cit, p: 7.

الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشتته في حالات البطالة والمرض والعجز والتململ والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.¹

أيضا ورد الحق في الغذاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966، فطبقا للمادة 11-1 من هذا العهد، تقر الدول الأطراف " بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته يوفر ما يفي بحاجاتهم من الغذاء والكساء والمأوى وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية".²

تؤكد اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن الحق في الغذاء الكافي يرتبط بشكل كبير بالكرامة المتأصلة في الإنسان، وهو حق لا غنى عنه للتمتع بحقوق الإنسان الأخرى، ولا يمكن أيضا فصله عن العدالة الاجتماعية، ويستلزم انتهاج السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الملائمة على الصعيدين الوطني والدولي الموجهة نحو القضاء على الفقر وإعمال كافة حقوق الإنسان للجميع.

كما ترى اللجنة أن المضمون الأساسي للحق في الغذاء الكافي يعني ما يلي:

- توفر الغذاء بكمية ونوعية تكفيان لتلبية الاحتياجات الغذائية للأفراد وخلق الغذاء من المواد الضارة وكونه مقبولا في سياق ثقافي معين؛
 - إمكانية الحصول على الغذاء بطرق تتسم بالاستدامة ولا تعطل التمتع بحقوق الإنسان الأخرى.³
- أكد إعلان روما بشأن الأمن الغذائي لعام 1996 على "حق كل إنسان في الحصول على أغذية سليمة ومغذية بما يتفق مع الحق في الغذاء الكافي، والحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع".⁴

الفرع الثاني: الاكتفاء الذاتي وأمان الغذاء والسيادة الغذائية

أولا: الاكتفاء الذاتي

وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة "يتم أخذ مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي عموما على أنه يعني إلى أي مدى يمكن لأي بلد أن تلبى احتياجاتها الغذائية من الإنتاج المحلي الخاص بها".⁵

¹- United Nations, **Universal Declaration of Human Rights (UDHR)**,

http://www.un.org/en/udhrbook/pdf/udhr_booklet_en_web.pdf, consulté le 10/06/2016 à 22: 27.

²- الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على الموقع:

<http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx>، تاريخ الاطلاع : 2016/06/10 على 22:45.

³- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الحق في الغذاء الكافي (المادة 11)، E/C.12/1999/5، 12 ماي 1999، ص ص: 01-03.

⁴- Darryl Macer, op.cit, p: 3.

⁵- FAO, **The State of Agricultural Commodity Markets 2015-16 IN DEPTH: Food self-sufficiency and international trade: a false dichotomy?**, 2015, 2016, <http://www.fao.org/3/a-i5222e.pdf>, consulté le: 23/04/2016 à 23:02.

يُعرّف التطبيق العملي لمفهوم الاكتفاء الذاتي من الغذاء بأن ينتج بلد نسبة من احتياجاته الغذائية التي تقترب أو تتجاوز 100 في المائة من استهلاكه الغذائي. وهو ما تصفه منظمة الأغذية والزراعة بنسبة الاكتفاء الذاتي (SSR)، والتي تعرف بأنها النسبة المئوية للأغذية المستهلكة التي يتم إنتاجها محلياً. يتم قياس SSR باستخدام المعادلة التالية فيما يتعلق بإنتاج الأغذية وتجارها: الإنتاج $\times 100$ / (الإنتاج + الواردات - الصادرات)

ثانياً: أمان الغذاء أو سلامة الغذاء

سلامة الغذاء تعني:

- غياب أو
- مستويات مقبولة وآمنة من الملوثات والغش والسموم التي تحدث بشكل طبيعي أو أي مادة أخرى، تجعل الغذاء ضار بالصحة بصورة حادة أو مزمنة.

ولسلامة الأغذية آثار إيجابية على الأمن الغذائي تتمثل في:

- تحسين سلامة الأغذية على امتداد السلسلة الغذائية يقلل خسائر الأغذية مما أدى إلى زيادة توافر الغذاء، الاستقرار، الاستفادة منها؛
- الحصول على أغذية سليمة يقلل من الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية مع الآثار الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها؛
- تحسين سلامة وجودة الأغذية تساهم في تحسين التغذية والصحة.¹

ثالثاً: السيادة الغذائية

"تعرف السيادة الغذائية بقدره وحق الناس في تحديد السياسات والاستراتيجيات الخاصة بهم، لإنتاج مستدام وتوزيع واستهلاك الأغذية التي تضمن الحق في الغذاء لجميع السكان على أسس الإنتاج الصغير والمتوسط الحجم، واحترام ثقافتهم وتنوع الفلاحة والصيد والأشكال الأصلية للإنتاج الزراعي والتسويق وإدارة المناطق الريفية حيث تلعب المرأة دوراً أساسياً". بعبارة أخرى يمكن أن يفهم مفهوم السيادة الغذائية باعتباره وسيلة للتركيز على جانب استدامة الأمن الغذائي على المستوى المحلي أو الإقليمي.²

السيادة الغذائية لا تنفي التجارة، بل تشجع على صياغة السياسات والممارسات التجارية التي تحمى حقوق الشعوب في الغذاء وإنتاج آمن وصحي ومستدام بيئياً.³

¹ - United Nations, **Food Security and its Determinant Factors**, http://www.unicef.org/albania/Food_Security_ANG.pdf, consulté le 02/04/2016 à 14:13.

² - Lena Maria Nilsson and Birgitta Evengård, **Food Security or Food Sovereignty: What Is the Main Issue in the Arctic?**, Springer International Publishing Switzerland 2015, The New Arctic, DOI 10.1007/978-3-319-17602-4_16, p: 215.

³ - Michel Pimbert, **Towards Food Sovereignty**, gatekeeper 141: November 2009, p: 05.

المطلب الثالث: أبعاد ومستويات الأمن الغذائي

مفهوم الأمن الغذائي مفهوم متعدد الأبعاد حيث يتكون من الأبعاد (توفر الغذاء، الوصول اليه، استخدامه، استقرار)، كما يقسم إلى عدد من المستويات.

الفرع الأول: أبعاد الأمن الغذائي

وفقا لتعريف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة للأمن الغذائي الصادر في القمة العالمية للغذاء 1996، فإن الأمن الغذائي يتضمن أربعة أبعاد رئيسية تتمثل في:

- توفر الغذاء؛
- الوصول المادي والاقتصادي إلى الغذاء؛
- استقرار العرض والوصول؛
- استخدام الأغذية.

هذه الأبعاد يوضحها الشكل رقم (2-01) كما يلي:

شكل رقم (2-01): أبعاد الأمن الغذائي



Source: United Nations, **Food Security and its Determinant Factors**, http://www.unicef.org/albania/Food_Security_ANG.pdf, consulté le 02/04/2016 à 14 :13.

من خلال الشكل 4 نلاحظ أن الأمن الغذائي يتكون من أربعة أبعاد وهي تتمثل في: توفر الغذاء، الوصول إلى الغذاء، استخدام الغذاء، استقرار الغذاء. وفيما يلي شرح لأبعاد الأمن الغذائي والعوامل المحددة لها:

1. توفر الغذاء: توفر كميات كافية من الأغذية ذات النوعية الملائمة.¹

يعتمد هذا المبدأ على طاقة الدول فيما يتعلق بالإنتاج والقدرة على الاستيراد وكفاءة الأنظمة التسويقية، يدخل ضمن العناصر الثلاثة ما يلي:²

أ. الإنتاج المحلي من السلع الغذائية: والذي يعتمد على:

- مدى توفر الموارد الزراعية الطبيعية والبشرية والمالية والتكنولوجية؛
- توجهات السياسات الزراعية الاستثمارية، ومدى قدرتها على خلق البيئة المناسبة للاستثمار الزراعي؛
- مدى توفر البنى التحتية الزراعية؛
- مدى الاستعداد لزراعة جديدة.

ب. الواردات الغذائية: يعتمد توفيرها على ما يلي:

- الأسعار العالمية؛
- السياسات التجارية السائدة ومدى انفتاحها (القيود الجمركية وغير الجمركية)؛
- السياسات الاقتصادية الكلية، خاصة أسعار الصرف ومعدلات التضخم؛
- الميزان التجاري ومدى توفر العملة الصعبة.

ج. الكفاءة السوقية: تؤثر على مدى إتاحة الغذاء بالاعتماد على ما يلي:

- التركيب السوقي من حيث كونه احتكاريًا أو تنافسيًا؛
- المخزون الاستراتيجي وكفاءة إدارته والسياسات الخاصة به؛
- مدى توفر وكفاءة البنى التحتية التسويقية (النقل، التصنيع، البيع، التخزين)؛
- التشريعات والأنظمة التسويقية.

2. الوصول إلى الغذاء أو إتاحة الغذاء: يتضمن هذا المبدأ سهولة توزيع الغذاء ووصول الفئات المهمشة والفئات

ذات الاحتياجات الخاصة إليه، وعدالة التوزيع بين الفئات المختلفة، فالناس لا يموتون جوعاً بالضرورة بسبب نقص الامدادات بالغذاء بل لأنهم لا يملكون إمكانية الحصول عليه.

يتم تسهيل الحصول على الغذاء من خلال:

- الاستقرار السياسي والأمن الاقتصادي؛
- تسهيل تصنيع الأغذية وتسويقها ونقلها وبيعها في الأسواق؛

¹ - FAO, Food Security,

http://www.fao.org/fileadmin/templates/faoitally/documents/pdf/pdf_Food_Security_Cocept_Note.pdf, consulté le: 01/03/2016 à 21:08.

² - فاطمة بكدي، رايح حمدي باشا، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص ص: 39.

- تحسين قدرات المواطنين في الحصول على دخول مستقرة وثابتة؛
- تحسين قدرات الفلاحين لشراء الأغذية والأموال اللازمة لشراء مستلزمات الإنتاج، والتصرف في عناصر الإنتاج الزراعي كالأراضي الزراعية؛
- تحسين الخدمات الحكومية والطرق وشبكات النقل؛
- أن تتناسب أسعار الغذاء مع دخول المواطنين كافة.¹

3. الاستخدام (الانتفاع): استخدام المواد الغذائية من خلال النظام الغذائي المناسب والمياه النظيفة والصرف الصحي والرعاية الصحية للوصول إلى حالة من الرفاه الغذائي حيث يتم تلبية جميع الاحتياجات الفسيولوجية.

4. الاستقرار: ويقصد به حصول السكان أو الأسرة أو الفرد على الغذاء الكافي في جميع الأوقات.²

الفرع الثاني: مستويات الأمن الغذائي

المستويات المختلفة للأمن الغذائي تتمثل في:³

المستوى الأول: مستوى الكفاف: يتمثل في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لبقاء الأفراد على قيد الحياة، أي كفاية الحد الأدنى من الأسعار الحرارية لكل أفراد المجتمع في المتوسط وفقاً لما توصي به المعايير الدولية.

يعبر مستوى الكفاف من الغذاء عن الجانب الاستهلاكي لمشكلة الأمن الغذائي كحد أدنى من الأسعار الحرارية من أجل بقاء الفرد على قيد الحياة.

المستوى الثاني: المستوى المتوسط: يتسم هذا المستوى بوجود ظاهرة سوء التغذية، وطبقاً لهذا المستوى يقصد بالأمن الغذائي التخلص من ظاهرة سوء التغذية، والتي تعني نقص مكونات الغذاء من العناصر الأساسية الغذائية اللازمة للجسم، وينتج عن سوء التغذية انخفاض الوزن بالنسبة للطول، نقص الطول بالنسبة للعمر، ويتم التخلص من ظاهرة سوء التغذية عن طريق ضمان المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية لكل أفراد المجتمع.

المستوى الثالث: المستوى المحتمل: يتمثل هذا المستوى في قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الملائم الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه، أي كفاية الحد المرغوب فيه من الأسعار الحرارية، والذي يضمن للفرد العادي أن يكون قادراً على أداء أعماله بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة.

¹- فاطمة بكدي، راجح حمدي باشا، مرجع سبق ذكره، ص: 40، 41.

²- FAO, Food Security, op.cit.

³- عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي خلال القرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص: 27-29.

كما يقسم الأمن الغذائي إلى: ¹

1. الأمن الغذائي المطلق: يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهو مرادف للاكتفاء الذاتي، كما يعرف بالأمن الغذائي الذاتي.

2. الأمن الغذائي النسبي: يعني قدرة دولة على توفير بعض السلع والموارد الغذائية كلياً أو جزئياً، وضمان الحد الأدنى من الاحتياجات بشكل نظامي وبطرق اقتصادية تتميز بالرشاد تراعي من خلالها الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها، في حدود ما تملكه من موارد ومقومات، كما يجب أن تتميز منتجاتها بالقدرة التنافسية.

3. الأمن الغذائي المستدام: يعني زيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي مع تعزيز القدرة الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية بصورة متواصلة.

المبحث الثاني: ماهية الأمن الغذائي المستدام

بعد ظهور مفهوم الاستدامة الذي روج له تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، شكلت المسائل المرتبطة بهذا المفهوم تحدياً كبيراً على المستوى العالمي وعلى مستوى كل دولة، وقد تم وضع مسألة الأمن الغذائي المستدام على رأس هذه التحديات.

المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي المستدام وأبعاده

على مدى السنوات الماضية اهتم المجتمع الدولي والعلمي بقضية الاستدامة، وتجسد هذا الاهتمام من خلال تقرير برونتلاند (مستقبلنا المشترك) 1987 الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، الذي يوضح أن التنمية المستدامة ينبغي أن تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، ويشدد على ضرورة تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمؤسسي الذي يمكن الحفاظ عليه على مر الزمن.²

ناقش المؤتمر العديد من المسائل العالمية منها مسألة الأمن الغذائي العالمي وإدامة الموارد الكامنة. حسب لجنة برونتلاند يعد الأمن الغذائي المستدام من التحديات العالمية الكبرى، ولتحقيق الأمن الغذائي العالمي لابد من إدامة قاعدة الموارد وتعزيزها لإنتاج الغذاء.³

¹ - فاطمة بكدي، رايح حمدي باشا، مرجع سبق ذكره، ص: 44، 45.

² - Paolo Prosperi, **Sustainability and food & nutrition security: A vulnerability assessment framework for the Mediterranean region**, Sage Open, DOI: 10.1177/2158244014539169, 2014, p: 01.

³ - اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

أوضحت لجنة برونتلاند أن الأمن الغذائي العالمي لا يتوقف على زيادة الإنتاج العالمي من الغذاء فحسب، بل على تقليل الاضطراب في بنية سوق الغذاء العالمية، ونقل مركز انتاج الغذاء إلى البلدان والمناطق والأسر التي تعاني نقصاً في الغذاء، كما يتوقف الأمن الغذائي العالمي على ضمان أن يصبح الجميع بمن فيهم أفقر الفقراء قادرين على الحصول على الغذاء، وبينما يتطلب هذا التحدي على الصعيد العالمي إعادة النظر في التوزيع العالمي للغذاء، فإن المهمة تقع بصورة أكثر آنية وأشد وطأة على عاتق الحكومات الوطنية.¹

الفرع الأول: تعريف الأمن الغذائي المستدام

تم تعريف الأمن الغذائي المستدام بأنه:

حسب (M.S. Swaminathan (1987): الأمن الغذائي المستدام يشمل الوصول الاقتصادي، والاجتماعي والمادي إلى نظام غذائي متوازن ومياه شرب نظيفة لكل طفل وامرأة ورجل في البلاد.² أي الأمن الغذائي المستدام لا يتوقف على الحصول على الغذاء فقط، بل يجب أن يكون الغذاء متوازناً من حيث العناصر وأيضاً يجب ضمان الحصول على مياه الشرب النظيفة لكل فرد.

حسب مؤتمر القمة العالمي 1996: استدامة الغذاء تعني الوفاء بتحقيق الغذاء للأجيال الحاضرة والمستقبلية وذلك في إطار الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وتم التأكيد على أن التوصل إلى الأمن الغذائي العالمي المستدام جزء لا يتجزأ من تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والبشرية التي اتفق عليها في المؤتمرات الدولية.³

حسب (Hansen (1996): الاستدامة تعني قدرة نظام على الاستمرار عبر الزمن،⁴ وعليه يمكن القول أن الأمن الغذائي المستدام هو استمرار توفر الغذاء عبر الزمن.

ينظر للأمن الغذائي المستدام بأنه يستند على استراتيجية التنمية المستدامة، وهو حق مكفول لتلبية الاحتياجات للسكان دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة، وينبغي أن يستند انتاج الغذاء على حماية البيئة الإيكولوجية الزراعية من أجل التنمية المستدامة.⁵

¹ - المرجع السابق، ص: 166.

² - P.K.Jain and B.S. Hansra, K. S. Chakrabarty, J. Kurup, **Sustainable Food Security**, Mittal publications, india, 2010, p: 02.

³ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996: إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، مرجع سبق ذكره.

⁴ - Paolo Prosperi, op.cit, p: 05.

⁵ - Ma Songlin and Li Ruihong, **Evaluation on Sustainable Food Security in Henan against the Background of Low-Carbon Economy**, International Conference on Agricultural Risk and Food Security 2010, Agriculture and Agricultural Science Procedia, p: 412.

مما سبق يمكن تعريف الأمن الغذائي المستدام بأنه: "الأمن الغذائي المستدام يعني القدرة على ضمان استمرار توفر غذاء كافي، جيد، متنوع للسكان في كل الظروف، هذا الغذاء يتم انتاجه محليا بطرق تتسم بالاستدامة تحافظ على قاعدة الموارد الطبيعية وتضمن إدامتها."

الفرع الثاني: أبعاد الأمن الغذائي المستدام

على مدى السنوات الماضية كان هناك اتفاق على أن الاستدامة وثيقة الصلة بالأمن الغذائي، لكن لم يتم بعد وضع موقفها في إطار الأمن الغذائي، حيث يمكن دمجها في بعد التوافر من أجل استدامة طويلة الأجل لإنتاج الأغذية والوصول إليها، كما يمكن اعتبار الاستدامة امتداد الإطار الزمني للاستقرار أو حتى بديل أكثر ملاءمة للاستقرار.

هناك من يرى أنه ينبغي اعتبار الاستدامة بعدا منفصلا للأمن الغذائي لتمثيل ومراقبة القدرة على ضمان على المدى البعيد لجميع أبعاد الأمن الغذائي، وتتمثل الآثار المترتبة على إدراج الاستدامة كبعد أساسي للأمن الغذائي في توطيد إطار عمل أكثر شمولية على كل مستوى (إقليمي، وطني، أسري، فردي)، كما أنه يجمع بطريقة شاملة مفاهيم مهمة أخرى مثل: الزراعة المستدامة، الاقتصاد المستدام، الإنتاج الغذائي المستدام، الوجبات الغذائية المستدامة.

يمكن اعتبار الاستدامة شرطا مسبقا لتحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل:

- البيئة وخاصة المناخ والحصول على الموارد الطبيعية شرط مسبق لتوافر الغذاء والحفاظ على التنوع البيولوجي؛
- الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية ضرورية لإمكانية وصول الجميع للغذاء؛
- الاستدامة الاجتماعية هي أيضا المحدد لاستخدام الغذاء.

وتضمن الأبعاد الثلاثة للاستدامة استقرار النظم التي تعتمد عليها، ثبات الأبعاد الأخرى للأمن الغذائي.¹

إن الأمن الغذائي المستدام هو ظاهرة واسعة تتطلب مجموعة واسعة من العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عند تصميم استراتيجية لتحقيق هذه الغاية، إن الركائز الأساسية للأمن الغذائي التي يعتقد الممارسون أنها ضرورية لتحقيق استدامتها تشمل: توافر الغذاء والوصول إليه واستخدامه واستقراره.²

¹ - Elliot M Berry, Sandro Dernini, Barbara Burlingame, Alexandre Meybeck, Piero Conforti, **Food security and sustainability: can one exist without the other?**, Public Health Nutrition, doi:10.1017/S136898001500021X, First published online 16 February 2015.

² - Ibid., p: 2298.

المطلب الثاني: مبادئ وشروط تحقيق الأمن الغذائي المستدام

بعد التطرق إلى مفهوم الأمن الغذائي المستدام وأبعاده، يتم التطرق في هذا المطلب إلى مبادئ الأمن الغذائي المستدام وشروط تحقيقه.

الفرع الأول: مبادئ الأمن الغذائي المستدام

اعتمدت القمة العالمية للأمن الغذائي في روما نوفمبر 2009 مبادئ روما الخمسة بشأن الأمن الغذائي العالمي المستدام، وهي:¹

1: الاستثمار في الخطط ذات الملكية القطرية والرامية إلى توجيه الموارد إلى برامج وشراكات جيدة التصميم ومستندة إلى النتائج؛

2: تعزيز التنسيق الاستراتيجي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لتحسين الحوكمة، وتشجيع توزيع الموارد على نحو أفضل، وتلافي الازدواجية في الجهود، وتحديد الثغرات على صعيد الاستجابة؛

3: بذل قصارى الجهد لاتباع نهج مزدوج المسار وشامل للأمن الغذائي يتألف مما يلي: إجراءات مباشرة للمكافحة الفورية للجوع في صفوف الفئات السكانية الأضعف، برامج متوسطة وطويلة الأجل في ميادين الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية، التنمية الريفية لاستئصال الأسباب الجذرية للجوع والفقر، بما في ذلك الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف؛

4: ضمان أن يؤدي النظام المتعدد الأطراف دورا قويا من خلال إدخال تحسينات مستدامة على صعيد كفاءة المؤسسات المتعددة الأطراف، وقدرتها على الاستجابة والتنسيق وفعاليتها؛

5: ضمان التزام جميع الشركاء التزاما مستداما وكبيرا بالاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، مع توفير الموارد اللازمة في التوقيت المناسب وبصورة موثوقة، والموجهة للخطط والبرامج المتعددة السنوات.

الفرع الثاني: شروط تحقيق الأمن الغذائي المستدام

حسب مؤتمر القمة العالمي للغذاء 1996، من أجل تعزيز تنفيذ سياسات الأمن الغذائي المستدام فإنه يستلزم ما يلي:²

¹- FAO, DECLARATION OF THE WORLD SUMMIT ON FOOD SECURITY, Rome, 16-18 November 2009, p: 2-6.

²- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996: إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، مرجع سبق ذكره.

1. ضمان بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مواتية تستهدف إيجاد أفضل الظروف لاستئصال الفقر وإحلال السلام الدائم، وتستند إلى المشاركة الكاملة والمتكافئة للرجال والنساء، باعتبار ذلك أقوم سبيل يقود إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام للجميع؛
2. تنفيذ سياسات تهدف إلى استئصال الفقر والقضاء على انعدام المساواة، وإلى تحسين الفرص المادية والاقتصادية للناس كافة في الحصول في جميع الأوقات، على أغذية كافية ووافية تغذويا يستفاد منها استفادة فعالة؛
3. لتحقيق التنمية الغذائية والزراعية والسمكية والحرجية والريفية في كل من المناطق ذات الإمكانيات المرتفعة والمناطق ذات الإمكانيات المنخفضة، يجب اتباع السياسات والممارسات المستدامة والقائمة على المشاركة التي تعد جوهريا لتوفير الإمدادات الغذائية الكافية والموثوق بها على المستويات الأسرية والقطرية والإقليمية والعالمية، ومكافحة الآفات والجفاف والتصحر، وذلك بالنظر إلى ما للزراعة من طابع متعدد الوظائف؛
4. ضمان أن تؤدي السياسات المتعلقة بالتجارة في السلع الغذائية والزراعية، وبالمبادلات التجارية عامة إلى تعزيز الأمن الغذائي للجميع من خلال نظام تجاري عالمي عادل ومستند إلى قوى السوق؛
5. تلافي الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التي يتسبب فيها الإنسان، والتأهب لمواجهة احتياجاتها، وسد الاحتياجات الغذائية العابرة والطائرة بطرق تشجع عمليات الانتعاش والإحياء والتنمية، وبناء القدرات على تلبية الاحتياجات في المستقبل؛
6. تشجيع تخصيص واستخدام استثمارات القطاعين العام والخاص على النحو الأمثل من أجل تعزيز الموارد البشرية، والنظم الغذائية والزراعية والسمكية والحرجية المستدامة، والتنمية الريفية، في كل من المناطق ذات الإمكانيات المرتفعة والمناطق ذات الإمكانيات المنخفضة؛
7. متابعة ورصد العمل على جميع المستويات بالتعاون مع المجتمع الدولي.

المطلب الثالث: استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي المستدام

حسب تقرير لجنة برونتلاند فإن الأمن الغذائي المستدام يتطلب أكثر من مجرد اعداد برامج جيدة للمحافظة على البيئة، فالاستراتيجيات الغذائية يجب أن تأخذ في الاعتبار كل السياسات التي تؤثر في التحدي المتمثل في نقل الإنتاج حيثما توجد حاجة ماسة إليه، وتأمين الرزق لفقراء الريف والمحافظة على الموارد.

لضمان استدامة الأمن الغذائي يتطلب أن تركز البرامج والسياسات على:¹

¹ - اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، مرجع سبق ذكره، ص: 168-183.

التدخل الحكومي: إن تدخل الحكومات في الزراعة هو القاعدة في البلدان الصناعية والبلدان النامية على حد سواء، فالاستثمار العام في الأبحاث الزراعية وخدمات التوسع، والقروض الزراعية التشجيعية والخدمات التسويقية، وأنظمة الدعم الأخرى قامت بأدوار في النجاحات المحققة في نصف القرن الماضي، لضمان فعالية التدخل الحكومي يجب التشجيع على اعتماد ممارسات زراعية سليمة من الناحية البيئية والتي من شأنها الحفاظ على قاعدة الموارد الزراعية وتوسيعها.

قاعدة الموارد: تبني سياسات أكثر تحديدا تصون قاعدة الموارد للحفاظ على الإنتاجية الزراعية ومصدر رزق سكان الريف من خلال:

- الاستخدام الأفضل للأراضي؛
- استخدام المغذيات العضوية استخداما أكثر فاعلية؛
- الاستغلال المتوازن للأحراج والحفاظ عليها، فهي تقوم بحماية المجمعات المائية وتقليل التعرية وتوفير المأوى للأنواع البرية، وتضطلع بأدوار أساسية في الأنظمة المناخية؛
- الزراعة المائية: للمصايد والزراعة المائية أهمية بالغة في الأمن الغذائي فيمكن أن تساعد على تلبية حاجات المستقبل.

الإنتاجية والإنتاج: من شأن الحفاظ على قاعدة الموارد الزراعية وتوسيعها زيادة الإنتاج والإنتاجية، وذلك من خلال تعزيز قاعدة الموارد التكنولوجية والبشرية للزراعة:

- القاعدة التكنولوجية: تتيح عملية الجمع بين التكنولوجيا التقليدية والتكنولوجيا الحديثة إمكانات لتحسين التغذية وزيادة العمالة في الريف على أسس مستدامة، تحسين الإنتاجية الزراعية وإدارة الموارد؛
- الموارد البشرية: تطوير الموارد البشرية وإجراء إصلاحات في التعليم من أجل أعداد باحثين أكثر استجابة لحاجات سكان الريف والزراعة، أيضا التشجيع على تعلم القراءة والكتابة ينبغي أن تركز الاهتمام على محور الأمية الوظيفية بما يؤدي إلى استخدام الأرض والماء والأحراج بكفاءة؛
- إنتاجية العناصر التي تدخل في عملية الإنتاج: استخدام المدخلات على الوجه الصحيح لتجنب ضياعها، حيث تشكل تكلفتها نسبة متزايدة من التكاليف الزراعية واستعمالها غير الكفؤ يسبب ضررا اقتصاديا وبيئيا.

العدالة: الأمن الغذائي ليس مجرد مسألة تتعلق بزيادة إنتاج الغذاء، وإنما تأمين عدم معاناة فقراء الريف والمدينة من الجوع على المدى القصير وأثناء الأزمات المحلية في الغذاء، وهذا يتطلب العمل بصورة منتظمة على إشاعة العدالة في إنتاج الغذاء وتوزيعه. ويمكن ضمان العدالة من خلال:

- الإصلاحات الزراعية من خلال تبني برنامج خاص من أجل مساعدة فقراء الفلاحين، وتوفير قاعدة للحفاظ على الموارد بصورة منسقة؛
- حماية حقوق فلاحي الكفاف خصوصاً المزارعين المتنقلين والرعاة والبدو الرحل، يجب أن تحمي بصفة خاصة حقوق حيازة الأرض والحقوق المشاعية؛
- صياغة استراتيجيات للتنمية الريفية المتكاملة؛
- التقليل من التغيرات التي تحدث في إمدادات الغذاء من موسم إلى آخر والعمل على زيادة المخزونات: إن مخزونات البلدان الصناعية من الغذاء هي فوائض وتوفر أساساً للمعونة الطارئة يجب الحفاظ عليه، ولكن المعونة الغذائية الطارئة أساس هش للأمن الغذائي، وينبغي أن تعتمد البلدان النامية إلى زيادة المخزونات الوطنية في سنوات الفائض لتوفير الاحتياطات وتشجيع تطوير الأمن الغذائي على مستوى العائلة.

المبحث الثالث: مشكلة الجوع وانعدام الأمن الغذائي في العالم

في عالم نتج فيه ما يكفي من الغذاء لإطعام الجميع، لا يزال هناك 690 مليون شخص يعانون من الجوع، كما أثر انعدام الأمن الغذائي الحاد على 135 مليون شخص في 55 دولة في عام 2019.

يمثل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي أحد التحديات الجسام التي نواجهها في عصرنا هذا، فعدم كفاية الغذاء أو كونه غير صحي لا يتسبب فقط في معاناة الناس وسوء حالتهم الصحية، بل إنه يبطل أيضاً من وتيرة التقدم في العديد من مجالات التنمية الأخرى مثل التعليم والعمل.¹

بناءً على ما سبق سيتم في هذا المبحث بدراسة وتحليل ظاهرة الجوع وانعدام الأمن الغذائي وأسبابها والأهداف الدولية المتعلقة بها.

المطلب الأول: مفهوم الجوع وانعدام الأمن الغذائي

يتم في هذا المطلب تحديد مفاهيم كل من انعدام الأمن الغذائي والجوع، وقد تم استخدام مصطلح انعدام الأمن الغذائي ومصطلح الجوع كمرادفين، كما يتم التطرق إلى أسباب انتشار الجوع.

الفرع الأول: انعدام الأمن الغذائي

يُعرف انعدام الأمن الغذائي بأنه الحالة التي يفتقر فيها الأشخاص إلى إمكانيات الوصول إلى الكميات الكافية من الأغذية المأمونة والمغذية، لضمان نمو وتنمية طبيعيين وحياة مفعمة بالنشاط والصحة، قد يأتي نتيجة

¹- الأمم المتحدة: برنامج الأمن الغذائي العالمي، القضاء على الجوع، على الموقع: <https://ar.wfp.org/zero-hunger>، تاريخ الاطلاع: 2020/10/18 على 16:14.

عدم توافر الأغذية أو عدم كفاية القدرة الشرائية أو التوزيع غير الملائم أو استخدام الأغذية بشكل غير مناسب على صعيد الأسر. ويعتبر انعدام الأمن الغذائي إلى جانب تقهقر أوضاع الصحة وممارسات الرعاية والاطعام غير المناسبة، الأسباب الأساسية للحالات التغذوية السيئة. وقد يكون انعدام الأمن الغذائي مزمنًا أو مؤقتًا.¹

جدول رقم (2-01): حالات انعدام الأمن الغذائي

| انعدام الأمن الغذائي المؤقت | انعدام الأمن الغذائي المزمن |
|---|---|
| يكون على المدى القصير ومؤقت. | يكون على المدى الطويل أو مستمر. |
| يحدث عندما يكون هناك انخفاض مفاجئ في القدرة على الإنتاج أو الحصول على ما يكفي من الغذاء للحفاظ حالة غذائية جيدة. | يحدث عندما يكون الناس غير قادرين على تلبية الاحتياجات الغذائية الدنيا على مدى فترة طويلة من الزمن. |
| يكون نتيجة للصدمات على المدى القصير والتقلبات في توافر الأغذية وفرص الحصول بما في ذلك الاختلافات من سنة إلى سنة في الإنتاج الغذائي المحلي، وأسعار المواد الغذائية ودخل الأسر. | يكون نتيجة لفترات طويلة من الفقر وانعدام الأصول وعدم كفاية فرص الحصول على الموارد الإنتاجية والمالية. |
| انعدام الأمن الغذائي المؤقت لا يمكن التنبؤ به نسبيًا، ويمكن أن يظهر فجأة وهذا يجعل التخطيط والبرمجة أكثر صعوبة ويتطلب قدرات التدخل وأنواعها المختلفة بما في ذلك قدرات الإنذار المبكر وبرامج شبكات الأمان. | يمكن التغلب عليه بتدابير تنمية نموذجية على المدى الطويل، تستخدم لمعالجة الفقر مثل التعليم أو الحصول على الموارد الإنتاجية مثل الائتمان، قد يحتاج الناس أيضًا إلى مزيد من الوصول المباشر إلى الغذاء لتمكينهم من رفع قدراتهم الإنتاجية. |

Source: United Nations, Food Security and its Determinant Factors, http://www.unicef.org/albania/Food_Security_ANG.pdf, le 02/04/2016 à 14:13.

كما يوضح الشكل التالي مستويات انعدام الأمن الغذائي:

الشكل (2-02): مستويات انعدام الأمن الغذائي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الجوع وانعدام الأمن الغذائي، على الموقع: <http://www.fao.org/hunger/ar>، تاريخ الاطلاع: 2020/10/19 على 10:01.

¹ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: تعزيز البيئة التمكينية لتحقيق الأمن الغذائي، روما، 2014، ص: 50.

يوضح الشكل السابق ثلاث مستويات لانعدام الأمن الغذائي، حيث يمثل المستوى الأول أمن غذائي إلى انعدام خفيف في الأمن الغذائي، ويمثل المستوى الثاني انعدام الأمن الغذائي المعتدل وهذا يعني أن الفرد لا يمتلك ما يكفي من النقود أو الموارد للحصول على غذاء صحي، غير متيقن من قدرته على الحصول على غذاء، ربما أسقط بعض الوجبات أو نفذ غذاؤه في بعض الأحيان، والمستوى الثالث يمثل انعدام الأمن الغذائي الشديد وهذا يعني أن الفرد نفذ غذاؤه، مر عليه يوم كامل دون تناول أي طعام في بعض الأحيان أثناء السنة.¹

الفرع الثاني: التعريف بظاهرة الجوع وأسبابها

أولاً: تعريف الجوع:

تعرف منظمة الأغذية والزراعة الجوع باعتباره مرادفاً لنقص التغذية المزمن، وهو يعني عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من الغذاء لتلبية الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية طوال فترة تمتد على مدى سنة على الأقل.²

ثانياً: كيف يرتبط الجوع بانعدام الأمن الغذائي؟

يعاني الشخص من انعدام الأمن الغذائي الحادّ، عندما ينفد الطعام ويمضي يوم أو يزيد دون أكل بمعنى آخر، من شأنه أن يعاني من الجوع.

يعدّ انعدام الأمن الغذائي الحادّ أحد أقصى درجات الجوع، لكن حتى انعدام الأمن الغذائي المتوسط يعد مصدراً من مصادر القلق، بالنسبة لأولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المتوسط، يكون الحصول على الغذاء غير مؤكد، وقد يضطرون إلى التضحية بالاحتياجات الأساسية الأخرى، لا لشيء إلا لكي يتمكنوا من تناول الطعام، وعندما يأكلون قد يكون كل ما هو متاح بسهولة أو ما هو أرخص، وقد لا يكون من أكثر المواد المغذية.³

ثالثاً: أسباب انتشار الجوع

أكد إعلان روما 1996 على الحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع، حسب أمارتيا سن لكي نقضي على الجوع في العالم الحديث يتعين بشكل حاسم فهم أسباب حدوثه ضمن إطار تفكير عام وملائم، كما أكد أمارتيا سن أن الانخفاض في توافر المواد الغذائية غير ضرورية وغير كافية لخلق الجوع،⁴ وعليه من أسباب انتشار الجوع في العالم نجد:

¹ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الجوع وانعدام الأمن الغذائي، على الموقع: <http://www.fao.org/hunger/ar>، تاريخ الاطلاع: 2020/10/19 على 10:01.

² - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: تعزيز البيئة التمكينية لتحقيق الأمن الغذائي، مرجع سبق ذكره.

³ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الجوع وانعدام الأمن الغذائي، على الموقع: <http://www.fao.org/hunger/ar>، مرجع سبق ذكره.

* حسب البنك الدولي يعرف الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى لمستوى المعيشة في مجتمع من المجتمعات خلال مدة زمنية محددة.

1-الفقر*: أكد إعلان روما 1996 أن الفقر سبب رئيسي لانعدام الأمن الغذائي والجوع، وأن التقدم بخطى مطردة نحو استئصال الفقر أمر حاسم لتحسين فرص الحصول على الغذاء، فالأغلبية العظمى من المصابين بالجوع لا يستطيعون إنتاج أو شراء كميات كافية من الأغذية، كما لا تتاح لهم فرص كافية للحصول على الإنتاج مثل الأراضي والمياه وعلى مستلزمات الإنتاج (البذور، التكنولوجيا المناسبة والقروض الزراعية...).

2-الصراعات والحروب: هناك ملايين من البشر يمسه الضر من جراء الحروب والنزاعات الأهلية والإرهاب والفساد، وهذه العوامل لها دور ملموس في انعدام الأمن الغذائي،¹ فقد أدت الصراعات والحروب إلى تشرد ملايين البشر قسرا ويعيشون الان في مناطق أكثر هشاشة من أي وقت مضى حيث أن أكثر من 60 مليون شخص على مستوى العالم هم لاجئون+ مشردون داخليا+ طالبو اللجوء،² وتقليص قدرتهم على الحصول على الطعام وزيادة أعداد النازحين والجوعى في مناطق أخرى من العالم.³

3- التغير المناخي: يهدد تغير المناخ من خلال آثاره (ارتفاع درجات الحرارة، نقص المياه، ارتفاع مستوى البحر، تجمض المحيطات، تدهور الأراضي، اختلال النظم الايكولوجية، خسارة التنوع البيولوجي) التي تطل الزراعة وسبل العيش والبنية التحتية الأمن الغذائي بجميع أبعاده، حيث يؤثر في توافر الأغذية من خلال تخفيض إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك، كما يُعرض الفقراء في المناطق الحضرية والريفية على السواء لأسعار أغذية أعلى وأكثر تقلبا، ويعيق فرص الحصول على الأغذية بفعل تعطيل سبل عيش الملايين من سكان المناطق الريفية الذين يعتمدون في تأمين دخلهم على الزراعة.⁴

4- الهدر: يتم فقد أو هدر ثلث الأغذية المنتجة للاستهلاك البشري على مستوى العالم، والتي تصل إلى حوالي 1.3 مليار طن سنويًا. يؤدي فقد الأغذية وهدرها إلى خسارة كبيرة في الموارد.⁵

5- المضاربة وارتفاع أسعار الغذاء: يحدث الجوع بسبب سحب الغذاء من الأسواق للمضاربة، وبسبب تحولات حادة في الأسعار النسبية للمنتجات.⁶

⁴ - أمارتيا سن، التنمية حرة: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، الكويت، 2004، ص ص: 176، 182.

¹ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996: إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

² - البنك الدولي، التقرير السنوي 2016، واشنطن، 2016، ص ص: 2، 3، 10.

³ - <http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2017/03/>, consulté le : 19/3 /2017 à 13 :35.

⁴ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة: تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي، مرجع سابق، ص ص: vi، 4.

⁵ - FAO, Climate Change: Food loss and waste, <http://www.fao.org/climate-change/our-work/areas-of-work/food-loss-and-waste/en/>, consulté le: 08/09/2020 à 11:55.

⁶ - أمارتيا سن، مرجع سبق ذكره، ص: 182.

6- الافتقار إلى حوكمة جيدة: لضمان الشفافية والمساءلة وسيادة القانون التي تقوم عليها إمكانية الحصول على الطعام وعلى مستويات معيشة أعلى، والافتقار إلى الالتزام السياسي الرفيع المستوى وإلى إعطاء أولوية لمكافحة الجوع وسوء التغذية، بما في ذلك الإخفاق في التنفيذ الكامل للتعهدات والالتزامات المقطوعة والافتقار إلى المساءلة، والافتقار إلى الاتساق في عملية رسم السياسات داخل البلدان، وعدم إعطاء أولوية للسياسات والخطط والبرامج وعمليات التمويل اللازمة للتصدي للجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي.¹

7- استخدام الغذاء كسلاح سياسي وطني أو دولي: هناك أشخاص لا يمكنهم الوصول إلى الغذاء لأسباب سياسية أو اقتصادية أو دينية، الحصار الاقتصادي والعقوبات التي تؤثر على السكان غير متوافقة مع الأمن الغذائي.²

8- الأزمات المالية والاقتصادية: دفعت الأزمات المالية والاقتصادية المزيد من الأشخاص للوقوع في شرك الجوع.³

المطلب الثاني: الأهداف الدولية المتعلقة بالجوع

يتم عرض أهم الأهداف الدولية المتعلقة بمكافحة الجوع في العالم والمتمثلة في أهداف الألفية وخطوة التنمية المستدامة 2030 ضمن العناصر التالية.

الفرع الأول: أهداف الألفية المتعلقة بالجوع

مشكل الجوع قد تم الاعتراف به رسمياً من قبل المجتمع الدولي منذ 1930،⁴ النقاشات العالمية الأولى حول هذا المشكل بدأت مع إنشاء الهيئات العالمية الكبرى للأمم المتحدة،⁵ حيث قطعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزامين رئيسيين من أجل التصدي للجوع في العالم، فقد جاء الالتزام الأول في مؤتمر القمة العالمي للأغذية في روما عام 1996، حين التزمت 182 حكومة باستئصال الجوع في جميع البلدان والسعي مباشرة إلى الحد من عدد السكان الذين يعانون من نقص التغذية إلى نصف مستواهم الحالي (مقارنة مع 1990-1992) بموعد أقصاه 2015، أما الالتزام الثاني فتمثل في صياغة الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الذي وضعه أعضاء الأمم المتحدة في عام 2000، والذي يشمل ضمن غاياته تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام 2015.⁶

¹ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: النمو الاقتصادي ضروري ولكنه غير كاف لتسريع الحد من الجوع وسوء التغذية، روما، 2012، ص: 23.

² - Tommaso Sposito, op.cit., p : 14.

³ - <https://ar.wfp.org/hunger>, consulté le : 30/1/2017 à 15 :46.

⁴ - Rokhaya Diagne, **Sécurité alimentaire et Libéralisation agricole**, thèse de doctorat en Sciences Économiques, UNIVERSITE DE NICE SOPHIA ANTIPOLIS, France, 2013, p : 16.

⁵ - Tommaso SPOSITO, op.cit, p: 07.

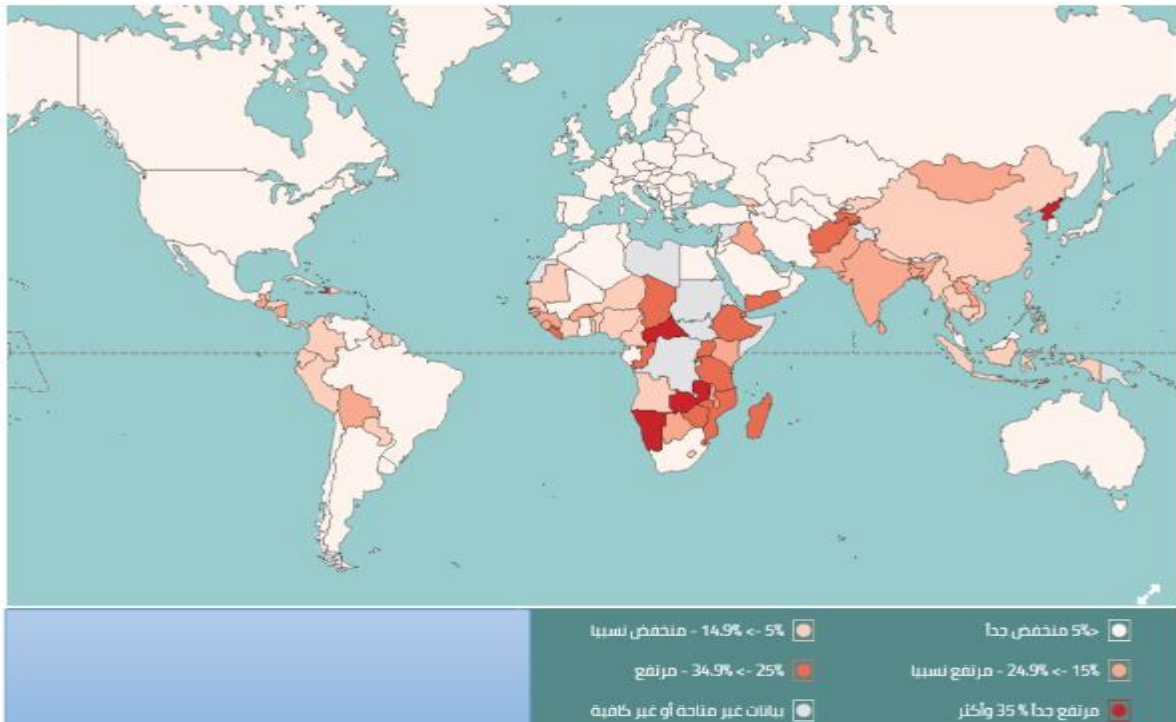
⁶ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام 2015 تقييم التقدم المتفاوت، روما، 2015، ص: 9.

لا يزال عدد كبير من الناس يفتقرون على نحو غير مقبول للأغذية التي يحتاجون إليها لعيش حياة نشطة وصحية، حيث يعاني نحو 795 مليون نسمة من الجوع على مستوى العالم بما في ذلك 780 مليون نسمة في الأقاليم النامية وفقا لتقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015، أي أكثر من شخص واحد من أصل تسعة عانوا من نقص التغذية في الفترة 2014-2016، ويعيش حوالي مليار شخص في فقر مدقع.¹

يتركز الجوع في المناطق الريفية بوجه عام وفي هذه المناطق تعيش غالبية الفقراء ومن يعانون انعدام الامن الغذائي، أما الفقر الحضري فهو يزيد بدوره من جراء هجرة الناس إلى المدن في محاولة للهروب من الحرمان الذي يرتبط بالأحوال المعيشية الريفية.²

ويوضح الشكل رقم (2-03) خريطة تركز الجوع في العالم حسب المناطق والأقاليم:

شكل رقم (2-03): خريطة الجوع في العالم



Source : <http://www.fao.org/hunger/ar/?action=242&area=&other=&timeline=2014-16>, consulté le : 30/10/2019 à 16 :06.

الخريطة أعلاه توضح نسبة انتشار الجوع في مختلف مناطق العالم خلال الفترة 2014 – 2016، حيث توضح أن المناطق التي تعاني من الجوع هي منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، ومنطقة جنوب آسيا، وذلك لأسباب اقتصادية (ضعف النمو الاقتصادي) وأسباب سياسية (الصراعات والحروب)، وأسباب اجتماعية.

¹-المرجع السابق.

²- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: القضاء على الجوع في العالم -حصاد عشر سنوات بعد مؤتمر القمة العالمي للأغذية، روما، 2006، ص: 5.

الفرع الثاني: التقدم في تحقيق الأهداف الألفية المتعلقة بالجوع في العالم

يمثل عام 2015 نهاية فترة الرصد للغايات المتصلة بالجوع لمؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية، وتشير الاحصاءات إلى أن الأهداف والغايات الدولية الخاصة بالجوع (خفض نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية بمقدار النصف بحلول عام 2015) لم تتحقق بهامش كبير إذ لم تتمكن الأقاليم النامية ككل من بلوغ هذه الغاية. ويفوق العدد المقدر للأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية بنحو 285 مليون نسمة الغاية المتوخاة لعام 2015.¹

الجدول رقم (2-02) والشكل رقم (2-4) يوضحان عدد ونسبة الأفراد الذين عانوا من الجوع في العالم خلال الفترة 2014-2016 مقارنة بالفترة 1990-1992.

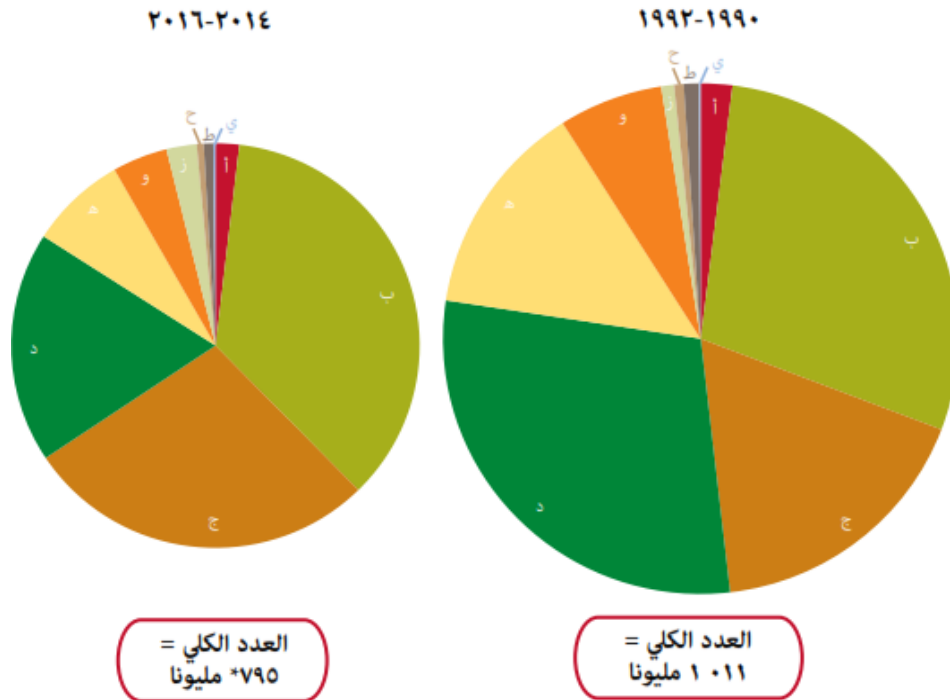
جدول رقم (2-02): عدد ونسبة الجياع في العالم

| حصة الإقليم % | | العدد بالملايين | | |
|---------------|------------|-----------------|-------------|----------------------------------|
| 2014- | 1990- | 2014- | 1990- | |
| 2016 | 1992 | 2016 | 1992 | |
| 1,8 | 2 | 15 | 20 | الأقاليم المتقدمة |
| 35,4 | 28,8 | 281 | 291 | آسيا الجنوبية |
| 27,7 | 17,4 | 220 | 176 | إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى |
| 18,3 | 29,2 | 145 | 295 | آسيا الشرقية |
| 7,6 | 13,6 | 61 | 138 | جنوب شرقي آسيا |
| 4,3 | 6,5 | 34 | 66 | أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي |
| 2,4 | 0,8 | 19 | 8 | آسيا الغربية |
| 0,5 | 0,6 | 4 | 6 | شمال إفريقيا |
| 0,7 | 0,9 | 6 | 10 | القوقاز وآسيا الوسطى |
| 0,2 | 0,1 | 1 | 1 | أوسيانيا |
| 100 | 100 | 795 | 1011 | المجموع |

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي 2015، روما، ص: 10.

¹ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام 2015 تقييم التقدم متفاوت، مرجع سبق ذكره، ص: 9، 17.

شكل رقم (2-04): عدد ونسبة الجوع في العالم



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي 2015، روما، ص: 10.

مفتاح الشكل: أ: الأقاليم المتقدمة، ب: آسيا الجنوبية، ج: إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، د: آسيا الشرقية، هـ: جنوب شرقي آسيا، و: أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ز: آسيا الغربية وإفريقيا الشمالية، ح: القوقاز وآسيا الوسطى، ط: أوسيانيا.

من الأشكال السابقة نلاحظ أنه لاتزال هناك اختلافات كبيرة على مستوى الأقاليم، فقد شهد بعض منها تقدما سريعا في الحد من الجوع: إذ تعتبر أمريكا اللاتينية وآسيا الشرقية وجنوب شرقي آسيا والقوقاز وآسيا الوسطى وإقليم إفريقيا الشمالية وإفريقيا الغربية قريبة من تحقيق الغاية، لكن في منطقة البحر الكاريبي وأوقيانوسيا وآسيا الجنوبية والشرقية سجل تقدم بوتيرة أبطأ، وأخيرا تبتعد إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا الغربية عن تحقيق الغايات المتصلة بالجوع، حيث ارتفعت نسبة الذين يعانون من نقص التغذية من السكان مقارنة مع ما كانت عليه في الفترة 1990-1992.¹

الفرع الثالث: أهداف التنمية المستدامة 2030

أقرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة على مدى ال 15 سنة المقبلة (2016-2030) وهي مجموعة مؤلفة من 17 هدف طموح و169 هدفا فرعيًا، تركز أهداف والتنمية المستدامة ال 17 على القضاء على الفقر والجوع واستعادة وإدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة.²

¹ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي 2015، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

² - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الأغذية والزراعة عاملان أساسيان لتحقيق جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، روما، 2016، ص: 4.

أولاً: عرض أهداف التنمية المستدامة 2030 المتعلقة بالجوع

يتمثل الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة 2030 في: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، ويتضمن:

1- القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع ولاسيما الفقراء والفئات الضعيفة بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام 2030؛

2- وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030 بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضع وكبار السن بحلول عام 2030؛

3- مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية ولاسيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعون الأسريون والرعاة والصيادون، من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية بحلول عام 2030؛

4- ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث وتحسن تدريجياً نوعية الأراضي والتربة بحلول عام 2030؛

5- الحفاظ على التنوع الجيني للنباتات والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوعة التي تدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتصل بها من معارف تقليدية بعدل وانصاف على النحو المتفق عليه دولياً بحلول عام 2020.¹

هذه الأهداف الاستراتيجية قد تواجه صعوبة في تحقيقها خاصة في ظل الظروف والتحديات الحالية كالكوارث الطبيعية، الصراعات والنزاعات والإرهاب، وما يتصل بها من أزمات إنسانية ومن تشريد قسري للبشر، استنزاف الموارد الطبيعية والآثار السلبية للتدهور البيئي كالصحرا والجفاف وتدهور الأراضي وندرة المياه العذبة وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ وما خلفه من آثار خطيرة²، كل هذه التحديات تعيق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية

¹ - الأمم المتحدة: الجمعية العامة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة 2030، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

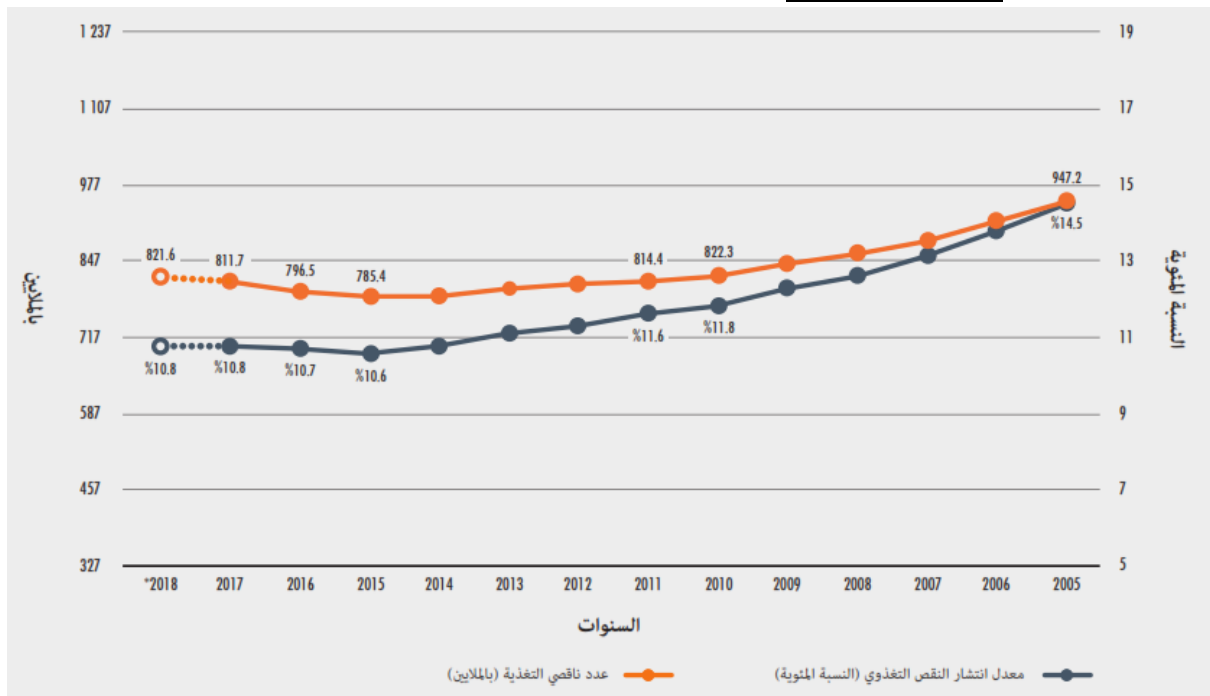
² - المرجع نفسه.

المستدامة، خاصة وأن هناك أهداف من ضمن الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة بعيدة عن المسار الصحيح وهناك الكثير من البلدان النامية بعيدة عن تحقيق هذه الأهداف.

ثانيا: بداية رصد التقدم في أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالجوع

بدأ العمل على رصد التقدم نحو محاربة الجوع في العالم منذ سنة 2017، ووفقا لتقارير منظمة الأغذية والزراعة فإن معدل الجوع في ارتفاع وأن العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من الجوع في العالم يواصل ارتفاعه، حيث بلغ عددهم 820 مليون شخص في عام 2018، وبإلقاء نظرة شاملة على انعدام الأمن الغذائي لا تقتصر على الجوع فقط فإن 1,3 مليار نسمة قد عانوا من مستويات معتدلة من انعدام الأمن الغذائي ويعني ذلك أنهم لا يحصلون في جميع الأوقات على الأغذية المغذية والكافية، وأن حوالي ملياري نسمة يعانون من مزيج من انعدام الأمن الغذائي المعتدل والشديد.¹ والشكل رقم (2-05) يبين تطور انتشار الجوع في العالم:

شكل رقم (2-05): تطور انتشار الجوع في العالم في الفترة 2005-2018



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، روما، 2019، ص: 6.

يوضح الشكل أعلاه تطور انتشار الجوع في العالم في الفترة 2005-2018 ونلاحظ من خلال الشكل أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع قد انخفض خلال 2005-2015 من 947,2 مليون نسمة إلى 785,4 مليون نسمة ثم ارتفع خلال الـ 3 سنوات الأخيرة أي من 2015-2018 إلى 821,6 مليون نسمة.

¹ -منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، روما، 2019، ص: 3.

المبحث الرابع: أثر تحرير تجارة السلع الزراعية على الأمن الغذائي المستدام

عرفت تجارة السلع والمنتجات الزراعية توسعا كبيرا على المستوى العالمي خلال عقود، وانقسمت بذلك الدول إلى مُصدر للسلع الزراعية ومُستورد لها، إلا أنه وللخصوصية المنتجات الزراعية يعتبر هذا التوسع موضع نقاش وخلاف خاصة فيما يتعلق بتأثيره على قدرة الدول على تحقيق أمنها الغذائي.

انطلاقا مما سبق سيخصص هذا المبحث لدراسة وتحليل العلاقة بين تجارة السلع الزراعية والأمن الغذائي المستدام، من خلال دراسة أثر تحرير تجارة السلع الزراعية على الأمن الغذائي المستدام وعلى أبعاده.

المطلب الأول: أهمية تجارة السلع الزراعية على المستوى العالمي

تكسب تجارة السلع الزراعية أهمية كبيرة وذلك نظرا لطبيعة السلع الزراعية التي تختلف عن باقي السلع الأخرى.

الفرع الأول: أهمية الزراعة

تتجسد أهمية الزراعة في المبادلات التجارية من خلال أهمية قطاع الزراعة على الصعيد الاقتصادي العالمي، بالرغم من مساهمته المتواضعة في إجمالي الناتج العالمي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى،¹ حيث بلغت القيمة المضافة المتأتية عن الزراعة خلال سنة 2017 حوالي 3,43% على المستوى العالمي،² ويعتبر القطاع الرئيسي لاستيعاب العمالة في الدول النامية والدول منخفضة الدخل³ حيث بلغ مجموع القوة العاملة في الزراعة في هاته الدول 45,2% في حين بلغ مجموع القوة العاملة في الزراعة في العالم 38,3%،⁴ ويمثل هذا القطاع أهمية خاصة في البلدان الأقل نموا حيث يعيش معظم سكان هذه الدول في الريف ويعتمدون في دخلهم على الزراعة.⁵

وبشكل عام تتمثل أهمية الزراعة فيما يلي:

1- توفير الاحتياجات الغذائية للسكان: تتنوع السلع الغذائية التي ينتجها القطاع الزراعي كمحاصيل الحبوب والخضراوات والفاكهة وكذا المنتجات الحيوانية كاللحوم والالبان والبيض والاسماك، هذه السلع الزراعية موجهة للاستهلاك سواء استهلاكاً مباشراً أو استهلاكاً وسيطاً للصناعات الغذائية.⁶

¹ - محمد بن زغوية، النظام التجاري الدولي وحقوق الدول النامية، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 57.

² - <https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?end=2017&locations=IW&start=1995&view=chart>, consulté le : 27/08/2019 à 18 :29.

³ - محمد بن زغوية، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

⁴ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير حالة الأغذية والزراعة، روما، 2015، ص: 96.

⁵ - محمد بن زغوية، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

⁶ - محمد جبارة، مرجع سبق ذكره، ص: 62.

2- توفير الموارد النقدية: تساهم الزراعة في توفير العملة الصعبة من خلال التوسع في انتاج المحاصيل الزراعية وتوجيهها للاستيراد، فالقطاع الزراعي يعتبر مصدر مهم للحصول على الموارد النقدية لتنمية الاستثمارات، وجذب الوسائل التكنولوجية لرفع الإنتاجية.¹

3- توفير المدخلات للقطاع الصناعي: تساهم الزراعة في مد القطاع الصناعي بمنتجات خام والمواد الأولية، لتوظيفها في تغطية احتياجات الصناعة خاصة الصناعات الغذائية.²

4- مصدر للخدمات البيئية: يمكن للزراعة في إطار استخدامها للموارد الطبيعية خلق نواتج بيئية جيدة مثل امتصاص الكربون، إدارة المياه، الحفاظ على التنوع البيولوجي.

5- تقليص الفقر وتوفير فرص للعمل: تعتبر الزراعة من بين مصادر الرزق والدخل لكثير من سكان المناطق الريفية، فهي تتيح فرص العمل لأصحاب الحيازات الصغيرة والعاملين من غير مالكي الأراضي، كما تتيح الرفاهية الاجتماعية التي تمولها الزراعة عند حدوث أزمات في المناطق الحضرية فضلا عن كونها أساس المجتمعات المحلية الريفية القادرة على الاستمرار.

6- مصدر للنمو الاقتصادي: يمكن للزراعة أن تكون من بين مصادر نمو اقتصاد البلدان، وذلك كعامل يتيح للقطاع الخاص فرص الاستثمار وكمحفز رئيسي للصناعات المرتبطة بالزراعة وللأقتصاد الريفي غير الزراعي.³

الفرع الثاني: طبيعة وخصائص تجارة السلع الزراعية

تتميز التجارة في السلع الزراعية بالخصائص التالية:

أولا: تطور ونمو تجارة السلع الزراعية

تواصل التجارة بالسلع الزراعية توسعها، حيث نمت قيمة التجارة العالمية للأغذية ثلاثة أضعاف تقريبا خلال العقد الماضي ومن المتوقع لمعدلات النمو أن تواصل ارتفاعها.⁴

الشكل رقم (2-06) يوضح تطور صادرات السلع الزراعية خلال الفترة 2000-2019.

¹ - محمد غردى، القطاع الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة الجامعية: 2011/2012، ص: 12.

² - فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية: 2007/2008، ص: 25.

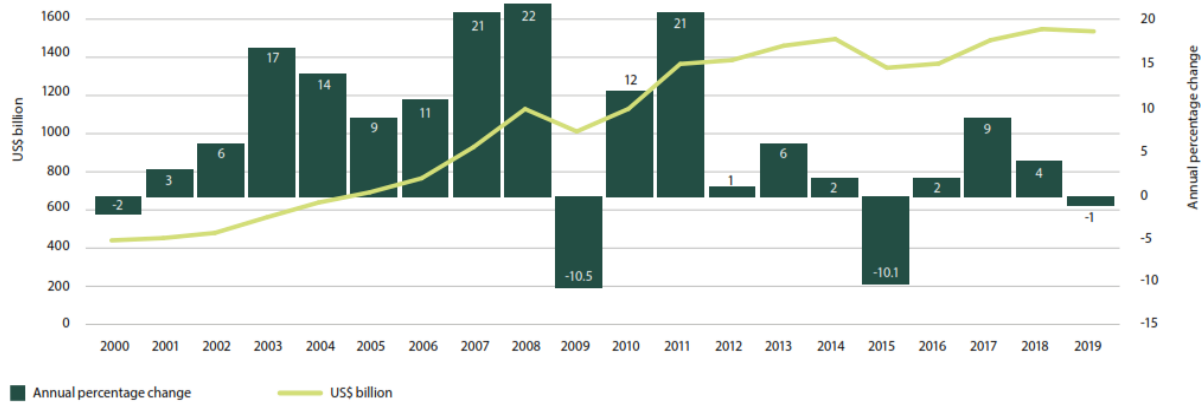
³ - البنك الدولي، الزراعة من أجل التنمية، واشنطن، 2008، ص: 3، 4، 9.

⁴ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية: التجارة والأمن الغذائي، روما، 2015، ص: 1.

شكل رقم (2-06): تطور الصادرات في العالم خلال الفترة 2000-2019

World exports of food, 2000-19

(US\$ billion and annual percentage change)



Source: World Trade Organization, *World Trade Statistical Review 2020*, Geneva, Switzerland, 2020,p: 36.

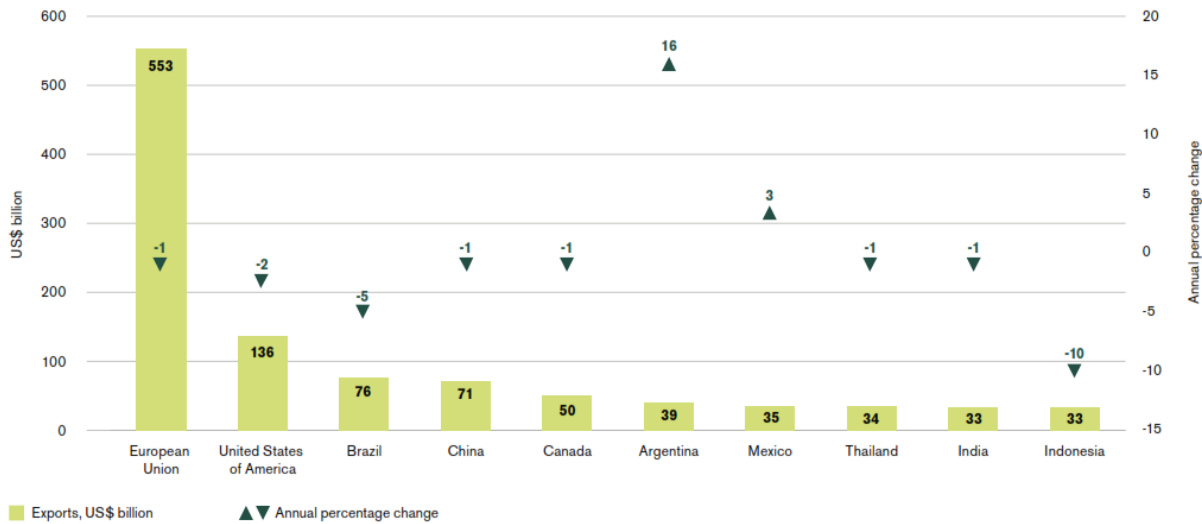
من الشكل أعلاه نلاحظ أن صادرات السلع الزراعية في ارتفاع مستمر، حيث ارتفعت من 400 بليون دولار في سنة 2000 إلى ما يقارب 1600 بليون دولار، أي بمعدل زيادة يقدر ب 25% خلال الفترة المحددة.

مع تحول بعض الأقاليم أكثر فأكثر إلى أقاليم مصدرة صافية للأغذية فيما تتحول أقاليم أخرى بصورة متزايدة إلى أقاليم مستوردة صافية.¹ الشكل رقم (2-07) يوضح أكبر 10 مصدريين للغذاء في العالم.

شكل رقم (2-07): أفضل 10 مصدريين للغذاء في العالم لسنة 2019

Top ten exporters of food, 2019

(US\$ billion, annual percentage change)



Source: World Trade Organization, *World Trade Statistical Review 2020*, Geneva, Switzerland, 2020,p: 36.

¹ - المرجع السابق.

الشكل رقم (2-07) يوضح أفضل 10 مصدرين للغذاء في العالم لسنة 2019، حيث نجد في المرتبة الأولى الاتحاد الأوروبي ب 553 بليون دولار أمريكي، تليه الولايات المتحدة الأمريكية ب 136 بليون دولار أمريكي، ثم البرازيل ب 76 بليون دولار أمريكي، فالصين ب 71 بليون دولار أمريكي، كندا ب 50 بليون دولار أمريكي، الأرجنتين ب 39 بليون دولار أمريكي، المكسيك ب 35 بليون دولار أمريكي، تايلند ب 34 بليون دولار أمريكي، الهند ب 33 بليون دولار أمريكي، إندونيسيا ب 33 بليون دولار أمريكي.

ثانيا: تغير هيكل التجارة الدولية¹

لا تتأثر أنماط التجارة العالمية فقط بالعوامل الأساسية للسوق وبقواعد التجارة الدولية وإنما تتأثر بديناميات أخرى، فهناك حصة من التجارة الدولية تمارس من خلال الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، وقد توسع عدد الترتيبات التجارية الإقليمية من أقل من 20 ترتيبا في عام 1990 إلى الترتيبات ال 262 النافذة في الوقت الراهن. أما إبرام ما يعرف بالترتيبات الإقليمية الكبرى فسوف يوسع أكثر فأكثر شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية التي تجمع بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا وبين شركاء إقليميين آخرين، ستمثل أكثر من ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي العالمي وثلاثي التجارة العالمية. كما تمل الترتيبات التجارية الإقليمية إلى إرساء أحكام للتكامل التجاري والاقتصادي لتحفيز التجارة داخل الإقليم بقوة.

والعامل الثاني في تغيير أنماط التجارة العالمية هو أن التجارة بين الشركات وداخلها تزداد مع بروز سلاسل القيمة العالمية، ومع التكامل العمودي مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية شكلت التدفقات التجارية بين الشركات حوالي 48% من السلع المستوردة و29% من السلع المصدرة في عام 2010. وفي الشركات المتعددة الجنسيات قد تؤدي الإجراءات والمواصفات الداخلية دورا في تحديد أحجام وظروف المعاملات التجارية أكبر مما تفعل السياسة التجارية الحكومية.

جراء هذه التطورات أمسى النظام متعدد الأطراف أقل أهمية كمحرك لتوسع التجارة، رغم الآليات التي تقدمها منظمة التجارة العالمية لمناقشة تطبيق القواعد التجارية وتسوية النزاعات ما بين البلدان لاسيما التجارة الزراعية.

ثالثا: تغير الأسواق الزراعية

تتغير الأسواق الزراعية على مر الوقت أحيانا بشكل دوري وأحيانا بشكل دائم، وهي تخضع إلى الموسمية السنوية التي هي من الإنتاج الزراعي ولكنها تتسم أيضا بفترات من الهدوء النسبي أو عدم الاستقرار الذي قد يدوم لعدة سنوات،² فإن الفترة التي امتدت من 1990 إلى 2006 والتي تميزت بأسعار متدنية، وقد أعقبها ارتفاع حاد في الأسعار في 2008 و2011، وقد تسبب الطلب القوي على الغذاء والأعلاف وانخفاض نسب الاستخدام

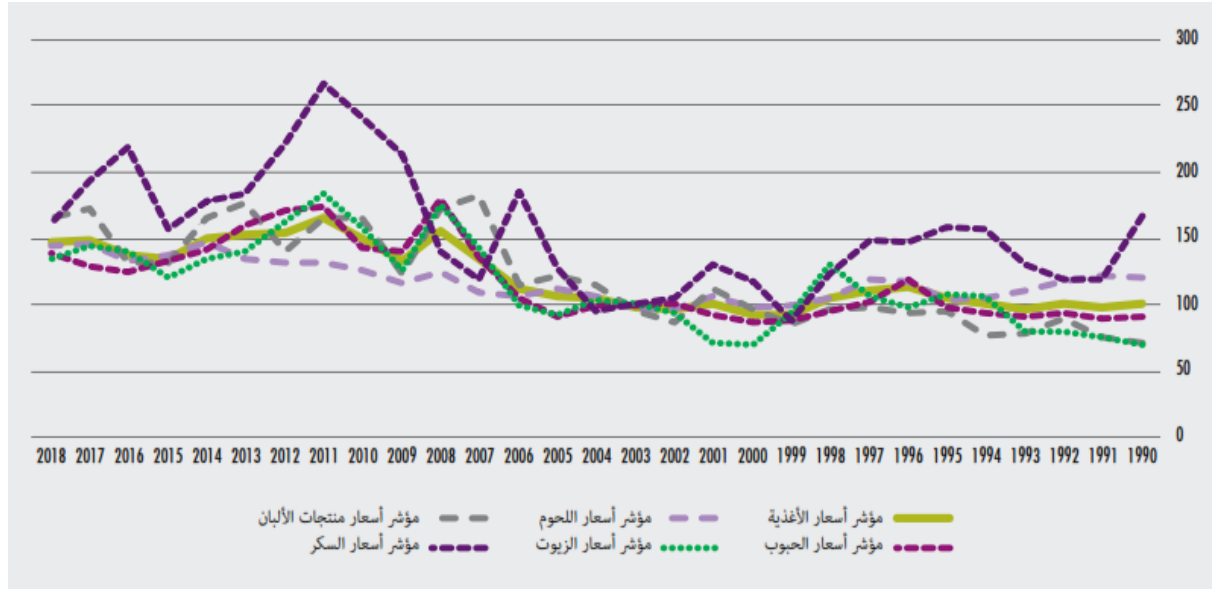
¹ - المرجع السابق، ص: 8.

² - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية: التجارة والأمن الغذائي، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

إلى المخزون وتوسع انتاج الوقود الحيوي معا إلى زيادة الصدمات في الأسواق وتقلب الأسعار، ومنذ ذلك الحين انخفضت أسعار السلع الزراعية وقلت التقلبات على نحو كبير مقارنة بفترات تقلب الأسعار العنيفة التي شهدتها الفترة الممتدة بين 2008 و 2011.¹

الشكل رقم (2-08) يوضح مؤشرات أسعار السلع الزراعية خلال الفترة 1990_2018.

الشكل رقم (2-08): مؤشرات أسعار السلع الزراعية خلال الفترة 1990_2018



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الغذائية: تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي، روما، 2018، ص: 04.

في ضوء ارتفاع الأسعار وعلى الرغم من نمو أحجام التجارة يساور القلق بلدانا كثيرة بشأن القدرة على الوثوق بالأسواق العالمية كمصدر للأغذية المقبولة السعر، نظرا إلى تعرض الأسواق إلى الصدمات وإلى تدابير الشركاء التجاريين، ولكن بالإضافة إلى الزيادات في الأسعار يمكن لعوامل اقتصادية وبيئية واجتماعية أخرى أن تؤثر هي أيضا في التدفقات التجارية وبالتالي في قابلية الوثوق في الأسواق كمصدر للأغذية مقبولة السعر.²

المطلب الثاني: المفاوضات التجارية حول الزراعة والمنتجات الزراعية

عرفت المفاوضات التجارية حول المنتجات الزراعية مراحل وجولات مختلفة ومتباينة بسبب الخلافات بين الأطراف المتعاقدة، وفي هذا المطلب يتم تحديد 3 مراحل رئيسية وهي المفاوضات التي سبقت جولة الأوروغواي، مفاوضات جولة الأوروغواي واتفاق الزراعة، المفاوضات الزراعية بعد جولة الأوروغواي.

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الغذائية: تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي، روما، 2018، ص: 04.

² منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية: التجارة والأمن الغذائي، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

الفرع الأول: المفاوضات حول الزراعة قبل جولة الأوروغواي

اختلفت الآراء حول موضوع تحرير المنتجات الزراعية خلال جولات الجات نظرا لتضارب المصالح بين الأطراف خاصة بين الوم أ والمجموعة الاوربية بسبب دعم المنتجات الزراعية، حيث تصر الوم أ على تحرير قطاع الزراعة بينما يرفض الاتحاد الأوروبي ذلك لأن تحرير المنتجات الزراعية يتنافى مع سياسته الزراعية.¹ وأيضا بين الدول النامية والدول المتقدمة، ولم تنجح الجهود التي بذلت خلال هذه المفاوضات في إدراج موضوع الزراعة ضمن مفاوضات الجات، على الرغم من محاولة بعض الأطراف المتعاقدة التطرق إلى موضوع القيود غير التعريفية على تجارة المنتجات الزراعية في جولي كينيدي وطوكيو،² حيث أن:

أولا: المفاوضات الزراعية في جولة كينيدي (64-1967): كانت الوم أ قبل جولة كينيدي تعمل على عرقلة أية محاولة لتحرير المنتجات الزراعية منذ اتفاقية الجات 1947، وفي جولة كينيدي تغير موقف الوم أ حيث أصرت على إدراج القيود غير التعريفية على الواردات الزراعية وعلى أساليب دعم الإنتاج والصادرات الزراعية في جدول المفاوضات، سبب التحول في موقفها هو اتفاقية المجموعة الأوروبية وما تضمنته من اتباع سياسة زراعية مشتركة أثرت على الصادرات الزراعية للوم أ التي لم تزد عن 10%.³

كان النقاش في جولة كينيدي حول المنتجات الزراعية بطرح مبادرة تقضي بخفض الرسوم الجمركية بنسبة 50%، لكنها رُفضت من قبل المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي رفضت تعديل إجراءاتها الحمائية أو الحد منها، وانتهت الجولة باتفاق تضمن ضرورة تثبيت السعر العالمي عند الحدود الدنيا، كما تضمن الاتفاق أحكاما حول تجارة الحبوب تنص على تبني مبادرة للمساعدات الغذائية تقدر ب 4,5 مليون طن، وأحكاما أخرى تتعلق بتخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية الأولية بمتوسط 25%.

ثانيا: المفاوضات الزراعية في جولة طوكيو (73-1979): تبنت الوم أ الدعوة إلى عقد جولة طوكيو حيث كانت أكثر حرصا على تحرير تجارة السلع الزراعية ومعاملة السلع الزراعية بنفس معاملة السلع الأخرى في المفاوضات، نتيجة لاستمرار عجز ميزان مدفوعاتها وتنامي القوة الاقتصادية للمجموعة الأوروبية، حيث زادت نسبة الصادرات الأوروبية خلال الفترة (1973-1983) بنسبة 42%⁴ إلا أن دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية رفضت ذلك

¹ - محمد حشماوي، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2006، ص: 176-177.

² - محمد بن زغبوة، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

³ - ياسين مكيو، تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي: دراسة حالة بعض البلدان الناشئة المهند والبرازيل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2015/2016، ص: 109.

⁴ - المرجع نفسه، ص 110.

ودعت إلى مفاوضات منفصلة حول الزراعة وامتنعت عن إجراء أي تعديل حول السياسة الزراعية المشتركة، كما استمرت في فرض القيود غير التعريفية والرسوم الجمركية المتغيرة على الواردات وتقديم الدعم للصادرات والدعم المحلي للمزارعين، وهذا ما تسبب في توقف المفاوضات في جولة طوكيو حول المنتجات الزراعية بسبب استمرار الخلافات بين الـ 15 والـ 16، ولم تستأنف المفاوضات إلا في سنة 1977 بعد أن وافقت الـ 15 على المعالجة المنفصلة لقطاع الزراعة، وهو ما سمح بالتوصل إلى اتفاق لتخفيف القيود الفنية على منتجات الأرز بالنسبة لليابان واللحوم والمنتجات الغذائية واسعة الاستهلاك.¹

المفاوضات حول المنتجات الزراعية فشلت بسبب التأثيرات التمييزية والتشوهات الخاصة بالسياسة الزراعية المشتركة لدول المجموعة الأوروبية من جهة والتدخلات الأمريكية من جهة أخرى، وكان كل مرة يتم تأجيل موضوع الزراعة حفاظاً على استمرار المفاوضات حول موضوعات تجارية أخرى.²

الفرع الثاني: مفاوضات جولة الأوروغواي واتفاق الزراعة

مفاوضات جولة الأوروغواي (سبتمبر 1986-أفريل 1994) تعد أهم جولة في مفاوضات الجات، وعرفت مجموعة من الاجتماعات وذلك نتيجة الخلافات حول تحرير التجارة في السلع الزراعية بسبب الدعم المقدم للمنتجات الزراعية، وقد انقسمت الأطراف المتفاوضة حول ثلاث طروحات:

أولاً: الطرح الأول تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية وأيدتها في ذلك مجموعة كيرنز*، حيث طالبت بضرورة إلغاء الدعم المشوه للتجارة في المنتجات الزراعية والالتزام بمبدأ تحرير أسواق المنتجات الزراعية، وإلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعيق حركة هذه المنتجات تدريجياً، فضلاً عن الإلغاء التدريجي لدعم الصادرات الزراعية مع إلغاء كافة صور الدعم المحلي للمنتجات الزراعية.

ثانياً: الطرح الثاني تقدمت به دول المجموعة الأوروبية وأيدتها في ذلك اليابان، حيث كانت متمسكة بفلسفة التدخل بهدف تبرير دعم المنتجات الزراعية على أساس تأمين الأمن الغذائي، توزيع الدخل، تطوير المناطق الريفية، وطالبت بإجراءات قصيرة الأجل من أجل تحقيق الاستقرار في الأسعار العالمية الخاصة بالمنتجات الزراعية.

ثالثاً: الطرح الثالث كان يمثل موقف الدول النامية، حيث طالبت بضرورة الحصول على ضمانات كافية فيما يخص تحرير المنتجات الزراعية، واستقرار أسعار المنتجات الزراعية الغذائية على اعتبار أن الدول النامية مستورد صافي للمنتجات الغذائية.

¹ - ذهبية لطرش، آثار وانعكاسات اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، السنة الجامعية: 2015، ص: 16.

² - محمد بن زغوية، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

في ظل تباين الآراء لم يتم الاتفاق بين الأطراف المتفاوضة، واستمرار الخلاف بين الأقطاب الرئيسية أدى إلى انعقاد قمة بين الوم أ والمجموعة الأوروبية في نوفمبر 1992 وهي إعلان بلير هاوس* حيث عرفت تقارب بين الموقعين، هذا التقارب مهد الطريق إلى التوصل إلى اتفاق حول موضوع المنتجات الزراعية.

الفرع الثالث: الاتفاقيات الزراعية في إطار جولة الأوروغواي

في 15 ديسمبر 1993 تم الإعلان رسمياً عن انتهاء مفاوضات جولة الأوروغواي، وتم التوقيع على الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في الاجتماع الوزاري بمدينة مراكش المغربية في 15 أبريل 1994،¹ وأهم الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها اتفاق بشأن المنتجات الزراعية.

أولاً: اتفاقيات الزراعة في إطار جولة الأوروغواي

تم الاتفاق على مجموعة من الإجراءات التي تحكم وتنظم قواعد التجارة الزراعية العالمية، تتمثل هذه الإجراءات في جملة من الالتزامات الواجب احترامها من قبل البلدان الأعضاء، وهي الالتزامات المتعلقة أساساً بمواضيع التقليل من الدعم المحلي، مسائل الحماية والنفاذ للأسواق، مشكلة دعم الصادرات.²

1- النفاذ للأسواق: تم الاتفاق على:

الإلغاء الكلي للحواجز غير الجمركية وأن تحل محلها الرسوم الجمركية، التخفيض في الرسوم الجمركية بشكل تدريجي حيث تلتزم الدول المتقدمة بتخفيض بنسبة 36% في المتوسط على مدى 6 سنوات على كل المنتجات ابتداء من سنة 1995، أما بالنسبة للدول النامية فنسبة التخفيض تتراوح ما بين 10% و24% كأقصى حد على مدى 10 سنوات.³ كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (2-03): نسبة تخفيض الرسوم الجمركية المنفق عليها في إطار جولة الأوروغواي

| المدة المسموح بها | نسبة التخفيض % | | مجموعة الدول |
|-------------------|--|-----------------|-------------------|
| | تشمل كل المنتجات | كل منتج على حدة | |
| 6 سنوات | 36% | 15% | الدول المتقدمة |
| 10 سنوات | 24% | 10% | الدول النامية |
| | غير مطالبة بمدة التخفيض لكنها مطالبة بتثبيت معدل الرسوم الجمركية | | الدول الأقل نمواً |

المصدر: محمد بن زغوية، النظام التجاري الدولي وحقوق الدول النامية، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 55.

*مجموعة كيرنز Cairns : تضم مجموعة من الدول المصدرة للمنتجات الزراعية وتتمثل في الأرجنتين وأستراليا واندونيسيا وأوروغواي والبرازيل وتايلاند والشيلي والفلبين وفيجي وكندا وكولومبيا وماليزيا ونيوزيلندا والمجر.

¹ - محمد بن زغوية، مرجع سبق ذكره، ص: 24، 28، 52، 53.

² - عزالدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، السنة الجامعية: 2006/2007، ص: 180.

³ - المرجع نفسه، ص 188.

2-الدعم المحلي: حدد الاتفاق نسبة تخفيض الدعم المحلي، وعلى اعتبار فترة الأساس (1986-1988) وبدءاً من عام 1995، بالنسبة للدول المتقدمة 20% على مدى 6 سنوات، وبالنسبة للدول النامية 13% على مدى 10 سنوات.

كما تم تحديد ثلاثة أنواع من الدعم المحلي المقدم للمنتجات الزراعية:

أ-الصندوق الأخضر: وهو الدعم المسموح باستخدامه ولا تطبق عليه تعهدات التخفيض،¹ ويضم برامج التأطير الزراعي كالبحث والتكوين، البنية القاعدية، الإجراءات الصحية ومراقبة الجودة وإقامة مخزونات لضمان الأمن الغذائي للدولة. كما يحتوي على المساعدات المباشرة الممنوحة للمزارعين وغير المرتبطة بالإنتاج وعوامل الإنتاج أو أسعار مستهدفة.²

ب-الصندوق الأصفر: هو الدعم الذي تطبق عليه تعهدات التخفيض ويعتبر الدعم المشوه للتجارة، ويحدد الاتفاق سقفاً للدعم الإجمالي الذي تقدمه الدولة للمنتجين المحليين.

ج-الصندوق الأزرق: هو دعم معفى من التزامات التخفيض المنصوص عليها في الاتفاقية، لكنه مشروط بمساحة الأراضي المزروعة، أو بنسبة معينة من قيمة الإنتاج لا تتجاوز 3% المحددة في فترة الأساس (1986-1988).³

3-دعم التصدير: نص الاتفاق على التزام الدول الأعضاء بتخفيض الكميات المستفيدة من دعم التصدير والمبالغ المالية المخصصة للدعم، وتم تحديد هذه الالتزامات على أساس متوسط سنوي لقيمة وكمية دعم التصدير خلال فترة الأساس (1986-1988).⁴

الجدول رقم (2-04) يبين نسب التخفيض في قيمة وكمية الصادرات الزراعية.

جدول رقم (2-04): نسبة تخفيض دعم الصادرات الزراعية حسب اتفاق جولة الأوروغواي

| البيان | نسبة التخفيض في الصادرات | نسبة التخفيض في كمية المدة الصادرات المدعومة |
|----------------|--------------------------|--|
| الدول المتقدمة | 36% | 21% |
| الدول النامية | 24% | 14% |

المصدر: محمد بن زغبوة، النظام التجاري الدولي وحقوق الدول النامية، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 57.

¹ - محمد بن زغبوة، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

² - عزالدين بن تركي، مرجع سبق ذكره، ص: 181.

³ - محمد بن زغبوة، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

⁴ - ياسين مكيبو، مرجع سبق ذكره، ص: 121-122.

ثانياً: اتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية

هو اتفاق مكمل لاتفاق الزراعة، يتضمن 14 مادة و3 ملاحق، وهي عبارة عن مجموعة من القواعد والمبادئ العامة التي تضمن التزام الدول الأعضاء باستخدام هذا الاتفاق على أسس علمية لحماية الصحة والصحة النباتية، وعدم استخدامه كوسيلة حمائية تعوق حركة التجارة الدولية. هذا وقد أقر الاتفاق للدول الأعضاء في المنظمة وضع قواعد ومعايير لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات، يجب أن تكون هذه المعايير مبنية على أسس وحقائق علمية، وألا تؤدي إلى التمييز غير المبرر بين الدول الأعضاء، وألا يتم استخدامها للتمييز بين المنتجات ذات المنشأ الوطني والمنتجات الأجنبية.¹

● الاتفاقية الزراعية في جوهرها لم تقدم حلولاً جذرية ومنفصلة عن الممارسات السابقة للدعم الزراعي، بقدر ما كانت صيغة محورة لمواصلة الصناعة دعمها للنشاط الزراعي، فالاتفاقية جاءت في صور حل توافقي بين القوتين الكبيرتين في الزراعة والصناعة، حيث رعى فيها الجانبان مصالحهما ودمجتهما في تجارة السلع الزراعية والغذائية على نطاق عالمي، والإجراءات المتخذة ماهي إلا أشكال جديدة للدعم الزراعي، إضافة إلى ذلك اعتماد هذه الدول على تنظيمات وتشريعات الوقاية النباتية والصحية التي تعزز من خلالها إجراءات الحماية التجارية، مما زاد في صعوبات الولوج لأسواقها من طرف الدول النامية.²

الفرع الرابع: المفاوضات الزراعية بعد جولة الأوروغواي

عرف الملف الزراعي بعد جولة الأوروغواي العديد من المفاوضات والمؤتمرات، أهمها: مؤتمر سياتل، جولة الدوحة للتنمية، مؤتمر كانكون، مؤتمر هونغ كونغ، مؤتمر جنيف 2009، 2011، مؤتمر بالي، مؤتمر نيروبي.

أولاً: مؤتمر سياتل 1999: عقد مؤتمر سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية من 30 نوفمبر إلى 3 ديسمبر 1999،³ في ظروف تختلف عن الظروف التي انعقدت فيها المؤتمرات السابقة لمنظمة التجارة العالمية،⁴ فقد عرف المؤتمر مظاهرات صاحبة للمنظمات غير الحكومية المعادية للعولمة، كما عرف المؤتمر ظهور قوي للدول النامية كقوة تفاوض.⁵ فقد عبرت الدول النامية عن رأيها بوضوح حول مجموعة من الاتفاقيات التي وردت في جولة الأوروغواي خاصة المتعلقة بموضوع النفاذ إلى الأسواق بأنها اتفاقيات منحازة بشكل واضح للدول المتقدمة وأنها تضر بمصالح

¹ - محمد بن زغبوة، مرجع سبق ذكره، ص: 61، 62.

² - عزالدين بن تركي، مرجع سبق ذكره، ص: 176، 178، 179.

³ - ياسين مكبو، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

⁴ - محمد حشماوي، مرجع سبق ذكره، ص: 171.

⁵ - عزالدين بن تركي، مرجع سبق ذكره، ص: 199.

وتطلعات الدول النامية والأقل نمواً، إضافة إلى الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حول دعم المنتجات الزراعية، وموضوعات تكنولوجيا الهندسة الوراثية والتجارة والبيئة.¹

انتهى مؤتمر سياتل دون التوصل إلى اتفاق حول المواضيع المطروحة للتفاوض التجاري.

ثانياً: مفاوضات جولة الدوحة للتنمية نوفمبر 2001: جاء مؤتمر عقب فشل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي سبقت هذا المؤتمر، تم التأكيد من جديد على أن الهدف المرجو على المدى الطويل من الاتفاق بشأن الزراعة هو: إقامة نظام تجاري عادل وموجه نحو السوق من خلال برنامج إصلاح رئيسي يشمل أحكاماً معززة، والتزامات محددة خاصة بالدعم والحماية من أجل التصحيح ومنع القيود والتشويهات في الأسواق الزراعية العالمية.

تمثلت أهداف مؤتمر الدوحة للتنمية المتعلقة بتجارة السلع الزراعية فيما يلي:

- تحقيق تحسينات كبيرة في فرص الوصول إلى الأسواق، وإجراء تخفيضات في دعم التصدير بهدف إلغائها تدريجياً والتخفيض في الدعم المحلي المشوه للتجارة؛

- الاتفاق على منح معاملة خاصة وتفضيلية للدول النامية، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من كافة عناصر المفاوضات، لتمكين الدول النامية من أن تأخذ في الاعتبار بشكل فعال احتياجاتها التنموية بما في ذلك الأمن الغذائي والتنمية الريفية؛

- التأكيد على أن الاهتمامات غير المتعلقة بالتجارة ستؤخذ في الاعتبار في المفاوضات كما نص عليه الاتفاق بشأن الزراعة.²

نتائج مؤتمر الدوحة المتعلقة بتجارة السلع الزراعية: توصلت الدول الأعضاء إلى إصدار البيان الختامي لإعلان الدوحة الوزاري، وقد شمل البيان الختامي نتائج المفاوضات حول الملف الزراعي، أهمها:

- ضرورة التزام الدول بالتحفظ عند الطعن ضد الإجراءات التي تتخذها الدول النامية، والتي تطالب بالإبلاغ عنها نظراً لخصائص هذه الدول ومتطلبات التنمية الريفية والأمن الغذائي فيها؛
- التأكيد على ضرورة الالتزام بتطبيق القرار المتعلق بالآثار السلبية المتوقعة عند تطبيق الدول النامية والأقل نمواً المستوردة الصافية للغذاء لبرنامج الإصلاح، لاسيما ما يتعلق بتقديم المساعدات الفنية والغذائية والمالية

¹ - ياسين مكبو، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

² - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المائدة المستديرة الوزارية عن التطورات في المفاوضات بشأن التجارة العالمية وانعكاساتها على الأمن الغذائي، 2003/12/2، على الموقع: <http://www.fao.org/docrep/MEETING/007/J0691A.HTM>، تاريخ الاطلاع: 2017/4/27 على

- في إطار برامج المساعدة لتحسين الإنتاج الزراعي وتطوير هياكل البنية التحتية، وضمان توفير التمويل الكافي للمستويات العادية من الواردات الغذائية؛
- الإقرار بضرورة المتابعة المستمرة وعرض النتائج؛
 - في مجال الصحة والصحة النباتية، تمت الإشارة إلى أنه في حالة ملاحظة بلد عضو أن الإجراءات المطبقة تحمل مشاكل له، فإن بإمكانه الدخول في مشاورات مع البلد المطبق لهذه الإجراءات للتوصل إلى حل نهائي يرضي الطرفين، وتم تكليف لجنة إجراءات الصحة والصحة النباتية باستعراض الأعمال وتنفيذ الاتفاق مرة كل أربع سنوات على الأقل؛
 - الاتفاق لأول مرة على بدء المفاوضات حول موضوع البيئة، والذي لقي قبولا من طرف دول الاتحاد الأوروبي وبعض المنظمات الدولية، في حين رفضته الدول النامية حيث تعتبره تعريزا للآليات الحمائية الجديدة التي تطبق ضد صادراتها الزراعية.¹

ثالثا: مؤتمر كانكون: مارس 2003 عشية انطلاق المؤتمر حررت أمانة المنظمة العالمية للتجارة مشروع اتفاق.

عرف المؤتمر مجموعة من الآراء والمقترحات المتباينة بين مجموعة الدول المشاركة حول الملف الزراعي، انقسمت الاقتراحات المقدمة إلى ثلاث مجموعات أساسية:

- الإبقاء على بنود وقواعد الحساب بالنسبة للتخفيضات في أشكال الدعم السائدة والمقررة في نص الاتفاقية الزراعية، وهذا الاقتراح يمثل الموقف الأوروبي؛
 - المجموعة الثانية من المقترحات تصدرتها مجموعة كيرنز وتمثلت مطالبها في ضرورة مزيد من التحرير، ومراجعة قواعد حساب مستويات التخفيض على أشكال الدعم والتعريف الجمركية؛
 - أما المجموعة الثالثة تمثلها مجموعة البلدان النامية والتي في عمومها تطالب بمعاملة خاصة ومميزة إذ طالبت بعدم اعتماد نفس القواعد فيما يخص الإجراءات، والالتزامات حيث تعتبر انشغالها الجوهرية كمشكلة الأمن الغذائي ومحاربة الفقر مبررات كافية لإجازة المعاملات التمييزية والتفضيلية لصالحها.
- نتائج المفاوضات اعتبرت فاشلة بسبب رفض البلدان الصناعية معالجة مسائل الدعم الزراعي.²

¹ - ذهبية لطرش، آثار وانعكاسات اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

² - عزالدين بن توكي، مرجع سبق ذكره، ص: 204، 206، 210.

رابعاً: مؤتمر هونغ كونغ: انعقد في شهر ديسمبر 2005، عرف المؤتمر اختلافاً في الآراء حول المواضيع المتفاوض عليها، وهي نفس المواضيع المطروحة في المؤتمرات السابقة والمتعلقة بالملف الزراعي، مما أدى إلى اخفاق المفاوضات التجارية المتعلقة بالزراعة، وأهم القرارات المتخذة في مؤتمر هونغ كونغ ما يلي:

- إلغاء دعم الصادرات الزراعية بحلول عام 2013؛
 - الإبقاء على بعض المساعدات للصادرات الزراعية مع وضع بعض القيود خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ونيوزلندا؛
 - إزالة الرسوم الجمركية بنسبة 97% على المواد المحلية للدول النامية.¹
- يعتبر مؤتمر هونغ كونغ مكمل لمفاوضات الدوحة حيث تم التأكيد على الالتزام بمقررات وبيان الدوحة الوزاري، كما تم التأكيد على أهمية البعد التنموي لكامل مقررات الدوحة وعلى ضرورة تحويلها إلى واقع.²

عرفت المفاوضات التجارية التي جاءت بعد مؤتمر هونغ كونغ خلال الفترة 2006-2008 فشل الدول المتفاوضة في التوصل إلى اتفاق شامل حول السلع الزراعية، وكانت المواضيع المطروحة هي نفس المواضيع السابقة والمتعلقة بمستويات وحجم الدعم الزراعي، واستمرار الخلاف بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وبين الدول النامية فيما بينها، الأمر الذي أدى إلى تعليق المفاوضات في العديد من المناسبات.³

خامساً: مؤتمر جنيف 2009: عقدت الدورة السابعة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في جنيف، سويسرا، في الفترة من 30 تشرين الثاني / نوفمبر إلى 2 كانون الأول / ديسمبر 2009. وكان الموضوع العام للمناقشة هو "منظمة التجارة العالمية، والنظام التجاري المتعدد الأطراف، والبيئة الاقتصادية العالمية الراهنة".⁴

تناول المؤتمر فيما يخص السلع الزراعية مواضيع: آليات الحماية الخاصة بالسلع الزراعية، كما تناولت المشاورات مفاوضات جولة الدوحة وإمكانية اختتامها في 2010 من عدمها، واختتم المؤتمر دون التوصل إلى اتفاق بين المتفاوضين.⁵

سادساً: مؤتمر جنيف 2011: انعقد المؤتمر في 16 ديسمبر 2011 حيث استمرت محاولات الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لحل الخلاف القائم بينها، والتوصل إلى اتفاق يسمح باستمرار عملية الإصلاح في تجارة السلع

¹ - محمد حشماوي، مرجع سبق ذكره، ص: 196، 197.

² - ياسين مكيبو، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

³ - ذهبية لطرش، آثار وانعكاسات اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص:

60.

⁴ - World Trade Organisation, **Seventh WTO Ministerial Conference**, sur le site :

https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min09_e/min09_e.htm, consulté le: 3/07/2017 à 15:36.

⁵ - ياسين مكيبو، مرجع سبق ذكره، ص: 97، 99، 100.

الزراعية، من خلال تقديم التعهدات النهائية المتعلقة بالرسوم الجمركية والإعانات الزراعية مع الأخذ بعين الاعتبار حالة الدول النامية ومعاملتها معاملة تفضيلية، غير أن المفاوضات لم تسفر عن أي تقدم لبناء رؤية مشتركة حول مستقبل تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية بسبب اختلاف وجهات النظر والآراء بين الدول الأعضاء.

سابعاً: مؤتمر بالي 2013: انعقد المؤتمر في مدينة بالي الإندونيسية بين 3-6 ديسمبر 2013، وأقر المؤتمر في ختام أعماله على ضرورة:

- تبسيط إجراءات التجارة حتى تتيح للبلدان النامية المزيد من الخيارات لتوفير الأمن الغذائي وتعزيز التجارة والمساعدة الإنمائية للدول الأقل نمواً، إضافة إلى تحقيق الأمن الغذائي ودعم الصادرات ودعم تجارة القطن؛
- الحد من تقديم إعانات التصدير ومختلف أشكال الدعم الزراعي التي كانت من الأسباب المباشرة لنمو الخلافات التجارية، والاحتفاظ بها عند مستويات منخفضة؛
- التقليل من العقبات التجارية عند استيراد السلع الزراعية؛
- تسهيل التجارة متعددة الأطراف وتبسيط الإجراءات الجمركية.¹

ثامناً: مؤتمر نيروبي 2015: انعقد المؤتمر في مدينة نيروبي بكينيا بين 15-19 ديسمبر 2015، وتوج المؤتمر باعتماد "حزمة نيروبي"، وهي سلسلة من ستة قرارات وزارية بشأن الزراعة والقطن والمسائل المتصلة بأقل البلدان نمواً.²

فيما يخص الزراعة: اعتمد أعضاء منظمة التجارة العالمية عدداً من القرارات الهامة، آلية الحماية الخاصة للبلدان النامية الأعضاء، المخزون العام لأغراض الأمن الغذائي، المنافسة التصديرية وإلغاء إعانات التصدير.

المسائل المتعلقة بمساعدة الدول النامية: قواعد المنشأ التفضيلية لأقل البلدان نمواً، تنفيذ المعاملة التفضيلية لصالح مقدمي الخدمات والخدمات لأقل البلدان نمواً وزيادة مشاركة أقل البلدان نمواً في تجارة الخدمات.³

فيما يخص القطن: تم التأكيد على الأهمية الحيوية للقطن لعدد من الاقتصادات النامية ولا سيما أقلها نمواً، حيث أن القطن على مدى السنوات القليلة الماضية أصبح من أكثر القضايا المثيرة للجدل في منظمة التجارة العالمية، سواء في التجارة وفي إطار عملية تسوية المنازعات؛ حيث لم يجرز تقدم في مفاوضات القطن وعدم وجود تصميم سياسي

¹ - ذهبية لطرش، آثار وانعكاسات اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 61، 62.

² - World Trade organisation, **Nairobi Package**, TENTH WTO MINISTERIAL CONFERENCE, NAIROBI, 2015, sur le site : https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/mc10_e/nairobipackage_e.htm, consulté le 03/07/2017 à 18 :16.

³ - world Trade organisation, **Nairobi Ministerial Declaration**, WT/MIN(15)/DEC , 21 December 2015, p: 3, 4.

واضح المعالم في العنصر التجاري لهذه المادة منذ عام 2003، عندما قدمت المبادرة القطاعية لصالح القطن إلى منظمة التجارة العالمية.¹ وقد اعتمد مؤتمر نيروبي الوزاري قرارا بشأن القطن يحظر إعانات التصدير ويدعو إلى مزيد من التخفيض في الدعم المحلي، كما يدعو إلى إدخال تحسينات على وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق اعتبارا من 1 يناير 2016، ويهدف هذا القرار إلى تكافؤ الفرص أمام مصدري القطن في أفقر البلدان.²

لم يحرز تقدم يذكر في مجال الزراعة، حيث أن تزايد عدد النزاعات وتعقيدها يشكلان تحديات أمام النظام.³

- وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية على أن يعقد المؤتمر الوزاري الحادي عشر للمنظمة في الفترة من 11 إلى 14 كانون الأول / ديسمبر 2017 في بوينس آيرس بالأرجنتين، وقد أقرت هذه المواعيد في اجتماع عقده المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في 7 كانون الأول / ديسمبر.⁴

تعد الزراعة من أهم القضايا الحساسة في جدول أعمال المفاوضات في منظمة التجارة العالمية، حيث عرفت مجموعة من الخلافات وتباين الآراء بين الدول المتفاوضة، ففي البداية كان هناك رفض مطلق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لتحرير المنتجات الزراعية أو إدراج الملف الزراعي على طاولة المفاوضات لأن ذلك يضر بمصالحها، لكن مع ظهور السياسة الزراعية المشتركة لدول الاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الصادرات الزراعية للولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت هذه الأخيرة مصرة على إدراج الملف الزراعي في المفاوضات متعددة الأطراف داخل المنظمة العالمية للتجارة منذ جولة كيندي وطوكيو، وكانت أبرز الخلافات حول الدعم الزراعي المشوه للتبادل التجاري.

نجحت الأطراف المتفاوضة في منظمة التجارة العالمية على إدراج الملف الزراعي في المفاوضات في جولة الأوروغواي، والتي عرفت عدة جولات اختتمت بإعلان مراكش في أبريل 1994 الذي تم التوصل فيه إلى اتفاق حول موضوع الزراعة والمنتجات الزراعية. التقليل من الدعم المحلي، مسائل الحماية والنفاذ للأسواق، مشكلة دعم الصادرات والعمل على استمرار المفاوضات للتوصل إلى التحرير الكلي للمنتجات الزراعية.

عقب هذا الاتفاق انعقدت مجموعة من المؤتمرات لكنها لم تحقق النتائج المرجوة منها، بسبب احتدام الخلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية التي رأت أن الاتفاقيات التي وردت في جولة الأوروغواي منحازة بشكل واضح

¹- world Trade organisation, **Cotton Ministerial Decision Of 19 December 2015**, WT/MIN(15)/46 WT/L/981, 21 December 2015, p : 1, 2.

²- World Trade organisation, **Briefing note: Cotton negotiations**, https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/mc10_e/briefing_notes_e/brief_cotton_e.htm, consulté le: 16/08/2018 à 16:12.

³- World Trade organisation, **Briefing note: Agriculture issues**, https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/mc10_e/briefing_notes_e/brief_agriculture_e.htm, consulté le: 16/08/2018 à 15:16.

⁴- World Trade organisation, **Eleventh WTO Ministerial Conference**, https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/mc11_e/mc11_e.htm, consulté le: 16/08/2018 à 15:11.

لصالح للدول المتقدمة، وأنها تضر بمصالح وتطلعات الدول النامية والأقل نمواً، إضافة إلى الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حول دعم المنتجات الزراعية.

إن إصرار كل طرف على وجهة نظره التي تخدم مصالحه خاصة الدول المتقدمة، وعدم التنازل من أجل التوصل إلى حل وسط يخدم كافة الأطراف تسبب في عدم التوصل إلى اتفاق تجاري متعدد الأطراف حول الزراعة.

المطلب الثالث: الأمن الغذائي المستدام في ضوء تحرير التجارة الزراعية

يتم في هذا المطلب التعرف على الآثار المترتبة عن تحرير تجارة السلع الزراعية على الأمن الغذائي المستدام من خلال العناصر التالية الذكر.

الفرع الأول: مفهوم تحرير التجارة الزراعية

1- التحرير: عموماً يعني فتح النشاط الاقتصادي للمنافسة من خلال انهاء الاحتكار سواء كان عام أو خاص، أما **2- التحرير الزراعي** فيعني فك ارتباط الدولة بالإنتاج وتصنيع وتسويق المنتجات الزراعية (التحرير على المستوى المحلي)، إزالة الحواجز أمام التجارة الزراعية الدولية (تحرير خارجي). الهدف الرئيسي من التحرير الذي يمكن وصفه بأنه داخلي هو إقامة منافسة لتخفيض الأسعار وتحسين الجودة وتحريك الابتكار، في حين أن خفض التعريفات الجمركية وإزالة الاحتكارات وحصص الاستيراد ينظر إليها على أنها تحرير خارجي يسمح بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة عائدات التصدير.¹

إن تحرير الزراعة والمنتجات الزراعية وقدرتها على ضمان توفير الغذاء والأمن الغذائي للسكان يعد موضع نقاش واسع، خاصة مع توسع تجارة السلع الزراعية بحيث أصبحت البلدان تشارك أكثر فأكثر في هذه التجارة سواء من جانب التصدير أو الاستيراد.

الفرع الثاني: تأثير التجارة الزراعية على الأمن الغذائي المستدام

للتجارة الزراعية تبعات مباشرة على الأمن الغذائي المستدام لأن الواردات في معظم الدول تشكل جزءاً هاماً من إجمالي الامدادات الغذائية،² فالتجارة تؤثر على أسعار السلع وتوافرها محلياً وعلى توافر عناصر الإنتاج مثل اليد العاملة، ويمكن أن تؤثر أيضاً على هيكلية السوق والانتاجية واستدامة استخدام الموارد والتغذية ومجموعات السكان

¹ - Rokhaya DIAGNE, op.cit.

² - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

المتعددة بأشكال مختلفة.¹ التجارة بحد ذاتها ليست تهديدا ولا علاجاً ناجحاً لتعزيز الأمن الغذائي، ولكن يمكن أن تشكل تحديات أو مخاطر ينبغي أخذها بعين الاعتبار في صنع القرارات المتصلة بالسياسات.²

الآراء المتعلقة بأثر التجارة على الأمن الغذائي المستدام انقسمت بين مؤيد ومعارض: فهناك من يرى أن التجارة فرصة، وهناك من يرى أن التجارة تشكل خطراً على الأمن الغذائي المستدام.

أ- التجارة كفرصة: تركز على فكرة تحقيق الأرباح من التجارة بالاعتماد على مفهوم الميزة النسبية، وتدعو هذه الفرضية إلى الانفتاح التجاري كسبيل لتخفيف الانحرافات وتعزيز الكفاءات والاستقرار في القطاع مقابل التكاليف الناجمة عن حماية التجارة، كما تؤكد على الاعتماد على قوى السوق من أجل تحفيز تخصيص الفعال للموارد وبالتالي زيادة الكفاءة في إنتاج الغذاء وإمكانية الحصول عليه.³

كما يرى دعاة تحرير التجارة أن التجارة تحقق النمو وإن النمو يحد من الفقر، ووفقاً لهذا الرأي فإن الحواجز التجارية كالتعريفات الجمركية على الواردات والاعانات، تفيد بوجه عام قلة قوية ومحمية على حساب الكثيرين، أما الحد من الحواجز التجارية فهو يحقق استخدام الموارد استخداماً أكثر كفاءة ويمكن المجتمعات من إنتاج مزيد من الأشياء التي يريدها الناس في إطار مواردهم المحدودة مما يؤدي إلى رفع مستوى الرفاه الاجتماعي بوجه عام ويستطيع الفقراء أن يحسنوا مستويات تغذيتهم وصحتهم وتعليمهم مما يؤدي إلى زيادة في الإنتاجية وخفض الفقر.⁴

ب - التجارة كخطر: يرى أصحاب هذه الفرضية أن الزراعة قطاع استثنائي، فهي ليست مجرد قطاع اقتصادي بل هي مزود للسلع العامة التي تعجز الأسواق وحدها عن توفيرها. ترى هذه الفرضية أن الأمن الغذائي يعتمد على الزراعة، وبالتالي يجب التركيز أكثر على الزراعة المحلية وعلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ونظم الزراعة ذات التنوع البيولوجي. يدعوا داعمو هذه الفكرة إلى خفض الاعتماد على التجارة الدولية من أجل تلبية الاحتياجات الغذائية ولكن دون القضاء عليها بالكامل، وبالتالي تشجيع دور الدول في إرساء سياسات غذائية على المستوى الوطني.⁵ كما يرى أصحاب هذا الرأي أن تحرير التجارة لا يراعي بدرجة كافية نقائص السوق وعدم الانصاف في علاقات القوة التي تحكم عملية التفاوض التجاري متعدد الأطراف، فهم يقولون إن تحرير التجارة يلحق الضرر بالأمن الغذائي لأن التحرير لا يفيد إلا كبار المزارعين الأكثر توجهاً نحو التصدير ويؤدي إلى مثبطات للإنتاج كبير النطاق وإلى تركيز حجم الإنتاج ويؤدي إلى تهميش صغار المزارعين وخلق حالات من البطالة والفقر.

¹ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي 2015، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

² - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

³ - المرجع السابق، ص: 19.

⁴ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة: التجارة الزراعية والفقر هل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء؟، روما، 2005، ص: 3.

⁵ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص: 20، 21.

ويرى الناقدون أيضا أن تحرير التجارة لا ينطوي على أي ضمان لاستفادة الجميع على المدى الطويل، قائلين أن أشد أفراد المجتمع فقرا وضعفا هم الذين يعانون في الواقع من اختلالات السوق الناجمة عن عملية الإصلاح، وأن الواردات الزراعية من البلدان المتقدمة تقوض النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الريفية الفقيرة، وتوقف المحرك التقليدي للنمو في المجتمعات الزراعية، وما يخشونه هو أنه كلما فتحت البلدان النامية حدودها كلما عرضت مستهلكي الأغذية الفقراء لهزات الأسعار وكلما عرضت صغار منتجي الأغذية للمخاطر والمثبطات.¹

الجدول رقم (2-05) يلخص وجهات النظر حول تأثير التجارة على الأمن الغذائي المستدام:

جدول رقم (2-05): آراء حول تأثير التجارة على الأمن الغذائي المستدام

| التجارة باعتبارها خطر | التجارة باعتبارها فرصة |
|--|---|
| - الإشارة إلى السيادة وحقوق الدول والمجتمعات بتقرير شكل نظمها الغذائية الخاصة بها وسياساتها المتعلقة بالأمن الغذائي. | - الاستناد إلى النظرية الكلاسيكية للتجارة المتمثلة في الميزة النسبية والتي تدل على أن زيادة الكفاءة من خلال انفتاح التجارة تزيد من الامدادات الغذائية عالميا ووطنيا على حد سواء، ما يفضي إلى مزيد من توافر الغذاء وبأسعار مقبولة. |
| - المخاطر المرتبطة بالتجارة المحرة من القيود في الزراعة لاسيما في حالة التحرير غير المتساوي للتجارة عبر البلدان المختلفة. | - أن التجارة تساعد على توزيع النقص والفائض في الغذاء بالتساوي على البلدان. |
| - تحرير التجارة لا يراعي بدرجة كافية نقائص السوق وعدم الانصاف الذي يحكم عملية التفاوض متعددة الأطراف. | - التأثير السلبي للقيود التجارية على الأمن الغذائي المستدام. |
| - التحرير يلحق الضرر بالأمن الغذائي المستدام لأنه لا يفيد إلا كبار المزارعين الأكثر توجهها نحو التصدير، كما يؤدي إلى تهميش صغار المزارعين. | - التجارة تحقق النمو وإن النمو يحد من الفقر. |
| - التحرير يعرض مستهلكي الأغذية الفقراء لهزات الأسعار وصغار منتجي الأغذية للمخاطر. | - الحد من الحواجز التجارية يزيد من كفاءة استخدام الموارد وتمكين المجتمعات من تحقيق الرفاه الاجتماعي. |
| - الاكتفاء الذاتي ليس ممكنا لجميع البلدان. | من سلبيات هذا الرأي أن |
| - قد تكون للتدابير الحمائية تأثيرات خارج أراضي البلد المعين كفييلة بأذية الأمن الغذائي للآخرين. | - الميزة النسبية تمنح الأولوية للظروف على المدى القريب بدلا من التحول الهيكلي على المدى البعيد. |

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الغذائية: التجارة والأمن الغذائي، 2016/2015، روما، ص: 21.

الفرع الثالث: آثار التجارة الزراعية على أبعاد الأمن الغذائي المستدام

تؤثر التجارة الدولية والسياسات التجارية على أسعار السلع وتوافرها محليا، وعلى توافر عناصر الإنتاج من قبيل اليد العاملة ولها انعكاسات على إمكانية الحصول على الأغذية، ويمكن أن تؤثر التجارة الدولية أيضا على هيكلية السوق واستدامة استخدام الموارد والتغذية ومجموعات السكان المتعددة بأشكال مختلفة، وبالتالي يعتبر تقييم أثرها على الأمن الغذائي معقدا للغاية. فعلى سبيل المثال يمكن أن يحفز حظر صادرات الحبوب الإمدادات المحلية

¹ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2005، مرجع سبق ذكره، ص: 3.

وأن يخفض الأسعار في الأمد القصير، ويعود ذلك بالنفع على المستهلكين ولكن تترتب عنه تبعات سلبية على المزارعين الذين ينتجون لأغراض التصدير، وتؤثر القيود المفروضة على الصادرات أو الواردات من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية على الامدادات العالمية وتؤدي الى استفحال تقلبات الأسعار على المستوى العالمي، ويؤدي تقليص رسوم الاستيراد إلى خفض أسعار الأغذية التي يتكدها المستهلكون ولكن يمكن أن يضغط ذلك على دخل المزارعين الذين ينافسون في الواردات، والذين قد يتأثر أمنهم الغذائي الخاص بصورة سلبية، ويوضح الجدول رقم (2-06) طبيعة العلاقة بين التجارة والأمن الغذائي المستدام من خلال تعداد الاثار المحتملة للتجارة أكانت إيجابية أم سلبية على كافة أبعاد الأمن الغذائي المستدام. وعلميا تزداد الصورة تعقيدا نتيجة للشوائب في الأسواق المحلية الوطنية التي تحول دون نقل التغيرات في الأسعار العالمية إلى تلك الأسواق.¹

جدول رقم (2-06): أثر التجارة الزراعية على أبعاد الأمن الغذائي المستدام

| أبعاد الأمن الغذائي المستدام | الاثار الإيجابية المحتملة | الاثار السلبية المحتملة |
|------------------------------|--|---|
| التوافر | - تعزز التجارة الواردات وترفع درجة الجودة والتنوع للأغذية المتوافرة. - تحدث زيادة التنافس بالنسبة للإنتاج المحلي في الخارج تحسينات على مستوى الإنتاجية من خلال زيادة الاستثمار والبحث والتطوير والآثار الجانبية للتكنولوجيا. | - بالنسبة المصدر الصافية للأغذية يمكن لارتفاع الأسعار في الأسواق المالية أن يحول جزءا من الإنتاج المتاح سابقا للاستهلاك المحلي نحو التصدير مما يمكن أن يقلل من توافر الأغذية الأساسية محليا. - بالنسبة إلى البلدان المستوردة الصافية فإن المنتجين المحليين غير القادرين على التنافس مع الواردات من المرجح أن يقلصوا الإنتاج مما يقلل من الامدادات المحلية ويضيع فرص التأثيرات المضاعفة للأنشطة الزراعية في اقتصادات المناطق الريفية. |
| الوصول | - بالنسبة للبلدان المستوردة الصافية للأغذية تنخفض أسعار الأغذية عادة عندما تقل حماية الحدود. في القطاعات التنافسية من المرجح أن ترتفع الإيرادات نتيجة زيادة الوصول إلى الأسواق بالنسبة إلى الصادرات. من المرجح أن تنخفض أسعار المدخلات. - إن منافع الاقتصاد الكلي الناجمة عن انفتاح التجارة مثل نمو الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنها أن تدعم النمو والعمالة وهذا بدوره يعزز الإيرادات. | - بالنسبة إلى البلدان المصدر الصافية للأغذية قد ترتفع أسعار المنتجات القابلة للتصدير. قد تنخفض العمالة والإيرادات في القطاعات الحساسة والمتنافسة على الواردات. |

¹ - منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي 2015، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

| | | |
|---|---|-------------------------|
| <p>- ارتبطت زيادة الاعتماد على الأغذية المستوردة بزيادة استهلاك أغذية أرخص وأسهل توافرات سعرات حرارية عالية قيمة غذائية متدنية.</p> <p>- يمكن لتحديد أولويات صادرات السلع الأساسية أن يحول الأراضي والموارد عن الأغذية التقليدية الأصلية التي هي أفضل من الناحية التغذوية.</p> | <p>- قد تشجع زيادة تنوع الأغذية المتوافرة وجود نظم غذائية أكثر توازنا وتلائم تفضيلات وأذواق مختلفة.</p> <p>قد تتحسن سلامة الأغذية وجودتها لو كان لدى المصدرين نظم مراقبة وطنية أكثر تطورا أو إذا كانت المعايير الدولية تطبق بصرامة أشد.</p> | <p>الاستخدام</p> |
| <p>- بالنسبة إلى البلدان المستوردة الصافية للأغذية فإن الاعتماد أساسا على الأسواق العالمية من أجل الامدادات الغذائية وعلى سياسات التجارة المنفتحة يقلل من المساحة المتوافرة للسياسة العامة لمعالجة الصدمات.</p> <p>- قد تتأثر البلدان المستوردة الصافية للأغذية بتغيرات السياسة التجارية للمصدرين مثل تدابير حظر الصادرات.</p> <p>- قد تصبح القطاعات التي تكون في مراحلها الأولى أكثر تأثرا بصدمات الأسعار والارتفاعات المفاجئة للواردات.</p> | <p>- تقلل الواردات من الأثر الموسمي على توافر الأغذية وأسعار الاستهلاك.</p> <p>تحفف الواردات من مخاطر الإنتاج.</p> <p>- الأسواق العالمية أقل عرضة للصدمات المتصلة بالسياسات العامة أو بأحوال المناخ.</p> | <p>الاستقرار</p> |

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015، روما، 2015، ص: 34.

يبين الجدول أعلاه الآثار المحتملة للتجارة على الأمن الغذائي، وقد تباينت الآراء بين من يرى أن للتجارة آثار إيجابية على أبعاد الأمن الغذائي من خلال توضيح أثر التجارة على كل بعد من أبعاده، وهناك من يرى أن للتجارة آثار خطيرة على أبعاد الأمن الغذائي.

من يرى أن للتجارة آثار إيجابية على أبعاد الأمن الغذائي يؤكدون أن التجارة تعزز الواردات وتوفر الغذاء، مما يزيد من قدرة الأفراد على الوصول إلى الغذاء كما تساعد على توفير أغذية تلائم الأذواق كما تقلل من مخاطر الإنتاج، أما بالنسبة لمن يرى أن التجارة تعتبر خطرا على أبعاد الأمن الغذائي فهم يؤكدون أن التجارة تؤثر بشكل سيء على توفر الغذاء، وذلك بسبب اللجوء إلى الاستيراد مما يقلل من المتاح للاستهلاك، كما أن ارتفاع أسعار السلع الزراعية في الأسواق سوف يؤثر على قدرة الأفراد من الوصول إلى غذاء وعلى استقرار غذائهم، كما أن الاعتماد على التجارة يسهم في توفير أغذية غير مناسبة من الناحية التغذوية.

خلاصة الفصل:

تركز الاهتمام الدولي بالأمن الغذائي منذ سنوات 1930 أين بدأت النقاشات العالمية حول هذا الموضوع، وقد تم التأكيد رسمياً على مفهوم الأمن الغذائي منذ سنوات السبعينيات، وذلك بعد الأزمة الغذائية العالمية أين عرف الإنتاج الزراعي العالمي انخفاضاً بسبب سوء الأحوال الجوية في آسيا والجفاف في إفريقيا، كما عرفت أسعار المنتجات الغذائية ارتفاعاً كبيراً؛ فمنذ القمة العالمية للغذاء 1974 تطور مفهوم الأمن الغذائي واعتبر حقا أساسيا لكل فرد في المجتمع.

يعد الأمن الغذائي مفهوماً متعدد الأبعاد، وقد ارتبط بالاستدامة بشكل وثيق خاصة منذ تقرير بروتلاند أين ارتبطت الاستدامة بالأمن الغذائي من خلال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والمحافظة عليها والقدرة على الاستقرار والاستمرار عبر الزمن، وبالتالي ضمان الوفاء بتحقيق حاجيات الأجيال الحالية والمستقبلية.

بالرغم من الاهتمام بالأمن الغذائي وإدامته والالتزامات التي حددت من خلال الأهداف والغايات الدولية، إلا أنه لا يزال عدد كبير من الناس يفتقدون للأغذية التي يحتاجون إليها حيث عانى نحو 795 مليون نسمة من الجوع في سنة 2015 على مستوى العالم، وأن هذا العدد ارتفع في سنة 2018 إلى 820 مليون نسمة، وذلك نتيجة لعدة أسباب منها الفقر، الصراعات والحروب، الهدر، المضاربة وارتفاع أسعار الغذاء، الافتقار إلى سياسات واضحة، استخدام الغذاء كسلاح سياسي وطني أو دولي.

لتحرير تجارة السلع الزراعية تبعات على الأمن الغذائي المستدام للعديد من الدول، خاصة تلك التي تعتمد في توفير غذائها على الواردات فقد تشكل مخاطر ينبغي أخذها في صنع القرارات المتصلة بالسياسات، ويجب التركيز أكثر على الزراعة المحلية وخفض الاعتماد على التجارة الدولية من أجل تلبية الاحتياجات الغذائية ولكن دون القضاء عليها بالكامل، كما توفر التجارة فرصة لتحقيق الأرباح بالاعتماد على مفهوم الميزة النسبية.

الفصل الثالث

مكانة القطاع الزراعي ودوره في تحقيق الأمن
الغذائي في الجزائر والمغرب

يعد القطاع الزراعي في الجزائر والمغرب من القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وذلك نظرا للدور الذي يلعبه القطاع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من كون الجزائر من الدول النفطية إلا أن أهمية الزراعة تبقى قائمة، وهذا راجع إلى الإمكانيات والمقومات الطبيعية والزراعية التي تتوفر عليه الدولتين والتي يمكن أن تسمح بضمان توفير الاحتياجات الغذائية للسكان.

لقد مر القطاع الزراعي في الجزائر والمغرب بمجموعة من السياسات والاستراتيجيات انطلاقا من فترة الاستقلال والتوجه الاشتراكي مروراً بسياسات إعادة الهيكلة وأخيرا السياسات الزراعية الحديثة والمخططات التنموية.

رغم تعدد السياسات المتبعة في الجزائر والمغرب لتطوير قطاع الزراعة إلا أن غياب الرؤية المتكاملة أدت إلى فشل هذه السياسات في الوصول إلى تحقيق أهدافها.

بناءً على ما سبق يهدف هذا الفصل إلى دراسة حالة الزراعة والأمن الغذائي في الجزائر والمغرب من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: مكانة الزراعة في الاقتصاد الجزائري والمغربي.
- المبحث الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر والمغرب.
- المبحث الثالث: دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في كل من الجزائر والمغرب.

المبحث الأول: مكانة الزراعة في الاقتصاد الجزائري والمغربي

تحتل الزراعة مكانة مهمة في منطقة المغرب العربي فهي من القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية التي تمثل قيمة مضافة هامة لاقتصاداتها، لما تتوفر عليه من مقومات طبيعية تؤهلها لتوفير الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان، كما تشكل مصدر عمل ودخل لجزء كبير من السكان، وتؤدي الزراعة أيضا دورا هاما في الاقتصادات الوطنية من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، التوظيف، الميزان التجاري.

من خلال ما سبق يهدف هذا المبحث إلى تحليل أهمية الزراعة في اقتصاد كل من الجزائر والمغرب من خلال التطرق إلى أهم الموارد الزراعية المتوفرة، مساهمة الزراعة في الاقتصاد الوطني من خلال تحليل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، مساهمتها في التشغيل، مساهمتها في الميزان التجاري.

المطلب الأول: الموارد الزراعية في الاقتصاد الجزائري والمغربي

يتطلب قيام النشاط الزراعي توفر مجموعة من العوامل المهمة والتي تشمل الموارد الطبيعية والمتمثلة في الأراضي والموارد المائية، وأيضا الموارد البشرية. وسيخصص هذا المطلب لدراسة الإمكانيات الزراعية المتاحة لكل من الجزائر والمغرب.

الفرع الأول: الموارد الزراعية في الاقتصاد الجزائري

تتربع الجزائر على مساحة إجمالية تقدر بـ 2381741 كم²، وتتميز بجغرافيا طبيعية متباينة ومتنوعة فوجود سلسلتين جبليتين كبيرتين وهما الأطلس التلي في الشمال والأطلس الصحراوي في الجنوب قسمت البلاد إلى ثلاث أنواع من المناطق، حيث نجد في الشمال المناطق التلية تمثل 4% من المساحة الإجمالية (تتكون من الجبال والسواحل والسهول)، منطقة السهوب والهضاب العليا تمثل 9% من الاقليم الوطني، الصحراء تمثل 87%¹. تتميز هذه المناطق بتشكيل وتضاريس مختلفة أدت إلى تنوع بيولوجي مهم، ووجود موارد طبيعية وزراعية.

أولا: الموارد الأرضية (الأراضي)

يبين الجدول رقم (3-01) تطور الأراضي الزراعية في الجزائر، ويوضح تقسيم الـ 238 مليون هكتار من الإقليم الجزائري حسب استخدامها إلى أراضي زراعية وتشمل الأراضي الصالحة للزراعة والمروج والمراعي، غابات، أراضي أخرى.

¹- D. Nedjraoui, *Algerie : Profil fourrager*, FAO, 2003, p : 05.

جدول رقم (3-01): تقسيم الأراضي في الجزائر

| تقسيم الأراضي | المساحة الإجمالية (ألف هكتار) | الأراضي الزراعية (ألف هكتار) | | | أراضي أخرى (ألف هكتار) | سنة |
|---------------|-------------------------------|------------------------------|-----------------|-------------------------|------------------------|------|
| | | مجموع الأراضي | المروج والمراعي | الأراضي الصالحة للزراعة | | |
| 2005 | 238174,10 | 41211,19 | 32821,55 | 8389,64 | 192673,91 | 2005 |
| 2006 | | 41180,24 | 32776,67 | 8403,64 | 192690,86 | 2006 |
| 2007 | | 41251,9 | 32837,23 | 8414,67 | 192705,82 | 2007 |
| 2008 | | 41309,64 | 32884,88 | 8424,76 | 192636,10 | 2008 |
| 2009 | | 41379,22 | 32955,88 | 8423,34 | 192567,18 | 2009 |
| 2010 | | 41373,33 | 32938,30 | 8435,03 | 192545,97 | 2010 |
| 2011 | | 41387,57 | 32942,08 | 8445,49 | 192530,69 | 2011 |
| 2012 | | 41976,39 | 32943,69 | 9032,70 | 191929,60 | 2012 |
| 2013 | | 41431,31 | 32969,44 | 8461,87 | 192469,12 | 2013 |
| 2014 | | 41431,01 | 32965,97 | 8465,04 | 192510,44 | 2014 |
| 2015 | 238174,10 | 41456,54 | 32968,51 | 8488,03 | 192497,25 | 2015 |
| 2016 | | 41360,2 | 32942,6 | 8417,6 | 194857,8 | 2016 |
| 2017 | | 41335,14 | 32851,71 | 8483,43 | 194383 | 2017 |
| 2018 | | 41358,85 | 32841,83 | 8517,017 | 194885,253 | 2018 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 27-37، الخرطوم، 2007-2017.

- ONS, l'Algerie en quelques chiffres, resultats 2005, N 36, Édition 2006.

- <http://www.fao.org/faostat/fr/#country/4>, consulté le : 25/10/2020 à 17 :33.

يبين الجدول أعلاه تقسيم المساحة الإجمالية للأراضي في الجزائر خلال الفترة 2005-2018 وذلك حسب

استخدامها إلى:

أراضي زراعية وهي الأراضي المستغلة من القطاع الزراعي تبلغ مساحتها 41 ألف هكتار ما يعادل 17% من المساحة الإجمالية، وهي مساحة جيدة لتوفير الاحتياجات الغذائية من الموارد الزراعية إذا ما أحسن استغلال كل المساحة بالطرق المناسبة، هذه المساحة الزراعية مقسمة إلى: (أراضي صالحة للزراعة وهي تمثل نسبة 18,03% من المساحة الإجمالية الزراعية، مروج ومراعي تمثل أغلبية الأراضي الزراعية بنسبة 79,63%)؛

الغابات يمكن أن تكون مصدرا للعديد من المنتجات الزراعية والغذائية، ونلاحظ أن مساحتها في تراجع وذلك بسبب التدهور الذي تتعرض له المساحات الغابية في الجزائر جراء الحرائق التي أتلفت الكثير من المساحات؛

أراضي أخرى تبلغ مساحتها 192 ألف هكتار أي 80% من المساحة الإجمالية.

ثانيا: الموارد المائية

تعتبر المياه أهم مورد للحياة، وتقوم عليها جميع الأنشطة خاصة الزراعة التي لا تتم بدونها، يتم في هذا العنصر تحديد حجم الموارد المائية في الجزائر واستخدام المياه في الزراعة.

1. حجم الموارد المائية:

تتوفر الجزائر على ثروة مائية إجمالية تقدر بحوالي 17.2 مليار متر مكعب كثروة مائية سطحية وجوفية متجددة تمتد في الشمال والجنوب. حيث يستحوذ الشمال على 12 مليار متر مكعب أي 70% من الثروة المائية، أي ما نسبته 70% على من مجمل الموارد المائية المتجددة على شكل مياه جوفية وسطحية.

تقدر كمية المياه السطحية بحوالي 10 مليار م³ على شكل مجاري مائية وأودية مؤقتة ومسطحات المائية على شكل سبخات وبحيرات وتقدر بحوالي 2.8 مليار متر مكعب، وحوالي 7.2 مليار م³ فهي عبارة عن مياه مجمعة في السدود والحوجز المائية. والمياه المخزنة في جوف الأرض تقدر بحوالي 2 مليار م³، أما الجنوب الجزائري فيتوفر على 5.2 مليار م³ من الثروة المائية المتجددة والفعلية أي 30% منها 5 مليار جوفية و0.2 مليار م³ عبارة عن مياه سطحية عبارة عن بحيرات مالحة (الشطوط والسبخات).

وتبرز الدراسات الهيدرولوجية البريطانية التي أجراها فريق من الباحثين الهيدروجيولوجيين من جامعة لندن بأن الجنوب والصحراء الممتدة بين الجزائر تونس وليبيا ومصر تنام على أكبر خزان من المياه الجوفية *nappe albienn* وقدّر حجم المياه الجوفية فيه بحوالي 45.000 مليار متر مكعب ويمتد على مساحة 750.000 كلم²، حيث بإمكانه أن يؤمن الماء لهذه المناطق لعدة قرون وتبقى المشكلة في كيفية استخراجها لأنها تتواجد على أعماق كبيرة فهي تتطلب تقنيات وموارد مالية ضخمة لاستغلالها، وهو ما يجعل استغلالها صعبا.¹

2. استخدام المياه في الزراعة:

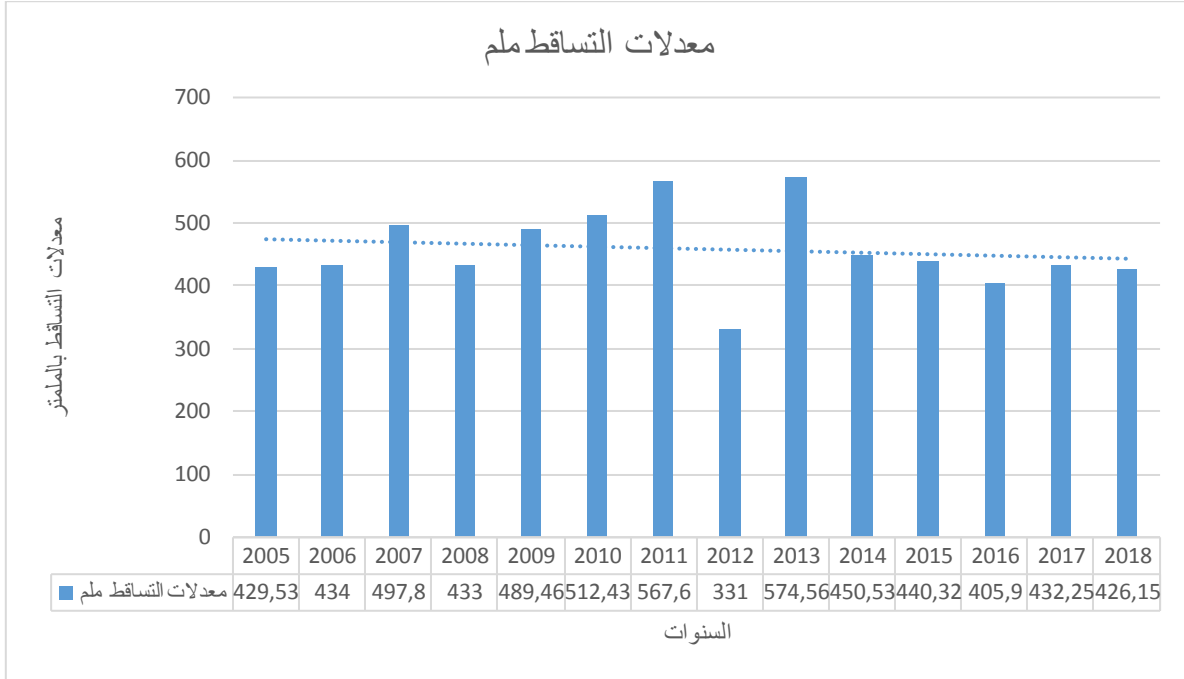
تعتبر الزراعة في الجزائر زراعة مطرية فهي تعتمد على مياه الأمطار في الري، غير أن تساقط الأمطار في الجزائر يمتاز بالتذبذب على طول السنة وينحصر سقوطها في الغالب بين شهر نوفمبر وشهر مارس، كما تمتاز بالتوزيع غير المنتظم في مناطق الوطن حيث يكون التساقط أكثر في المناطق الشمالية وينخفض كلما اتجهنا نحو المناطق الداخلية والجنوبية، كما يختلف التساقط بين الشرق والغرب.²

¹ - هجرس منصور، الموارد المائية في الجزائر: الامكانيات والانجازات ورهانات المستقبل وفق منظور التسيير المستدام، http://geographie-magazine.blogspot.com/2015/07/blog-post_12.html، تاريخ الاطلاع: 08/09/2017 على 14:36.

² - محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2011/2012، ص: 22.

يوضح الشكل رقم (3-01) كمية تساقط الأمطار المسجلة في الجزائر خلال الفترة 2005-2018 من خلال عرض معدلات التساقط في كل سنة.

شكل رقم (3-01): معدلات التساقط في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد: 26-37، الخرطوم، 2006-2017.

- تقدير السنيتين الأخيرتين باستخدام المتوسط الحسابي.

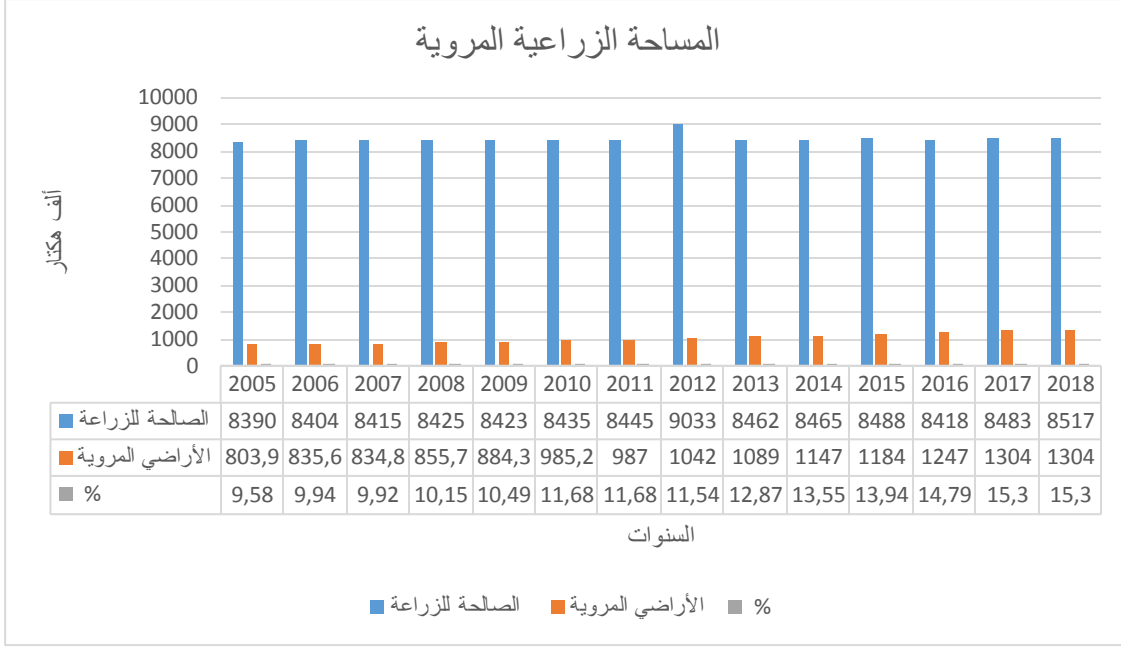
يبين الشكل أعلاه معدلات تساقط الأمطار في الجزائر في الفترة 2005-2018، حيث نلاحظ أن معدلات تساقط الأمطار في الجزائر متذبذبة من سنة لأخرى، لكنها تبقى في حدود 400 ملم، كما أن موسم التساقط محدود ومقتصر على فصل الشتاء، لذا يجب العمل على الاستفادة منها بشكل صحيح وعدم فقدها واستخدامها وقت الحاجة. إن عدم انتظام التساقط في الجزائر وعدم انتظام توزيعها وكذلك عدم استغلالها بالشكل المناسب يتطلب اللجوء إلى الري من أجل توفير المياه للزراعة، مع وجوب الاستخدام الرشيد للمياه من أجل تحسين توظيفها في مجال الزراعة.¹

حسب إحصاءات البنك الدولي فإن الزراعة في العالم تستخدم 70% من المياه العذبة سنويا وفي الجزائر تستخدم 59,23%.

¹ - غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

الشكل رقم (3-02) يبين المساحة الزراعية التي تعتمد على الري ونسبتها إلى المساحة الزراعية الإجمالية:

شكل رقم (3-02): المساحة الزراعية المروية في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات رقم 27، 29، 30، 31، 32، 34، 37، الخرطوم، 2007-2017.

<http://www.fao.org/faostat/fr/#data/RL>, consulté le : 27/10/2020 à 16 :16.

يبين الشكل أعلاه تطور المساحة الزراعية المروية في الجزائر خلال الفترة 2005-2018، حيث نلاحظ ارتفاعا في المساحة الزراعية المروية من 803,88 ألف هكتار في 2005 إلى 1303,63 ألف هكتار في 2018، بزيادة تقارب 500 ألف هكتار، أي أن المساحة المروية زادت من 9,58% إلى 15,3% من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. رغم الزيادة في المساحة الزراعية المروية لكنها تشكل نسبة منخفضة من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، ويعود انخفاض المساحات الزراعية المروية إلى سوء استغلال المياه والاعتماد على أساليب ري غير اقتصادية.

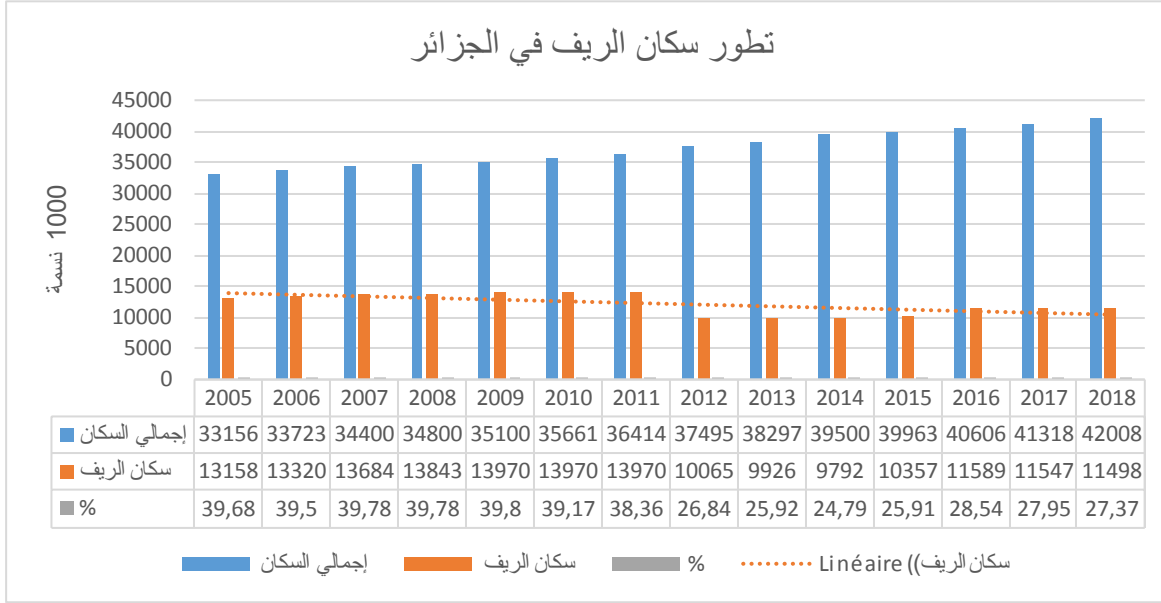
ثالثا: الموارد البشرية

حسب الإحصاءات فإن عدد السكان في الجزائر في تزايد مستمر حيث في سنة 2018 بلغ عدد السكان 42 مليون نسمة أين يقطن 30,51 مليون في المناطق الحضرية و11,49 مليون في المناطق الريفية.

ولأكثر معرفة عن تطور سكان الريف في الجزائر نعتد على الشكل رقم (3-03) الذي يبين تطور السكان

في المناطق الريفية في الجزائر خلال الفترة 2005-2018.

شكل رقم (3-03): تطور سكان الريف في الجزائر خلال 2005-2018



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات رقم 27، 29، 30، 31، 32، 34، 37، الخرطوم، 2007-2017.

-<http://www.fao.org/faostat/fr/#country/4>, consulté le : 26/06/2020 à 10 :52.

الشكل أعلاه يبين تطور عدد سكان الريف في الجزائر خلال الفترة 2005-2018، ونلاحظ من خلال الشكل أن عدد سكان الريف قد ارتفع من سنة 2005 إلى سنة 2011 بسبب تحسن الأوضاع الأمنية في البلاد، ثم انخفض من سنة 2012 إلى سنة 2014 وهذا راجع إلى توجه سكان الريف إلى الأنشطة الاقتصادية الأخرى والمتمركزة في المدن، ثم عاد ليرتفع منذ سنة 2015 وذلك بسبب سياسات الدعم الفلاحي والريفي لاستقطاب السكان إلى المناطق الريفية.

الفرع الثاني: الموارد الزراعية في الاقتصاد المغربي

تقع المغرب في شمال القارة الإفريقية وهي تعتبر من دول المغرب العربي، وتقدر مساحتها ب: 44655 ألف هكتار.¹

أولاً: تقسيم الأراضي

يبين الجدول رقم (3-02) تقسيم الأراضي في المغرب، والتي تتوزع إلى أراضي زراعية وغابات وأراضي أخرى.

¹ - <http://www.fao.org/countryprofiles/index/ar/?iso3=MAR>. Consulté le : 05/09/2020 à 17 :16.

جدول رقم (3-02): تقسيم الأراضي في المغرب

| تقسيم الأراضي | المساحة الزراعية (ألف هكتار) | | | أراضي أخرى (ألف هكتار) | تقسيم الأراضي |
|---------------|------------------------------|-----------------|---------------|------------------------|---------------|
| | الأراضي الصالحة للزراعة | المروج والمراعي | مجموع الأراضي | | |
| 2005 | 8989 | 21000 | 29989 | 5401 | 9240 |
| 2006 | 8946 | 21000 | 29946 | 5455,2 | 9228,8 |
| 2007 | 8960 | 21000 | 29960 | 5509,4 | 9160,6 |
| 2008 | 8981 | 21000 | 29981 | 5563,6 | 9085,4 |
| 2009 | 9002,6 | 21000 | 30002,6 | 5617,8 | 9009,6 |
| 2010 | 8988,3 | 21000 | 29988,3 | 5672 | 8969,7 |
| 2011 | 9103,8 | 21000 | 30103,8 | 5664 | 8862,2 |
| 2012 | 9403 | 21000 | 30403 | 5656 | 8571 |
| 2013 | 9591,5 | 21000 | 30591,5 | 5648 | 8390,5 |
| 2014 | 9591,5 | 21000 | 30591,5 | 5640 | 8398,5 |
| 2015 | 9047 | 21000 | 30047 | 5632 | 8951 |
| 2016 | 9100 | 21000 | 30100 | 5632 | 8898 |
| 2017 | 9386 | 21000 | 30386 | 5632 | 8612 |
| 2018 | 9069 | 21000 | 30069 | 5721,59 | 8839,41 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

<http://www.fao.org/faostat/fr/#data/RL>, consulté le : 27/10/2020 à 16 :06.

الجدول أعلاه يوضح تقسيم الأراضي في المغرب خلال الفترة 2005-2018، حيث أن المساحة الإجمالية للمغرب مقسمة كالتالي: مجموع المساحة الزراعية 30 مليون هكتار مقسمة إلى أراضي صالحة للزراعة تقدر ب أكثر من 9 مليون هكتار و 21 مليون هكتار عبارة عن مراعي ومروج، الغابات بمساحة قدرها 5700 ألف هكتار، أراضي أخرى تفوق 8 مليون هكتار.

ثانيا: الموارد المائية

يتميز المغرب بمحدودية موارده المائية وستزداد هذه الندرة من المياه في المستقبل بفعل التزايد الديمغرافي من جهة ومخاطر التغيرات المناخية من جهة أخرى ويعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات التي ستواجه عجزا مائيا كبيرا في المستقبل بحكم ارتفاع الطلب على الغذاء والمنافسة على الموارد المائية وتوالي سنوات الجفاف والاستهلاك المرتفع للمياه الذي يعزى على استهلاك تقنيات الري السطحي التقليدي ذات الكفاءة المنخفضة.¹ ويمثل المخزون المائي القابل للاستغلال في الظروف التقنية والاقتصادية الحالية 20 مليار متر مكعب ويضم هذا الحجم المائي 16 مليار متر مكعب من المياه السطحية و 4 ملايين من المياه الجوفية.²

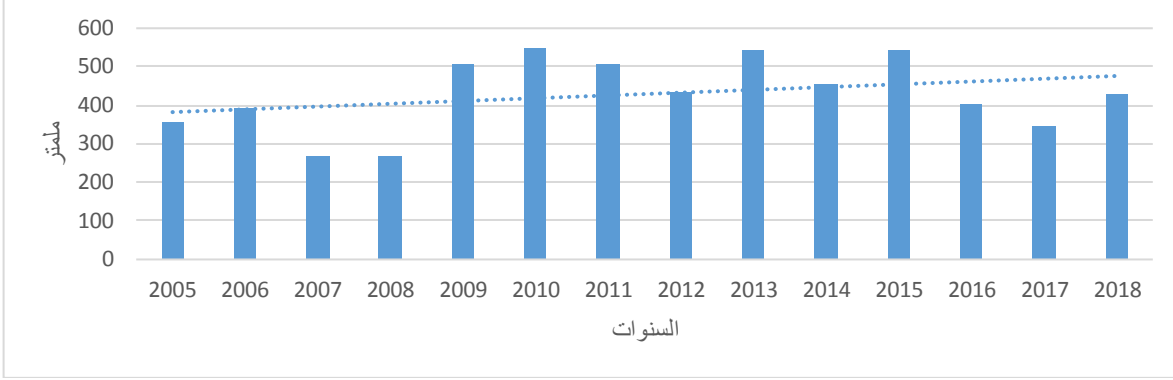
¹ - مومن محمد، الري الموضوعي دليل الفلاح، أعد هذا الدليل في إطار مشروع GEP/MOR/033/SPA الممول في إطار التعاون بين المملكة المغربية والمملكة الاسبانية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، 2015، ص: 2.

² - Ministère de l'agriculture, de la pêche maritime, du développement rural et des eaux et forêts, AGRICULTURE EN CHIFFRES 2018, le Maroc, ÉDITION 2019, p : 10.

2. استخدام المياه في الزراعة:

تعتمد الزراعة في المغرب على تساقط الأمطار في الري، ويبين الشكل رقم (3-04) معدلات تساقط الأمطار في المغرب خلال الفترة 2005-2018.

شكل رقم (3-04): تساقط الأمطار في المغرب خلال الفترة 2005-2018

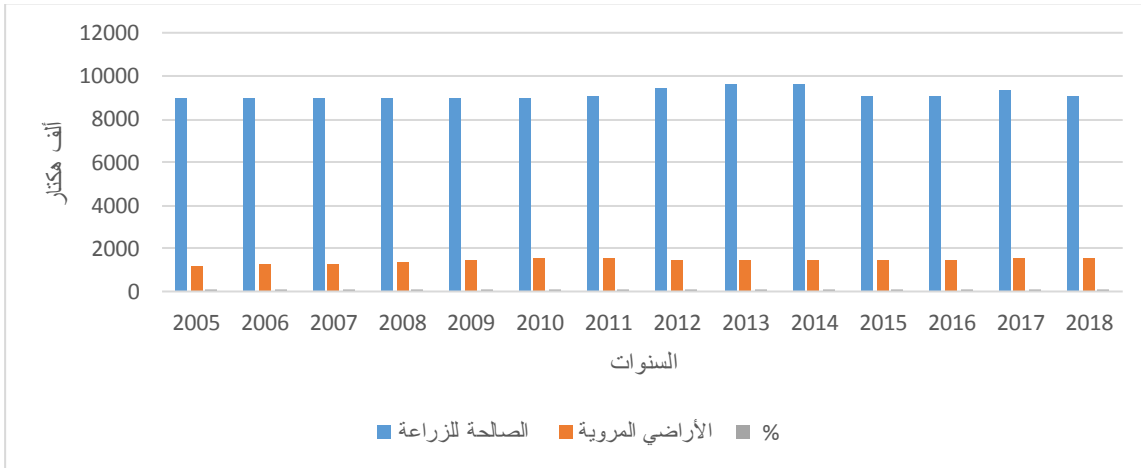


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات رقم 27-37، الخرطوم، 2007-2017. <https://www.sesric.org/oicstat-result-ar.php>, consulté le 29/10/2020 à 18 :42.

يوضح الشكل أعلاه معدلات تساقط الأمطار في المغرب في الفترة 2005-2018، حيث نلاحظ أن المعدل السنوي للتساقط يختلف من سنة أخرى وهي في حدود 400 ملم. لتوفير المياه للزراعة يتم الاعتماد أيضا على المياه السطحية والجوفية. حسب البنك الدولي فإن مخصصات المياه لصالح الزراعة في المغرب تقدر ب 87,79%، والشكل رقم (3-05) يبين تطور المساحة الزراعية المروية في المغرب.

شكل رقم (3-05): تطور المساحة الزراعية المروية في المغرب



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

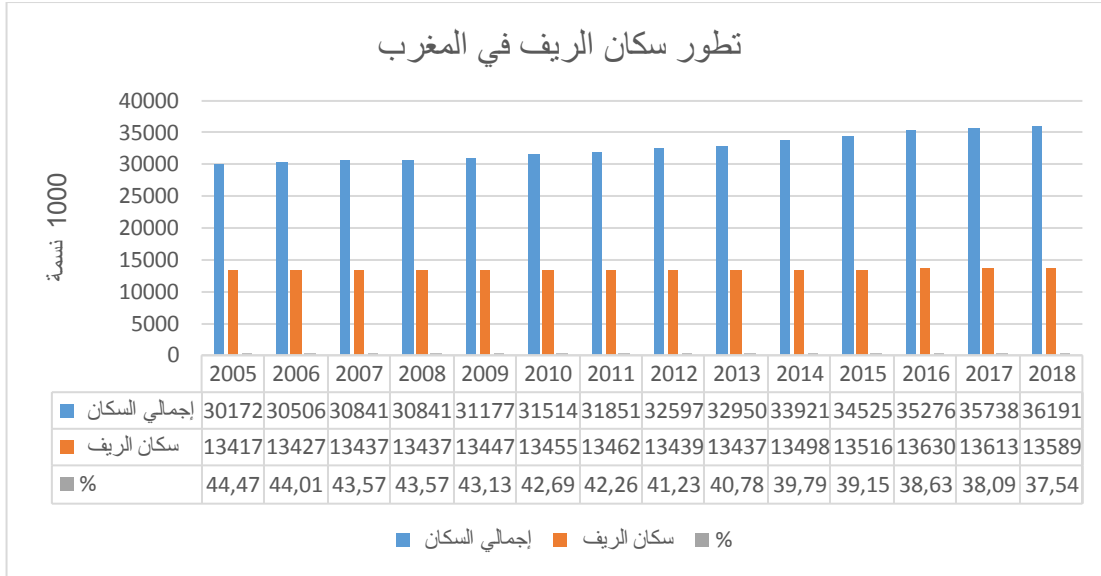
المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات رقم 27-37، الخرطوم، 2007-2017. <http://www.fao.org/faostat/fr/#data/RL>, consulté le : 27/10/2020 à 16 :16.

من الشكل أعلاه نلاحظ تطور المساحة الزراعية المجهزة بالري في المغرب خلال الفترة 2005-2018، وقد ارتفعت من 1151 ألف هكتار في سنة 2005 إلى 1530 ألف هكتار في سنة 2018 أي بزيادة تقدر ب: 325 ألف هكتار، كما تبين النسب أن مساحة الأراضي المرورية في تزايد مستمر وقد بلغت في 2018 نسبة 16,87% من الأراضي الصالحة للزراعة.

ثالثا: الموارد البشرية

يبين الشكل رقم (3-06) تطور عدد سكان المغرب وعدد السكان في الريف في المغرب خلال الفترة 2005-2018.

شكل رقم (3-06): تطور عدد سكان الريف في المغرب



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات رقم 27، 29، 30، 31، 32، 34، 37، الخرطوم، 2007-2017.

<http://www.fao.org/faostat/fr/#country/143>, consulté le : 29/10/2020 à 14 :53.

الشكل أعلاه يبين تطور عدد سكان الريف في المغرب خلال الفترة 2005-2018 ونلاحظ أن عدد سكان الريف في تزايد مستمر، وهذا دليل على جاذبية المناطق الريفية في المغرب.

الفرع الثالث: المقارنة الاستنتاجية

يبين الجدول رقم (3-03) مقارنة للموارد الزراعية المتوفرة في الجزائر والمغرب والمتمثلة في الأراضي الزراعية، الموارد المائية، الأراضي الزراعية المرورية، عدد السكان في الريف:

جدول رقم (3-03): مقارنة للموارد الزراعية المتوفرة في الجزائر والمغرب

| المغرب | الجزائر | المؤشرات |
|------------------|------------------|--------------------------------------|
| 44630 | 238174,10 | المساحة الاجمالية (1000 هكتار) |
| 30591,5 | 41456,54 | الأراضي الزراعية (1000 هكتار) |
| 9069 | 8517,017 | الأراضي الصالحة للزراعة (1000 هكتار) |
| 20 مليار م3 | 17,2 مليار م3 | الموارد المائية |
| 1530 | 1303,63 | الأراضي المروية (1000 هكتار) |
| 16,87 | 15,3 | % من الأراضي الصالحة للزراعة |
| 36 | 42 | عدد السكان (مليون نسمة) |
| 13,58 مليون نسمة | 11,49 مليون نسمة | عدد السكان في الريف |
| 37,54 | 27,37 | % من إجمالي عدد السكان |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجداول السابقة.

الجدول أعلاه يوضح المؤشرات العامة للقطاع الزراعي في الجزائر والمغرب، حيث تبين المؤشرات وجود تباين في الموارد الطبيعية والزراعية بين البلدين، ومن خلال قراءة الجدول نلاحظ:

المساحة الإجمالية للجزائر أكبر من مساحة المغرب حيث بلغت مساحة الجزائر 238174,10 ألف هكتار، ومساحة المغرب 44630 ألف هكتار.

إذا ما قارنا المساحة الزراعية للبلدين نجد أن المساحة الزراعية للجزائر أكبر من المساحة الزراعية للمغرب حيث بلغت على التوالي 41 ألف هكتار و30 ألف هكتار، والأراضي الصالحة للزراعة متقاربة حيث تقدر بالنسبة للجزائر بـ 8517,017 ألف هكتار وبالنسبة للمغرب 9069 ألف هكتار، بالنسبة للموارد المائية فإن حجم المياه في المغرب أكبر من حجمها في الجزائر وهي تساوي على التوالي 22 مليار م3 و17 مليار م3. والأراضي المجهزة بالري في الجزائر تبلغ 15,3% وفي المغرب تساوي 16,87% من المساحة الصالحة للزراعة.

بالنسبة لعدد السكان في الجزائر والمغرب يساوي على التوالي 42 مليون نسمة و36 مليون نسمة، لكن عدد سكان الريف في المغرب 13,58 مليون نسمة وفي الجزائر 11,49 مليون نسمة وهي أقل من المغرب.

بالرغم من أن المؤشرات العامة للزراعة في الجزائر أفضل منها في المغرب خاصة من ناحية الموارد الزراعية الطبيعية مثل الأراضي، غير أنها تبين من ناحية أخرى تفوق المغرب على الجزائر من حيث توظيف هذه الإمكانيات ويؤكد ذلك عدد سكان الريف كمؤشر جاذبية المناطق الريفية والمساحة الزراعية المروية كمؤشر لدور الدولة وجهودها.

سوف تعطينا المؤشرات المرتبطة بأداء القطاع الزراعي صورة واضحة أكثر عن مكانة الزراعة في كل من الجزائر

والمغرب.

المطلب الثاني: مؤشرات أداء القطاع الزراعي في الجزائر والمغرب

تعتبر مؤشرات الأداء عن الأداء الإنتاجي للقطاع الزراعي وسيتم تتبع تطور أداء القطاع الزراعي في التجربة الجزائرية والمغربية من خلال العناصر التالية.

الفرع الأول: مؤشرات أداء القطاع الزراعي في الجزائر

يعرض هذا العنصر أداء القطاع الزراعي في التجربة الجزائرية من خلال عرض تطور الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني في الجزائر.

أولاً: الإنتاج النباتي من القطاع الزراعي الجزائري

يبين الجدول رقم (3-04) تطور الإنتاج الزراعي لمختلف المحاصيل الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2005-2018: الوحدة: المساحة ألف هكتار، الإنتاج ألف طن.

جدول رقم (3-04): تطور الانتاج النباتي في الجزائر

| المحاصيل الزراعية | الحبوب | | الدرنات (الطاطس) | | البقوليات | | الحضر | | الفواكه | | الزيتون | |
|-------------------|---------------------|------------------|---------------------|------------------|---------------------|------------------|---------------------|------------------|---------------------|------------------|---------------------|------------------|
| | المساحة (ألف هكتار) | الإنتاج (ألف طن) | المساحة (ألف هكتار) | الإنتاج (ألف طن) | المساحة (ألف هكتار) | الإنتاج (ألف طن) | المساحة (ألف هكتار) | الإنتاج (ألف طن) | المساحة (ألف هكتار) | الإنتاج (ألف طن) | المساحة (ألف هكتار) | الإنتاج (ألف طن) |
| 2005 | 2813,53 | 3527,44 | 99,70 | 2156,55 | 23,28 | 207,5 | 233,53 | 3011,33 | 471,93 | 2432,07 | 239,35 | 230,79 |
| 2006 | 3267,60 | 4017,75 | 98,83 | 2180,96 | 24,66 | 177,88 | 238,81 | 3045,52 | 515,46 | 2791,14 | 263,35 | 196,26 |
| 2007 | 3056,91 | 3601,91 | 79,34 | 1506,86 | 21,69 | 169,95 | 231,01 | 3202,28 | 521,23 | 2216,12 | 276,25 | 127,17 |
| 2008 | 1485,24 | 1702,05 | 91,84 | 2171,06 | 20,4 | 280,4 | 224,65 | 3158,76 | 513,03 | 2653,51 | 282,46 | 162,97 |
| 2009 | 3243,37 | 5253,15 | 105,12 | 2636,06 | 21,42 | 318,95 | 240,17 | 3738,60 | 514,74 | 3037,01 | 288,44 | 376,93 |
| 2010 | 2856,37 | 4558,57 | 121,99 | 3300,31 | 27,78 | 248,34 | 257,99 | 4116,87 | 366,95 | 2705,39 | 294,20 | 175,31 |
| 2011 | 2584,54 | 3727,99 | 131,90 | 3862,19 | 27,93 | 248,73 | 266,62 | 4422,55 | 375,45 | 2983,42 | 311,93 | 417,99 |
| 2012 | 3063,03 | 5137,15 | 138,67 | 4219,48 | 29,56 | 257,7 | 275,00 | 4688,99 | 369,63 | 3067,38 | 328,88 | 248,01 |
| 2013 | 2699,25 | 4912,23 | 162,71 | 4928,03 | 30,17 | 296,96 | 287,37 | 5483,49 | 372,58 | 4231,63 | 348,20 | 403,81 |
| 2014 | 2509,02 | 3435,23 | 156,18 | 4673,52 | 30,83 | 295,97 | 279,70 | 5849,53 | 370,39 | 4205,10 | 383,45 | 274,51 |
| 2015 | 2686,08 | 3760,95 | 153,31 | 4539,58 | 30,05 | 249,53 | 291,12 | 5984,54 | 326,05 | 4323,11 | 406,57 | 420,33 |
| 2016 | 1855,92 | 2942,28 | 156,19 | 4782,69 | 32,39 | 273,12 | 295,85 | 6447,64 | 516,79 | 4802,38 | 423,68 | 696,43 |
| 2017 | 3512,13 | 3478,17 | 148,82 | 4606,40 | 32,45 | 288,62 | 295,73 | 6524,93 | 588,67 | 6464,26 | 432,95 | 684,46 |
| 2018 | 3448,39 | 6064,88 | 149,66 | 4653,32 | 32,64 | 308,68 | 299,30 | 6910,24 | 569,24 | 6703,94 | 431,00 | 860,74 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات رقم 27-37، الخروط، 2007-2017.

<https://www.sesric.org/oicstat-result-ar.php>, consulté le : 27/10/2020 à 16 :30.

<http://www.fao.org/faostat/fr/#data/QC>, consulté le : 29/10/2020 à 21 :06.

الجدول السابق يبين تطور المساحة المزروعة والإنتاج للمحاصيل الزراعية النباتية في الجزائر والمتمثلة في الحبوب والخضر والدرنات والفواكه والبقوليات وأشجار الزيتون، والتي كانت على النحو التالي:

تطور المساحة الزراعية:

نلاحظ من بيانات الجدول أن المساحة المخصصة للحبوب تمثل معظم المساحة الصالحة للزراعة لكنها تتصف بالتذبذب وتتراوح بين 2500-3500 ألف هكتار، حيث بلغت خلال الفترة 2005-2007: 2813,53 ألف هكتار، 3267,60، 3056,91 ألف هكتار على التوالي، ثم انخفضت في سنة 2008 إلى 1485,24 ألف هكتار ثم ارتفعت في سنة 2009 إلى 3243,37 ألف هكتار وفي سنة 2016 انخفضت إلى 1855,92 ألف هكتار، وعادت لترتفع في سنة 2017 و2018 حيث بلغت على التوالي 3512,13 و3448,39 ألف هكتار، تليها المساحة المخصصة للخضر وتتصف بالارتفاع المستمر حيث في 2005 كانت تساوي 233,53 ألف هكتار وارتفعت إلى غاية 299,30 ألف هكتار في سنة 2018، ثم المساحة المخصصة للفواكه تتصف بالتذبذب والانخفاض ففي 2007 كانت تساوي 521 ألف هكتار وبقيت في تراجع مستمر حتى بلغت 326,05 ألف هكتار في سنة 2016 ثم ارتفعت في الفترة الأخيرة، ثم المساحة المخصصة للزيتون وهي أيضا في تزايد مستمر ففي 2005 كانت تساوي 239,35 ألف هكتار وبلغت في 2018: 431 ألف هكتار، ثم مساحة الدرنات التي عرفت زيادة مستمرة حتى سنة 2013 حيث بلغت 162,71 ألف هكتار وبعدها انخفضت حتى وصلت في سنة 2018 149,66 ألف هكتار، والبقوليات أخيرا ومساحتها ضئيلة وتتراوح بين 22 و32 ألف هكتار.

تطور الإنتاج:

بالنسبة للإنتاج فنجد الخضر في المرتبة الأولى وقد عرف انتاجها تزايدا مستمرا (في 2005 بلغ الإنتاج 3011,33 ألف طن، في 2018 بلغ 6910,24 ألف طن)، الحبوب عرف انتاجها تذبذبا (بلغ الإنتاج في سنة 2018: 6064,88 ألف طن)، الدرنات والمتمثلة في البطاطا فرغم أن مساحتها منخفضة نوعا ما فإن انتاجها يعرف تزايدا مستمرا وملحوظا (في 2018 بلغ الإنتاج 4653,32 ألف طن)، الفواكه أيضا انتاجها عرف تزايدا مستمرا (2004: 2432,07 ألف طن، 2018: 6703,94 ألف طن)، الزيتون زاد الإنتاج من 230,79 ألف طن إلى 860,74 ألف طن البقوليات أيضا زاد الإنتاج من 173,8 ألف طن إلى 308,68 ألف طن.

من خلال ما سبق يتضح أن المساحة والإنتاج الزراعيين للمحاصيل الزراعية النباتية في الجزائر عرفت زيادة ملحوظة خلال الفترة 2005-2018، لكن هذه الزيادة تبقى غير كافية بالنسبة للإنتاج الزراعي ونظرا لكون الزراعة في الجزائر تعتمد على الأمطار بشكل كبير، فهي عرضة لكثير من التقلبات المناخية والتباين في معدلات

تساقط الأمطار، مما يتطلب تبنى التقانات التي تلائم التغيرات المناخية وشح الأمطار والتي تشمل على تقانات حصاد المياه*، واستخدام الأصناف سريعة النضج والمقاومة للجفاف في المناطق الزراعية البعلية للعمل على استقرار معدلات الإنتاج وزيادتها.¹ وبالنسبة للمساحة الزراعية المستغلة فعلا حسب إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية فقد بلغ متوسط الفترة من 2005-2018 نسبة 56% من المساحة الصالحة للزراعة، وباقي المساحة لا يتم استغلالها لعدم كفاية مياه الري أو لاستعادة قدرتها الإنتاجية أو لأسباب أخرى منها التصحر وضعف الاستثمار في البنية التحتية المطلوبة لإدخال مزيد من المساحات تحت دائرة الإنتاج.²

ثانيا: الإنتاج الحيواني من القطاع الزراعي الجزائري:

يبين الجدول رقم (3-05) تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2005-2015:

جدول رقم (3-05): تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر

| الاسماك | البيض | الحليب | لحوم الدواجن | اللحوم الحمراء | الإنتاج الحيواني (ألف طن) |
|---------|--------|---------|--------------|----------------|---------------------------|
| 139,83 | 172,25 | 1682,11 | 168,57 | 225,45 | 2005 |
| 157,31 | 178,49 | 1773,54 | 118,70 | 209,08 | 2006 |
| 148,84 | 195,69 | 1851,18 | 142,59 | 395,93 | 2007 |
| 142,04 | 184,39 | 1878,52 | 142,08 | 395,93 | 2008 |
| 132,27 | 193,56 | 2377,64 | 190,83 | 271,59 | 2009 |
| 130,12 | 224,53 | 2854,07 | 296,40 | 263,26 | 2010 |
| 95,17 | 229,10 | 3165,66 | 330,33 | 267,41 | 2011 |
| 103,56 | 266,33 | 3063,84 | 365,40 | 240,87 | 2012 |
| 104,05 | 299,35 | 3400,67 | 418,40 | 242,20 | 2013 |
| 101,58 | 303,03 | 3648,55 | 463,18 | 252,59 | 2014 |
| 106,1 | 335,00 | 3895,00 | 512,20 | 256,80 | 2015 |
| 102,14 | 388 | 3719 | 302,76 | 537,65 | 2016 |
| 103,27 | 390 | 3589,59 | 297,64 | 516,53 | 2017 |
| 103,83 | 314 | 3064,92 | 294,66 | 502,79 | 2018 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات رقم 27-37، الخرطوم، 2007-2017.

<http://www.fao.org/faostat/fr/#data/QL>, consulté le : 31/10/2020 à 11 :32.

يوضح الجدول أعلاه تطور الإنتاج الحيواني والمتمثل في اللحوم الحمراء ومشتقاتها واللحوم البيضاء ومشتقاتها إضافة إلى العسل، بالنسبة لإنتاج اللحوم الحمراء يتصف بالتذبذب ويميل نحو الانخفاض ففي الفترة من 2005-2008 كان الإنتاج متزايدا (2005: 225,45 ألف طن وفي 2008: 395,93 ألف طن) منذ 2008 بدأ

* تقانات حصاد المياه تعبر عن التقانات التي تحدف إلى جمع مياه الأمطار وتحويلها وتخزينها والاستفادة منها للأغراض الزراعية والاستهلاك البشري والحيواني.

¹- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، الخرطوم، 2017، ص:15.

²- المرجع نفسه، ص:11.

الإنتاج في التراجع حيث وصل في 2015 إلى 256,80 ألف طن، ثم ارتفع في سنة 2016 إلى 537,65 ألف طن وتراجع قليلا حيث بلغ في سنة 2018: 502,79 ألف طن، إنتاج لحوم الدواجن في تزايد مستمر (2005: 168,57 ألف طن في 2015: 512,20 ألف طن)، بعد 2015 بدأ في التراجع حتى وصل في سنة 2018: 294,66 ألف طن)، إنتاج الحليب أيضا عرف اتجاها تصاعديا خلال الفترة 2005-2015 (1682,11، 3895 ألف طن)، وبعدها بدأ في الانخفاض حيث في 2018 أصبح يقدر ب 3064.92 ألف طن، إنتاج البيض في اتجاه تصاعدي (في 2005: 172,25، 2017: 390 ألف طن)، الإنتاج السمكي متذبذب ويعرف تراجعا مستمرا ففي 2005 بلغ 139,83 ألف طن وارتفع ليصل في 2006 157,31 ألف طن ثم تراجع في 2011 إلى 95,17 ألف طن، وعرفت الفترة من 2012-2018 انتاجا مستقرا نوعا ما تراوح بين 101 و106 ألف طن.

الفرع الثاني: مؤشرات أداء القطاع الزراعي في المغرب

يعرض هذا العنصر أداء القطاع الزراعي في التجربة المغربية من خلال عرض تطور الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني في المغرب في الفترة 2005-2018.

أولا: الإنتاج النباتي من القطاع الزراعي المغربي:

يبين الجدول رقم (3-06) تطور الإنتاج الزراعي النباتي في المغرب وذلك خلال الفترة 2004-2018:

جدول رقم (3-06): تطور الإنتاج النباتي في المغرب

| المحاصيل الزراعية | الحبوب | | الدرنات (البطاطس) | | البقوليات | | الخضار | | الفواكه | | الزيتون | |
|-------------------|---------------------|------------------|---------------------|------------------|---------------------|------------------|---------------------|------------------|---------------------|------------------|---------------------|------------------|
| | المساحة (ألف هكتار) | الإنتاج (ألف طن) | المساحة (ألف هكتار) | الإنتاج (ألف طن) | المساحة (ألف هكتار) | الإنتاج (ألف طن) | المساحة (ألف هكتار) | الإنتاج (ألف طن) | المساحة (ألف هكتار) | الإنتاج (ألف طن) | المساحة (ألف هكتار) | الإنتاج (ألف طن) |
| 2005 | 5449,40 | 4269,63 | 62,10 | 1478,50 | 350,90 | 149,86 | 192,80 | 4749,40 | 812,10 | 2953,70 | 542,41 | 405,60 |
| 2006 | 5583,80 | 9226,59 | 59,60 | 1569,10 | 373,10 | 332,10 | 204,38 | 5291,00 | 820,80 | 3105,40 | 542,41 | 443,00 |
| 2007 | 2784,56 | 1275,00 | 60,00 | 1560,00 | 359,30 | 139,30 | 194,10 | 5267,50 | 758,70 | 3410,90 | 522,80 | 515,42 |
| 2008 | 3637,48 | 5321,51 | 60,00 | 1560,00 | 358,20 | 189,70 | 191,30 | 5322,90 | 783,16 | 3515,63 | 547,60 | 597,17 |
| 2009 | 5434,80 | 10451,80 | 63,20 | 1629,00 | 375,90 | 274,00 | 199,90 | 5571,30 | 820,70 | 3720,10 | 553,00 | 617,60 |
| 2010 | 5056,1 | 7825,1 | 56,29 | 1434,1 | 399,5 | 281,8 | 198,5 | 5700,7 | 339,23 | 3667,4 | 633,8 | 1126,5 |
| 2011 | 5375,9 | 8221,64 | 57,83 | 1721,3 | 428,6 | 337,3 | 204,6 | 5979,1 | 385,2 | 3802,4 | 654,2 | 1096,0 |
| 2012 | 5217,15 | 5301,30 | 59,2 | 1656,9 | 396,00 | 293,9 | 201,6 | 6574,90 | 528,2 | 3782,8 | 690,5 | 1026,5 |
| 2013 | 5390,70 | 9863,00 | 52,70 | 1526,50 | 400,00 | 292,40 | 201,6 | 6674,80 | 439,84 | 3844,02 | 895,20 | 1181,50 |
| 2014 | 5390,70 | 9889,21 | 55,06 | 1814,36 | 400,00 | 297,00 | 185,60 | 5151,58 | 475,54 | 3892,80 | 886,44 | 1191,52 |
| 2015 | 6317,33 | 11589,11 | 55,06 | 1814,36 | 370,00 | 297,00 | 185,60 | 5151,58 | 475,54 | 3892,80 | 886,44 | 1191,52 |
| 2016 | 3798,42 | 3555,90 | 59,43 | 1743,61 | 382,01 | 208,03 | 235,69 | 4198,13 | 556,26 | 4011,57 | 1008,36 | 1416,10 |
| 2017 | 5572,10 | 9788,71 | 64,29 | 1924,87 | 384 | 267,34 | 138,73 | 3910,26 | 455,76 | 6220,97 | 1020,56 | 1039,11 |
| 2018 | 4593,38 | 10390,52 | 62,03 | 1869,14 | 378,67 | 257,45 | 150,03 | 4414,39 | 460,38 | 6089,27 | 1045,18 | 1561,46 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات رقم 27-37، الخرطوم، 2007-2017.

<https://www.sesric.org/oicstat-result-ar.php>, consulté le : 29/10/2020 à 16 :48.

<http://www.fao.org/faostat/fr/#data/QC> consulté le : 29/10/2020 à 21 :22.

من الجدول السابق نلاحظ أن الحبوب تمثل المنتج الرئيسي في المغرب سواء من حيث المساحة والإنتاج حيث يأتي أولا، فالمساحة تطورت من 2005-2015 من 5449,40 ألف هكتار 6317,33 ألف هكتار ثم انخفضت حيث وصلت في سنة 2018 إلى 4593,38 ألف هكتار، وبالنسبة للإنتاج أيضا عرف زيادة مستمرة تتخللها بعض التذبذبات فقد وصل في 2018 إلى 10390,52 ألف طن، يليه الزيتون والفواكه في المساحة ثم البقوليات، من حيث الإنتاج تأتي الخضار في المركز الثاني تليها الفواكه ثالثة ثم الزيتون وأخيرا البقوليات.

ثانيا: الانتاج الحيواني في القطاع الزراعي المغربي:

يبين الجدول (3-07): تطور الإنتاج الحيواني في المغرب خلال الفترة 2005-2018:

جدول رقم (3-07): تطور الإنتاج الحيواني في المغرب

| الانتاج الحيواني (ألف طن) | اللحوم الحمراء | لحوم ال دواجن 100 طن | الحليب | البيض | الأسماك |
|------------------------------|----------------|-------------------------|---------|--------|---------|
| 2005 | 277,61 | 350,00 | 1420,00 | 150,00 | 1024,45 |
| 2006 | 294,55 | 340,00 | 1571,00 | 140,00 | 881,16 |
| 2007 | 291,95 | 370,00 | 1660,00 | 190,00 | 890,86 |
| 2008 | 301,27 | 440,00 | 1800,00 | 185,00 | 1019,08 |
| 2009 | 330,38 | 430,00 | 1960,00 | 185,00 | 1160,9 |
| 2010 | 354,25 | 620,00 | 2100,00 | 225,00 | 1136,16 |
| 2011 | 351,29 | 650,00 | 2500,00 | 255,00 | 956,99 |
| 2012 | 373,96 | 620,00 | 2500,00 | 250,00 | 1164,88 |
| 2013 | 383,59 | 660,00 | 2300,00 | 250,00 | 1264,97 |
| 2014 | 388,09 | 602,00 | 2400,00 | 275,00 | 1369,12 |
| 2015 | 387,14 | 610,00 | 2410,00 | 278,00 | 1369,12 |
| 2016 | 451,36 | 681,62 | 2586,36 | 269,50 | 1465,15 |
| 2017 | 451,55 | 744,98 | 2534,51 | 390,6 | 1401,13 |
| 2018 | 493,89 | 774,97 | 1752,38 | 396 | 1411,8 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات رقم 27-37، الخرطوم، 2007-2017.

<http://www.fao.org/faostat/fr/#data/QL>, consulté le : 31/10/2020 à 11/48.

من بيانات الجدول نلاحظ أن تطور انتاج اللحوم كان متباينا خلال الفترة 2005-2018، بالنسبة للحوم الحمراء فقد عرف انتاجها زيادة مطردة حيث ارتفع من 277,61 ألف طن في 2005 إلى 493,89 ألف طن في 2018، بالنسبة للحوم البيضاء فإن الاتجاه العام للإنتاج عرف ارتفاعا وتخلله انخفاضات خلال بعض الفترات زاد الإنتاج من 350 ألف طن في 2005 إلى 774,97 ألف طن في 2018. الحليب انتاجه معتبر و عرف زيادة مطردة خلال الفترة 2005-2016 من 1420 ألف طن إلى 2586,36 ألف طن، ثم انخفض حيث وصل في 2018 إلى 1752,38 ألف طن.

بالنسبة لإنتاج البيض عرف الاتجاه العام ارتفاع خلال فترة الدراسة من 140 إلى 396 ألف طن. إنتاج الأسمك عرف تزايداً ملحوظاً مع انخفاض في بداية الفترة حيث انخفض من 1024,25 ألف طن في 2005 إلى 881,16 ألف طن في 2006، ثم ارتفع بعدها إلى 1465,15 ألف طن في سنة 2016 ثم انخفض في سنة 2017 إلى 1401,13 ألف طن وارتفع في 2018 إلى 1411,8 ألف طن.

الفرع الثالث: المقارنة الاستنتاجية

تبين المقارنة الاستنتاجية مقارنة بين الجزائر والمغرب في كل من الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، وقد تم تلخيصها في الجدول رقم (3-08).

جدول رقم (3-08): مقارنة مؤشرات أداء القطاع الزراعي في الجزائر والمغرب

| المؤشرات | الجزائر | المغرب |
|------------------------------|--|---|
| الإنتاج النباتي (ألف طن) | - | - |
| | بالنسبة للحبوب تحتل معظم المساحة الصالحة للزراعة، وعرّف إنتاجها تذبذباً وانخفاضاً، متوسط إنتاج الحبوب 4010,17. | الحبوب تحتل معظم المساحة الصالحة للزراعة، وعرّف إنتاجها ارتفاعاً مستمراً، متوسط إنتاج الحبوب 8713,52. |
| | - | - |
| | متوسط إنتاج البطاطس 3474,21. | متوسط إنتاج البطاطس 1652,23. |
| | - | - |
| | متوسط إنتاج البقوليات 253,01. | متوسط إنتاج البقوليات 257,71. |
| | - | - |
| متوسط إنتاج الخضر 4243,14. | متوسط إنتاج الخضر 5271,22. | |
| - | - | |
| متوسط إنتاج الفواكه 3648,91. | متوسط إنتاج الفواكه 3914,04. | |
| - | - | |
| متوسط إنتاج الزيتون 379,04. | متوسط إنتاج الزيتون 1004,16. | |
| الإنتاج الحيواني (ألف طن) | - | - |
| | متوسط إنتاج اللحوم الحمراء 332,64. | متوسط إنتاج اللحوم الحمراء 359,80. |
| | - | - |
| | متوسط إنتاج اللحوم البيضاء 279,80. | متوسط إنتاج اللحوم البيضاء 548,90. |
| | - | - |
| | متوسط إنتاج الحليب 2778,22. | متوسط إنتاج الحليب 2052,95. |
| - | - | |
| متوسط إنتاج البيض 257,02. | متوسط إنتاج البيض 240,27. | |
| - | - | |
| متوسط إنتاج الأسمك 111,83. | متوسط إنتاج الأسمك 1163,78. | |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات المطلب.

الجدول أعلاه يبين مقارنة لأداء القطاع الزراعي في كل من التجربة الجزائرية والمغربية وتبين المؤشرات والمتمثلة في الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، حيث نلاحظ من خلال قراءة الجدول بأنه يوجد تفاوت بين الجزائر والمغرب في الإنتاج الزراعي، فالمغرب سجلت تفوقاً على الجزائر في إنتاج الحبوب والتي تعتبر الغذاء الأساسي لسكانها، وبالنسبة للبطاطس فقد سجلت الجزائر اكتفاءً ذاتياً في هذه الشعبة وإنتاجها يفوق إنتاج المغرب بالضعف، بالنسبة للزيتون فالمغرب تتفوق على الجزائر في الإنتاج بثلاثة أضعاف؛ أما بالنسبة للإنتاج الحيواني فإنه يوجد تقارب بين الدولتين

غير أن الجزائر تتفوق على المغرب في إنتاج الحليب أما المغرب فتتفوق على الجزائر في إنتاج اللحوم البيضاء وإنتاج الأسماك.

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية للزراعة في الاقتصاد الجزائري والمغربي

تعتبر المؤشرات الاقتصادية عن الأداء الاقتصادي للقطاع الزراعي ومساهمته في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال تحديد مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، مساهمة الزراعة في التشغيل، الميزان التجاري الزراعي.

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية للزراعة في الاقتصاد الجزائري

يخصص هذا العنصر لدراسة مساهمة الزراعة في الاقتصاد الجزائر من خلال دراسة مساهمة الزراعة الجزائرية في الناتج المحلي الإجمالي وفي التشغيل، أثر الزراعة على الميزان التجاري.

أولاً: مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم (3-09) يوضح تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي خلال سنوات 2005-2019:

جدول رقم (3-09): مساهمة الزراعة في الناتج الإجمالي في الجزائر

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي) | الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة (دولار أمريكي) | نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي % |
|---------|---|---|--|
| 2005 | 103,20 | 7,94 | 8,23 |
| 2006 | 117,03 | 8,83 | 8,01 |
| 2007 | 134,98 | 10,22 | 8,03 |
| 2008 | 171,00 | 11,26 | 7,00 |
| 2009 | 137,21 | 12,82 | 10,07 |
| 2010 | 161,21 | 13,65 | 9,03 |
| 2011 | 200,01 | 16,22 | 8,62 |
| 2012 | 209,05 | 18,34 | 9,40 |
| 2013 | 209,78 | 20,66 | 10,64 |
| 2014 | 213,98 | 21,98 | 11,07 |
| 2015 | 164,78 | 19,23 | 12,67 |
| 2016 | 156,08 | 18,59 | 12,95 |
| 2017 | 167,39 | 20 | 11,95 |
| 2018 | 173,76 | 20,81 | 11,98 |
| 2019 | 169,99 | 20,34 | 11,97 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=DZ-MA>, consulté le

31/10/2020 à 15 :36.

الجدول السابق يظهر تطور الناتج المحلي الإجمالي الزراعي ومساهمة الزراعة الجزائرية في الناتج المحلي الإجمالي، ونلاحظ من خلال الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في زيادة حيث ارتفع من 7,94 مليار دولار أمريكي في سنة 2004 إلى 20,34 مليار دولار أمريكي في سنة 2018، ونسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من 8,23% في سنة 2004 إلى 11,97% في سنة 2019.

تبقى نسبة مساهمة الزراعة الجزائرية في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة مقارنة مع الإمكانيات المتاحة وذلك بسبب عدم الاستقرار الذي يميز القطاع.

ثانيا: مساهمة الزراعة الجزائرية في التشغيل

يوضح الجدول رقم (3-10) مساهمة الزراعة الجزائرية في التشغيل في الفترة 2005-2020 من خلال توضيح عدد المشتغلين في قطاع الزراعة، الوحدة: ألف نسمة.

جدول رقم (3-10): مساهمة الزراعة في التشغيل في الجزائر

| السنوات | القوة العاملة الاجمالية (ألف نسمة) | القوة العاملة الزراعة (ألف نسمة) | %العاملين في الزراعة |
|---------|------------------------------------|----------------------------------|----------------------|
| 2005 | 9984,69 | 1840,17 | 18.43 |
| 2006 | 10196,15 | 1736,40 | 17.03 |
| 2007 | 10400,86 | 1621,49 | 15.59 |
| 2008 | 10601,18 | 1517,02 | 14.31 |
| 2009 | 10800,78 | 1406,26 | 13.02 |
| 2010 | 11075,07 | 1313,50 | 11.86 |
| 2011 | 11294,11 | 1216,37 | 10.77 |
| 2012 | 11533,22 | 1232,90 | 10.69 |
| 2013 | 12002,17 | 1274,63 | 10.62 |
| 2014 | 11585,75 | 1216,50 | 10.50 |
| 2015 | 11742,18 | 1215,31 | 10.35 |
| 2016 | 11904,86 | 1220,24 | 10.25 |
| 2017 | 12051,68 | 1224,45 | 10.16 |
| 2018 | 12173,45 | 1219,77 | 10.02 |
| 2019 | 12303,85 | 1213,15 | 9.86 |
| 2020 | 12427,93 | 1206,75 | 9,71 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي على الموقع: <https://www.sesric.org/oicstat-result-ar.php>، تاريخ الاطلاع: 2020/10/27 على 19:33.

الجدول أعلاه يوضح مساهمة الزراعة في التشغيل في الجزائر، حيث يلاحظ أن تشغيل القطاع الزراعي لليد العاملة منخفضة، وأن القوة العاملة الزراعية في تراجع فقد انخفضت من 1840,17 إلى 1216,75 مليون نسمة

خلال الفترة 2005-2020، أي بعدما كانت تمثل 18,43% من إجمالي القوة العاملة تراجعت لتصل إلى 9,71%.

ثالثا: أثر الزراعة الجزائرية على الميزان التجاري الزراعي

تكتسي تجارة المنتجات الزراعية أهمية كبيرة وتحتل مساحة في التجارة العالمية، وقد انقسمت دول العالم في سوق المنتجات الزراعية بين مصدر ومستورد لها، وتعتبر الجزائر من الدول المستوردة للمنتجات الزراعية وسيتم تحديد أثر الزراعة على الميزان التجاري والتجارة بشكل عام.

1- الصادرات الزراعية والغذائية للجزائر:

يوضح هذا العنصر تطور الصادرات الزراعية الجزائرية والصادرات الغذائية وقيمتها بالنسبة للصادرات الكلية، كما هي مبينة في الجدول رقم (3-11). الوحدة: مليون دولار أمريكي.

جدول رقم (3-11): تطور الصادرات الزراعية والغذائية في الجزائر

| السنوات | الصادرات الكلية (مليون دولار أمريكي) | الصادرات الزراعية (مليون دولار أمريكي) | الصادرات الغذائية (مليون دولار أمريكي) |
|---------|--------------------------------------|--|--|
| 2005 | 44477,75 | 164,49 | 70,16 |
| 2006 | 50578,66 | 164,51 | 88,26 |
| 2007 | 56844,86 | 180,85 | 91,64 |
| 2008 | 76825,75 | 302,54 | 124,85 |
| 2009 | 45189,34 | 208,51 | 116,29 |
| 2010 | 45189,34 | 208,51 | 116,29 |
| 2011 | 45189,34 | 208,51 | 116,29 |
| 2012 | 71865,8 | 840,03 | 604,33 |
| 2013 | 65181,08 | 568,51 | 405,7 |
| 2014 | 62884,29 | 772,54 | 323,15 |
| 2015 | 37951,39 | 795,54 | 192,44 |
| 2016 | 33400 | 771,2 | 227,12 |
| 2017 | 37930 | 779,76 | 371,71 |
| 2018 | 44520 | 782,16 | 263,75 |
| 2019 | 38370 | 777,70 | 287,52 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات رقم 27-37، الخرطوم، 2007-2017.

<https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.FOOD.ZS.UN?locations=MA-DZ>, consulté le : 31/10/2020 à

14 :44.

الفرق بين السلع الزراعية والسلع الغذائية:

السلع الزراعية: تتمثل في السلع المنتجة في القطاع الزراعي سواء الرئيسية أو الثانوية بصورتها الأولية أو التي جرى عليها تحويل شكلي بهدف تسهيل استعمالها أو نقلها أو حفظها أو تداولها بشرط ألا يترتب على هذه العملية تغيير في خواصها الطبيعية، وكذلك مستلزمات الإنتاج من القطاع الزراعي.

السلع الغذائية: تشمل جميع السلع الزراعية السابقة ماعدا السلع التي تستخدم كمستلزمات إنتاج في الزراعة مثل الأسمدة والآلات والمبيدات وبيض التفقيس والبطاطا للزراعة ونباتات الزينة والأخشاب والمنتجات الغابية وكسب البذور الزيتية ومخلفات المطاحن والأسمدة وتشمل بالإضافة إلى ذلك الحلويات المختلفة والمصنوعات السكرية والمياه الغازية والمعدنية والصناعات الغذائية الأخرى مثل المكرونة والنشا.¹

من الجدول رقم (3-11) نلاحظ تطور الصادرات الزراعية الجزائرية من الفترة 2005-2019 حيث ارتفعت من 164,49 مليون دولار أمريكي في 2005 إلى 840,03 مليون دولار أمريكي، ثم انخفضت في سنة 2013 إلى 568,51 مليون دولار أمريكي ثم ارتفعت حيث بلغت في سنة 2019: 777,70 مليون دولار أمريكي، لكنها تبقى ضئيلة جدا ولا تتجاوز 1% أو 2% من إجمالي الصادرات، كما أن الصادرات الغذائية منخفضة جدا وقد عرفت تزايدا من الفترة 2005 إلى 2012 أين ارتفعت من 70,16 إلى 604,33 مليون دولار أمريكي، ثم انخفضت حيث بلغت في سنة 2019 قيمة 287,52 مليون دولار أمريكي.

2- الواردات الزراعية والغذائية للجزائر:

يبين الجدول رقم (3-12) تطور الواردات الزراعية والغذائية الجزائرية في الفترة 2005-2019:

جدول رقم (3-12): تطور الواردات الزراعية والغذائية في الجزائر

| الجزائر | الواردات الكلية | الواردات الزراعية | الواردات الغذائية |
|---------|-----------------|-------------------|-------------------|
| 2005 | 20049,57 | 4539,04 | 3277,1 |
| 2006 | 21277,27 | 4676,99 | 3430,89 |
| 2007 | 27445,9 | 6077,2 | 4467,63 |
| 2008 | 39093,35 | 9242,16 | 7191,5 |
| 2009 | 39297,54 | 7252,07 | 5477,59 |
| 2010 | 41191,89 | 7826,71 | 5515,01 |
| 2011 | 41191,89 | 7826,71 | 5515,01 |
| 2012 | 53742,81 | 7826,71 | 5515,01 |
| 2013 | 55213,08 | 17517,58 | 8428,32 |
| 2014 | 58274,09 | 19409,38 | 7157,72 |
| 2015 | 51733,01 | 11790,68 | 5793,84 |
| 2016 | 47090,7 | 9085,66 | 7949,14 |
| 2017 | 46060 | 9801,56 | 9322,54 |
| 2018 | 46330 | 10225,96 | 7688,50 |
| 2019 | 41934 | 9704,39 | 8320,06 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات رقم 27-37، الخرطوم، 2007-2017.

<https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.FOOD.ZS.UN?locations=MA-DZ>, consulté le :

31/10/2020 à 14 :44.

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد رقم 35، الخرطوم، 2015، ص: XVIII، XIX.

يبين الجدول السابق تطور الواردات الزراعية والغذائية في الجزائر خلال الفترة 2005-2019 وهي في تزايد مستمر، فالواردات الغذائية قد ارتفعت من 3277,1 مليون دولار إلى 8320,06 مليون دولار، وهي تتجاوز نسبة 16% من الواردات الكلية، أما الواردات الغذائية فقد ارتفعت من 4539,04 مليون دولار أمريكي في سنة 2004 إلى 19409,38 مليون دولار أمريكي في سنة 2014 ثم انخفضت في سنة 2019 إلى 9704,39 مليون دولار أمريكي.

3-الميزان التجاري الغذائي للجزائر:

يبين الميزان التجاري الغذائي الفرق بين الصادرات والواردات الغذائية، والجدول رقم (3-13) يوضح الميزان التجاري الغذائي للجزائر. الوحدة: مليون دولار أمريكي.

جدول رقم (3-13): الميزان التجاري الغذائي للجزائر

| السنوات | الصادرات الغذائية | الواردات الغذائية | العجز |
|---------|-------------------|-------------------|----------|
| 2005 | 70,16 | 3277,1 | -3206,94 |
| 2006 | 88,26 | 3430,89 | -3342,63 |
| 2007 | 91,64 | 4467,63 | -4375,99 |
| 2008 | 124,85 | 7191,5 | -7066,65 |
| 2009 | 116,29 | 5477,59 | -5361,3 |
| 2010 | 116,29 | 5515,01 | -5398,72 |
| 2011 | 116,29 | 5515,01 | -5398,72 |
| 2012 | 604,33 | 5515,01 | -4910,68 |
| 2013 | 405,7 | 8428,32 | -8022,62 |
| 2014 | 323,15 | 7157,72 | -6834,57 |
| 2015 | 192,44 | 5793,84 | -5601,4 |
| 2016 | 227,12 | 7949,14 | -7722,02 |
| 2017 | 371,71 | 9322,54 | -8950,83 |
| 2018 | 263,75 | 7688,50 | -7424,75 |
| 2019 | 287,52 | 8320,06 | -8032,54 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدولين (3-11) و(3-12).

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الصادرات الزراعية للجزائر لا تغطي الواردات، وأن الميزان التجاري سالب وبقيم كبيرة، ويسجل عجزا واضحا وذلك بسبب اعتماد الجزائر في تغطية الاحتياجات الغذائية للسكان على الواردات من الخارج، وهذا الأمر يؤثر سلبا على موازنة الدولة وحتى على سيادتها.

حسب تقرير حالة الزراعة والأمن الغذائي في العالم لسنة 2019 تعتبر الجزائر من الدول المستوردة الصافية للأغذية (الأغذية والمنتجات الأساسية باستثناء الشاي والبن والكافا والتوابل)، ومن البلدان التي ينخفض فيها الاعتماد

على صادرات السلع الأساسية ويرتفع الاعتماد على وارداتها.¹

الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية للزراعة في الاقتصاد المغربي

يتم في هذا الفرع دراسة المؤشرات الاقتصادية للزراعة في الاقتصاد المغربي لمعرفة مساهمة الزراعة المغربية في اقتصادها الوطني.

أولاً: مساهمة الزراعة المغربية في الناتج المحلي

يوضح الجدول رقم (3-14) مساهمة الزراعة المغربية في الناتج المحلي: الوحدة: مليار دولار أمريكي.

جدول رقم (3-14): مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في المغرب

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي) | الناتج الإجمالي لقطاع الزراعة (مليار دولار أمريكي) | نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي (%100) |
|---------|---|--|---|
| 2005 | 62,34 | 7,37 | 13,09 |
| 2006 | 68,64 | 9,34 | 15,09 |
| 2007 | 79,04 | 8,59 | 12,20 |
| 2008 | 92,51 | 11,06 | 13,30 |
| 2009 | 92,90 | 12,10 | 14,68 |
| 2010 | 93,22 | 12,07 | 14,44 |
| 2011 | 101,37 | 13,30 | 14,25 |
| 2012 | 98,27 | 12,12 | 13,37 |
| 2013 | 106,83 | 14,30 | 14,69 |
| 2014 | 109,88 | 12,82 | 13,00 |
| 2015 | 100,59 | 12,87 | 14,48 |
| 2016 | 101,44 | 11,67 | 12,95 |
| 2017 | 109,71 | 13,56 | 12,36 |
| 2018 | 117,92 | 14,12 | 11,98 |
| 2019 | 118,72 | 13,51 | 11,38 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.CD>, consulté le : 07/11/2020 à 08 :27.

يوضح الجدول أعلاه تطور الناتج الإجمالي الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للمغرب، حيث نلاحظ أن الناتج الإجمالي الزراعي قد ارتفع من 2005-2006 من 7,37 مليار دولار أمريكي إلى 9,34 مليار دولار أمريكي، ثم انخفض في سنة 2007 إلى 8,59 مليار دولار أمريكي، ثم ارتفع بعدها حيث وصل في سنة 2013 إلى 14,30 مليار دولار أمريكي، ثم انخفض حيث بلغ في سنة 2016: 11,67 مليار دولار أمريكي، ثم ارتفع إلى 14,12 مليار دولار أمريكي، وفي سنة 2019 قَدَّر ب 13,51 مليار دولار أمريكي.

1-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة في العالم 2019، روما، 2019، ص: 65.

نسبة مساهمة الزراعة المغربية في الناتج المحلي تتراوح بين 11 و15%، حيث في 2005 كانت تساوي 13,09% ثم ارتفعت في 2006 إلى 15,09% ثم انخفضت في 2007 إلى 12,30 ثم ارتفعت ووصلت في 2009 إلى 14,68%، ثم انخفضت في 2012 إلى 13,37% ثم ارتفعت في 2013 إلى 14,69% وانخفضت في 2014 إلى 13% ثم ارتفعت في 2015 إلى 14,48% ثم انخفضت حتى وصلت في 2019 نسبة 11,38%.

ثانيا: مساهمة الزراعة في التشغيل في المغرب

يوضح الجدول رقم (3-15) مساهمة الزراعة المغربية في التشغيل ونسبة القوة العاملة في الزراعة بالنسبة لإجمالي القوة العاملة، الوحدة: ألف نسمة.

جدول رقم (3-15): مساهمة الزراعة في التشغيل في المغرب

| السنوات | القوة العاملة الاجمالية (ألف نسمة) | القوة العاملة الزراعية (ألف نسمة) | % العاملين في الزراعة |
|---------|---------------------------------------|--------------------------------------|-----------------------|
| 2005 | 11459,00 | 4858,00 | 42,39 |
| 2006 | 11275,00 | 4630,00 | 41,06 |
| 2007 | 11389,00 | 4515,00 | 39,64 |
| 2008 | 11458,00 | 4387,00 | 38,29 |
| 2009 | 11484,00 | 4371,00 | 38,06 |
| 2010 | 10404,00 | 4188,00 | 40,25 |
| 2011 | 10509,00 | 4179,00 | 39,76 |
| 2012 | 10510,00 | 4119,00 | 39,19 |
| 2013 | 10510,00 | 4119,00 | 39,19 |
| 2014 | 10520,00 | 4119,00 | 39,15 |
| 2015 | 10532,00 | 4119,00 | 39,11 |
| 2016 | 10613,00 | 4032,94 | 38,00 |
| 2017 | 11742,98 | 4215,72 | 35,90 |
| 2018 | 11918,29 | 4201,19 | 35,25 |
| 2019 | 12067,70 | 4186,28 | 34,69 |
| 2020 | 12203,68 | 4166,33 | 34,14 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات رقم 27-37، الخرطوم، 2007-2017.

<https://www.sesric.org/oicstat-result-ar.php>, consulté le 27 /10/2020 à 19 :42.

يبين الجدول أعلاه تطور القوة العاملة الزراعية ونسبة مساهمتها في التشغيل في المغرب في الفترة من 2005 إلى 2020، ونلاحظ أن القوة العاملة الزراعية قد انخفضت في الفترة 2005-2016 من 4858 مليون إلى

4032,94 مليون ثم ارتفعت في 2017 إلى 4215,72 مليون، ثم تراجعت حيث وصلت في سنة 2020 إلى 4166,33 مليون. رغم انخفاضها تبقى النسبة جيدة وهي أكثر من ثلث القوة العاملة الإجمالية في المغرب.

ثالثا: الزراعة والميزان التجاري الزراعي المغربي

1- الصادرات الزراعية والغذائية المغربية:

يبين الجدول رقم (3-16) تطور الصادرات الزراعية المغربية ونسبتها بالنسبة للصادرات الكلية: الوحدة مليون

دولار أمريكي.

جدول رقم (3-16): تطور الصادرات الزراعية والغذائية في المغرب

| السنوات | الصادرات الكلية (مليون دولار أمريكي) | الصادرات الزراعية (مليون دولار أمريكي) | الصادرات الغذائية (مليون دولار أمريكي) |
|---------|--------------------------------------|--|--|
| 2005 | 11179,09 | 2576,58 | 2191,82 |
| 2006 | 11179,09 | 2576,58 | 2191,82 |
| 2007 | 13140,6 | 1418,34 | 1227,71 |
| 2008 | 19467,49 | 4514,75 | 3220,75 |
| 2009 | 13659,96 | 3209,31 | 2920,72 |
| 2010 | 18099,59 | 3698,24 | 3242,32 |
| 2011 | 21576,82 | 3653,75 | 3247,11 |
| 2012 | 21409,68 | 3815,96 | 3523,56 |
| 2013 | 21970,46 | 4307,44 | 3919,74 |
| 2014 | 21970,46 | 4307,44 | 3919,74 |
| 2015 | 21970,46 | 4307,44 | 3919,74 |
| 2016 | 22858,28 | 7060,0 | 3757,64 |
| 2017 | 24585,41 | 5369,45 | 5130,97 |
| 2018 | 27642,78 | 5865,79 | 5622,54 |
| 2019 | 27692,16 | 6050,73 | 5768,27 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات رقم 27-37، الخرطوم، 2007-2017.

<https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.AGRI.ZS.UN?locations=MA>, consulté le : 06/11/2020 à 17 :25.

<https://www.sesric.org/oicstat-result-ar.php>, consulté le : 06/11/2020 à 17 :29.

الجدول أعلاه يوضح تطور الصادرات الزراعية والغذائية للمغرب ويلاحظ أن الصادرات المغربية في تزايد مستمر سواء للسلع الزراعية أو الغذائية، فالصادرات الزراعية ارتفعت من 2576,58 مليون دولار أمريكي في سنة 2005 إلى 6050,73 مليون دولار أمريكي في سنة 2019، والصادرات الغذائية ارتفعت من 2191,82 مليون دولار أمريكي إلى 5768,27 مليون دولار أمريكي، وتمثل الصادرات الزراعية للمغرب نسبة 30% من الصادرات الكلية.

2- الواردات الزراعية والغذائية للمغرب:

يوضح الجدول رقم (3-17) تطور الواردات من السلع الزراعية والسلع الغذائية للمغرب، الوحدة مليون دولار أمريكي.

جدول رقم (3-17): تطور الواردات الزراعية والغذائية في المغرب

| السنوات | الواردات الكلية (مليون دولار أمريكي) | الواردات الزراعية (مليون دولار أمريكي) | الواردات الغذائية (مليون دولار أمريكي) |
|---------|--------------------------------------|--|--|
| 2005 | 20372,4 | 1967,2 | 1531,42 |
| 2006 | 20372,4 | 1967,2 | 1531,42 |
| 2007 | 24994,09 | 2646,71 | 2125,2 |
| 2008 | 24994,09 | 2646,71 | 2125,2 |
| 2009 | 32352,96 | 4232,86 | 2958,91 |
| 2010 | 36053,57 | 4174,5 | 3521,1 |
| 2011 | 44112,99 | 5782,77 | 4787,61 |
| 2012 | 46898,22 | 6049,94 | 5064,1 |
| 2013 | 44808,69 | 5964,39 | 4863,48 |
| 2014 | 44808,69 | 5964,39 | 3692,55 |
| 2015 | 44808,69 | 5964,39 | 3497,81 |
| 2016 | 41696,1 | 5510,36 | 4375,1 |
| 2017 | 44567,33 | 5762,55 | 5022,73 |
| 2018 | 50733,29 | 6336,58 | 5489,34 |
| 2019 | 50384,79 | 6288,02 | 5496,98 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات رقم 27-37، الخرطوم، 2007-2017.

<https://data.albankaldawli.org/indicator/TM.VAL.FOOD.ZS.UN?locations=MA>, consulté le : 06/11/2020 à 17 :40.

<https://www.sesric.org/oicstat-result-ar.php>, consulté le : 06/11/2020 à 17 :41.

الجدول أعلاه يوضح أن الواردات الزراعية والغذائية للمغرب في تزايد مستمر، حيث ارتفعت الواردات الغذائية من 1531,42 مليون دولار أمريكي في سنة 2005 إلى 5496,98 مليون دولار أمريكي في سنة 2019 أي من 7,52% إلى 11,80% من إجمالي الواردات، وأما الواردات الزراعية فقد ارتفعت من 1967,2 مليون دولار أمريكي 6288,02 مليون دولار أمريكي أي من 9,65% إلى 12,47%.

3- الميزان التجاري الغذائي للمغرب:

يوضح الجدول رقم (3-18) حالة الميزان التجاري الغذائي في المغرب خلال الفترة 2005-2019، الوحدة مليون دولار أمريكي.

جدول رقم (3-18): حالة الميزان التجاري الغذائي في المغرب

| السنوات | الصادرات الغذائية (مليون دولار أمريكي) | الواردات الغذائية (مليون دولار أمريكي) | الرصيد الغذائي |
|---------|--|--|----------------|
| 2005 | 2191,82 | 1531,42 | 660,4 |
| 2006 | 2191,82 | 1531,42 | 660,4 |
| 2007 | 1227,71 | 2125,2 | -897,49 |
| 2008 | 3220,75 | 2125,2 | 1095,55 |
| 2009 | 2920,72 | 2958,91 | -38,19 |
| 2010 | 3242,32 | 3521,1 | -278,78 |
| 2011 | 3247,11 | 4787,61 | -1540,5 |
| 2012 | 3523,56 | 5064,1 | -1540,5 |
| 2013 | 3919,74 | 4863,48 | -943,74 |
| 2014 | 3919,74 | 3692,55 | 227,19 |
| 2015 | 3919,74 | 3497,81 | 421,93 |
| 2016 | 3757,64 | 4375,1 | -617,46 |
| 2017 | 5130,97 | 5022,73 | 108,24 |
| 2018 | 5622,54 | 5489,34 | 133,2 |
| 2019 | 5768,27 | 5496,98 | 271,29 |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدولين (3-16) و(3-17).

الجدول أعلاه يوضح أن الميزان التجاري الغذائي للمغرب متذبذب بين الموجب والسالب في فترات يسجل قيم موجبة وتكون الصادرات قيمتها أكبر من الواردات، وفي فترات يسجل قيما سالبة حيث تكون الواردات أكبر من الصادرات. وحسب تقرير منظمة الأغذية والزراعة لسنة 2019 تعتبر المغرب من البلدان التي يرتفع فيها الاعتماد على صادرات السلع الأساسية وينخفض الاعتماد على وارداتها.

الفرع الثالث: المقارنة الاستنتاجية

يتم في هذا الفرع مقارنة المؤشرات الاقتصادية للقطاع الزراعي في الجزائر والمغرب، لمعرفة مساهمة القطاع الزراعي في اقتصاد كل دولة، الجدول رقم (3-19) يبين ذلك:

جدول رقم (3-19): مقارنة المؤشرات الاقتصادية للقطاع الزراعي في الجزائر والمغرب

| المؤشرات | الجزائر | المغرب |
|--|--|--|
| مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي | المتوسط 10,10% الاتجاه العام في تزايد بلغت في 2019: 11,97% | المتوسط 13,41% الاتجاه العام في تراجع بلغت في 2019: 35,98% |
| مساهمة الزراعة في التشغيل | المتوسط 12,07% الاتجاه العام في تناقص بلغت في 2020: 9,71% | المتوسط 35,98% الاتجاه العام في تناقص بلغت في 2020: 34,14% |

| | | |
|--|---|--|
| 5768,27-2191,82 في بعض الفترات تغطي الصادرات الواردات | منخفضة وهي بين 70,16-777,70 | الصادرات الغذائية (مليون دولار أمريكي) |
| -1531,42 6288,02 في تزايد مستمر، وهي بين | -3277,1 8320,06 تعتبر الجزائر من الدول المستوردة الصافية للأغذية. | الواردات الغذائية (مليون دولار أمريكي) |
| الميزان التجاري متذبذب بين موجب وسالب | دائما سالب وبأرقام كبيرة، يوجد عجز | الميزان التجاري الغذائي |

المصدر: مبيانات الباحثة بالاعتماد على بيانات وجداول المبحث.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤشرات الاقتصادية لقطاع الزراعة في الجزائر والمغرب ليست جيدة، حيث أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي في كل من الجزائر والمغرب ضعيفة حيث لم تتجاوز في الجزائر نسبة 12% بينما في المغرب بلغت أقصى قيمة لها 15%، أما مساهمة الزراعة في التشغيل ففي المغرب مرتفعة عن الجزائر حيث أن في الجزائر متوسط التشغيل 12,07% بينما في المغرب متوسط التشغيل 35,98%.

الميزان التجاري الغذائي يسجل عجزا كبيرا بالنسبة للجزائر والتي تعتبر من الدول المستوردة الصافية للأغذية الأساسية، كما أن نسبة تغطية الواردات الزراعية والغذائية بالصادرات ضعيفة جدا وذلك بسبب التزايد المستمر للواردات الزراعية والغذائية، أما بالنسبة للمغرب فالميزان التجاري متذبذب وفي الفترات التي يسجل فيها قيما سالبة تكون القيم منخفضة مقارنة بالجزائر، والصادرات تغطي في بعض الفترات الواردات.

المبحث الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر والمغرب

عرفت الزراعة في الجزائر والمغرب الكثير من التحديات التي حالت دون تحقيق مستويات جيدة من الأمن الغذائي، وسعيها منها للنهوض بالقطاع الزراعي وتحسين أداءه قامت الجزائر والمغرب بسن مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي عرفت عدة تحولات.

المطلب الأول السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر

مر القطاع الزراعي في الجزائر بالعديد من الفترات المهمة التي شهدت سياسات زراعية مختلفة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، بهدف تطوير الإنتاج الزراعي وضمان الأمن الغذائي.

الفرع الأول: التوجه الاشتراكي (السياسات من 1962 إلى 1987)

امتدت هذه المرحلة منذ الاستقلال إلى سنوات السبعينات، وعرفت ثلاثة إصلاحات وهي التسيير الذاتي، الثورة الزراعية، إعادة الهيكلة.

أولاً: مرحلة التسيير الذاتي

كان القطاع الزراعي في فترة الاستعمار يتحكم فيه الأوروبيون، حيث كانوا يمتلكون مساحة تقدر ب 2,7 مليون هكتار أما الجزائريين فقد كانت بحوزتهم أراضي تقدر بضعف ما يملكه المعمرون،¹ والجدول رقم (3-20) يوضح توزيع الأراضي في الجزائر قبل الاستقلال.

جدول رقم (3-20): توزيع المساحات والأراضي في الجزائر قبل الاستقلال

| المساحة (1000 هكتار) | | | عدد المستغلات (الأراضي) | | | تصنيف الأراضي |
|----------------------|------------|---------|-------------------------|------------|---------|---------------------|
| الأوروبيين | الجزائريين | المجموع | الأوروبيين | الجزائريين | المجموع | |
| 2393 | 37,2 | 38,0 | 105954 | 0,8 | 108347 | أقل من 1 هكتار |
| 5039 | 1341,2 | 1363,0 | 332529 | 21,8 | 337568 | من 1 إلى 10 هكتار |
| 5585 | 3185,8 | 3321,1 | 167170 | 135,3 | 172755 | من 10 إلى 50 هكتار |
| 2635 | 1096,1 | 1283,0 | 16580 | 186,9 | 19215 | من 50 إلى 100 هكتار |
| 6385 | 1688,8 | 4070,1 | 8499 | 2381,9 | 14884 | أكثر من 100 هكتار |
| 22037 | 7349,1 | 10075,8 | 630732 | 2726,7 | 652769 | المجموع |

SOURCE : Baci Lazhar, *Les réformes agraires en Algérie*, CIHEAM Cahiers Options Méditerranéennes ; n. 36, Montpellier, 1999, p : 285.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تفاوت في مساحة الأراضي الزراعية المملوكة من طرف الأوروبيين والجزائريين. غير أن الأراضي التي كانت تحت تصرف الأوروبيين تعد من أحصب وأجود الأراضي وهي مجهزة بتقنيات حديثة جعلت منه قطاعا موجهها للخارج، أما أراضي الجزائريين وإن كانت مساحتها أكبر إلا أنها مساحات هامشية في الجبال والمرتفعات، والزراعة كانت عبارة عن زراعة معيشية لا تكفي لسد حاجاتهم لضعف إنتاجها، كما أن السلطات الاستعمارية كانت تفرض ضرائب على الجزائريين والتي كانت تضطر الفلاحين إلى بيع وسائل إنتاجهم (مثل حيوانات الجر) من أجل تسديدها مما زاد من صعوبات العمل الزراعي.²

خلال السنوات الأولى للاستقلال تميز القطاع الزراعي ب:

- انكماش في الطلب المحلي - بعد رحيل الأوروبيون الذين يمثلون ربع السكان في المناطق الحضرية ويتركز لديهم ما يقرب 80% من الدخل النقدي- كذلك إغلاق أسواق التصدير أدى إلى فوائض زراعية كبيرة واضحة (الحمضيات والفواكه والخضراوات الطازجة، الشعير، الغنم).³

¹ - رشيد عدوان، الزراعة الجزائرية والانحراط في المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية: 2012 / 2013، ص: 173.

² - المرجع نفسه.

³ - Bessaoud Omar, *L'agriculture en Algérie : de l'autogestion à l'ajustement (1963 - 1992)*, CIHEAM Options Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches ; n. 8, Montpellier, 1994, p : 89.

- انخفاض الناتج القومي بحوالي الثلث (1/3).

أمام هذا الوضع استولى العمال والفلاحون على المؤسسات والمزارع الشاغرة دون تدريب أو تكوين وباشروا في تسييرها،¹ ثم تدخلت الدولة بعد طرح ثلاثة خيارات أساسية وهي:

1. بيع أو تأجير المزارع الشاغرة للجزائريين ولكن هذا الخيار يتضمن مخاطر سياسية واقتصادية واجتماعية، لأنه يؤدي إلى خلق طبقة جديدة رأسمالية تحتكر السوق الوطنية والتجارة الخارجية التي تناقض الاتجاه الاشتراكي.
2. توزيع هذه لأراضي على الفلاحين الفقراء ولكن سجل أن هناك عقبات فنية واقتصادية علاوة على تفتيت المزارع الكبرى.
3. التسيير الجماعي تحت إشراف الدولة والإبقاء على المزارع كما هي دون تفتيتها إلى وحدات صغيرة.²

لقد اعتمدت سياسة التسيير الذاتي الخيار الثالث وهو الإبقاء على المزارع كما هي دون تفتيتها إلى وحدات صغيرة مع ضمان تسييرها جماعية من طرف عمالها الذين تسلموها. وتأميم الأراضي الزراعية وإنشاء لجان التسيير الذاتي.³ ولتنظيم ملكية الأراضي الزراعية أصدرت الدولة سلسلة من النصوص تسمى "مراسيم مارس 1963":

- مرسوم 18 مارس 1963 ينص على أن حق ملكية مصرحة شاغرة تعود للدولة لا تتبع لأحد. يتعلق بملكية الأراضي الشاغرة؛
- مرسوم 22 مارس 1963 ينظم تسيير الأراضي الشاغرة؛
- مرسوم 28 مارس 1963 ينص على توزيع دخل الأراضي المسيرة ذاتيا.⁴

هذا التحديد للأراضي يعد تأميم للقطاع الزراعي وظهور للقطاع المسير ذاتيا والذي يضم 22000 مزرعة على مساحة زراعية قدرت بأكثر من 2500000 هكتار تؤمن 60% من الإنتاج الزراعي وتوظف 235.000 عامل وتطعم ما يقارب مليون شخص، تتكون عموما من الأراضي الأكثر خصوبة،⁵ هذه الأراضي تدار بشكل مشترك من قبل العمال والمسؤولين في الدولة. كما أدى هذا الإصلاح إلى تكوين 1994 مجال مسير ذاتيا.⁶ الجدول رقم (3-21) يوضح تقسيم أراضي التسيير الذاتي في الجزائر.

¹ - فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

² - عزالدين نزعي، هاشمي الطيب، السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 33، المجلد 9، جامعة البصرة، العراق، 2013، ص: 8.

³ - فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص: 94.

⁴ - Baci Lazhar, **Les réformes agraires en Algérie**, CIHEAM Cahiers Options Méditerranéennes ; n. 36, Montpellier, 1999, p : 285.

⁵ - Si-Tayeb Hachemi, **Les transformations de l'agriculture algérienne dans la perspective d'adhésion à l'OMC**, thèse de doctorat en science Agronomiques, Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, 2015, p : 150

⁶ - Baci Lazhar, op.cit., p : 286.

جدول رقم (3-21): تقسيم أراضي التسيير الذاتي في الجزائر

| مساحة (1000 هكتار) | | مستغلات (أراضي) | | |
|---------------------|---------|---------------------|-------|-----------------------|
| النسبة % من المجموع | المساحة | النسبة % من المجموع | العدد | مساحة بالقطعة (هكتار) |
| 0,2 | 5 | 5,3 | 106 | أقل من 100 |
| 6,9 | 159 | 24,0 | 479 | من 100 إلى 500 |
| 22,7 | 520 | 31,8 | 634 | من 500 إلى 1000 |
| 37,4 | 856 | 27,8 | 554 | من 1000 إلى 2000 |
| 32,8 | 752 | 11,1 | 221 | أكثر من 2000 |
| 100 | 2292 | 100,0 | 1994 | المجموع |

SOURCE : Baci Lazhar, *Les réformes agraires en Algérie*, CIHEAM Cahiers Options Méditerranéennes ; n. 36, Montpellier, 1999, p : 286.

الجدول 33 يبين توزيع ال 1994 مجال مسير ذاتيا إلى فئات حسب مساحة كل قطعة حيث يبين عدد الأراضي في كل فئة ومجموع مساحة كل فئة.

في 19 جوان 1965 تم تخصيص 300.000 هكتار من الأراضي المسيرة ذاتيا لإنشاء حوالي 350 "تعاونية فلاحية لقدامى المجاهدين"¹.

يعد المكتب الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA) هو المسؤول عن القطاع المسير ذاتيا (عن تمويل وتوريد وتوزيع الإنتاج).

غير أن هذه الفترة لم تستجب للأهداف المخصصة لها.² فهذه المرحلة لم تكن تسيير حقيقي في الزراعة، ولكن كانت هناك نصوص ليس لها أية فعالية حقيقية على العمال، كما أن الشروط الإيجابية الفعالة للتسيير الذاتي لم تكن متوفرة.³

ثانيا: مرحلة الإصلاح الزراعي في 1971: الثورة الزراعية وتعزيز قطاع الدولة، هذا الإصلاح الجديد للزراعة هو نقطة تحول في التنمية الاقتصادية للبلاد⁴. وبموجب قانون رقم 71-73 الصادر في 08 نوفمبر 1971 المتضمن الثورة الزراعية، التي تهدف إلى تنظيم الانتفاع من الأرض واستغلالها ووسائل فلاحيتها بشكل يضمن تحسين الإنتاج، وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي: "الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها"⁵.

¹- Salem Aziz, *les politiques de développement agricoles. Le cas de l'Algérie*, thèse de doctorat en sciences économiques, Université d'Oran, 2010/ 2011, p : 342.

²- Baci Lazhar, op.cit., p : 286.

³- فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

⁴- Baci Lazhar, op.cit., p : 287.

⁵- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 97 المتضمن ميثاق الثورة الزراعية، الصادرة في 29 نوفمبر 1971.

الثورة الزراعية أكدت التوجه الاشتراكي للاقتصاد الزراعي مع تأميم مستغلات كبيرة خاصة مملوكة لمواطنين، وأراضي غير مستغلة وتبني النهج الجماعي للتسيير المفروض على المزارعين المستفيدين من إعادة التوزيع، كما تميزت هذه الفترة أيضا بإنشاء وتعزيز عدد من مؤسسات البحث والمعلومات الزراعية والإرشاد فضلا عن تطوير البنية التحتية والمرافق الأساسية في المناطق الريفية. خلال هذه الفترة كانت أساليب تمويل القطاع الزراعي في شكل منح بحجم يعتمد بشكل وثيق على مستوى عائدات النفط وتخصيصها وفقا لأولويات معينة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني¹.

عرفت هذه المرحلة تأسيس الصندوق الوطني للثورة الزراعية: حيث تؤم الأراضى وتلحق به على أساس:

- التغييب عن الأرض: حيث يعد متغيبا كل مالك لا يستغل أرضه شخصا؛
- إلغاء الملكية الواسعة: لإزالة الفوارق ومنح كل فلاح فرص متساوية؛
- أراضي الجماعات العمومية والخاصة.

وفقا لميثاق الثورة الزراعية حددت ثلاث طرق لاستغلال الأرض وتمثل في:

- التسيير الذاتي الذي بدأ منذ الاستقلال ويستمر لهذه الفترة (فترة الثورة الزراعية)؛
- التعاون في الزراعة وهو نوع من المشاركة الديمقراطية لترقية الفلاحين الذين يعيشون من خدمة الأرض؛ ويشكل وسيلة امتياز له لتوسيع اشتراكية الزراعة ودمج المزارع الصغيرة؛
- الاستغلال الخاص، حيث أن الثروة الزراعية لا تقضي على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج².

تطبيق الثورة الزراعية تم على مراحل متعاقبة من أجل تحقيق أقصى نجاح مع شعار الأرض لمن يخدمها:

- المرحلة الأولى: بدأت في 1 جانفي 1972 بهدف تشكيل الأراضي العامة، الأوقاف، أراضي السلطات المحلية الأخرى، الصندوق الوطني للثورة الزراعية؛
- المرحلة الثانية انطلقت في 17 جوان 1973 بهدف تأميم ممتلكات الغائبين والحد من حيازات كبيرة، وقد عرفت مقاومة كبيرة من برجوازي الأراضي هذه المقاومة حدت من نطاق هذه المرحلة حيث تم تأميم فقط 26454 ملكية؛
- المرحلة الثالثة والتي تخص تهيئة السهوب والحد من المواشي في هذه المنطقة، لم تنطلق حقيقة وعرفت مقاومة عالية من كبار المربين، تحقيق هذه المرحلة صعب نظرا لكثرة تنقل الماشية³.

¹- Ministère de l'agriculture et du développement rural Algérienne, **Le Renouveau Agricole et Rural en marche : revue perspectives**, Algerie, Mai 2012, p : 01.

²الجزيرة الرسمية الجزائرية، العدد 97، مرجع سبق ذكره.

³- Baci Lazhar, op.cit., p : 288.

لم تحقق هذه السياسة ما كان مطلوباً فالجهود المبذولة كانت بعيدة عن تحقيق النتائج المرجوة: متوسط النمو السنوي للإنتاج الزراعي ضعيف، فاتورة استيراد الغذاء كان من الصعب تحملها بسبب الزيادة المطردة في الطلب المحلي نتيجة ارتفاع معدل النمو السكاني في ذلك الوقت وتحسن القوة الشرائية الغذائية للسكان.¹

ثالثاً: مرحلة الإصلاح الزراعي في 1981: إعادة الهيكلة

أطلقت عملية إعادة الهيكلة في نوفمبر 1980، وهي استجابة لهماكل غير ملائمة وقيود أعاققت بشدة إنتاجية القطاع الزراعي. كان الهدف من إعادة الهيكلة: تكثيف وتحديث القطاع العام، توحيد أشكال الملكية في القطاع الحكومي، إنشاء مناطق متجانسة.²

عرفت إعادة الهيكلة مرحلتين:

- في المرحلة الأولى مست حيازات القطاع المسير ذاتياً لجعلها أكثر تجانساً والسيطرة عليها، الهدف من هذا الإصلاح تحقيق التنمية المثلى في كل منطقة زراعية من خلال إنشاء وحدات إنتاج قابلة للحياة اقتصادياً وتنظيم وإدارة متكاملة في آليات تعاونية.

- في المرحلة الثانية هذا الإصلاح مس تعاونيات قدامى المجاهدين وتعاونيات الثورة الزراعية التي شهدت معدل سحب كبير.³

نتج عن انتهاج الدولة الجزائرية لسياسة الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الوطني حل 6000 تعاونية من تعاونيات الثورة الزراعية وإعادة إدماجها ضمن 2000 مزرعة مسيرة ذاتياً وبذلك تم إنشاء 3264 مزرعة فلاحية اشتراكية و190 مزرعة نموذجية.⁴

كما تم في 1983 صدور القانون رقم 83-18 المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية والذي نص على أنه يمكن لكل فلاح قام باستصلاح أرض أن يستفيد منها وتصبح ملكاً له، وهذا القانون كما جاء في

مادته الثانية لا يطبق إلا على الأراضي التابعة لنظام التسيير الذاتي أو للصندوق الوطني للثورة الزراعية.⁵

¹- Ministère de l'agriculture et du développement rural Algérienne, op.cit., p : 02.

²- Abdel-Madjid Djenane, **L'exploitation agricole familiale comme modèle de restructuration du Secteur agricole public en Algérie : cas du sétifois**, Options Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches ; n. 12, Montpellier, 1997, p : 252, 255.

³- Baci Lazhar, op.cit., p : 289.

⁴- جميلة معلم، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016/2017، ص: 206.

⁵- يونس صاحب، السياسة الفلاحية والتعبئة الغذائية في الجزائر دراسة حالة مواد غذائية أساسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2014/2015، ص: 109.

عملية إعادة الهيكلة أسفرت عن تعزيز سيطرة الدولة على تنظيم النشاط الزراعي ومركزية القرار الاقتصادي، سرعان ما قوبل بتحد من قبل الناس وتحت ضغط من المؤسسات المالية الدولية، وجدت نفسها مسؤولة عن الترويج لاقتصاد السوق من خلال الإصلاح الجديد.¹

لم يحقق هذا الإصلاح النتائج المرجوة منه لأنه لم يكتمل بسبب العجز المالي الكبير الذي عرفه القطاع بالإضافة إلى الضائقة المالية التي عرفتها البلاد سنة 1986 بسبب انخفاض إيراداتها من المحروقات،² وتم الإعلان عن إصلاح جديد.

الفرع الثاني: السياسات الزراعية في ظل الاقتصاد الحر

انطلقت هذه المرحلة من سنة 1987 إلى غاية سنة 2000، وسميت بإصلاحات برامج التعديل الهيكلي الذي كان مدعوما من طرف صندوق النقد الدولي، والذي دعا إلى ضرورة تطوير الزراعة وترقيتها إضافة إلى إزالة القيود الكمية على استيراد المواد والخدمات وتفكيك الإجراءات الإدارية لمنح العملات الصعبة وتحرير الأسعار وتخفيض الإعانات وتخفيض قيمة الدينار.³

أولا: إصلاح 1987:

إن ضعف النتائج المسجلة في القطاع الفلاحي العام دفع بالدولة إلى إعادة النظر في هيكلة القطاع، حيث صدر قانون 19/87 في 08/12/1987 المتعلق بطريقة استغلال الأراضي العمومية، وجرى إعادة تصميم كاملة وتنظيم للقطاع العام عن طريق إجراء تغييرات على العديد من المستويات.⁴

يتضمن القانون ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم حيث ورد في المادة الأولى من القانون: يهدف هذا القانون إلى تحديد قواعد استغلال الأراضي الفلاحية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم.

هدف هذا القانون إلى:

- ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا أمثلا؛
- رفع الإنتاج والإنتاجية بهدف تلبية الحاجيات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني؛
- تمكين المنتجين من ممارسة مسؤوليتهم في استغلال الأراضي؛
- ضمان الاستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية؛

¹- Abdel-Madjid Djenane, op.cit, p : 256.

²- جميلة معلم، مرجع سبق ذكره، ص: 206.

³- عزالدين نزعي، هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

⁴- Abdel-Madjid Djenane, op.cit., p : 256.

- إقامة صلة خاصة بين دخل المنتجين وحاصل الإنتاج.

في المادة 2: في إطار تحقيق التنمية الشاملة وضمان مسار وحدوي للتنمية الفلاحية تقوم الدولة على الخصوص بالأعمال التالية:

- التوجيه العام للنشاطات الفلاحية؛
- تحديد الخطوط العريضة للتخطيط الفلاحي؛
- السعي إلى تطوير ولا مركزية هياكل الدعم والاسناد للإنتاج الفلاحي.

المادة 3: تتكون الأراضي المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون وكذا الوسائل الأخرى المتعلقة بها، في شكل مستثمرات فلاحية جماعية متجانسة تتطابق مساحتها مع عدد المنتجين الذين تتألف منهم الجماعة وقدرتهم على العمل، ومع مناهج الإنتاج المتوفرة وقدرات الأراضي.¹

من بين نتائج قانون الإصلاح لسنة 1987 المتضمن إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية العمومية أن تخلت الدولة عن عبء القطاع العام، وبالتالي توقفت عن دعمه، وقد أثر هذا الإلغاء سلبا على القطاع الزراعي.²

ثانيا: برنامج التكيف الهيكلي:

يرتبط مفهوم التكيف بحزمة السياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي للبلدان المنخفضة الدخل بضرورة تعويم اقتصادياتها،³ ولقد كان الاتفاق الأول للجزائر مع صندوق النقد الدولي يعود إلى 1989، تم التوصل إلى اتفاق آخر في عام 1991 لم ينفذ بالكامل، أول اتفاق نفذ واحترم مع صندوق النقد الدولي وقع في بداية أبريل 1994 ويغطي الفترة من 1 أبريل 1994 إلى مارس 1995، منذ ذلك الحين الجزائر تخضع للقيود المعتادة الناجمة عن مثل هذه البرامج، انخفاض قيمة العملة في تسارع مستمر انخفاض وتيرة الانفاق العام بسبب إلغاء إعانات كثيرة، تحرير التجارة الخارجية.⁴

بالنسبة للقطاع الزراعي تتمثل أهم جوانب التكيف الهيكلي فيما يلي:

- تحرير الإنتاج الزراعي وأسعار السلع الزراعية ما عدا بعض المحاصيل الاستراتيجية؛
- خصخصة القطاع العام؛
- إنشاء الغرف الفلاحية لزيادة التقارب والتشاور مع المزارعين والفلاحين، وقد تم بالفعل إنشاء أكثر من 40 غرفة فلاحية على مستوى الوطن؛

¹ - الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 50، الصادر في 9 ديسمبر 1987.

² - عدوان رشيد، مرجع سبق ذكره، 176.

³ - فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص: 106.

⁴ - Bedrani S, *L'intervention de l'Etat dans l'agriculture en Algérie : constat et propositions pour un débat*, Options Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches ; n. 14, Montpellier : CIHEAM, 1995, p : 85.

- إنشاء تعاونيات زراعية على أسس تجارية اقتصادية وإنشاء جمعيات زراعية؛
 - إلغاء احتكار الدولة في التجارة الداخلية والخارجية عدا بعض المنتجات الاستراتيجية.¹
- النتيجة المترتبة عن سياسة التكيف الهيكلي لم تكن مرضية فقد أدت سياسات إلغاء الدعم على مكونات الإنتاج الزراعي ورفع أسعار المنتجات الزراعية إلى ظهور سلسلة من السلبيات التي أثرت على وتيرة الإنتاج الزراعي وأدت إلى افقار الكثير من الفئات السكانية.²

الفرع الثالث: السياسات الزراعية الحديثة

إن عدم نجاح السياسات الزراعية السابقة في النهوض بالقطاع الزراعي وفي تحقيق الأهداف المرجوة، يستدعي وضع سياسات زراعية جديدة يكون توجهها مستداما وتتبنى أبعاد التنمية المستدامة وتحقق التوازن في القطاع وبين مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

منذ عام 1999 ومع عودة الأمن للبلاد والتي تزامنت مع استعادة المالية العامة، أطلقت الحكومة برنامج انتعاش طموح من خلال الخطة الوطنية للتنمية الزراعية (PNDA 2000-2004)³، إن هذا المخطط يعد أداة من شأنها عصنة القطاع الفلاحي في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق⁴، ويتضمن العديد من وسائل الدعم وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع وتحسين مستوى معيشة سكان الأرياف من خلال تقديم دعم وقروض وتوزيع أراضي واستصلاحها عن طريق الامتياز*، إضافة إلى تنمية وتطوير الخدمات الريفية وتهيئة البنية الأساسية (بناء السدود والطرق) والحد من النزوح الريفي وتشجيع سكان الريف لممارسة الأنشطة الفلاحية من خلال الدعم (القرض الفلاحي وتمويل الفلاحة).⁵

يهدف المخطط الوطني إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- استعمال أحسن للقدرات الطبيعية وتأمينها (التربة والماء) والوسائل الأخرى (المادية والبشرية)؛

¹- أحمد لعمى وعزاوي عمر، انعكاسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لقطاع الزراعة وأثره على السياسات الزراعية، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد 22 / 23 أبريل 2003، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ص : 62.

²- فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص: 109.

³- Ministère de l'agriculture et du développement rural Algerienne, op.cit., p : 04.

⁴- أوزال عبد القادر، العولمة والأمن الغذائي العربي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر 3، 2009 / 2010، ص: 259.

⁵- هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013 / 2014، ص: 200.

- الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تنمية مستدامة؛
 - تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويعه سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي للبلاد؛
 - تكييف أجهزة الإنتاج مع طبيعة التربة في مختلف المناطق ومع الظروف المناخية؛
 - تعزيز تصدير المنتجات الزراعية ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية لاسيما المنتجات الزراعية البيولوجية؛
 - توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية؛
 - رفع مداخيل الزراعة؛¹
 - توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة وإنشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية.²
- يتضمن المخطط محورين:

المحور الأول: وهي البرامج الموجهة لإعادة وتأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وتشمل البرامج التالية:

- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية؛
- برنامج تكييف أساليب الإنتاج؛
- برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي؛
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية.

المحور الثاني: وهي البرامج الموجهة للمحافظة على وتنمية المجالات الطبيعية بالإضافة إلى خلق مناصب شغل وتتضمن البرامج التالية:

- البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى حماية البيئة واثمين المناطق الجبلية وذلك عن طريق التشجير الاقتصادي والنافع؛
- برنامج التشغيل الريفي؛
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛
- برنامج لحماية وتنمية المناطق السهلية؛
- برنامج المحافظة على الصحراء وتنميتها.³

¹ - أوزال عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 260.

² - هاشمي الطيب، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر: الفترة 2000-2006 نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2006 / 2007، ص: 93.

³ - هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 201.

تم توسيع PDAN في عام 2002 لتشمل دعم الريف وأصبح يعرف بالبرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية (PNDAR). وقد تم تحديد نطاق أوسع لتشمل (أ) تعزيز المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، (ب) تطوير جميع الموارد المتاحة، و (ج) حماية البيئة. وشملت هذه الأهداف الأوسع أيضا تحسين الخدمات الزراعية في المناطق الريفية والدعم لأفقر سكان الريف من أجل تحسين أوضاع الناس. كما أعطيت أهمية خاصة لدعم الاستثمار لمبادرات القطاع الخاص. تم تصميم الأنشطة والمبادرات في PNDAR لكي تكون متنسقة مع مفهوم التنمية المستدامة. أي يجب أن تكون مجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا ومستدامة بيئيا، حيث تم تدعيمها باستراتيجية التنمية الريفية المستدامة.¹

يشمل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

- تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والغابي والرعي؛
- مرافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف أو لخلق مداخيل جديدة؛
- تحسين الحصول على الخدمات العمومية والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة؛
- توفير بدائل لتنمية اقتصاد وأنشطة المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة عبر تحويل نظم الإنتاج وتكييفها، والتشجير المفيد، وتهيئة المناطق الجبلية؛
- تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في المستغلات الفلاحية وخاصة ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها.²

يؤطر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية أجهزة مالية تتمثل في:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية: أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 لدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة.
- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز (FMVC): أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1998 لدعم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وأصبح في سنة 2002 صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، يستفيد من هذا الصندوق الأفراد والجماعات الذين لديهم مشاريع تعيد بعث حيوية النشاطات الفلاحية في الوسط الريفي.

¹ - Ministère de l'agriculture et du développement rural, **Le Renouveau Agricole et Rural en marche : revue perspectives**, op.cit., p : 05.

² - هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 203.

- القرض الفلاحي التعاضدي: يتم دعم القطاع الفلاحي عن طريق القروض ومع عودة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) إلى نشاطه في تمويل القطاع الفلاحي في 25 فيفري 2002 والمشاركة في تمويل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، كما يتم التمويل عن طريق التأمينات الاقتصادية التي يتكفل بها الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (CNMA) الذي يقوم أيضا بتقديم القروض ومحاسبة الصناديق العمومية.¹

ثانيا: استراتيجية التنمية الريفية المستدامة (SDRD)

تم إطلاق استراتيجية التنمية الريفية المستدامة في جويلية 2004، وتهدف إلى توفير إطار وصيغ لإعادة بعث الحياة تدريجيا في المناطق الريفية بواسطة تهمين الأنشطة الاقتصادية والتراث الثقافي والطبيعي والإنساني، على أساس علاقات جديدة بين الفاعلين العموميين والخواص في إطار مسار تصاعدي ومركز وتنمية متكاملة، وهي تتضمن أربعة محاور رئيسية:

المحور الأول: إقامة شراكة محلية وتكامل متعدد القطاعات ضمن الأقاليم الريفية؛
المحور الثاني: دعم ترقية تعددية الأنشطة وإنشاء أنشطة اقتصادية مبتكرة؛
المحور الثالث: التهمين المتوازن للموارد وتراث الأقاليم الريفية وتسييرها ضمن منظور التنمية المستدامة؛
المحور الرابع: تآزر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتنسيق الأعمال من خلال إثراء المساهمة الواسعة للفاعلين المحليين.

تستند استراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة PPDR، وهي مشاريع مندمجة وجامعة تبنى من أسفل إلى أعلى وتتوزع المسؤولية فيها بين مصالح الإدارة والمحليين المنتخبين والمواطنين والمنظمات الريفية،² وتهدف هذه المشاريع إلى:

- الاستعمال العقلاني وتهمين الموارد الطبيعية؛
- حفظ وتهمين الإرث الحضاري المتنوع؛
- ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإنتاج والخدمات، التحكم في نشاطات الإنتاج وتهمين المنتوجات الزراعية؛
- تهمين المهن المرتبطة بالزراعة، الغابات، الرعي، الصناعات التقليدية؛

¹-زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980/2009)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2014/2013، ص ص: 82، 83.

²- المرجع نفسه، ص: 203، 204.

- ترقية منشآت وتجهيزات اجتماعية اقتصادية وثقافية للاستعمال الجماعي.¹

ثالثا: سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2010-2014

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون التوجيه الفلاحي الذي صدر في أوت 2008، والذي يحدد معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الجزائرية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.² ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز متكاملة: التجديد الريفي، التجديد الفلاحي، برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية وإطار تحفيزي كما يوضحها الشكل التالي:

شكل رقم (3-07): مخطط برنامج التجديد الفلاحي والريفي



المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، الجزائر، ماي 2012، ص: 06.

1 التجديد الريفي: الريف هو مرادف للمستقبل وقدرات للاكتشاف والتمين، يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، ويستهدف كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والإنتاج فيها بصعوبة أكثر (الجبال، السهوب، الصحراء)، كما يشرك العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيين، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض...)، يوسع التجديد الريفي مجال تطبيقه إلى قطاعات النشاط الأخرى في الوسط الريفي (الحرف، الماء الصالح للشرب، الطاقة الكهربائية، تميمين الموروث الثقافي...) بالترقية ما بين القطاعات.³

¹ - مراد جبارة، دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي -حالة دول شمال إفريقيا-، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسينية بن بوعلي الشلف، الجزائر، السنة الجامعية 2014/2015، ص: 309.

² -زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص: 88.

³ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، الجزائر، ماي 2012، ص: 06.

2 التجديد الفلاحي: يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة فرع لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طول السلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك. إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي. حوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية: الحبوب والبقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، والبطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، الشتائل، والمورثين. ثم أضيف أيضا عمليين آخرين أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي لبرنامج التجديد الفلاحي: 1 نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، الذي وضع سنة 2008 لتأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك، و2 عصرنة وتكثيف التمويل والتأمينات الفلاحية، كما يندرج هذين العمليين في الإطار التحفيزي الذي يرافق إجمالا البرامج الثلاثة للتجديد.

3 برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية: تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لاسيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم. إن برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية الذي من المنتظر أن يكون له حجم كبير يهدف إلى:

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
 - استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد والفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
 - تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعملي القطاع؛
 - تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التنفيذية ومكافحة حرائق الغابات.¹
- إضافة إلى الركائز الثلاثة الأولى الأساسية يتضمن البرنامج أيضا:

الإطار التحفيزي: تكملة للركائز الثلاثة يشمل الإطار التحفيزي على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة دورها الريادي، هذه الأدوات هي أساسا:

- الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكيفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الاحتياجات؛

¹ - المرجع السابق، ص: 07.

- ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي؛
 - تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي؛
 - مختلف الميكانيزمات لضمان الحماية والرقابة باسم كل المواطنين وتنشيط الفضاءات المختلطة (خاصة وعمومية) للبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقييم السياسات والبرامج والمشاريع.¹
- تم تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مرحلتها الأولى خلال المخطط الخماسي (2010-2014) الذي جند ما يقارب 100 مليار دينار لعصرنة الإدارة (ميزانية التجهيز والتسيير، الإدارة المركزية واللامركزية)، ومختلف ميكانيزمات الدعم للتجديد الفلاحي والريفي ولدعم الأسعار عند الاستهلاك. وتتمثل الأهداف المرغوب الوصول إليها في إطار ما يسمى بعقود النجاعة في:

- تحسين النسبة المئوية لنمو الإنتاج الفلاحي من 6% في فترة 2000 / 2008 إلى 8,33% في فترة 2014/2010؛
- نمو الإنتاج وتحسين ادماجه وجمعه؛
- تقوية تنمية متوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية؛
- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف من خلال 10200 مشروع جوارى للتنمية الريفية المندجة في 2200 منطقة ريفية؛
- النهوض المستدام بالجهاز الصناعي الوطني وتحسين الادماج الصناعي ضمن الفروع؛
- استحداث مناصب شغل 750000 منصب دائم لاسيما في المناطق الفقيرة والمحرومة.²

لقد تم بناء سياسة التجديد الفلاحي والريفي تدريجيا وهي بمثابة حصيلة لمختلف الإجراءات والتدابير والتكيفات المتتالية للاستجابة للطلب الغذائي الذي هو في تزايد مستمر، وللمساهمة في تحسين ظروف المعيشة والعمل في الوسط الريفي، الطريق الذي تم قطعه حتى الآن يعد مهم غير أنه تبقى هنالك مجهودات إضافية للقيام بها لضمان عدم اقضاء المناطق الريفية وفئات اجتماعية من هذه الديناميكية، إضافة إلى تعزيز وتوسيع تغطية سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

إن السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وكذا التغيرات المناخية يمكن أن تتطور ويكون لها أثارا على تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي، تشكل هذه التغيرات أخطارا يجب أخذها بعين الاعتبار بجدية والتي يجب على القطاع أن يعد لها ويفكر في تدابير للتأقلم معها أو التقليل منها، كما أن التبعية القوية للموارد النفطية يمكن

¹ - المرجع السابق، ص: 08.

² - مراد جبارة، مرجع سبق ذكره، ص: 316، 317.

أن تتسبب في تقليص أو توقيف كفاءات دعم القطاع والاضرار بتنفيذ برنامج التجديد الفلاحي والريفي.¹

المطلب الثاني: السياسات الزراعية المطبقة في المغرب

يتم في هذا المطلب عرض لأهم السياسات الزراعية المطبقة في المغرب من فترة الاستقلال إلى يومنا هذا.

الفرع الأول: السياسات الزراعية في المغرب بعد الاستقلال

ورث المغرب القطاع الحديث من الاستعمار والذي يشكل 1 مليون هكتار في عام 1956 (12٪ من المساحة القابلة للزراعة) (والذي يجب أن يضاف إلى 400 000 هكتار من مزارع المغربية الحديثة)، تمتد هذه المنطقة على الأرض في إمكانات زراعية عالية.

تم استرجاع الأراضي المستعمرة تدريجيا (17 سنة) 1956-1973 وبطرق مختلفة:

- 400000 هكتار بيعت بطريقة غير شرعية من قبل المستوطنين للمزارعين المغاربة الخواص، وقد أيد هذه المبيعات في وقت لاحق.
- 350 000 هكتار تجزأت من ميثاق الإصلاح الزراعي إلى حصص (أقسام) فردية (5 هكتار مروحي، من 15 إلى 20 هكتار في المناطق البعلية).
- 250,000 هكتار قد عهدت لشركات (SODEA, SOGETA)، حالة المشاتل plantations للحيلولة دون حدوث انخفاض في قيمة الإنتاج.²

تميزت السنوات الأولى للاستقلال ببعض الغموض، وعدم وجود رؤية واضحة وبالتالي تناقض كبير في العمل. القرارات الأساسية التي يجب اتخاذها لم تكن موجودة، في الواقع، كان هذا الغموض في حد ذاته انعكاسا للصراعات على السلطة.³

في عام 1957، إطلاق «opération labour» لمدة خمس سنوات وتعبئة الريف المغربي حول محورين: تحديث تقنيات زراعة الحبوب، وتحسين الظروف المعيشية واستغلال الفلاحين،⁴ مع أهداف طموحة (غطاء 1000000 هكتار في خمس سنوات وتعزيز التنظيم التعاوني في المجتمع الريفي...)، وسرعان ما انهار العمل تحت ضربات "الملاك" التي يمكن أن تهدد المصالح بسبب تناقض المصالح، ولكن مع بداية سنوات الـ 60s، بداية سياسية

¹ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، مرجع سبق ذكره، ص: 35، 39.

² - Anne-Marie Jouve, **Evolution des structures de production et modernisation de secteur agricole au Maghreb**, Cahiers Options Méditerranéennes ; n. 36, Montpellier : CIHEAM, 1999, p : 227- 228.

³ - NAJIB AKESBI, **Évolution et perspectives de l'agriculture marocaine**, <http://www.abhatoo.net.ma>, consulté le 22/12/2016 à 15 : 55.

⁴ - Bouria Chaouki, **les politiques de développement agricole. Le cas de l'Algérie**, Thèse de doctorat en sciences commerciales, Université d'Oran, Algérie, 2010/2011, p : 325.

جديدة بدأت في أخذ مكانها، وقد تم إنشاء في عام 1960 مكتب الوطني للري لتنظيم التنمية في المناطق المروية، ثم في عام 1962 تم استبداله بالمكتب الوطني للتحديث الريفي (ONMR)، المسؤولة عن حصتها في تطوير الأراضي البعلية.¹

إن الأزمة المالية التي اندلعت في عام 1964 قادت السلطات المغربية إلى التماس تدخل البنك الدولي الذي كان لتشخيص اقتصاد البلاد وعلى وجه الخصوص في الزراعة، "توصيات" من هذه المهمة سوف تكون ربما حاسمة في صياغة الخيار الذي ينظم ويهيكل السياسة الزراعية الجديدة وعلاوة على ذلك، في نهاية العام نفسه الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للترويج الوطني والتخطيط برئاسة رئيس الدولة، يؤكد على إعطاء الأولوية للزراعة في خطط التنمية التي مازالت تقليدية، هذا أدى بطبيعة الحال للتأكيد على ضرورة: "تحديث" القطاع التقليدي والحد من تأثير التغيرات المناخية من خلال البحث عن أفضل إدارة للمياه من خلال بناء السدود لري الأراضي، والتركيز على "المناطق" التي تكون مجهزة لاستقبال المياه، وضمان أن تكون مزارع قابلة للحياة قادرة على الاستفادة من الممكنة، وتكثيف شروط الإنتاج وتوجيهها إلى "المحاصيل النقدية" (السكر والبنور الزيتية والخضروات والحليب والقمح والقطن (...)

هنا بدأت سياسة جديدة وهي سياسة السدود 1966.1985 استراتيجية الدولة تقوم على تقنيات أكثر تقدما، ومع ذلك سوف تواجه بعض الالتواءات في 70s. في عام 1967، تلتزم ببرنامج طموح² "مليون هكتار مروية"، تم تحديده كهدف في عام 1967، وكانت مشروعات الري كبيرة بالفعل.³

وعلى الرغم من تقلبات السياسة الزراعية والصعوبات المالية للدولة واصل نشاط بناء السدود عموما بخطى ثابتة، بحيث في عشرين عاما كان هناك بالفعل ستون سدا، واليوم تقريبا يدخل خدمة مائة سدا. خلال فترة السبعينات وضعت سلسلة من الخطط القطاعية من بين أهدافها الرئيسية "تلبية احتياجات البلاد في السلع الزراعية"، وقد استندت هذه الخطط بشكل عام على تحليل التغيرات في ميزان العرض / الطلب من المنتج، وتقييم إمكانيات الإنتاج، وتحديد أهداف لمتابعة، ووضع طرق لتنفيذ وتحقيق هذه الأهداف. كما كانت خلال هذه الفترة سلسلة من المشاريع المعروفة باسم "متكاملة" فبالإضافة إلى البعد الاقتصادي والتقني التقليدي (الاستثمار على الميكنة الزراعية، واستخدام الأسمدة والبنور المختارة وعلاجات الصحة النباتية، والائتمانات (...))، أضيفت الأبعاد الأساسية الأخرى التي كانت اجتماعية أو تنظيمية أو إيكولوجية: بناء الطرق والمدارس والعيادات وكهربية الريف، وإمدادات مياه الشرب وسوق التنمية، المنظمة المهنية، وحفظ التربة، وإعادة التشجير ...

1- NAJIB AKESBI, op.cit.

2- NAJIB AKESBI, op.cit.

3- Bouri Chaouki, op.cit, p : 325.

ما يزيد قليلا عن عشر سنوات من ذلك تم إطلاق ثمانية مشاريع تسمى رسميا " التنمية الزراعية المتكاملة للزراعة الجافة" خلال أجزاء مختلفة من المغرب، وبطبيعة الحال، فإن محتوى المشاريع وأهدافها تعتمد على خصائص كل منطقة من حيث المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

بعض المشاريع تكون موجهة أساسا نحو تكثيف محاصيل الخضار والبعض الآخر تركز على تحسين الرعي على الأراضي الجماعية أو العامة (الأطلس المتوسط)، والبعض الآخر تركز على الحفاظ على التربة ومكافحة تآكل التربة وتكثيف الإنتاج الحالي. كما أعطيت الأولوية لانتاج مناطق المشاريع من خلال فتح وتحسين الطرق والمسالك الريفية، والأولوية الثانية لتوفير المياه الصالحة للشرب والكهرباء وبناء المراكز الصحية والعيادات والمدارس. وأخيرا يتم إعطاء اهتمام خاص لتدريب الفنيين الذين يشرفون على المزارعين في مناطق المشروع، وبدأت تقدم نتائج ملموسة على أرض الواقع، وربما كانت أفضل لو استمرت.

ظهرت سياسات التكيف الهيكلي خلال الـ 80 خلق وضعاً جديداً في لخطط القطاعية ومشاريع التنمية المتكاملة الجافة سيكون أول الضحايا، وتم التخلي عن مشاريع التنمية المتكاملة دون أن يكون تقييم حقيقي لتحديد حدود واستخلاص الدروس.¹

الفرع الثاني: سياسة التكيف الهيكلي

طبقت سياسات التكيف الهيكلي في المغرب عام 1983 بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك بسبب اتساع حجم الاختلالات التي ظل الاقتصاد المغربي يعاني منها سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، ولتلك الظروف جاءت الحاجة إلى تطبيق برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي، والتي تتضمن خفض العجز في ميزان المدفوعات والميزانية العامة على مستوى التثبيت وتحقيق التوازن والنمو الاقتصادي على التصحيح الهيكلي². حيث عرفت سنوات الـ 80 بداية سيئة للمغرب انخفاض سعر الفوسفات أثر على توازن الميزانية والميزان التجاري، ثقل الديون فرضت على المغرب قبول مبدأ التعديل للحصول على الائتمان من أجل البقاء الاقتصادي على حساب العديد من الإصلاحات، فجاء PAS لاستعادة التوازنات الماكرو اقتصادية، ويهدف إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية اللازمة لتعزيز النمو المستدام على المدى المتوسط والطويل من خلال توزيع أفضل للموارد، وقد عرف في قطاع الزراعة مرحلتين:

(PASA الأول) على مدى عامين (1985-1987)، وأهداف طموحة للانتعاش:

- الحد من معدلات التبادل التجاري المعاكسة للمنتجات الزراعية وتحسين القدرة التنافسية الدولية (لاستكمال تأثير انخفاض قيمة)؛

¹- NAJIB AKESBI, op.cit.

²- إيمان عبد الجبار وسحر عباس، تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر والمغرب)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 10، 2008، ص: 134.

- تحرير التجارة في المنتجات والمدخلات الزراعية لمهارات التفاوض أفضل للمزارعين بالمنافسة؛
- خفض الدعم على المدخلات الزراعية، وخاصة فيما يتعلق الأسمدة ومياه الري؛
- خفض دعم الاستهلاك، وحلت محلها برامج المساعدة الغذائية الموجهة، أقل تكلفة وليس سحب أسعار الانتاج إلى أسفل؛
- إعادة تركيز أعمال الإدارة بشأن خدمات الطابع العام (البحوث والإرشاد...)
- تحديد الأولويات عالية للاستثمار العام في البنية التحتية الزراعية (المائية الكبيرة) واختيار الأرخص (الطاقة المائية الصغيرة)¹؛
- حماية التراث الطبيعي.

PASA الثاني غطى الفترة (1988-1990).²

وأوضحت معظم الصعوبات التي واجهتها أثناء تنفيذ برنامج التكيف بسبب النقص في التقييمات المسبقة لآثار برنامج التكيف، ومستوى التنسيق بين الإدارات المعنية.³

الفرع الثالث: استراتيجية التنمية الزراعية والريفية

صيغت هذه الاستراتيجية في جويلية 2000 (استراتيجية 2020 للتنمية الزراعية والريفية)، وتهدف إلى:

- تحقيق الأمن الغذائي عن طريق زيادة الإنتاج الفلاحي وتحسين نوعيته؛
- التقليل من الفقر والبطالة وتحسين الدخل الفلاحي للأسر الريفية وكذا تحسين شروط حياة أفضل لها؛
- حماية الموارد الطبيعية.

من خلال التركيز على المحاور التالية:

- ألقمة الزراعة بهدف تكييف جيد لمخططات النشاط مع واقع واحتياجات المستوى المحلي؛
- المشاركة التي تهدف إلى تحفيز جيد وفعال للفاعلين المحليين في طريقة التنمية؛
- التكامل الذي يهدف إلى تنسيق برامج تنموية من أجل بلوغ الحد الأقصى للفاعلين المحليين.⁴

الفرع الرابع: مخطط المغرب الأخضر

يعتبر مخطط المغرب الأخضر كاستراتيجية متكاملة ومندمجة لتنمية القطاع الفلاحي، تهدف بالخصوص الى:

- إعطاء القطاع الفلاحي دينامية متطورة متوازنة مع مراعاة الخصوصيات؛

1- NAJIB AKESBI, op.cit.

2- Idem.

3- Mokhtar BOUANANI, L'AJUSTEMENT STRUCTUREL AGRICOLE, <http://anafide.org/doc/HTE%2089/89-1.pdf>, consulté le 28/12/2016 à 12 : 48.

4- مراد جبارة، مرجع سبق ذكره، ص: 319.

- تميم الإمكانات واستثمار هوامش التطور؛
- مواجهة الرهانات المعاصرة مع الحفاظ على التوازنات السوسيو اقتصادية؛
- مواكبة التحولات العميقة التي يعرفها قطاع الصناعات الغذائية على المستوى العلمي.

تتمحور هذه الاستراتيجية الطموحة حول مقارنة شمولية وإدماجية لكل الفاعلين بمختلف توجهاتهم في القطاع الفلاحي، وقد ارتكزت الاستراتيجية على دعامتين أساسيتين هما: الفلاحة العصرية والفلاحة التضامنية.

تهدف دعامة الفلاحة العصرية إلى تنمية فلاحة متكاملة تستجيب لمتطلبات السوق، وذلك من خلال انخراط القطاع الخاص في استثمارات جديدة ومنصفة، في حين أن دعامة الفلاحة التضامنية تسطر لمقاربة ترمي بالأساس إلى محاربة الفقر في العالم القروي عبر تحسين دخل الفلاحين الصغار.

ويرجى عموماً من هذا المخطط المساهمة في نمو الاقتصاد المغربي وذلك بالرفع من الناتج الداخلي الخام وخلق فرص الشغل ومحاربة الفقر ودعم القدرة الشرائية للمستهلك المغربي وكذا ضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل.¹

يستند المخطط الأخضر على عدة مبادئ، وهي:

المبدأ الأول: اعتبار الزراعة كأهم قاطرة للتنمية خلال الـ 15 سنة المقبلة، وتدعيم حصتها في الناتج المحلي الخام لتحقيق ناتج سنوي بين 70 و100 مليار درهم من خلال استثمارات جديدة، الهدف هو خلق 600 ألف منصب دائم جديد، ومحاربة الفقر بتحسين الدخل الفلاحي بـ 2-3 مرات لحوالي مليون قروي، والرفع من قيمة الصادرات بـ 44-88 مليار درهم لأهم المنتجات كالحوامض والفواكه والخضراوات.

المبدأ الثاني: اعتماد التجميع كنموذج للتنظيم الزراعي، والذي هو شراكة بين المنتجين من جهة والمصنعين والموزعين من جهة أخرى لدمج مجموعة من الفلاحين حول مجمع يتوفر على إمكانيات تديرية مالية وتقنية. الهدف هو تمكين الفلاحين الصغار من تطوير انتاجهم، بفضل المدخلات والخدمات التي يقدمها المجمع من تأطير وتوفير تقنيات الإنتاج العصرية واقتناء أو استعمال مشترك لمعدات التجهيز وتمويل الاستثمارات.

المبدأ الثالث: ضمان تنمية الزراعة في مجموعها دون اقصاء، سطرت استراتيجية المغرب الأخضر دعامة للقطاع من خلال برنامجين:

- **الدعامة الأولى** خاصة بالفلاحة العصرية، أي المناطق المسقية والمطرية الملائمة (20% من المساحة المزروعة) والتي تتميز باعتماد أساليب عصرية وارتفاع المردودية، تدعم الدولة بواسطة صندوق التنمية الفلاحية تنفيذ

¹- <http://www.agriculture.gov.ma/ar/pages/la-strategie>, consulté le : 23/06/2019 à 09 :24.

استثمارات القطاع الخاص مع دعم خاص لمشاريع التجميع.

- **الدعم الثاني خاصة بالفلاحة التضامنية**، تخص الفلاحة الصغيرة (80%) في المناطق الجبلية والمطرية غير الملائمة والتي تعتمد على الأمطار، الدعم يختلف حسب نوعية المشاريع.

المبدأ الرابع: تشجيع الاستثمار الخاص، يقدر الاستثمار لإنجاز مخطط المغرب الأحمر بحوالي 18 مليار دولار، بالنسبة لمشاريع الدعم الأولى استثمار الخواص يقدر بنسبة 70% والاستثمار العمومي بنسبة 30% يتم توفيرها من قبل صندوق التنمية الفلاحية في صيغة مساعدات الاستثمار، أما بالنسبة للدعم الثانية فمساهمة الدولة تمثل 70-80% من الاستثمار الإجمالي وتقتصر مساهمة المستفيدين من مشاريع الدعم الثانية في حدود 20 و30%.

المبدأ الخامس: اعتماد مقاربة تعاقدية، إنجاز المخطط يتم عبر شراكة تحدد مسؤولية جميع المتدخلين في مختلف القطاعات خاصة الإدارة، المنتجين الجهويين والمهنيين والجمعيات.

المبدأ السادس: جعل تنمية الزراعة تنمية مستدامة، موازاة مع إنجاز هذه الأهداف تتوخى الاستراتيجية الحفاظ على الموارد الطبيعية، من أجل تأمين زراعة مستدامة من خلال عدة إجراءات منها: الدعم لاستعمال أنظمة السقي المقتصدة للمياه، دعم تنمية استعمال الطاقات المتجددة في الميدان الزراعي.

المبدأ السابع: إصلاح الإطار القطاعي للفلاحة، من خلال تطوير الإطار المؤسسي من أجل تدخل ومصاحبة أفضل للقطاع وخلق آليات جديدة لإنجاز المخطط.¹

لقد اتسمت السياسات الزراعية التي تم تنفيذها في الجزائر والمغرب بعدم الاستمرارية وعدم المتابعة، كما أنها صممت ونفذت دون قياس وتقييم لآثار هذه السياسات على حل القضايا الرئيسية التي تواجه المجتمع، على وجه الخصوص آثار السياسات الزراعية والغذائية على التنمية الشاملة، وآثار بعض السياسات الأخرى على الزراعة والغذاء. لا يمكن النظر إلى السياسات الزراعية بمعزل لأنها تندرج في السياسة الاقتصادية الشاملة.

كذلك عدم وجود الحد الأدنى من الدقة في التنبؤ بآثار السياسات غالباً ما يؤدي إلى هدر كبير للموارد النادرة بسبب سوء تخصيصها، الأمر الذي يؤثر على البلدان النامية التي على وجه التحديد لديها نقص حاد في الموارد.

من المؤكد أن تجاوز الطبيعة التقريبية لهذه السياسات وفسح المجال لسياسات أكثر عقلانية وأكثر دقة وأكثر تحديداً في أهدافها ووسائلها وأكثر أمناً في النتائج المتوقعة.²

¹ - المعهد العربي للتخطيط، التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي، العدد 121، جسر التنمية، الكويت، جانفي 2015، ص ص: 23، 24.

² - Slimane Bedrani, **Les politiques agricoles et alimentaires en Algérie et les grandes questions du développement**, Cahiers Options Méditerranéennes ; n. 1(4), Montpellier: CIHEAM, 1993, p: 61.

المبحث الثالث: دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب

بالرغم من السياسات والاستراتيجيات التي وضعتها الجزائر والمغرب لتحقيق الأمن الغذائي، إلا أنها لاتزال تعتمد على الاستيراد لتغطية احتياجاتها الغذائية خاصة الأساسية منها، ولمعرفة قدرة القطاع الزراعي في الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب يتم في هذا المبحث التطرق إلى النقاط التالية الذكر.

المطلب الأول: الفجوة بين الإنتاج الزراعي والواردات في الجزائر والمغرب

لمعرفة قدرة القطاع الزراعي في تغطية الاحتياجات الغذائية، سيتم في هذا المطلب المقارنة بين الكمية المنتجة والكمية المستوردة من السلع الرئيسية.

الفرع الأول: الفجوة بين الإنتاج الزراعي والواردات في الجزائر

يبين الجدول رقم (3-22) تطور الإنتاج الزراعي لبعض المواد الغذائية الرئيسية إضافة إلى تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة 2003/2015، الكميات تقاس ب: ألف طن.

جدول رقم (3-22): تطور الإنتاج الزراعي والواردات في الجزائر

| 2018 | | 2017-2013 | | 2012-2008 | | 2007-2003 | | و: ألف طن |
|----------|---------|-----------|---------|-----------|---------|-----------|---------|-----------------|
| الواردات | الإنتاج | الواردات | الإنتاج | الواردات | الإنتاج | الواردات | الإنتاج | |
| 13054,7 | 6046,88 | 12049,22 | 3010,2 | 9151.3 | 4075.7 | 7326.8 | 3889.1 | الحبوب |
| 143,7 | 4653,32 | 118,01 | 4706,04 | 113.81 | 3237.8 | 1068.29 | 1924.1 | البطاطا |
| 223,14 | 308,68 | 208,7 | 280,84 | 198.68 | 275,34 | 210,17 | 220,64 | البقوليات |
| 27,94 | 6910,24 | 50,62 | 6058,02 | 30.00 | 8394.2 | 16.02 | 4085.2 | الخضار |
| 393,67 | 6703,94 | 404,97 | 4805,3 | 400.80 | 2636.0 | 273.03 | 2450.2 | الفواكه |
| 51,76 | 797,45 | 65,72 | 760 | 61.01 | 520.82 | 71.24 | 384.92 | اللحوم |
| 31,87 | 103,83 | 31,41 | 103,42 | 25.46 | 123.78 | 20.17 | 137.45 | الأسماك |
| 0,3 | 314 | 0,45 | 343,07 | 0.55 | 219.58 | 1.46 | 178.57 | البيض |
| 466,47 | 3064,92 | 770,42 | 3650,5 | 618,76 | 2667.9 | 618,52 | 1720.7 | الحليب والألبان |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، 2011-2017، المجلد: 31، 35، 36، 37.

<http://www.fao.org/faostat/fr/#data/TP>, consulté le : 09/11/2020 à 16 :18.

الجدول أعلاه يوضح الفجوة بين الإنتاج والاستيراد لأهم السلع الزراعية في الجزائر، حيث نلاحظ أن الجزائر تعتمد بشكل كبير في تغطية احتياجات سكانها على الواردات بالنسبة للمنتجات الرئيسية في ظل عجز الإنتاج الزراعي وعدم قدرته على تغطية الاحتياجات الغذائية، رغم زيادة الإنتاج الزراعي خاصة بالنسبة للحبوب حيث نلاحظ أن الواردات تمثل ضعف الإنتاج خلال الفترة 2003-2007 وفي الفترة 2008-2012، وفي الفترة

2013-2017 تجاوزت ثلاثة أضعاف الإنتاج الزراعي أما في سنة 2018 فالواردات تمثل ضعف الإنتاج الزراعي، رغم ارتفاعها عن الفترة السابقة وهذا راجع إلى زيادة في الإنتاج الزراعي، بالنسبة للبقوليات فالواردات تتجاوز الـ 70% من الإنتاج الزراعي، بالنسبة للحليب والألبان تتراوح الواردات بين 15 و30% من الإنتاج الزراعي، الأسماك تمثل 30% من الإنتاج الزراعي، الفواكه تمثل الواردات من 6-15% من الإنتاج الزراعي، اللحوم تمثل الواردات من 6-18% من الإنتاج، بالنسبة للبيض فنلاحظ أن الواردات منخفضة جدا.

نلاحظ أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على الواردات بالنسبة للحبوب والبقوليات وبدرجة أقل الألبان والأسماك، وتشكل هذه المنتجات الغذاء الرئيسي لسكانها، بالنسبة للبيض يغطي الإنتاج جميع الاحتياجات، بالنسبة للبطاطا والخضر واللحوم فهذه المنتجات تساهم بنسبة كبيرة في تغطية الاحتياجات الغذائية. قد يتم اللجوء إلى الواردات لتوفير بعض المنتجات لكن الاعتماد على الواردات بشكل رئيسي في تغطية الاحتياجات الغذائية، دليل على قصور القطاع الزراعي وعدم قدرته على تغطية الطلب المحلي من خلال الإنتاج خاصة بالنسبة للمنتجات الرئيسية مثل الحبوب والألبان التي تشكل معظم غذاء السكان.

الفرع الثاني: الفجوة بين الإنتاج الزراعي والواردات في المغرب

يبين الجدول رقم (3-23) تطور الإنتاج الزراعي لبعض المواد الغذائية الرئيسية إضافة إلى تطور الواردات في المغرب خلال الفترة 2003-2018.

جدول رقم (3-23): تطور الإنتاج الزراعي والواردات في المغرب

| 2018 | | 2017-2013 | | 2012-2008 | | 2007-2003 | | و: ألف طن |
|----------|---------|-----------|---------|-----------|---------|-----------|---------|-----------|
| الواردات | الإنتاج | الواردات | الإنتاج | الواردات | الإنتاج | الواردات | الإنتاج | |
| 6204,4 | 10390,5 | 6946,25 | 8937,2 | 5808.1 | 7504.2 | 4815.4 | 6263.8 | الحبوب |
| 67,7 | 1869,1 | 47,98 | 1764,7 | 25,87 | 1571.4 | 45,03 | 1498.1 | البطاطا |
| 97,58 | 257,4 | 35,2 | 272,3 | 30.47 | 275.66 | 19.93 | 237.11 | البقوليات |
| 25,13 | 4414,4 | 22,48 | 5017,3 | 21.91 | 5695.9 | 15.60 | 5159.9 | الخضر |
| 134,78 | 6089,4 | 124,12 | 4372,4 | 114.06 | 3695.1 | 60.48 | 3261.4 | الفواكه |
| 26,84 | 1268,8 | 23,18 | 1072,06 | 10.30 | 905.89 | 6.83 | 616.15 | اللحوم |
| 68,72 | 1411,8 | 64,85 | 1373,89 | 54.95 | 1127.4 | 35.02 | 929.98 | الأسماك |
| 0,6 | 396 | 0,5 | 292,6 | 0.08 | 222.00 | 0.05 | 164.00 | البيض |
| 675,61 | 1752,38 | 687,8 | 2446,2 | 673.41 | 2090.0 | 674.11 | 1440.2 | الألبان |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، 2011-2017، المجلد: 31، 35، 36، 37.

<http://www.fao.org/faostat/fr/#data/TP>, consulté le : 09/11/2020 à 16 :18.

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه رغم تطور الإنتاج الزراعي في المغرب إلا أنه يبقى غير كافي لتغطية الاحتياجات

الغذائية للسكان، فبالنسبة للحبوب تشكل الواردات من 60-77% الإنتاج الزراعي، وبالنسبة لمنتجات الألبان فإن الإنتاج الزراعي غير كاف لتغطية الاحتياجات لذلك تم اللجوء إلى الواردات لتغطية الاحتياجات حيث تتراوح الواردات بين 31-47% من الإنتاج الزراعي، أما بالنسبة للحوم والبطاطا والخضر والفواكه والبقوليات والأسماك فإن الإنتاج الزراعي يغطي نسبة كبيرة من الاحتياجات الغذائية وتعد الواردات بالنسبة لهذه المنتجات منخفضة ولا تتجاوز 5%، بالنسبة للبيض فإن الإنتاج الزراعي يغطي الاحتياجات الغذائية وتعتبر الواردات في هذا المنتج معدومة.

المطلب الثاني: الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية الرئيسية

تمثل نسب الاكتفاء الذاتي قدرة الإنتاج على تغطية الاستهلاك ويتم حساها بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاكتفاء الذاتي} = (\text{الإنتاج} / \text{المتاح للاستهلاك}) * 100^1$$

الفرع الأول: نسب الاكتفاء الذاتي في الجزائر

الجدول رقم (3-24) يوضح نسب الاكتفاء الذاتي المحققة لبعض المنتجات في الفترة 2003-2019.

جدول رقم (3-24): نسب الاكتفاء الذاتي في الجزائر

| و: ألف طن | -2003 2007 | -2008 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|--------------|---------------|---------------|-------|-------|-------|------|-------|-------|-------|
| الحبوب | 34,70 | 30,83 | 39,57 | 21,65 | 21,39 | 18 | 20,34 | 19,91 | 19,41 |
| البطاطا | 94,28 | 96,61 | 98,52 | 97,44 | 96,74 | 98,3 | 97,49 | 97,51 | 97,76 |
| البقوليات | 23,46 | 25,50 | 34,02 | 32,78 | 27,69 | 31 | 30,49 | 29,72 | 30,40 |
| الخضر | 99,65 | 99,68 | 99,74 | 99,80 | 99,78 | 99,6 | 99,72 | 99,7 | 99,67 |
| الفواكه | 90,34 | 87,21 | 93,03 | 89,97 | 91,30 | 94,8 | 92,02 | 92,70 | 93,17 |
| اللحوم | 84,39 | 89,68 | 93,05 | 90,13 | 91,96 | 92,7 | 91,59 | 92,08 | 92,36 |
| الأسماك | 88,56 | 84,08 | 81,67 | 69,84 | 71,87 | 77 | 72,90 | 73,92 | 74,60 |
| البيض | 99,19 | 99,75 | 100 | 99,95 | 99,93 | 99,6 | 99,82 | 99,57 | 99,66 |
| الألبان | 39,91 | 48,74 | 63,17 | 50,92 | 53,59 | 80,6 | 61,70 | 65,29 | 69,19 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد: 31، 35، 36، 37، الخرطوم، 2011-2017.

- السنوات الثلاث الأخيرة تم الاعتماد على المتوسط الحسابي.

الجدول أعلاه يوضح تطور نسبة الاكتفاء الذاتي للمنتجات الزراعية في الجزائر، حيث يلاحظ من الجدول أن نسبة الاكتفاء الذاتي تختلف من منتج إلى آخر حيث نجد منتجات ذات اكتفاء ذاتي منخفض، ومنتجات سجلت اكتفاء ذاتي متوسط ومنتجات مرتفع، المنتجات التي سجلت نسب اكتفاء ذاتي منخفضة: الحبوب وقد تراجعت

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، 2017.

خلال السنوات الأخيرة من 39,57% إلى 19,41%، البقوليات نسبة الاكتفاء الذاتي في حدود 30%، الألبان متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي 59%.

منتجات ذات اكتفاء ذاتي مرتفع: نجد البيض والخضر فقد تجاوزت نسبة تحقيق الاكتفاء الذاتي في هاته المادتين 99%، ثم تأتي بعدها البطاطا والفواكه واللحوم. وبالنسبة للأسمك فنلاحظ تراجع نسبة تحقيق الاكتفاء الذاتي لكنها تبقى مقبولة في حدود 73%.

إن هذه النتائج المسجلة في المنتجات الزراعية تعتبر نتائج حسنة لكنها غير كافية لضمان الأمن الغذائي للسكان.

الفرع الثاني: نسب الاكتفاء الذاتي في المغرب

الجدول (3-25) يوضح نسب الاكتفاء الذاتي المحققة لبعض المنتجات في الفترة 2003-2019.

جدول رقم (3-25): نسب الاكتفاء الذاتي في المغرب

| و: ألف طن | 2008- 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|--------------|---------------|--------|--------|--------|-------|--------|--------|--------|
| الحبوب | 56,71 | 67,92 | 68 | 68,35 | 59 | 64,98 | 62,61 | 62,2 |
| البطاطا | 100,79 | 99,92 | 99,84 | 98,74 | 99,6 | 99,39 | 99,24 | 99,41 |
| البقوليات | 92,51 | 95,55 | 95,62 | 97,57 | 81,6 | 91,59 | 90,25 | 87,81 |
| الخضر | 114,3 | 120,3 | 120,6 | 115 | 122,4 | 119,3 | 118,9 | 120,21 |
| الفواكه | 116,11 | 116 | 121,71 | 116 | 118,2 | 118,63 | 117,61 | 118,14 |
| اللحوم | 98,93 | 98,86 | 98,96 | 98,95 | 97,5 | 98,47 | 98,3 | 98,09 |
| الأسمك | 147,94 | 144,48 | 135,5 | 135,5 | 113,3 | 128,1 | 125,63 | 122,34 |
| البيض | 100,51 | 100,74 | 100,58 | 100,44 | 99,6 | 100,2 | 100,08 | 99,96 |
| الألبان | 79,68 | 83,59 | 85,69 | 85,74 | 82,2 | 84,54 | 84,16 | 83,63 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد: 31، 35، 36، 37، الخرطوم، 2011-2017.
- السنوات الثلاث الأخيرة تم الاعتماد على المتوسط الحسابي.

من الجدول أعلاه نلاحظ تطور في نسبة الاكتفاء الذاتي للمنتجات الزراعية، حيث نجد منتجات حققت نسب اكتفاء ذاتي مرتفعة: الأسمك في المرتبة الأولى ورغم تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي إلا أنها تبقى مرتفعة حيث سجلت في 2019 نسبة 122%، ثم تأتي الخضر والفواكه بنسبة 118%، ثم البيض بنسبة 100,44%، ثم البطاطا واللحوم والبقوليات فقد تجاوزت 90%، الألبان ارتفعت النسبة من 73% إلى 83%، الحبوب نسبة الاكتفاء الذاتي 60%.

خلاصة الفصل:

يملك القطاع الزراعي في الجزائر والمغرب إمكانيات زراعية إذا ما أحسن استغلالها سوف تضمن الأمن الغذائي، لكن ومن خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل فيما يتعلق بمؤشرات القطاع الزراعي من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، تطور الإنتاج الزراعي... فإن القطاع الزراعي في البلدين في تحسن لكنه يبقى بعيد عن تحقيق ما هو مطلوب منه ويبقى اعتمادها على الواردات بشكل كبير لضمان أمنها الغذائي، رغم سعي الجزائر والمغرب لتطوير قطاعهما الزراعي وضمان توفير الاحتياجات الغذائية من خلال وضع سياسات واستراتيجيات مختلفة، ففي الجزائر بدأت بمرحلة التسيير الذاتي التي عرفت التسيير الجماعي للأراضي من طرف عمالها وتحت إشراف الدولة، ثم انتقلت إلى مرحلة الثورة الزراعية التي تهدف إلى تنظيم الانتفاع من الأرض واستغلالها ووسائل زراعتها، ثم جاءت بعدها إعادة الهيكلة والتي كان الهدف منها تكثيف وتحديث القطاع العام وتوحيد أشكال الملكية في القطاع الحكومي، كما عرفت هذه المرحلة إصدار قانون رقم 83-18 الذي نص على أنه يمكن لكل فلاح قام باستصلاح أرض أن يستفيد منها وتصبح ملكا له، إن نتائج هذه الإصلاحات الثلاثة لم ترقى للمستوى المطلوب، كما أن تطبيق قانون 83-18 مهد لفترة جديدة تميزت بالتوجه نحو اقتصاد السوق وتخلي الدولة عن القطاع الفلاحي، وقد عرفت مجموعة من الإصلاحات تمثلت في إصلاح 1987 الذي نص على إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية والعمومية، وبرنامج التكيف الهيكلي الذي كان مدعوما من قبل صندوق النقد الدولي وتم توقيع الاتفاق في سنة 1994، وقد نص على تحرير الإنتاج الزراعي وأسعار السلع الزراعية غير أن هذا البرنامج أثر سلبا على وتيرة الإنتاج الزراعي وعلى الفلاحين وأدى إلى حدوث عجز في القطاع الفلاحي. أدى فشل هذه السياسات إلى تبني الدولة الجزائرية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000 الذي كان بداية لعودة الدولة وبناء القطاع الزراعي إضافة إلى استراتيجية التنمية الريفية المستدامة.

بالنسبة للمغرب أيضا قد تميزت السنوات الأولى للاستقلال بعدم وجود رؤية واضحة لتسيير القطاع الزراعي، فقد عرفت إطلاق مجموعة من السياسات، السياسة الأولى في 1957 كان الهدف منها تحديث زراعة الحبوب وتحسين الظروف المعيشية في الريف المغربي، ثم جاءت في سنة 1966 سياسة السدود من أجل تشجيع الري وتطويره من خلال بناء السدود، وفي سنة 1983 تبنت المغرب سياسة التكيف الهيكلي. في سنة 2000 وضعت المغرب استراتيجية التنمية الزراعية والريفية، وفي سنة 2008 مخطط المغرب الأخضر.

إن السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر والمغرب اتسمت بعدم استمراريتهما، وعدم متابعة وتقييم نتائجها لمعرفة نقاط قوتها وضعفها وأسباب فشلها في تحقيق النتائج والأهداف المرجوة منها.

الفصل الرابع

تحليل تقييمي مقارنة للاستدامة الزراعية والأمن
الغذائي المستدام في الجزائر والمغرب وسبل
تعزيزهما

في ضوء الأهمية البالغة للزراعة من أجل تحقيق الأمن الغذائي وضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، تعتبر الزراعة المستدامة محورية لتحقيق أفضل أداء، من أجل تلبية احتياجات الإنسان المتغيرة مع ضمان استمرار إنتاجية الموارد في المدى البعيد والمحافظة على وظائفها البيئية.

لتقييم نظم الزراعة المستدامة تعد المؤشرات أدوات هامة، فهي توفر إطارًا توجيهيًا لاستعراض الخيارات المتاحة على صعيد السياسات بالنسبة إلى الزراعة، والتي من شأنها أن تساعد صانعي السياسات على تقييم التأثيرات المتعددة الأبعاد لنظم الزراعة والقدرة على قياس أدائها على مستويات مختلفة.

انطلاقًا مما سبق يهدف هذا الفصل إلى تقييم أداء الزراعة المستدامة والأمن الغذائي المستدام في الجزائر والمغرب باستخدام مؤشرات قياس الاستدامة ومؤشرات الأمن الغذائي.

- **المبحث الأول:** مؤشرات قياس الزراعة المستدامة.
- **المبحث الثاني:** قياس الزراعة المستدامة في الجزائر والمغرب.
- **المبحث الثالث:** مؤشرات الأمن الغذائي المستدام في الجزائر والمغرب.
- **المبحث الرابع:** تحديات وسبل تطوير الزراعة المستدامة في الجزائر والمغرب.

المبحث الأول: مؤشرات قياس الزراعة المستدامة

تمكن المؤشرات صناعات السياسات والمزارعين والشركات والمجتمع المدني من فهم الظروف الحالية بشكل أفضل، وتحديد الاتجاهات، تحديد الأهداف، رصد التقدم، ومقارنة الأداء بين المناطق والبلدان. وفي هذا السياق يتم في هذا المبحث تحديد مجموعتين من المؤشرات التي تساعد على قياس الاستدامة في مجال الزراعة.

المطلب الأول: نظم قياس الزراعة المستدامة

ركزت المجتمعات الأكاديمية والعلمية وصانعي السياسات اهتمامها في السنوات الأخيرة على مفاهيم "البيئة المستدامة" و "التنمية المستدامة"، واقترن ذلك بمحاولات لتطوير نظم عملية لقياس الاستدامة في النظم المختلفة للزراعة.¹

الفرع الأول: ضرورة قياس الزراعة المستدامة

تتمثل المشكلة الحالية في تقييم نظم الزراعة في الحصول على مؤشرات مكانية وزمانية مقبولة وتطبيقها لمعرفة ما إذا كانت ممارسة معينة مستدامة أم لا، وتنشأ هذه المشكلة لأن الاستدامة مفهوم ديناميكي ينطوي على عدة أبعاد مستقلة، قد يكون من الصعب التوفيق بين الاستدامة في هذه الأبعاد لأن كل منها سيكون له نطاق زمني مختلف ومنظور مختلف في كل سياق.²

كما أن ما يعرف بأنه "مستدام" يعتمد إلى حد ما على وجهات نظر المحللين، ولكن حتى إذا كان القياس الدقيق للزراعة المستدامة صعب، عندما يتم اختيار معايير محددة يمكن القول ما إذا كانت هناك اتجاهات معينة ثابتة أو متصاعدة أو منخفضة...، الاستدامة يمكن قياسها من خلال فحص التغيرات في الغلة والإنتاجية الكلية للعوامل، ومع ذلك فإن تقييمات الاستدامة تشكل معونة كبيرة لهذه العملية.

ينظر بشكل متزايد إلى مؤشرات الاستدامة كأدوات هامة في تقييم وتنفيذ نظم الزراعة المستدامة، وهناك العديد من القوائم والمصفوفات الخاصة بالمؤشرات المقترحة. تختلف أدوات القياس والرصد للاستدامة بشكل كبير في التغطية الجغرافية والقطاعية، والمجموعات المستهدفة مثل المزارعين أو صناعات السياسات، واختيار المؤشرات، وتجميع وطريقة الترجيح، والوقت اللازم للتنفيذ.³

¹- Hayati, D, **A Literature Review on Frameworks and Methods for Measuring and Monitoring Sustainable Agriculture**, Technical Report n.22. Global Strategy Technical Report, Rome, March 2017, p: 14.

²- LIN ZHEN, JAYANT K. ROURAY, **Operational Indicators for Measuring Agricultural Sustainability in Developing Countries**, Environmental Management Vol. 32, No. 1, DOI: 10.1007/s00267-003-2881-1, Springer-Verlag New York Inc, 2003, p: 34, 35.

³- Hayati, D, op.cit, p: 14, 15, 20, and 21.

الفرع الثاني: مستويات قياس الزراعة المستدامة

تم تطوير عدد متزايد من أدوات وأطر قياس الاستدامة لدعم صنع القرار في الزراعة تتراوح من مستوى المزرعة إلى التطبيقات على المستوى الدولي، وتم التركيز على مستويات مختلفة من التحليل، وبالتالي قدمت مؤشرات استدامة مختلفة تستند إلى أهدافها ومجالها الفكري.¹

جدول رقم (4-01): الأبعاد الأساسية ومستويات المطابقة لتقييم الاستدامة الزراعية

| المستوى | البعد |
|---|--------|
| الجوانب البيئية الجوانب الاقتصادية الجوانب الاجتماعية | معياري |
| محلي (على مستوى المزرعة) إقليمي الوطني (على مستوى الدولة) | مكاني |
| طويل الأمد المدى القصير | زمني |

Source : Dariush Hayati, Zahra Ranjbar, and Ezatollah Karami, **Measuring Agricultural Sustainability**, Sustainable Agriculture Reviews 5, DOI 10.1007/978-90-481-9513-8_2, Springer Science+Business Media B.V,2010, p : 9.

يتم قياس ومراقبة الزراعة المستدامة على مستويات مختلفة، تحديد المستويات والمعايير يسمح بتحديد المقاييس القابلة للتطبيق على كل مستوى. كما يوضح الجدول رقم (4-02) مستويات التحليل في تقييمات الاستدامة بالنسبة للبعد المكاني:

جدول رقم (4-02): مستويات تحليل الاستدامة للبعد المكاني

| مستوى التقييم | الخصائص النموذجية للاستدامة | المحددات النموذجية |
|---------------|---|--|
| الحقل | المحاصيل والحيوانات المنتجة، حفظ التربة والمياه، انخفاض مستوى آفات المحاصيل وأمراض الحيوان. | إدارة التربة والمياه، مكافحة البيولوجية للآفات، استخدام السماد العضوي الأسمدة والمبيدات الحشرية وأصناف المحاصيل والسلالات الحيوانية. |
| مزرعة | الوعي بين المزارعين، تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، نظم الإنتاج قابلة للحياة. | الوصول إلى المعرفة والمدخلات والأسواق. |
| الدولة | الوعي العام، التطوير السليم للإمكانات الزراعية الإيكولوجية، الحفاظ على الموارد. | سياسات للتنمية الزراعية، ضغط السكان، التعليم الزراعي، والبحوث والإرشاد. |
| العالم | نوعية البيئة الطبيعية، آليات الرفاه والإنصاف البشرية، البحوث الزراعية الدولية والتنمية. | السيطرة على التلوث، استقرار المناخ، شروط التجارة، التوزيع. |

Source: Hayati. D, **A Literature Review on Frameworks and Methods for Measuring and Monitoring Sustainable Agriculture**, Technical Report n.22. Global Strategy Technical Report, Rome, March 2017, p: 30.

¹ -Ibid, p: 18, 19.

يظهر الجدول السابق الإجراءات التي يتم تنفيذها على مستوى الحقل، المزرعة، المستوى الوطني وعلى المستوى العالمي لقياس ورصد الاستدامة في الزراعة.

الفرع الثالث: معايير اختيار مؤشرات القياس

يمكن أن تؤثر عوامل مختلفة على اختيار الأداة من قبل الباحثين والحكومات، على سبيل المثال يعتمد عادة على البيانات والوقت والقيود المفروضة على الميزانية. ويمكن إيجاز الجوانب التي يجب مراعاتها عند اختيار المؤشرات لتقييم الزراعة المستدامة فيما يلي:¹

1. سهولة الاستخدام والتقييم؛
2. التوافر النسبي للبيانات التي تمثل المؤشرات؛
3. الحساسية للتغيرات على النظام؛
4. وجود قيم وتوجيهات عتبة؛
5. إنتاجية؛
6. الشفافية: شفافية النموذج والبيانات المستخدمة (التصميم والتعميمات وما إلى ذلك)، والشفافية بشأن أوجه عدم التيقن من النتائج المشتقة من النموذج؛
7. تصحيح البيانات: تصحيح البيانات التي يتم استخدامها لحساب مؤشرات؛
8. الشمولية من حيث أخذ الركائز الثلاث (أي الاقتصاد والبيئة والمجتمع) في الحسبان ومستوى التكامل بين الأركان.

الفرع الرابع: طرق قياس الزراعة المستدامة

اقترحت طرق مختلفة لقياس الزراعة المستدامة:

تعتبر مؤشرات الاستدامة هي الطريقة الأكثر شيوعاً والمتوفرة لتقييم الاستدامة في الأدبيات، تم تحديد مؤشرات الاستدامة كمؤشرات توفر معلومات بشكل مباشر أو غير مباشر، عن الجدوى المستقبلية لمستويات محددة من الأهداف الاجتماعية مثل الرفاه المادي والجودة البيئية والراحة الطبيعية،² ومن خلالها يمكن الحكم على طبيعة التغيير بالضبط وما إذا كانت التنمية تتقدم أو تتراجع. كما تم الاقتراح في الأدبيات أن مؤشرات عدم الاستدامة يمكن استخدامها بدلاً من مؤشرات الاستدامة عند تقييم النظم الزراعية، حيث ينظر أنه من الأسهل والأسرع تحديد القيود للتقدم بدلاً من جميع العوامل التي تسهم في التقدم.

¹- Hayati. D, op.cit, p: 25, 26.

²- LIN ZHEN, JAYANT K. ROUFRAY, op.cit, p: 35.

لاحظ Smith and McDonald (1997) أن مؤشرات عدم الاستدامة مطلوبة لأنها:

أولاً: تزيل الحاجة إلى تحديد ما هو مستدام؛

ثانياً: عادة ما تكون متاحة وقابلة للقياس؛

ثالثاً: أسبابها وآثارها معروفة عادة؛ و

رابعاً: يتم ربطها بسهولة بممارسات إدارة الموارد.

تشمل مؤشرات واضحة مباشرة لعدم الاستدامة تدهور الأراضي، وتغير التكوين النباتي للغابات والمراعي، والاتجاهات السلبية الطويلة في المحاصيل، وانخفاض نصيب الفرد من المنتجات الزراعية، وزيادة استخدام الأراضي الهامشية الفرعية، وكثافة استخدام المدخلات وتقليل التنوع البيولوجي، والاعتماد المفرط على الموارد الخارجية مثل الأسمدة والمبيدات.¹

المطلب الثاني: أنواع مؤشرات قياس الزراعة المستدامة

تم وضع العديد من المؤشرات لقياس الزراعة المستدامة، وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى: مؤشرات تقييم استدامة نظم الأغذية والزراعة وتعرف بالمبادئ التوجيهية لتقييم استدامة الأنظمة الغذائية والزراعة SAFA، مؤشرات الاستدامة البيئية لمعهد الموارد العالمية (World Resources Institute) WRI.

الفرع الأول: المبادئ التوجيهية لتقييم استدامة الأنظمة الغذائية والزراعة SAFA

تم وضع المبادئ التوجيهية SAFA بشأن تقييم استدامة الأنظمة الغذائية والزراعة لتقييم أثر عمليات الأغذية والزراعة على البيئة والناس، تقدم SAFA إطاراً شاملاً يشمل جميع جوانب الزراعة المستدامة وتربية الماشية ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية والغابات ومرحلة ما بعد الحصاد والتجهيز والتوزيع والتسويق.

أولاً: إطار عمل SAFA

يبدأ إطار عمل SAFA بأبعاد الاستدامة وهي: الحكم الرشيد، السلامة البيئية، القدرة على الصمود الاقتصادي، الرفاه الاجتماعي، هذه الأبعاد واسعة وتشمل جوانب عديدة ويتم ترجمتها إلى تعريف متفق عليه علمياً للاستدامة من خلال مواضيع ومواضيع فرعية لكل من ركائز الاستدامة، تم تحديدها في مجموعة من 21 موضوع أساسية تتعلق بالاستدامة، وتم تفصيل كل موضوع من مواضيع الاستدامة الرئيسية في مواضيع فرعية أو قضايا فردية

¹ - Hayati. D, op.cit, p: 35.

في إطار مواضيع SAFA مع ما يرتبط بذلك من أهداف الاستدامة الصريحة، ويتألف هذا المستوى من 58 موضوعا فرعيا. حددت SAFA مؤشرات ضمن كل موضوع فرعي يحدد معايير قابلة للقياس فيما يتعلق بالأداء المستدام للموضوع الفرعي، وهذه المؤشرات هي أمثلة يمكن استخدامها إذا لم تتوفر مؤشرات أخرى أكثر ملاءمة وهي قابلة للتطبيق على المستوى الكلي وهذا يعني جميع أحجام وأنواع المشاريع وفي جميع السياقات.¹

يبين الجدول الموالي أبعاد ومواضيع المبادئ التوجيهية لتقييم استدامة الأنظمة الغذائية والزراعة SAFA:

جدول رقم (4-03): أبعاد ومواضيع SAFA

| المواضيع | الأبعاد |
|---|------------------|
| أخلاقيات الشركات المساءلة المشاركة قواعد القانون الإدارة الشاملة | بعد الحوكمة |
| الغلاف الجوي الماء الأرض التنوع البيولوجي المواد والطاقة رفاهة الحيوان | النزاهة البيئية |
| الاستثمار درجة الحساسية جودة المنتج والمعلومات الاقتصاد المحلي | الصمود الاقتصادي |
| سبل العيش الكريم ممارسات التداول العادلة حقوق العمال العدالة سلامة الانسان والصحة التنوع الثقافي | الرفاه الاجتماعي |

Source: Food and Agriculture Organization of the United Nations, **SAFA Sustainability Assessment of Food and Agriculture Systems Guidelines Version 3.0**, Rome, 2014, p: 20.

¹- FAO, **SAFA Sustainability Assessment of Food and Agriculture Systems Guidelines**, Version 3.0, Rome, 2014, p: 2-5.

يتمثل الناتج النهائي لتقييم SAFA في تقرير الأداء الذي يحتوي على مراجعة وصفية وتحليلية لاستدامة الكيانات التي تم تقييمها بناء على الخطوات الأربع التالية:

الخطوة الأولى: التخطيط أي تحديد الأهداف ونطاق التقييم؛

الخطوة الثانية: السياقية أي تحديد قائمة بموضوعات الاستدامة والمواضيع الفرعية ذات الصلة؛

الخطوة الثالثة: اختيار الأدوات والمؤشرات؛

الخطوة الرابعة: الإبلاغ وتقديم التقرير.

تسعى مؤشرات SAFA الافتراضية إلى أن تكون مقاييس قائمة على الأداء وقابلة للقياس، تركز هذه المؤشرات على النتائج ولا تنص على ممارسات معينة.

ثانياً: مستويات استخدام SAFA

يمكن استخدام SAFA على مستويات متعددة ومن قبل جهات فاعلة مختلفة بصرف النظر عن الحجم أو الجغرافيا أو الدور:

1. مؤسسات الأغذية والزراعة (فرد أو جمعيات في قطاع المحاصيل والثروة الحيوانية والماشية والاستزراع المائي والغابات):

- التقييم الذاتي لتقييم استدامة العمليات وتحديد نقاط الضعف لتحسين الأداء.

- تحليل الفجوة مع خطط الاستدامة القائمة لتحسين التغطية الموضوعية.

- إدارة أو قياس الموردين لتحسين التأمين المستدام (الحصول على المشتريات).

2. المنظمات غير الحكومية ومعايير الاستدامة وأدوات المجتمع: (رصد نتائج آثار المشاريع، تقاسم أفضل الممارسات والحدود والتعلم على الصعيد العالمي، تحليل الفجوات مع القوائم المرجعية القائمة على جميع جوانب الاستدامة).

3. الحكومات والمستثمرون وصانعو السياسات: (الإبلاغ عن وضع أهداف التنمية المستدامة، تنفيذ التخطيط الإقليمي، والمشتريات المحلية، والاستثمار أو وضع التشريعات، توفير إرشادات عالمية بشأن المتطلبات المستدامة لسلاسل التوريد العالمية إلى الحكومات).¹

¹- FAO, SAFA Sustainability Assessment of Food and Agriculture Systems Guidelines, op.cit, p: 2-5.

ثالثا: مؤشرات SAFA: تصنف المؤشرات إلى:¹

- مؤشرات قائمة على الأداء: تسمى أيضا مؤشرات موجهة نحو النتائج، تقيس أداء أي عملية وتحديد الاتجاهات، وتوصيل النتائج.
- مؤشرات قائمة على الممارسة: تسمى أيضا مؤشرات توجيهية أو عملية، تنص على الأدوات والنظم اللازمة في مكان ما لضمان أفضل الممارسات.
- مؤشرات قائمة على الأهداف: تركز على ما إذا كانت العملية لديها خطط أو سياسات مع أهداف وتقييمات تستند إلى خطوات نحو تنفيذها (تتعلق بوجود خطة أو سياسة ذات هدف استدامة معين).

مؤشرات SAFA هي مؤشرات قائمة على الأداء (انظر الملحق 1). المؤشرات الافتراضية ل SAFA هي مؤشرات تعطي صورة عن استدامة النظام الزراعي لكنها غير كافية لتحديد دقة استدامة ومقارنة النظم، تتوفر المؤشرات الافتراضية على إطار لمقياس تصنيف المستوى من أداء الاستدامة (مستوى أعلى / أخضر داكن، مستوى أداء غير مقبول / أحمر)، ويمكن أيضا وضع مؤشرات مخصصة من قبل المقيم لتحديد الأداء بين أفضل أداء وأداء غير مقبول اعتمادا على السياق.²

الفرع الثاني: مؤشرات الاستدامة البيئية لمعهد الموارد العالمية

قام معهد الموارد العالمية (WRI) باقتراح مؤشرات لقياس التأثيرات البيئية للزراعة: مؤشرات الاستدامة البيئية للزراعة.

أولا: التعريف بمؤشرات الاستدامة البيئية

حسب المعهد الدولي للموارد تعد المؤشرات القابلة للقياس عن الاستدامة البيئية للزراعة أداة مهمة للمساعدة في تحريك العالم نحو مستقبل غذائي مستدام، هذه المؤشرات التي يمكن أن تقيس تأثير الزراعة على مختلف جوانب البيئة، وستبلغ المؤشرات المقترحة صانعي السياسات والمزارعين والقطاع الخاص والمجتمع المدني بالدرجة التي تتحرك بها الزراعة على مسار مستدام.

لتحديد المؤشرات المرشحة للاستدامة البيئية للزراعة، تم تتبع الخطوات التالية:

1 : تحديد أكثر "المجالات المواضيعية" ملائمة للمؤشرات، وهي الموضوعات التي تتقاطع مع البيئة والزراعة التي تعتبر أكثر أهمية، أي حيث تكون الزراعة هي السبب الرئيسي للضرر البيئي.

¹ - Ibid, p: 56.

² -Idem.

2 : تحديد أنواع النشاط التي يمكن للمؤشرات أن تسعى إلى التأثير فيها ما يسمى "السلسلة السببية".

3 : اختيار مجموعة من معايير الفرز لتقييم المؤشرات المرشحة.¹

ثانيا: السلسلة السببية

تسعى المعايير والمؤشرات إلى التعبير عن أنواع متعددة من السلوك وفي النهاية التأثير فيها، بالنسبة للزراعة يمكن أن تعكس السياسات والممارسات والأداء سلسلة من السلوكيات والنتائج أو "سلسلة السببية"، وبشكل أكثر تحديداً، يمكن أن تؤثر السياسات الحكومية على ممارسات المزارعين، والتي بدورها يمكنها تحديد الأداء أو الأداء الفيزيائي الحيوي على الأرض، (على سبيل المثال، يمكن لنظام ("سياسة") الذي يتطلب من المزارع قياس المياه التي يسحبها من أجل ري المحاصيل أن يخلق حافزاً لها لتطبيق تقنيات الري المحمي ("الممارسة") والتي بدورها يمكنها تحسين كفاءة استخدام المياه وإنتاج محصول أكبر لكل وحدة من المياه المستخدمة أو "المحصول لكل قطرة" ("الأداء").

من الناحية المثالية، يجب أن تعكس مجموعة من المؤشرات حول الاستدامة البيئية للزراعة الأجزاء الثلاثة من السلسلة السببية:

- تعكس مؤشرات السياسة السياسات التي يمكن أن تخلق الظروف أو الحوافز المواتية الصحيحة للزراعة المستدامة (قد يكون بعضها غير فعال أو غير منقذ).
- تعكس مؤشرات الممارسة الممارسات على مستوى المزرعة التي تساعد على تحقيق الزراعة المستدامة.
- مؤشرات الأداء هي أفضل انعكاس لما يحدث على الأرض لأنها تقيس الظروف الفيزيائية الأحيائية (الأداء على أرض الواقع).²

ثالثا: جدول بالمؤشرات المقترحة

تغطي مؤشرات الاستدامة البيئية للزراعة خمسة مجالات مواضيعية موضحة كما يلي:

جدول رقم (4-04): مؤشرات الاستدامة البيئية للزراعة

| السياسات | الممارسة | الأداء |
|----------|---|--|
| المياه | وجود سياسات تتطلب قياس سحب المياه الزراعية (نعم / لا) | حصة الأراضي الزراعية المروية مع اتباع ممارسات الري الفعالة (نسبة مئوية) |
| | | (1) إنتاج المحاصيل لكل قطرة من المياه المسحوبة (كيلوغرامات من المحصول المنتج لكل متر مكعب من الماء سنوياً) مع (2) نسبة الإجهاد المائي (الطلب على المياه / إمدادات المياه بالتر المكعب) |

¹- KATIE REYDAR, CRAIG HANSON, AND NORBERT HENNINGER, **INDICATORS OF SUSTAINABLE AGRICULTURE: A SCOPING ANALYSIS**, Installment 6 of "Creating a Sustainable Food Future", World Resources Institute, June 2014, p: 1.

²- Ibid., p : 08.

الفصل الرابع: تحليل تقييمي مقارن للاستدامة الزراعية والأمن الغذائي المستدام في الجزائر والمغرب وسبل تعزيزهما

| | | | |
|---------------|---|--|--|
| تغير المناخ | وجود سياسات تشجع على تنمية زراعية منخفضة الغازات الدفيئة (نعم / لا) | حصة المساحة المزروعة بالممارسات الزراعية لإدارة انبعاثات الغازات الدفيئة (نسبة مئوية) | إنتاج الأغذية لكل وحدة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (أطنان من الأغذية المنتجة سنوياً لكل طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون) |
| تحويل الأراضي | وجود سياسات تحد من تحويل النظم الإيكولوجية الطبيعية إلى الزراعة (نعم / لا) | (1) حصة الأراضي الزراعية المسجلة في برامج الحفظ الزراعي (على سبيل المثال، المحافظة على الإنتاج) (في المائة) و / أو (2) حصة الأراضي الزراعية السابقة في برنامج الحفظ (النسبة المئوية) (سياسة إخراج الأراضي من الإنتاج للحد من فوائض المحاصيل). أراضي مخصصة لغرض معين | (1) تحويل النظم الإيكولوجية الطبيعية (مثل الغابات والأراضي الرطبة) إلى الأراضي الزراعية (المحاصيل والمراعي) (هكتار من الأراضي المحولة سنوياً) و / أو (2) حصة الأراضي الزراعية على مدى عشر سنوات والتي كانت مستقرة، وتغيرت حصة الأراضي الطبيعية، وتقاسمها زاد من تحويل الأراضي الطبيعية (نسبة مئوية) |
| صحة التربة | وجود سياسات تعزز ممارسات حفظ التربة الزراعية (نعم / لا) | (1) حصة الأراضي الصالحة للزراعة تحت ممارسات حفظ التربة (نسبة مئوية) و / أو (2) حصة الأراضي الزراعية في الزراعة المحافظة على الموارد (مثل غطاء التربة العضوي الذي يزيد عن 30 في المائة بعد الزرع مباشرة) (في المائة) | (1) حصة الأراضي الزراعية المتضررة من تآكل التربة (نسبة مئوية) و / أو (2) التغير النسبي في صافي الإنتاجية الأولية (NPP) عبر الأراضي الزراعية (نسبة مئوية) و / أو (3) محتوى المواد العضوية من الكربون (الكربون) (أطنان من الكربون لكل هكتار) |
| التلوث | وجود سياسات تعزز ممارسات إدارة المغذيات (نعم / لا) | حصة الأراضي الزراعية في إطار ممارسات إدارة المغذيات (في المائة) | (1) أرصدة مدخلات غذائية في الأراضي الزراعية (أي الفرق بين مدخلات ومخرجات النيتروجين والفوسفور) (كيلوغرامات من P و N لكل هكتار من الأراضي الزراعية) و / أو (2) الأسمدة المطبقة لكل وحدة من الأراضي الصالحة للزراعة (أطنان من العناصر الغذائية لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة) |
| مبيدات حشرية | الإجراءات المتخذة لحظر المبيدات والكيماويات السامة أو تقييمها بموجب اتفاقية استكهولم (مقياس من 25 نقطة) | حصة أراضي المحاصيل في إطار الإدارة المتكاملة للآفات (نسبة مئوية) | استخدام مبيدات الآفات لكل وحدة من الأراضي الزراعية (طن من العنصر النشط المطبق في الهكتار الواحد) |

Source: KATIE REYTAR, CRAIG HANSON, AND NORBERT HENNINGER, INDICATORS OF SUSTAINABLE AGRICULTURE: A SCOPING ANALYSIS, Instalment 6 of "Creating a Sustainable Food Future", World Resources Institute, June 2014, p. 02, 03.

المبحث الثاني: مؤشرات قياس الزراعة المستدامة في الجزائر والمغرب

في هذا المبحث سنحاول التعرف على حالة الزراعة المستدامة في الجزائر والمغرب من خلال عرض لمؤشرات الزراعة المستدامة SAFA في أبعادها الأربعة، بعد الحوكمة، بعد البيئي، بعد الاقتصادي، بعد الاجتماعي لتحليل الأداء العام للقطاع الزراعي للبلدين نحو الاستدامة.

المطلب الأول: اختيار المؤشرات في الجزائر والمغرب

بناءً على ما تم التطرق له في المطلب السابق حول مؤشرات قياس الزراعة المستدامة، نلاحظ أن مؤشرات SAFA تأخذ في الاعتبار جميع أبعاد الاستدامة أما مؤشر WRI هي مؤشرات تشمل فقط المؤشرات البيئية، رغم أن المؤشرات البيئية الزراعية لها دور في وصف وتقييم الوضع والاتجاهات في الأداء البيئي للزراعة إلا أنها غير كافية فهي لا تقيس الأداء الاقتصادي والاجتماعي للزراعة.

لتقييم اتجاه الاستدامة في الزراعة في الجزائر والمغرب سيتم الاعتماد على مؤشرات SAFA وسنحاول في بحثنا تقييم الأداء البيئي والاقتصادي والاجتماعي للزراعة المستدامة، رغم عدم توفر الإحصاءات الكافية حول المواضيع الفرعية (المكونات الفردية لكل موضوع) المتعلقة بالمؤشرات خاصة فيما يتعلق بعد الحوكمة والبعد الاجتماعي وذلك بسبب عدم مناسبة بعض المؤشرات لسياق دراستنا، فحسب SAFA فإنه لا يمكن لمجموعة من المؤشرات أن تكون نهائية أو مناسبة لجميع السياقات ولكن يجب تعديلها بمرور الوقت من خلال التنفيذ والتعلم المشترك.

أولاً: اختيار المؤشرات: اختيار المؤشرات الفردية (الفرعية) يكون على أساس المعايير التالية:

- أهميتها
- الاعتبارات العملية: تم اختيار مؤشرات لتقييم الاستدامة الزراعية وفقاً لتوافر البيانات، وحساسية البيانات للتغير الزمني، وقدرة البيانات على قياس سلوك النظم الزراعية الوطنية.

ثانياً: المصادر المستعملة:

- قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة؛
- قاعدة بيانات البنك الدولي؛
- تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛
- الديوان الوطني للإحصاءات.

ثالثاً: الهدف من اختيار الأداة: تم اختيار هذه الأداة لأنها تشمل الأبعاد الأربعة للزراعة المستدامة.

رابعا: منهجية اختيار المؤشرات: تم اختيار المؤشرات بناء على علاقتها بموضوع البحث وبناء على توافر البيانات.

1- بالنسبة لبعء الحوكمة: تم اختيار 3 مواضيع / 3 مواضيع فرعية / 3 مؤشرات.

المواضيع: الحوكمة وبيئة الأعمال / فعالية الحكومة (فعالية الحكومة)؛

المساءلة / الشفافية (مدركات الفساد)؛

قواعد القانون / الشرعية (سيادة القانون).

* بقية المواضيع تم استبعادها لأنها غير متاحة.

2- بالنسبة لبعء النزاهة البيئية: تم اختيار 3 مواضيع / 4 مواضيع فرعية / 4 مؤشرات.

المواضيع: الغلاف الجوي / غازات الاحتباس الحراري (انبعاثات CO2 الناتجة عن الزراعة)؛

الماء / سحب المياه (حجم المياه العذبة المسحوبة للنشاط الزراعي)؛

الطاقة / استخدام المواد (كثافة استخدام المواد).

* بقية المواضيع تم استبعادها لأنها غير متاحة.

3- بالنسبة لبعء الرفاه الاجتماعي: تم اختيار موضوع واحد / 1 موضوع فرعي / مؤشر واحد

الموضوع: سبل العيش الكريم / تنمية القدرات (الدعم الفلاحي: القروض الزراعية).

* بقية المواضيع تم استبعادها لأنها غير متاحة.

4- بالنسبة لبعء الصمود الاقتصادي: 3 مواضيع / 3 مواضيع فرعية / 3 مؤشرات.

المواضيع: الاستثمار / الربحية (صافي الدخل الزراعي القيمة المضافة)؛

درجة التأثير (الحساسية) / استقرار الإنتاج (مؤشر إنتاج الغذاء)؛

الاقتصاد المحلي / خلق القيمة (القوى العاملة).

* بقية المواضيع تم استبعادها لأنها غير متاحة.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الحوكمة والمرونة الاقتصادية في الجزائر والمغرب

يعتبر كل من بعد الحوكمة والمرونة الاقتصادية بعدين أساسيين من أبعاد الاستدامة، ويتم في هذا المطلب التطرق إلى قياسهما في الجزائر والمغرب.

الفرع الأول: مؤشرات قياس بعد الحوكمة في الجزائر والمغرب

أبعاد الاستدامة: الحوكمة الجيدة

الحوكمة هي عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها، سواء كان ذلك في المجالات البيئية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. بالنسبة لـ SAFA، يتضمن هذا جوانب أخلاقيات الشركة، والمساءلة، والمشاركة، وقواعد القانون والإدارة الشاملة. ويتم اعتماد مؤشرات: فعالية الحكومة، مدركات الفساد، سيادة القانون.

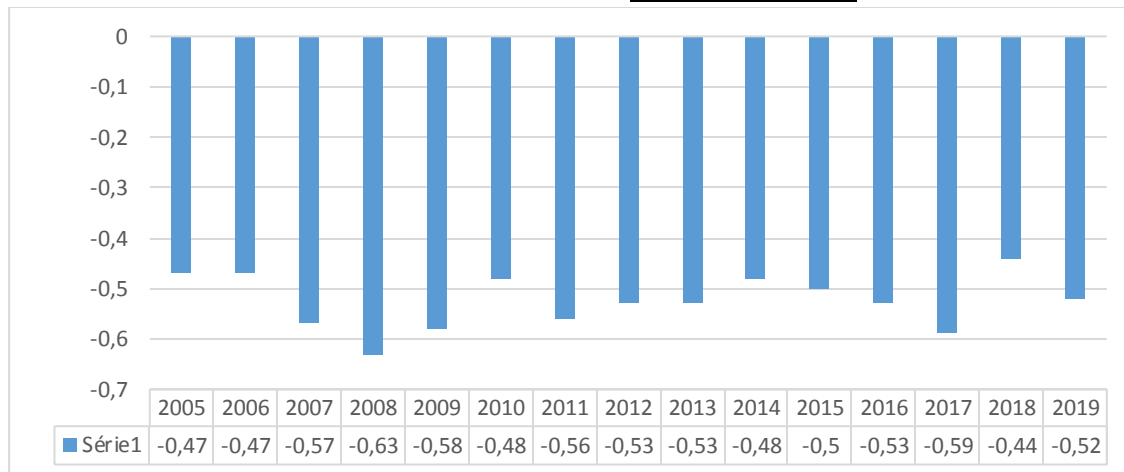
| المواضيع | المواضيع الفرعية | المؤشرات |
|-----------------------|------------------|----------------|
| الحوكمة وبيئة الأعمال | فعالية الحكومة | فعالية الحكومة |
| المساءلة | الشفافية | مدركات الفساد |
| قواعد القانون | الشرعية | سيادة القانون |

أولاً: قياس بعد الحوكمة في الجزائر: من خلال ثلاث مؤشرات وهي: مؤشر فعالية الحكومة، مؤشر مدركات الفساد، مؤشر سيادة القانون.

1- مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر:

مؤشر فعالية الحكومة (-2.5 ضعيف؛ 2.5 قوي): يجسد التصورات حول جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.¹ يبين الشكل رقم (4-01) تطور مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر:

الشكل رقم (4-01): مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر



Source : https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/wb_government_effectiveness/, consulté le : 17/11/2020, 20 :10.

¹-https://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_government_effectiveness/, consulté le : 22/11/2020 à 10 :43.

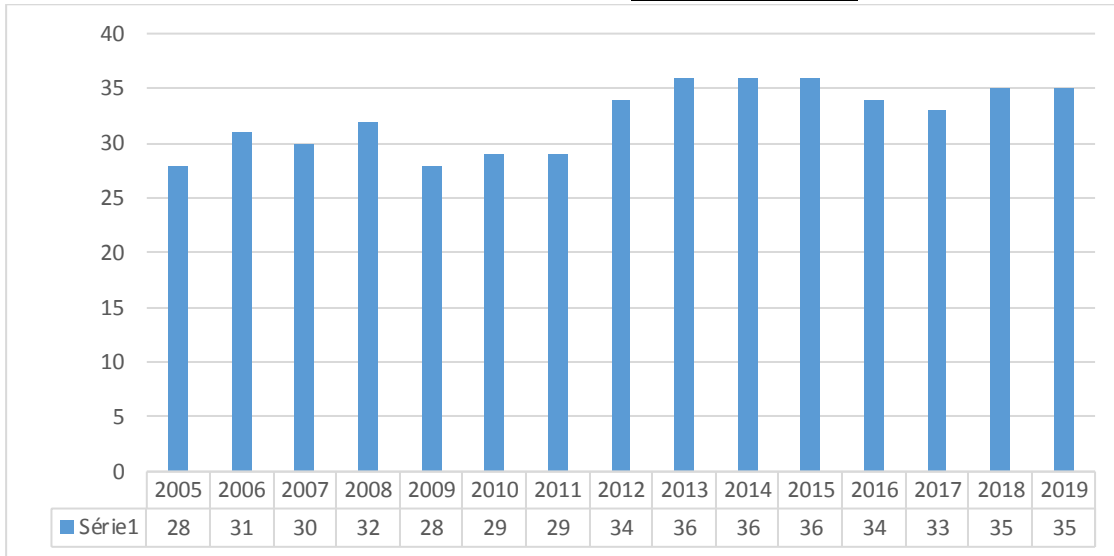
الشكل أعلاه يبين تطور مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر في الفترة 2005-2019، ونلاحظ أن المؤشر يظهر بأرقام سالبة، وقد بلغ متوسط الفترة (-0,52) نقطة، بحد أدنى (-0,63) نقطة في سنة 2008، وبحد أقصى (-0,44) نقطة في سنة 2018، وقد بلغ المتوسط العالمي لسنة 2019 بناءً على 193 دولة (-0,02) نقطة، في حين كانت قيمة الجزائر لسنة 2019 (-0,52) نقطة حيث جاءت في الترتيب 126. ومن خلال قراءة المؤشر يتبين أن جودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة الجزائرية بهذه السياسات منخفضة.

2- مؤشر مدركات الفساد في الجزائر:

مؤشر مدركات الفساد: (100 = لا يوجد فساد) الصادر عن منظمة الشفافية العالمية هو مؤشر لتصورات الفساد في القطاع العام، أي الفساد الإداري والسياسي. يتم تحديد قيم المؤشرات باستخدام المعلومات المستمدة من الدراسات الاستقصائية وتقييمات الفساد التي تم جمعها من قبل مجموعة متنوعة من المؤسسات.¹

يبين الشكل رقم (4-02) تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر:

الشكل رقم (4-02): مؤشر مدركات الفساد في الجزائر



Source : https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/transparency_corruption/, consulté le : 20/11/2020 à 17 :07.

الشكل أعلاه يبين تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2005-2019، حيث أن متوسط القيمة للجزائر خلال الفترة 32 نقطة بحد أدنى 28 نقطة في 2005 وبحد أقصى 36 نقطة في عام 2013. المتوسط العالمي في عام 2019 على أساس 177 دولة هو 43 نقطة، أحدث قيمة للجزائر في 2019 هي 35 نقطة، الرتبة 104. يقيس مؤشر مدركات الفساد موضوع فرعي وهو الشفافية وحسب المؤشر فإن مقياس الشفافية منخفض في الجزائر.

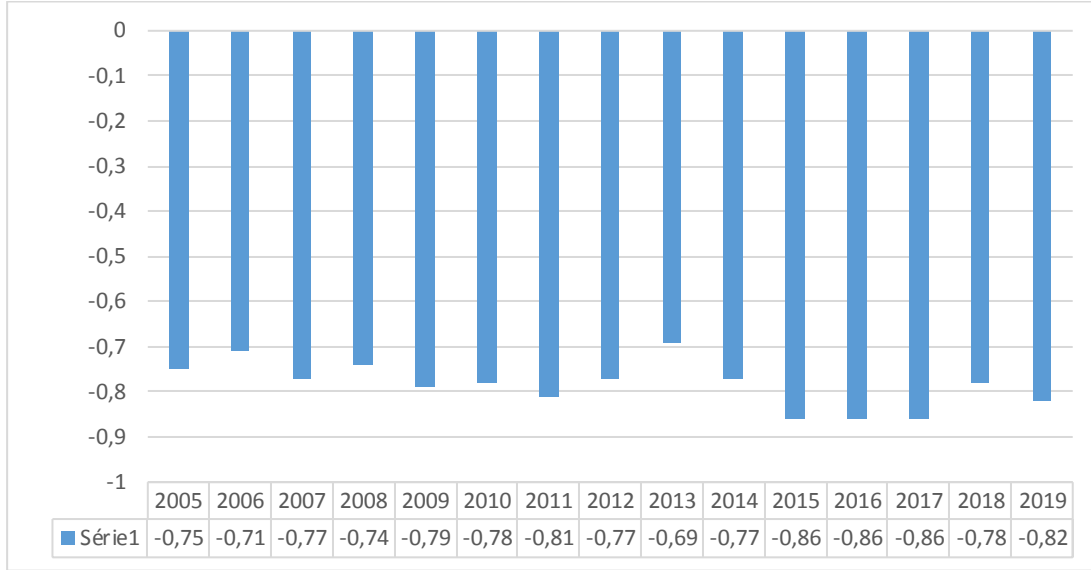
¹-https://www.theglobaleconomy.com/rankings/transparency_corruption/, consulté le : 22/11/2020 à 10 :46.

3- مؤشر سيادة القانون في الجزائر:

يرصد مؤشر سيادة القانون التصورات حول مدى ثقة الوكلاء في قواعد المجتمع والالتزام بها، ولا سيما جودة إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم، فضلاً عن احتمال ارتكاب جريمة وعنف (-2.5 ضعيف؛ 2.5 قوي).¹

يبين الشكل رقم (4-03) تطور مؤشر سيادة القانون في الجزائر:

شكل رقم (4-03): مؤشر سيادة القانون في الجزائر



Source : https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/wb_ruleoflaw/, consulté le 20/11/2020 à 20 :22.

الشكل أعلاه يبين تطور مؤشر سيادة القانون في الجزائر خلال الفترة 2005-2019، حيث يظهر هذا المؤشر متوسط الفترة (-0,78) نقطة، بحد أدنى (-0,86) نقطة في سنة 2015 و بحد أقصى (-0,69) نقطة في سنة 2013. أحدث قيمة في 2019 هي (-0,82) نقطة، الترتيب 152، بلغ المتوسط العالمي في سنة 2019 بناءً على 193 دولة (-0,82) نقطة.

يقيس مؤشر سيادة القانون الموضوع الفرعي الشرعية وحسب المؤشر فإن المقياس منخفض في الجزائر أي انخفاض ثقة الوكلاء في قواعد المجتمع والالتزام بها.

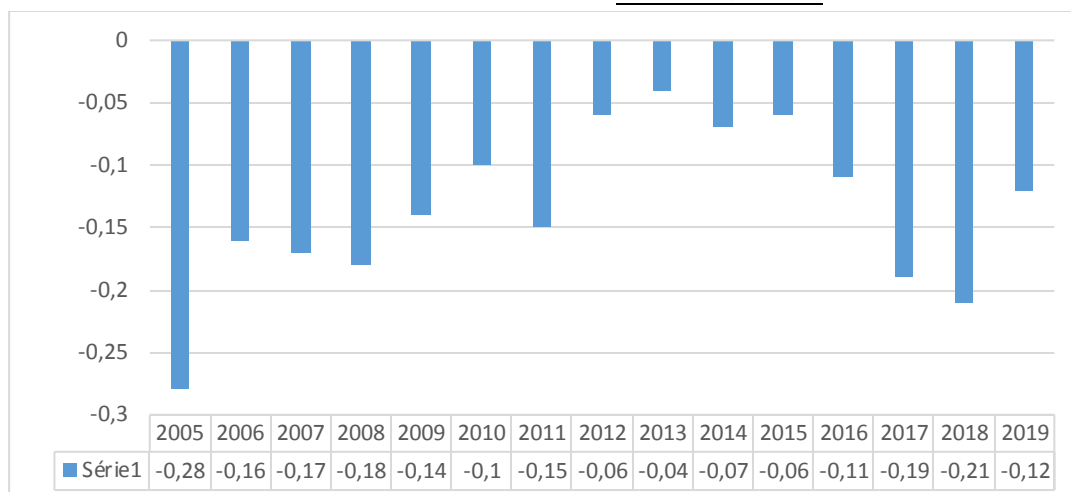
ثانياً: قياس بعد الحوكمة في المغرب: من خلال ثلاث مؤشرات وهي مؤشر فعالية الحكومة، مؤشر مدركات الفساد، مؤشر سيادة القانون.

1- مؤشر فعالية الحكومة في المغرب:

يبين الشكل رقم (4-04) تطور مؤشر فعالية الحكومة في المغرب:

¹ - https://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_ruleoflaw/, consulté le : 22/11/2020 à 11 :01.

شكل رقم (4-04): مؤشر فعالية الحكومة في المغرب



Source : https://www.theglobaleconomy.com/Morocco/wb_government_effectiveness/ consulté le : 17/11/2020, 20 :10.

الشكل أعلاه يبين تطور مؤشر فعالية الحكومة في المغرب خلال الفترة 2005-2019، بالنسبة لهذا المؤشر فإن متوسط القيمة للمغرب خلال الفترة (-0,13) نقطة بحد أدنى (-0,28) نقطة في سنة 2005 وبحد أقصى (-0,04) نقطة في عام 2013، أحدث قيمة من 2019 هي (-0,12) نقطة الترتيب 99. بلغ المتوسط العالمي لسنة 2019 بناءً على 193 دولة (-0,02) نقطة، وجاءت في المراكز ال 10 الأوائل: سنغافورة، سويسرا، الدنمارك، فنلندا، أندورا، النرويج، السويد، هولندا، هونج كونج، كندا وكانت قيم المؤشر على الترتيب: (1,73، 1,74، 1,80، 1,83، 1,86، 1,91، 1,93، 1,94، 1,95، 2,22).

2-مؤشر مدركات الفساد في المغرب:

يبين الشكل رقم (4-05) تطور مؤشر مدركات الفساد في المغرب:

الشكل رقم (4-05): مؤشر مدركات الفساد في المغرب



Source : https://www.theglobaleconomy.com/Morocco/transparency_corruption/, consulté le : 20/11/2020 à 17 :07.

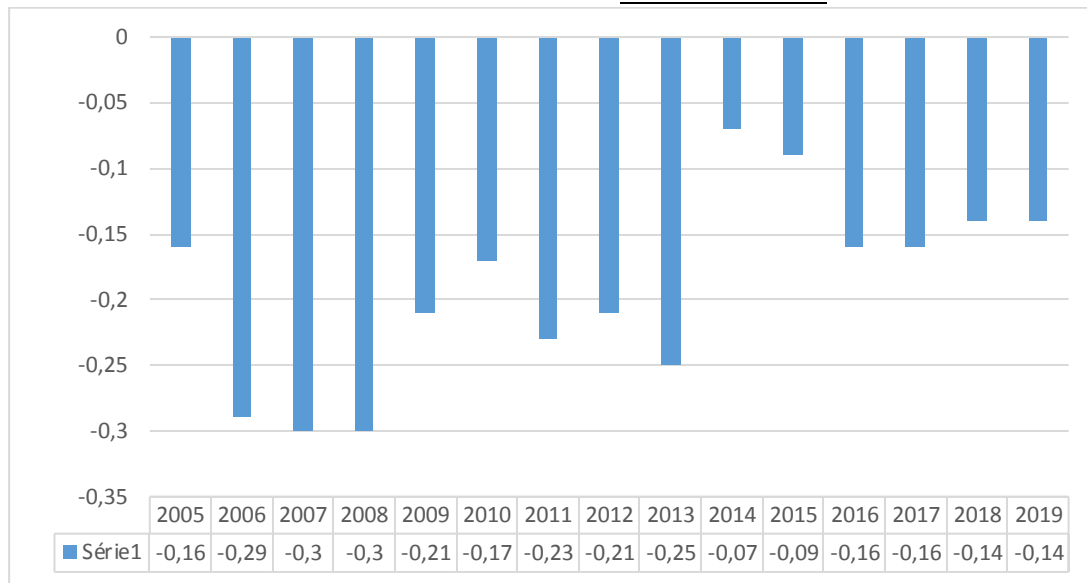
الشكل أعلاه يبين تطور مؤشر مدركات الفساد في المغرب خلال الفترة 2005-2019، متوسط الفترة 36 نقطة بحد أدنى 32 نقطة في سنة 2005 و بحد أقصى 43 نقطة في سنة 2018، أحدث قيمة 41 نقطة في سنة 2019 الترتيب 83.

المتوسط العالمي في عام 2019 على أساس 177 دولة هو 43 نقطة، البلدان الخمسة الأولى هي دنمارك، نيوزيلاندا، فنلندا سنغافورة، السويد (87، 87، 86، 85، 85).

3- مؤشر سيادة القانون في المغرب:

يبين الشكل رقم (4-06) تطور مؤشر سيادة القانون في المغرب:

شكل رقم (4-06): مؤشر سيادة القانون في المغرب



Source : https://www.theglobaleconomy.com/Morocco/wb_ruleoflaw/, consulté le 17/11/2020 à 20:50

يوضح الشكل أعلاه تطور مؤشر قواعد القانون في المغرب خلال الفترة 2005-2019، بالنسبة لهذا المؤشر متوسط القيمة للمغرب خلال الفترة (0,19-) نقطة بحد أدنى (-0,3) نقطة في سنة 2007 و بحد أقصى (-0,07) نقطة في سنة 2014. آخر قيمة من 2019 هي (-0,14) نقطة الترتيب 96، بلغ المتوسط العالمي في سنة 2019 بناءً على 193 دولة -0,04 نقطة، الدول الخمسة الأولى: فنلندا، النرويج، السويد، سويسرا، الدنمارك (2,02، 1,98، 1,91، 1,91، 1,90).

الفرع الثاني: مؤشرات قياس المرونة الاقتصادية في الجزائر والمغرب

أبعاد الاستدامة: المرونة الاقتصادية

تركز المرونة الاقتصادية على استخدام اليد العاملة والموارد الطبيعية ورأس المال لإنتاج السلع والخدمات لتلبية احتياجات الناس، درجة الحساسية أو التأثير، سلامة المنتج وجودته والاقتصاد المحلي. لأغراض هذه الدراسة تم اختيار المواضيع التالية:

| المواضيع | المواضيع الفرعية | المؤشرات |
|-----------------|------------------|-------------------------------------|
| الاستثمار | الربحية | صافي الدخل الزراعي (القيمة المضافة) |
| درجة الحساسية | استقرار الانتاج | مؤشر انتاج الغذاء |
| الاقتصاد المحلي | خلق القيمة | القوى العاملة في الزراعة |

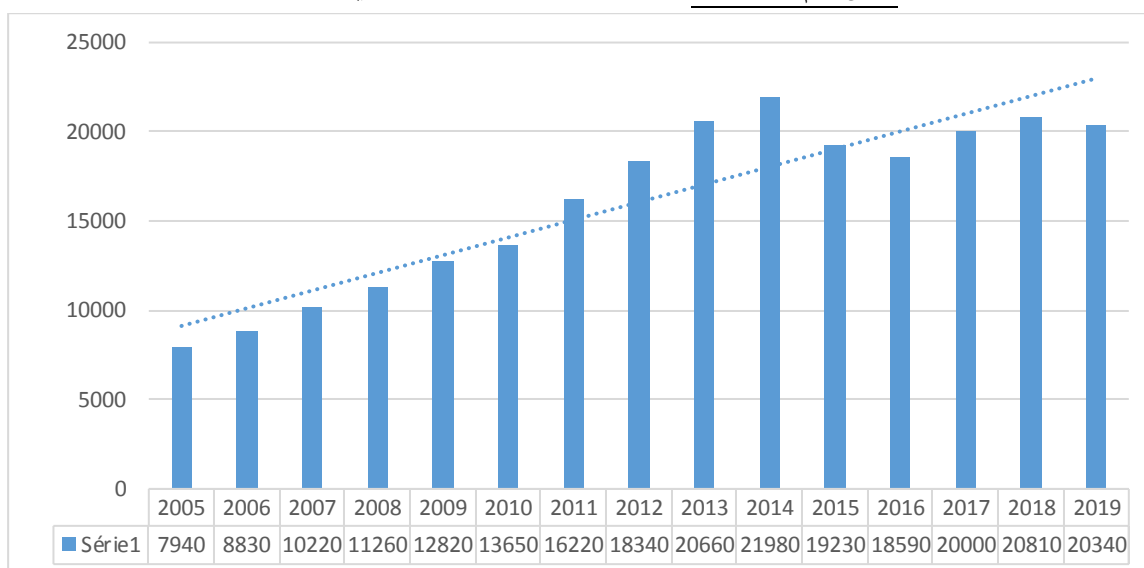
أولاً: قياس المرونة الاقتصادية في الجزائر

1- مؤشر القيمة المضافة للزراعة: هي الناتج الصافي لقطاع الزراعة، بما في ذلك الغابات والصيد وصيد الأسماك

وزراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني بعد جمع جميع المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة.¹

الشكل رقم (4-07) يبين تطور مؤشر القيمة المضافة للزراعة في الجزائر، الوحدة: مليون دولار أمريكي:

شكل رقم (4-07): مؤشر القيمة المضافة للزراعة في الجزائر



Source : <https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=DZ-MA>, consulté le 31/10/2020 à 15 :36.

من الشكل أعلاه نلاحظ تطور في القيمة المضافة للزراعة خلال الفترة 2005/2019 حيث ارتفعت من 7940 مليون دولار في 2005 إلى 20340 مليون دولار في سنة 2019، وقد بلغ متوسط الفترة 16059 مليون دولار، وكانت أعلى قيمة 21980 مليون دولار أمريكي في سنة 2014، ويعزى هذا الارتفاع في القيمة المضافة إلى تطور الإنتاج الزراعي خلال هذه الفترة وذلك بسبب تحسن الظروف المناخية والإصلاحات المطبقة على القطاع الزراعي، غير أن هذه القيمة تبقى منخفضة، وهذا راجع إلى ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي رغم تحسنه، وذلك بسبب أن أغلبية العاملين في قطاع الزراعة هم أصحاب حيازات صغيرة حيث نجد أن أكثر من 70% من

¹- <https://www.theglobaleconomy.com/rankings/value+added+agriculture+dollars/>, consulté le 22/11/2020 à 11 :17.

المستثمرين بملكون مستثمرات مساحتها أقل من 10 هكتار، يعتمدون على زراعة معاشية ولا يملكون الإمكانيات الكافية لتطوير نشاطهم وتسويق منتجاتهم وبالتالي زيادة دخلهم وربحية النشاط الزراعي.¹

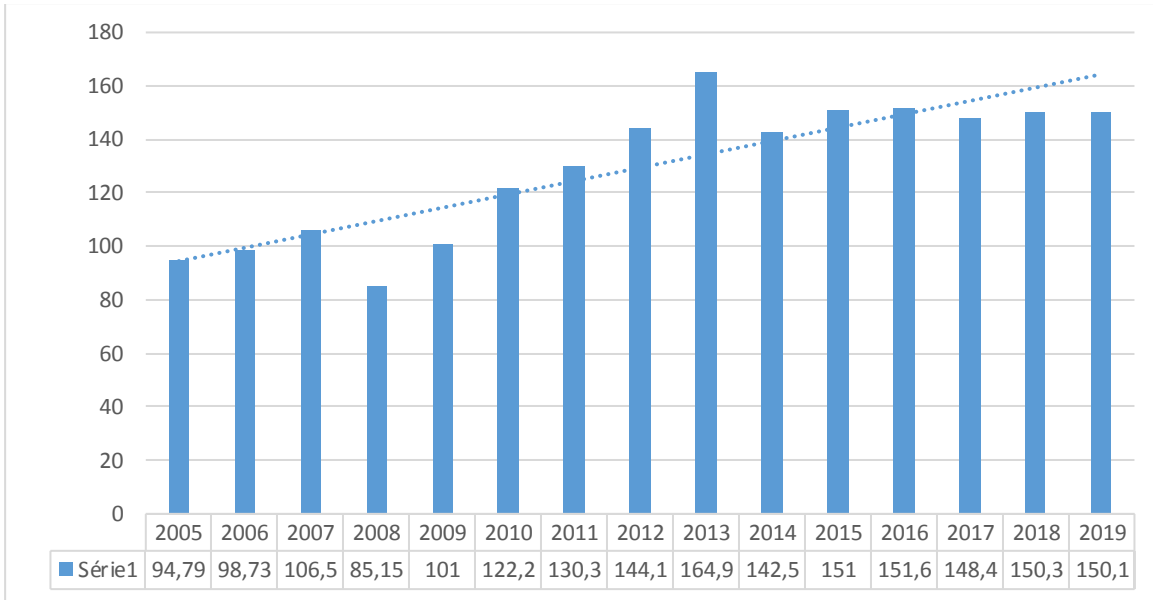
2- مؤشر إنتاج الغذاء: (2004-2006 = 100)

يغطي مؤشر إنتاج الغذاء المحاصيل الغذائية التي تعتبر صالحة للتناول والتي تحتوي على مغذيات. وتُستبعد القهوة والشاي لأنهما لا يحتويان على قيمة غذائية رغم صلاحيتهما للتناول.

تُحسب مجاميع المجموعات الإقليمية والدخل لمؤشرات إنتاج منظمة الأغذية والزراعة من القيم الأساسية بالدولار الدولي، بعد تعديلها إلى فترة الأساس 2004-2006.²

الشكل رقم (08-4) يبين تطور إنتاج الغذاء في الجزائر.

شكل رقم (08-4): مؤشر إنتاج الغذاء في الجزائر



Source : <https://data.albankaldawli.org/indicator>, consulté le :22/11/2020 à 17 :19.

تقدير السنوات الثلاث الأخيرة بالاعتماد على المتوسط الحسابي

من الشكل أعلاه نلاحظ أن مؤشر إنتاج الغذاء سجل ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2019/2005 حيث ارتفع من 94,79 إلى 150,1، حيث أن إنتاج المجموعات الغذائية الرئيسية ارتفع بشكل طردي خاصة بالنسبة للخضر والفواكه خلال الفترة. ويرجع تحسن الإنتاج الزراعي بشكل كبير إلى تحسن الظروف المناخية وزيادة معدل التساقط من جهة، وإلى تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي وفر الظروف المناسبة للتوسع الزراعي من خلال برامج الدعم والمساندة التي نتج عنها إقبال الأفراد على الاستثمار والعمل في مختلف مجالات القطاع الزراعي.³

¹ -مراد جبارة، مرجع سبق ذكره، ص: 346.

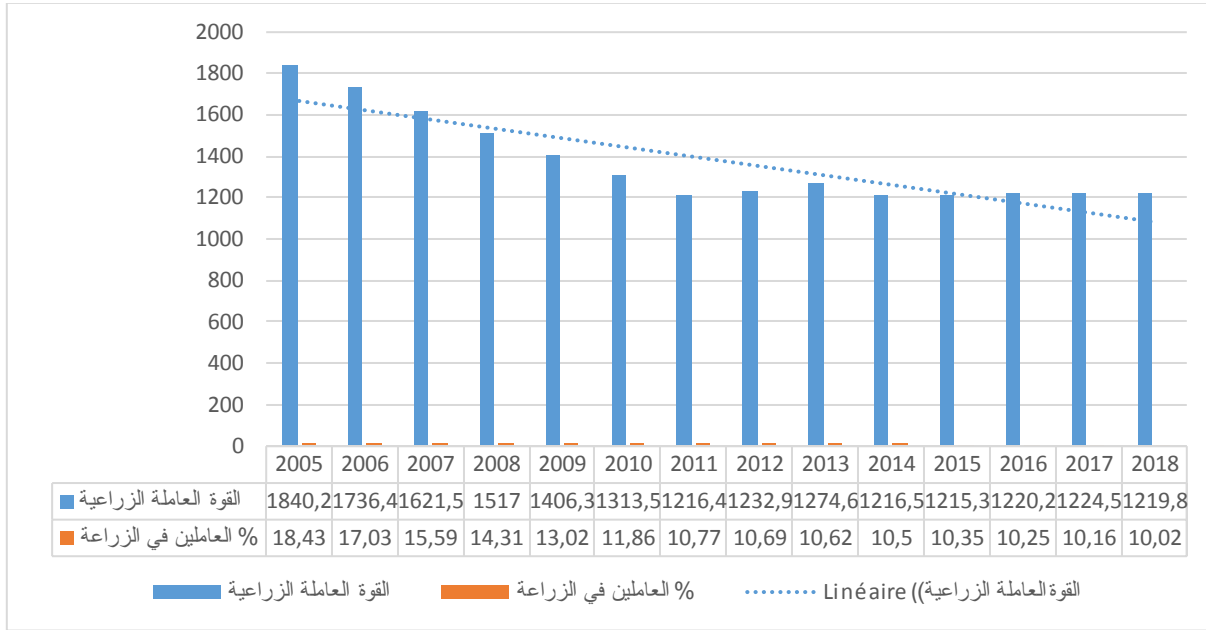
² - https://www.theglobaleconomy.com/rankings/food_production_index/, consulté le : 22/11/2020 à 11 : 20.

³ -غردى محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

3- مؤشر القوى العاملة في الزراعة:

الشكل رقم (4-09) يبين تطور القوى العاملة في الزراعة في الجزائر، الوحدة: مليون نسمة:

شكل رقم (4-09): مؤشر القوى العاملة في الزراعة في الجزائر



المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي على الموقع: <https://www.sesric.org/oicstat-result-ar.php>، تاريخ الاطلاع: 2020/10/27 على 19:33.

من الشكل أعلاه نلاحظ تراجع عدد المشتغلين في الزراعة في الجزائر، فقد انخفض العدد من 1840,17 مليون نسمة في 2005 إلى 1206,25 مليون نسمة في 2020، وبذلك فإن نسبة مساهمة الزراعة في التشغيل انخفضت من 18,43% إلى 9,71% من إجمالي القوة العاملة، وهي نسبة ضعيفة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المساحة الزراعية الإجمالية وحجم النشاط الزراعي الذي توفره، ويرجع انخفاض عدد المشتغلين في الزراعة إلى عزوف الشباب عن ممارسة النشاط الزراعي وذلك لانخفاض الدخل الناتج عن الزراعة مقارنة ببقية القطاعات وإلى نقص التنمية وعدم استقرار الحياة في الريف، وكذلك بسبب النزوح الريفي والتوجه نحو الأنشطة المتواجدة في المدن، كما أن النسبة الكبيرة من المشتغلين في قطاع الزراعة تتكون من عمال مأجورين يعملون بصفة مؤقتة مما يقلل الاستقرار ويؤدي إلى هروب العديد منهم إلى العمل في القطاعات الأكثر استقراراً وأجراً.¹

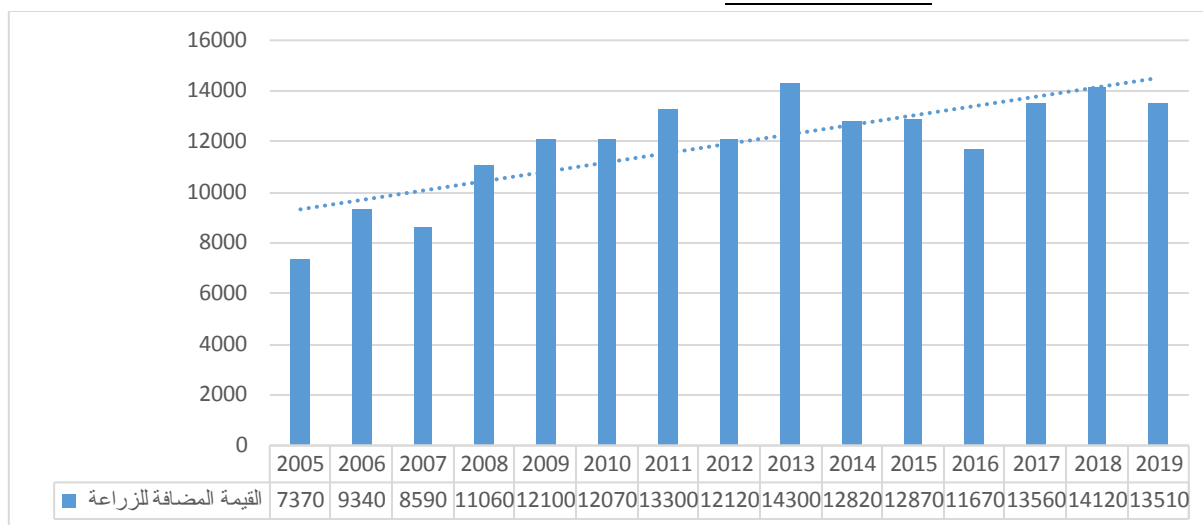
ثانياً: قياس المرونة الاقتصادية في المغرب

1- مؤشر القيمة المضافة للزراعة:

الشكل رقم (4-10) يبين مؤشر القيمة المضافة للزراعة في المغرب، الوحدة مليون دولار أمريكي:

¹- المرجع السابق، ص: 35، 36.

شكل رقم (4-10): مؤشر القيمة المضافة للزراعة في المغرب



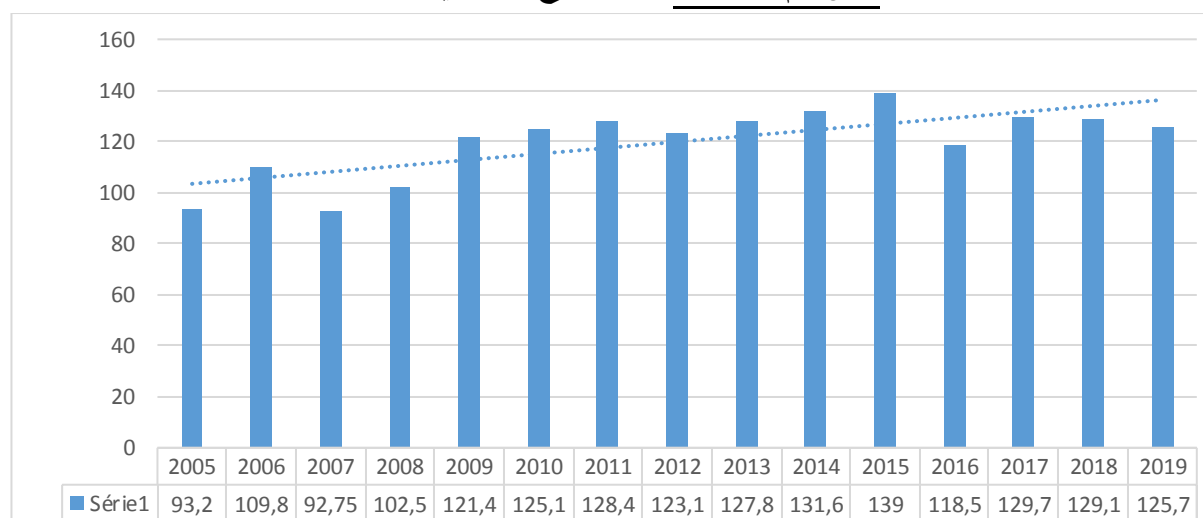
Source : <https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.CD>, consulté le : 07/11/2020 à 08:27.

من الجدول أعلاه نلاحظ تطور القيمة المضافة للقطاع الزراعي في المغرب خلال الفترة 2005 / 2019، وقد بلغ متوسط القيمة خلال الفترة 11920 مليون دولار أمريكي، بحد أدنى 7370 مليون دولار أمريكي في سنة 2005، وبحد أقصى 14300 مليون دولار أمريكي في سنة 2013، أحدث قيمة في سنة 2019 هي 13510 مليون دولار أمريكي وهي أقل بكثير من المتوسط العالمي الذي بلغ في عام 2019 على أساس 144 دولة 20850 مليون دولار أمريكي.

2-مؤشر انتاج الغذاء:

الشكل رقم (4-11) يبين مؤشر انتاج الغذاء في المغرب:

شكل رقم (4-11): مؤشر انتاج الغذاء في المغرب



Source : <https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.CD>, consulté le : 07/11/2020 à 08:27.

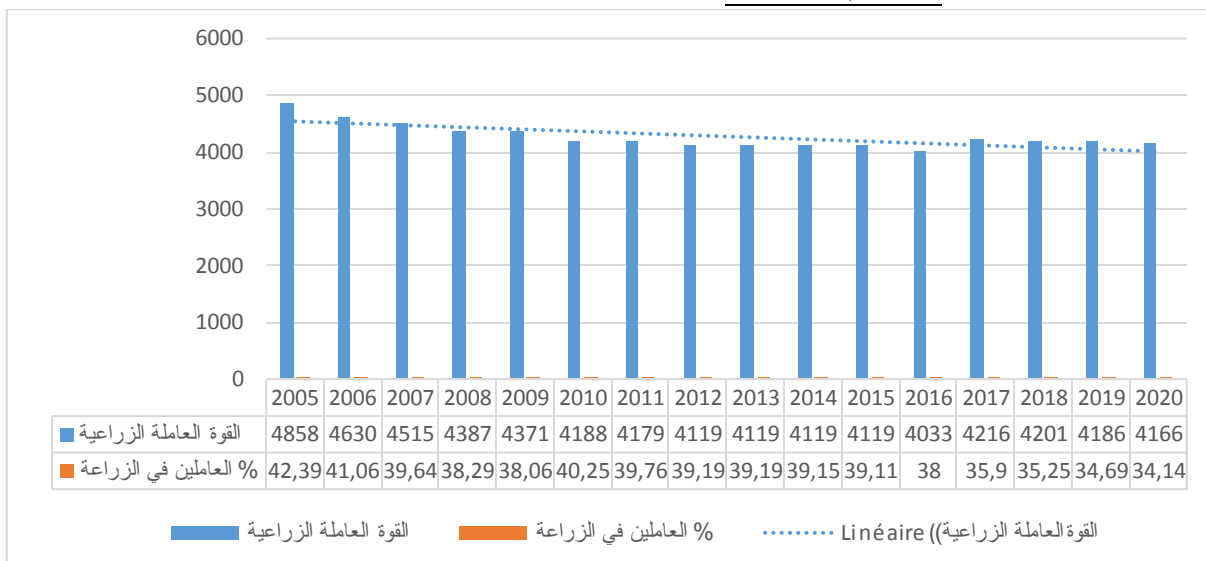
تقدير السنوات الثلاث الأخيرة بالاعتماد على المتوسط الحسابي

الشكل أعلاه يوضح تطور مؤشر الإنتاج الغذائي في المغرب خلال الفترة 2005 / 2019 حيث نلاحظ من خلال الاتجاه العام أن المؤشر في زيادة وقد بلغ متوسط الفترة 119,84، بحد أدنى 93,2 في سنة 2005 وبحد أعلى 139 في سنة 2015، ويرجع هذا التطور إلى الظروف المناخية الملائمة وتوفر المياه وكذا استمرار دعم الدولة، والتي ساعدت على تطور الإنتاج الزراعي وذلك بسبب تطور المساحة المزروعة خاصة الحبوب.

3- مؤشر القوى العاملة في الزراعة:

يبين الشكل رقم (4-12) تطور مؤشر القوى العاملة في الزراعة في المغرب، الوحدة مليون نسمة:

شكل رقم (4-12): مؤشر القوى العاملة في الزراعة في المغرب



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات رقم 27-37، الخرطوم، 2007-2017.

<https://www.sesric.org/oicstat-result-ar.php>, consulté le 27 /10/2020 à 19 :42.

يوضح الشكل أعلاه تطور العمالة في قطاع الزراعة في المغرب خلال الفترة 2005 / 2020، حيث نلاحظ أن نسبة المشتغلين عرفت تذبذبا خلال هذه الفترة وقد انخفضت من 42,39% إلى 39,11%، رغم انخفاض هذه النسبة إلا أنها تبقى جيدة فالقطاع الزراعي في المغرب يعد أكبر مشغل لليد العاملة، حيث يشغل ما يقارب 4120 مليون عامل أي ما يعادل 40% من إجمالي القوة العاملة.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس البعد البيئي والاجتماعي في الجزائر والمغرب

يخصص هذا المطلب لدراسة مؤشرات قياس البعد البيئي والبعد الاجتماعي في الجزائر والمغرب وفق العناصر

التالية.

الفرع الأول: مؤشرات قياس البعد البيئي في الجزائر والمغرب

أبعاد الاستدامة: السلامة البيئية

تتكون السلامة البيئية من الحفاظ على أنظمة دعم الحياة الضرورية لبقاء الإنسان عن طريق تقليل الآثار البيئية السلبية وتعزيز الآثار الإيجابية. بالنسبة ل (SAFA)، يتم تناول الموضوعات التالية للاستدامة البيئية: الغلاف الجوي والماء، المواد والطاقة

| المواضيع | المواضيع الفرعية | المؤشرات |
|----------------|------------------------|---|
| الغلاف الجوي | غازات الاحتباس الحراري | نسبة انبعاثات CO ₂ عن الزراعة |
| الماء | سحب المياه | حجم المياه العذبة المسحوبة للنشاط الزراعي |
| المواد والطاقة | استخدام المواد | كثافة استخدام المواد (استعمال الأسمدة) |

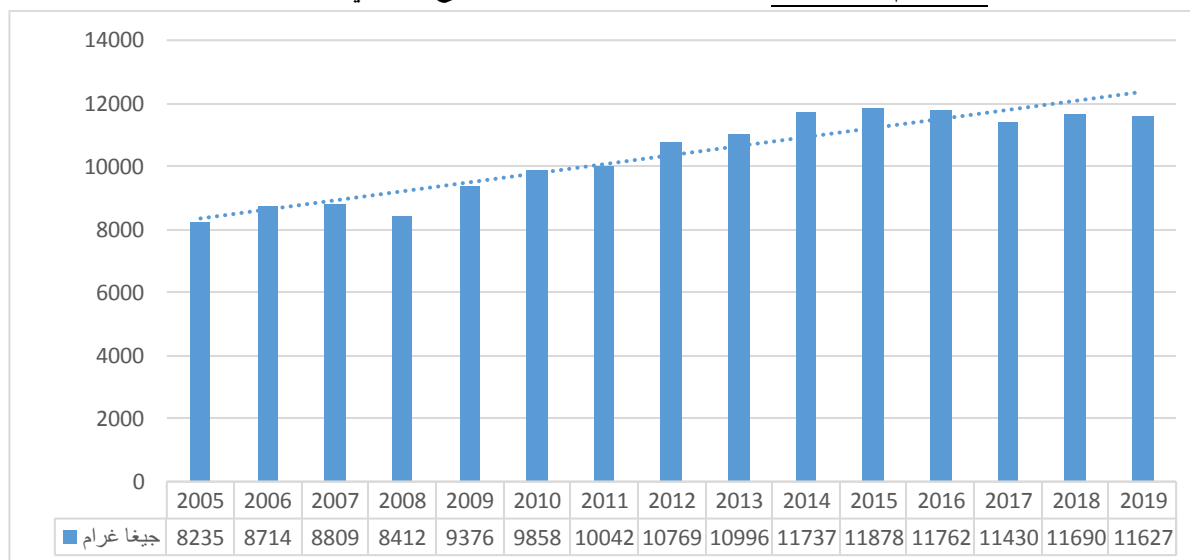
أولاً: مؤشرات النزاهة البيئية في الجزائر

1- غازات الاحتباس الحراري: يحتوي الإجمالي على جميع الانبعاثات المنتجة في مختلف المجالات الفرعية للانبعاثات الزراعية (التخمير المعوي، إدارة السماد، زراعة الأرز، الأسمدة الاصطناعية، السماد المستخدم في التربة، السماد المتبقي في المراعي، مخلفات المحاصيل، زراعة التربة العضوية، حرق مخلفات المحاصيل واستخدام الطاقة)، وتقديم صورة للمساهمة في إجمالي كمية انبعاثات غازات الدفيئة من الزراعة.¹

-انبعاثات CO₂ من القطاع الزراعي: (الوحدة: جيغا غرام= ألف طن)

الشكل رقم (4-13) يبين انبعاثات CO₂ الناتجة من القطاع الزراعي في الجزائر:

شكل رقم (4-13): مؤشر انبعاثات CO₂ من القطاع الزراعي في الجزائر



Source : <http://www.fao.org/faostat/fr/#data/GT>, consulté le 21/11/2020 à 14 : 23.

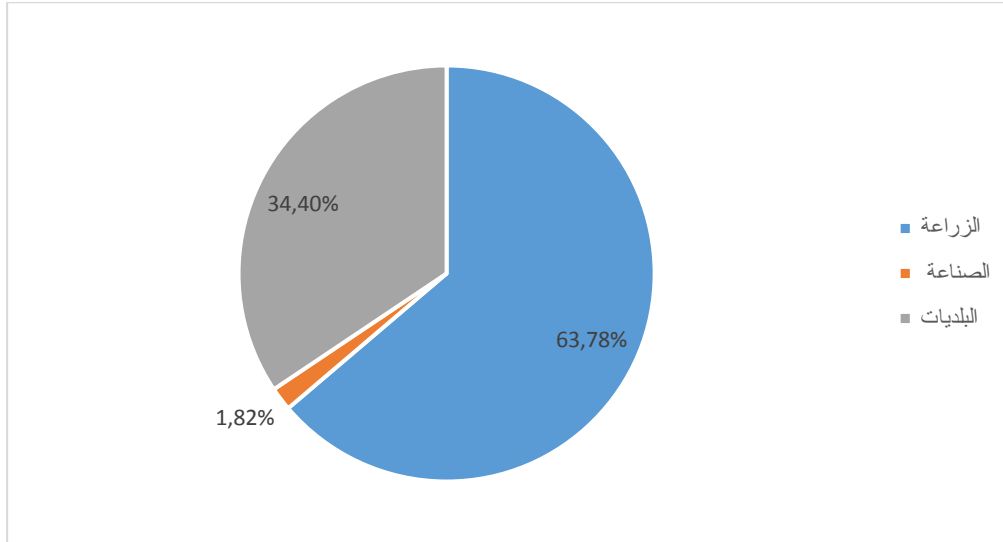
¹- <http://www.fao.org/faostat/en/>, consulté le : 22/11/2020 à 20 : 31.

الشكل أعلاه يوضح كمية غاز CO₂ المنبعثة عن النشاط الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2005/2019، حيث نلاحظ أن كمية غاز CO₂ المنبعثة عرفت زيادة مطردة حيث ارتفعت من 8235,4 جيغا غرام في سنة 2005 إلى 11627,22 جيغا غرام في سنة 2019، وهذه الانبعاثات تشكل تحديات كبيرة من حيث الآثار السلبية المتوقعة على الإنتاجية وكذلك على تنفيذ الإجراءات القطاعية للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.

2- حجم المياه العذبة المسحوبة للنشاط الزراعي:

تقدر حجم المياه العذبة المسحوبة سنويا في الجزائر للأغراض الزراعية والصناعية والبلدية ب 9,802 مليار م³/ السنة، منها 8,103 مليار م³ مياه جوفية و 1,699 مليار م³ مياه سطحية، وتعد الزراعة أكبر مستهلك للمياه حيث تمثل حصة الزراعة 63,78% من إجمالي المياه العذبة المسحوبة أي 6,671 مليار م³/ السنة¹ كما هي موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (4-14): مؤشر حجم المياه العذبة المسحوبة للنشاط الزراعي في الجزائر



Source : <http://www.fao.org/nr/water/aquastat/data/query/results.html>, consulté le : 23/11/2020 à 15 :17.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن حجم المياه العذبة المستعملة لأغراض الزراعة مرتفعة حيث تمثل نسبة 63,78% من إجمالي المياه العذبة المسحوبة في الفترة من 2013-2017 بعدما كانت تمثل نسبة 59% من إجمالي المياه العذبة المسحوبة في الفترة 2008-2012. إن الاستمرار في استخدام الماء بهذه الأحجام سيؤدي إلى استنزافها مما يؤدي إلى نتائج سلبية على البيئة من بينها تملح التربة وتلوث طبقات المياه الصخرية بالنترات، وإلى عواقب خطيرة، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى استعمال أساليب السقي القديمة كالري بالغمر والري بالأنايب وقلة الاعتماد على أنظمة الري الحديثة المقتصدة للماء كالري بالرش والري بالتنقيط.

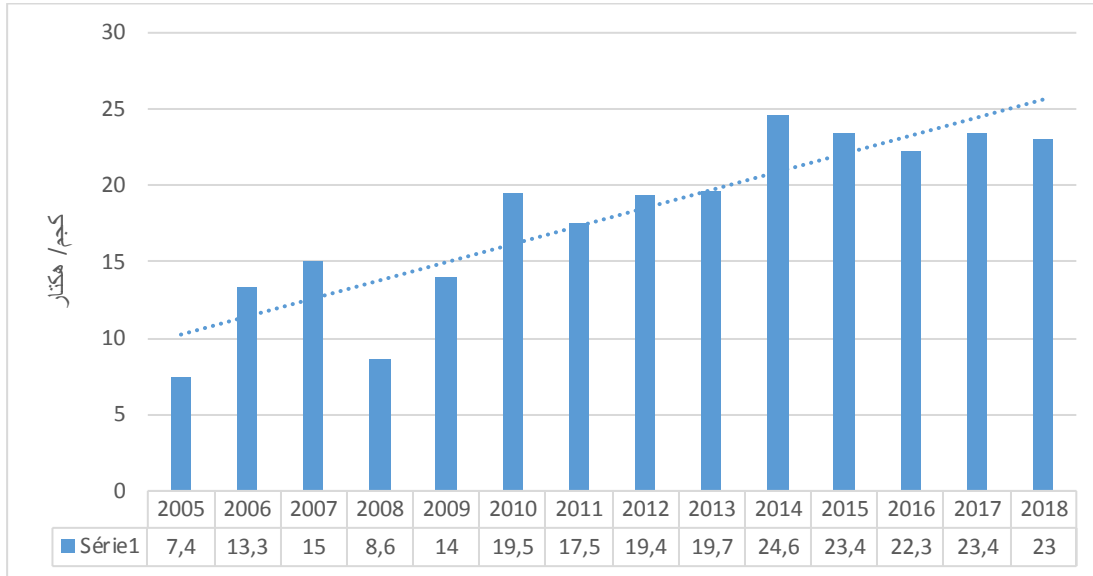
¹-<http://www.fao.org/nr/water/aquastat/data/query/results.html>, consulté le : 23/11/2020 à 15 :17.

3- استعمال الأسمدة:

يقيس استهلاك الأسمدة كمية المغذيات النباتية المستخدمة لكل وحدة أرض صالحة للزراعة، تغطي منتجات الأسمدة النيتروجينية والبوتاس والفوسفات (بما في ذلك الفوسفات الصخري الأرضي). لا يتم تضمين العناصر الغذائية التقليدية - السماد الحيواني والنباتي. استعمال الأسمدة، كجم لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة.¹

الشكل رقم (4-15) يبين تطور مؤشر استعمال الأسمدة في الجزائر:

الشكل رقم (4-15) مؤشر استعمال الأسمدة في الجزائر



Source : https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/fertilizer_use/, consulté le : 24/11/2020 à 21 :18.

الشكل أعلاه يوضح تطور استعمال الأسمدة في الجزائر حيث نلاحظ ارتفاع في استخدام الأسمدة في الزراعة، وقد بلغ متوسط الفترة 17,93 كجم لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، بالرغم من الارتفاع في استعمال الأسمدة في الجزائر لكنها تبقى من الدول الأقل استعمالاً للأسمدة، حيث حسب التصنيف العالمي في سنة 2016 ل 161 دولة جاءت الجزائر في المرتبة 124 من حيث الدول المستعملة للأسمدة، لكن يبقى الاشكال في الجزائر هو الاستعمال العشوائي للأسمدة من حيث الكميات والأنواع. وقد بلغ المتوسط العالمي لسنة 2016 على أساس 161 دولة 416,1 كجم للهكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، وكانت أعلى قيمة في سنغافورة 30237,9 كجم للهكتار، وأدنى قيمة في النيجر 0,4 كجم لكل هكتار.

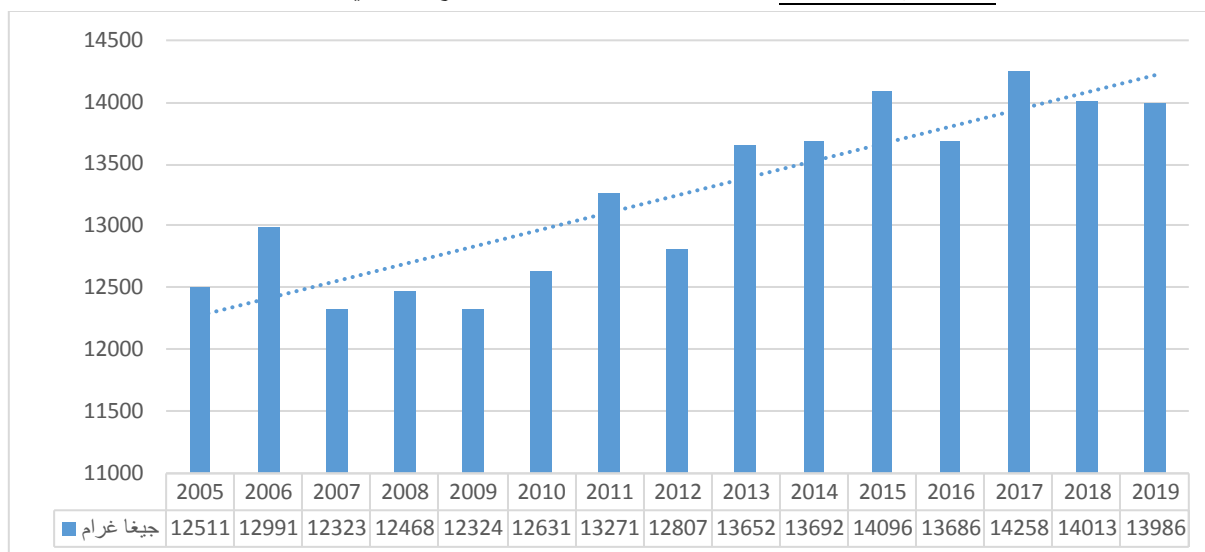
ثانياً: مؤشرات قياس البعد البيئي في المغرب

1- انبعاثات CO2 من القطاع الزراعي:

الشكل رقم (4-16) مؤشر انبعاثات CO2 من القطاع الزراعي في المغرب:

¹ - https://www.theglobaleconomy.com/rankings/fertilizer_use/, consulté le : 24/11/2020 à 21 :18.

شكل رقم (4-16): مؤشر انبعاثات CO₂ من القطاع الزراعي في المغرب



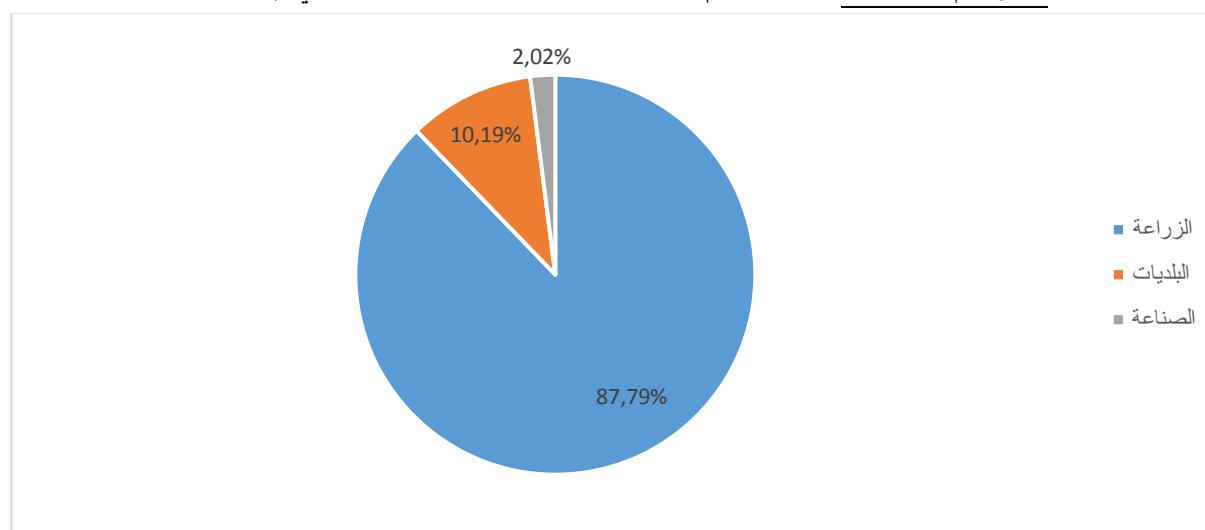
Source : <http://www.fao.org/faostat/fr/#data/GT>, consulté le 21/11/2020 à 14 : 23.

الشكل أعلاه يوضح كمية غاز CO₂ المنبعثة عن النشاط الزراعي في المغرب خلال الفترة 2005/2019، حيث نلاحظ أن كمية غاز CO₂ المنبعثة عرفت زيادة مطردة، وهذه الانبعاثات تشكل تحديات كبيرة من حيث الآثار السلبية المتوقعة على الإنتاجية.

2- حجم المياه العذبة المسحوبة للنشاط الزراعي:

قدرت حجم المياه العذبة المسحوبة في المغرب ب 10,35 مليار م³/ السنة، منها 8,028 مليار م³ سطحية و2,322 مليار م³ جوفية، وتعد الزراعة أكبر مستهلك للمياه المسحوبة ب 9,156 مليار م³ بنسبة 87,79%¹، الشكل الموالي يوضح نصيب القطاعات الاقتصادية من المياه العذبة المسحوبة كالتالي:

شكل رقم (4-17): مؤشر حجم المياه العذبة المسحوبة للنشاط الزراعي في المغرب



Source : <http://www.fao.org/faostat/en, 2020>. Consulté le : 23/11/2020 à 15 :17.

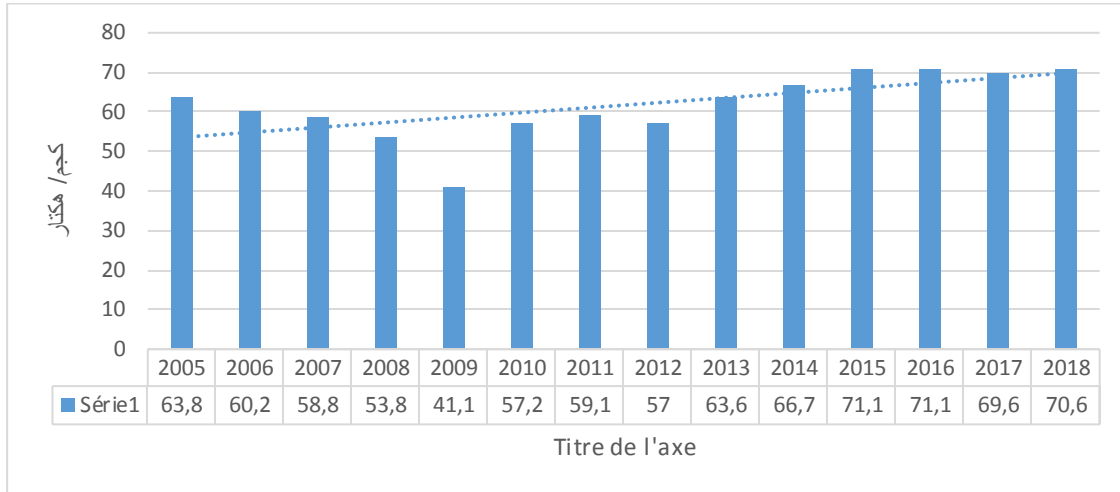
¹-<http://www.fao.org/nr/water/aquasat/data/query/results.html>, consulté le : 23/11/2020 à 20 :53.

الشكل السابق يبين حجم المياه العذبة المسحوبة للنشاط الزراعي المغربي، وهي تمثل نسبة 87.79% من إجمالي المياه المسحوبة وهي تمثل نسبة مرتفعة، لذا يجب الاقتصاد في استخدام المياه من خلال اتباع أساليب ري اقتصادية للحفاظ على المياه.

3- استعمال الأسمدة:

الشكل رقم (4-18) يوضح تطور استعمال الأسمدة في المغرب:

شكل رقم (4-18): مؤشر استعمال الأسمدة في المغرب



Source : https://www.theglobaleconomy.com/Morocco/fertilizer_use/, consulté le : 24/11/2020 à 21:18.

الشكل أعلاه يوضح تطور استعمال الأسمدة في المغرب حيث نلاحظ أن متوسط كمية الأسمدة المستعملة خلال الفترة 2005-2018 بلغت 61,69 كجم لكل هكتار من الأراضي الزراعية، وهي أقل من المتوسط العالمي الذي بلغ سنة 2016 على أساس 161 دولة كان 416.1 كجم للهكتار من الأراضي الصالحة للزراعة.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس البعد الاجتماعي في الجزائر والمغرب

أبعاد الاستدامة: الرفاه الاجتماعي

الاستدامة الاجتماعية هي تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية وتوفير الحق والحرية في تلبية تطلعات المرء حياة أفضل. وينطبق هذا طالما أن فشل احتياجات الشخص لا يؤثر على قدرة الآخرين، أو الأجيال القادمة، على فعل الشيء نفسه. في SAFA، يغطي الرفاه الاجتماعي الموضوعات التالية: حياة كريمة؛ الممارسات التجارية العادلة، حقوق العمل القيمة المالية؛ صحة الإنسان وسلامته والتنوع الثقافي.

تدمج المعايير الدولية ومعايير إصدار الشهادات على نطاق واسع مفاهيم ومبادئ هذه الاتفاقيات والإعلانات. في SAFA، فإن مساهمة الكيان الذي تم تقييمه في تلبية الاحتياجات البشرية هي محور البعد الاجتماعي للاستدامة.

| المواضيع | المواضيع الفرعية | المؤشرات |
|------------------|------------------|--------------------------------|
| سبل العيش الكريم | تنمية القدرات | الدعم الفلاحي: القروض الزراعية |

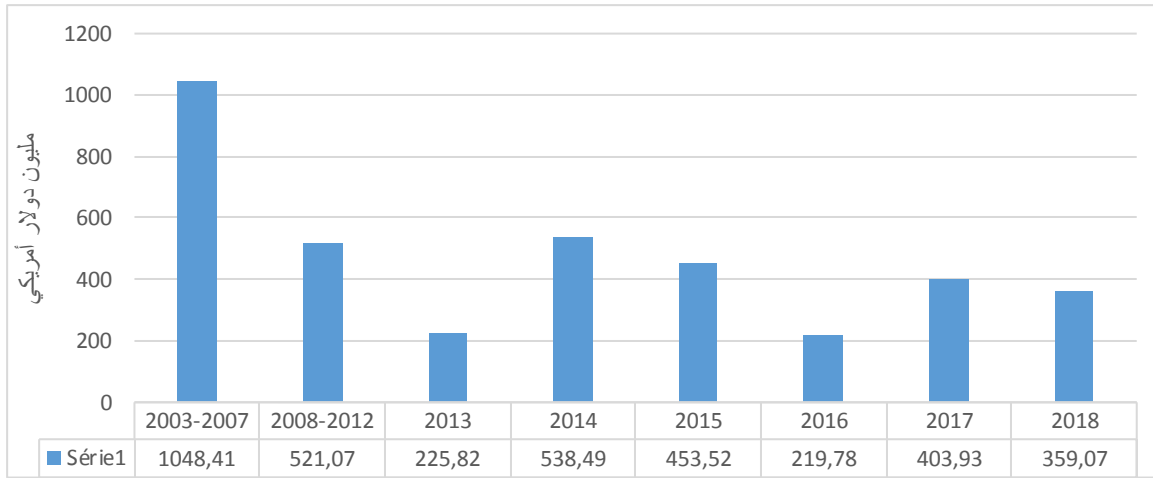
* نظرا لعدم توفر البيانات حول مؤشرات الرفاه الاجتماعي تم اختيار مؤشر الدعم الفلاحي والمتمثل في القروض الزراعية، وتعد القروض من وسائل الدعم للفلاحين والتي يمكن أن تمكنهم من تنمية قدراتهم.

الدعم الفلاحي: تعد سياسة الدعم الفلاحي إحدى الآليات المهمة المستخدمة في إطار السياسات الزراعية التي ترمي إلى ترقية القطاع الزراعي والنهوض به، عن طريق الأخذ بيد صغار المنتجين وتشجيع الاستثمارات، ويعرف الدعم الفلاحي على أنه مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال كـ **القروض** والمساعدات، أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو شكل تقديم خدمة أو سلع (دعم عيني)، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول.¹

أولا: القروض الزراعية في الجزائر

الشكل رقم (4-19) يبين تطور القروض الزراعية في الجزائر:

شكل رقم (4-19): تطور القروض الزراعية في الجزائر



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، المجلدات رقم: 31، 36، 37، الخرطوم، 2017/2007.

تقدير السنتين الأخيرتين بالاعتماد على المتوسط الحسابي

الشكل أعلاه يوضح تطور القروض الزراعية المقدمة في الجزائر خلال الفترة 2003 / 2018، حيث نلاحظ أن متوسط الفترة بلغ 471,26 مليون دولار أمريكي، أعلى قيمة للفترة 2003-2007 بقيمة 1048,41 مليون دولار أمريكي، وأدنى قيمة سنة 2016 وهي 219,78 مليون دولار أمريكي.

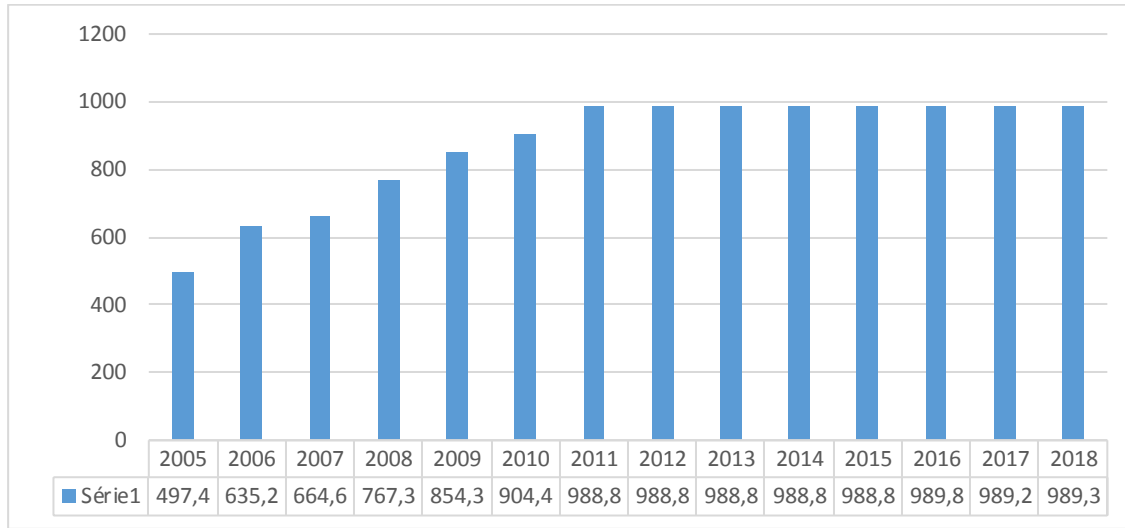
¹ - غردى محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 111، 112.

انقسمت القروض من حيث نوعها إلى قروض عينية وقروض نقدية، أما من حيث المجال فهي إما قروض قصيرة أو متوسطة الأجل. وفي معظمها هي قروض للإنتاج النباتي مصدرها بنوك زراعية.

ثانيا: القروض الزراعية في المغرب

الشكل رقم (4-20) يبين تطور القروض الزراعية في المغرب:

الشكل رقم (4-20): تطور القروض الزراعية في المغرب



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات رقم: 27، 28، 30، 32، 33، 34، 35، 36، 37، الخرطوم، 2017/2007.

الجدول أعلاه يوضح قيمة القروض الزراعية المقدمة خلال الفترة 2005 / 2019، حيث نلاحظ أن قيمة إجمالي الإقراض الزراعي ارتفع من 497,4 مليون دولار أمريكي سنة 2004 إلى 989 مليون دولار أمريكي سنة 2018. القروض الزراعية في المغرب انحصرت في شكلها النقدي، أما من حيث المجال فهي إما قروض قصيرة أو متوسطة الأجل.

المطلب الرابع: تصنيف المواضيع والمؤشرات

من خلال ما تم عرضه من مؤشرات الزراعة المستدامة في الجزائر والمغرب والتي تقيس أداء القطاع الزراعي في البلدين على المستوى الكلي، ورغم أن هذا التقييم لا يعد شاملا وذلك لعدم توفر جميع البيانات اللازمة، إلا أنه يحدد الاتجاه العام نحو الاستدامة والتأثيرات، وحسب تصنيف SAFA الذي يصنف مستوى الأداء إلى المستوى الأعلى من أداء الاستدامة، ومستويات الأداء غير المقبولة، وبينها مستويات متوسطة (جيد، معتدل، محدود). وتم وضع تقييم للمؤشرات حسب نوعها وفق العناصر التالية.

الفرع الأول: تصنيف الموضوعات الفرعية في أبعاد الحوكمة والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية

في أبعاد الحكم والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية جميع الموضوعات الفرعية لها نفس الوزن، وفي العديد من الموضوعات الفرعية يوجد المزيد من المؤشرات، يتم توزيع الوزن بالتساوي بين المؤشرات داخل كل موضوع فرعي في

هذه الأبعاد، ستحصل معظم الموضوعات الفرعية على نفس الدرجة التي تم تقييمها للمؤشر، حيث لا يوجد سوى مؤشر واحد (أحمر / برتقالي / أصفر / أخضر / أخضر داكن) ولا حاجة إلى ترجيح. في حالة وجود مؤشرين في موضوع فرعي في هذه الأبعاد، يجب أخذ المتوسط من الدرجتين اللتين لهما وزن متساوٍ في النتيجة الإجمالية للموضوع الفرعي.

إذا لم يكن المتوسط ممكناً، فيجب إعطاء الدرجة الأقل (على سبيل المثال، إذا كان معدل أحد المؤشرات "أصفر" وكانت معدلات المؤشرات الأخرى "برتقالي"، فسيتم تصنيف الموضوع الفرعي على أنه "برتقالي"). في الحالات القليلة التي يكون فيها موضوع فرعي له ثلاثة وأربعة مؤشرات، تنطبق نفس القواعد: أخذ المتوسط أو الدرجة الأقل. طريقة سهلة لحساب ذلك تتمثل في إعطاء نقاط لكل رمز لون.¹

الأوزان يوضحها الجدول الموالي:

جدول رقم (4-05): الأوزان والنتيجة حسب SAFA

| تقييم | النتيجة | % |
|-------|---------|---------|
| أفضل | 5 | 100-80% |
| جيد | 4 | 80-60% |
| معتدل | 3 | 60-40% |
| محدود | 2 | 40-20% |
| ضعيف | 1 | 20-0% |

Source: FAO, SAFA GUIDELINES, version 3.0, Rome, 2014, p: 61.

على سبيل المثال إذا كانت هناك ثلاثة مؤشرات في موضوع فرعي:

- الدرجة القصوى المحتملة هي 3 مؤشرات \times 5 نقاط (أفضل / أخضر داكن) = 15
- التقييمات الفعلية هي مؤشرين أصفر ($6=2 \times 3$) ومؤشر أخضر داكن ($5=1 \times 5$) النتيجة ($11=6+5$)
- قسم الدرجة الإجمالية الفعلية على الدرجة الإجمالية القصوى ($15/11$) = 0.73
- درجة الموضوع الفرعي النهائية هي 73% هذا ما بين 60 و80%، وهو ما يتوافق مع تصنيف الأخضر الفاتح، أو الأداء الجيد.

يمكن حذف المؤشرات التي اعتبرت غير ذات صلة مع وجود سبب منطقي واضح، وبالتالي تغيير الحد الأقصى الإجمالي للدرجة لهذا الموضوع الفرعي المعني. على سبيل المثال، إذا كان أحد المؤشرات غير ذي صلة بموضوع فرعي يحتوي على أربعة مؤشرات، فإن الدرجة القصوى ستكون 15 (5×3) بدلاً من 20 (5×4).² وعليه نتائج التصنيف تكون كما يلي:

¹- FAO, SAFA GUIDELINES, version 3.0, Rome, 2014, p: 60.

²-Ibid, p: 61.

أ/ بالنسبة للجزائر:

جدول رقم (4-06): تصنيف بعد الحوكمة والبعد الاجتماعي والاقتصادي للجزائر

| البعد | المواضيع الفرعية | المؤشر | أفضل | جيد | معتدل | محدود | ضعيف |
|-----------------|------------------|--------------------------|------|-----|-------|-------|------|
| البعد الاقتصادي | الربحية | القيمة المضافة للزراعة | | | 3 | | |
| | استقرار الإنتاج | مؤشر انتاج الغذاء | | | 3 | | |
| | خلق القيمة | القوى العاملة في الزراعة | | | 3 | | |
| البعد الاجتماعي | تنمية القدرات | القروض الزراعية | | | | 2 | |
| | بعد الحوكمة | الحوكمة وبيئة الأعمال | | | | 2 | |
| | الشفافية | مدركات الفساد | | | | | 1 |
| | الشرعية | سيادة القانون | | | | | 1 |

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على مؤشرات SAFA

من خلال الجدول نستنتج ما يلي:

البعد الاقتصادي:

- الموضوع الفرعي الربحية: مؤشر واحد وهو مؤشر القيمة المضافة للزراعة=3، درجة الموضوع الفرعي النهائية هي ما بين 40-60% وهو ما يتوافق مع التصنيف الأصفر أو الأداء المعتدل.
- الموضوع الفرعي استقرار الإنتاج: مؤشر واحد وهو مؤشر انتاج الغذاء=3، درجة الموضوع الفرعي النهائية هي ما بين 40-60% وهو ما يتوافق مع التصنيف الأصفر أو الأداء المعتدل.
- الموضوع الفرعي خلق القيمة: القوى العاملة الإقليمية=3، درجة الموضوع الفرعي النهائية هي ما بين 40-60% وهو ما يتوافق مع التصنيف الأصفر أو الأداء المعتدل.

البعد الاجتماعي:

- الموضوع الفرعي تنمية القدرات: مؤشر واحد وهو القروض الزراعية=2، درجة الموضوع النهائية هي ما بين 20-40% وهو ما يتوافق مع التصنيف البرتقالي أو الأداء المحدود.

بعد الحوكمة:

- الموضوع الفرعي فعالية الحوكمة: يحتوي على مؤشر واحد وهو: فعالية الحكومة=2، درجة الموضوع النهائية هي ما بين 20-40% وهو ما يتوافق مع التصنيف البرتقالي أو الأداء المحدود.
- الموضوع الفرعي الشفافية: يحتوي على مؤشر واحد وهو مدركات الفساد=1، درجة الموضوع النهائية هي ما بين 0-20% وهو ما يتوافق مع التصنيف الأحمر أو الأداء الضعيف.
- الموضوع الفرعي الشرعية: يحتوي على مؤشر واحد وهو سيادة القانون=1، درجة الموضوع النهائية هي ما بين 0-20% وهو ما يتوافق مع التصنيف الأحمر أو الأداء الضعيف.

ب - بالنسبة للمغرب:

جدول رقم (4-07): تصنيف بعد الحوكمة والبعد الاقتصادي والاجتماعي للمغرب

| البعد | المواضيع الفرعية | المؤشر | أفضل | جيد | معتدل | محدود | ضعيف |
|-----------------|------------------|--------------------------|----------------|-----|-------|-------|------|
| البعد الاقتصادي | الربحية | القيمة المضافة للزراعة | | | 3 | | |
| | استقرار الإنتاج | مؤشر إنتاج الغذاء | | | 3 | | |
| | خلق القيمة | القوى العاملة في الزراعة | | 4 | | | |
| البعد الاجتماعي | تنمية القدرات | القروض الزراعية | | | | 2 | |
| | بعد الحوكمة | الحوكمة وبيئة الأعمال | فعالية الحكومة | | | 2 | |
| | الشفافية | مدركات الفساد | | | | | 1 |
| | الشرعية | سيادة القانون | | | | 2 | |

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على مؤشرات SAFA

من خلال الجدول نستنتج ما يلي:

البعد الاقتصادي:

-الموضوع الفرعي الربحية: مؤشر واحد وهو مؤشر القيمة المضافة للزراعة=3، درجة الموضوع الفرعي النهائية هي ما بين 40-60% وهو ما يتوافق مع التصنيف الأصفر أو الأداء المعتدل.

-الموضوع الفرعي استقرار الإنتاج: مؤشر واحد وهو مؤشر إنتاج الغذاء=3، درجة الموضوع الفرعي النهائية هي ما بين 40-60% وهو ما يتوافق مع التصنيف الأصفر أو الأداء المعتدل.

-الموضوع الفرعي خلق القيمة: مؤشر واحد وهو مؤشر إنتاج الغذاء=4، درجة الموضوع الفرعي النهائية هي ما بين 60-80% وهو ما يتوافق مع التصنيف الأخضر الفاتح أو الأداء الجيد.

البعد الاجتماعي:

-الموضوع الفرعي تنمية القدرات: مؤشر واحد وهو القروض الزراعية=2، درجة الموضوع الفرعي النهائية هي ما بين 20-40% وهو ما يتوافق مع التصنيف البرتقالي أو الأداء المحدود.

بعد الحوكمة:

-الموضوع الفرعي فعالية الحوكمة: يحتوي على مؤشر واحد وهو: فعالية الحكومة=2، درجة الموضوع الفرعي النهائية هي ما بين 20-40% وهو ما يتوافق مع التصنيف البرتقالي أو الأداء المحدود.

-الموضوع الفرعي الشفافية: يحتوي على مؤشر واحد وهو مدركات الفساد=1، درجة الموضوع الفرعي النهائية هي ما بين 0-20% وهو ما يتوافق مع التصنيف الأحمر أو الأداء الضعيف.

-الموضوع الفرعي الشرعية: يحتوي على مؤشر واحد وهو سيادة القانون=2، درجة الموضوع الفرعي النهائية هي ما بين 20-40% وهو ما يتوافق مع التصنيف البرتقالي أو الأداء المحدود.

الفرع الثاني: تصنيف الموضوعات الفرعية في البعد البيئي

المواضيع الفرعية للبعد البيئي لها مؤشرات وأنواع مؤشرات متعددة: الهدف والممارسة والأداء.

- مؤشرات الأداء هي الأكثر أهمية.
- تُعطى المؤشرات القائمة على الممارسة ثاني أكبر وزن.
- المؤشرات المستندة إلى الهدف المستندة إلى التوثيق أو وجود سياسات وخطط وأهداف أو مراقبة تُعطى أقل قدر من الأهمية.

وبالتالي فإن الترجيح التالي ينطبق على المؤشرات البيئية:

- مؤشرات الهدف (T) = نقطة واحدة

- مؤشرات الممارسة (R) = 2 نقطة

- مؤشرات الأداء (P) = 3 نقاط.¹

جميع أنواع المؤشرات الثلاثة، الهدف، الممارسة والأداء، لها تصنيف من 5 مقاييس كما يبينها الجدول الموالي:

جدول رقم (4-08): مقاييس التصنيف للمؤشرات في البعد البيئي

| تقييم | اللون | مؤشر الهدف | مؤشر الممارسة | مؤشر الأداء |
|-------|-----------|------------|---------------|-------------|
| أفضل | أخضر داكن | 1 | 2 | 3 |
| جيد | أخضر فاتح | 0,75 | 1,5 | 2,25 |
| معتدل | أصفر | 0,5 | 1 | 1,5 |
| محدود | برتقالي | 0,25 | 0,5 | 0,75 |
| ضعيف | أحمر | 0 | 0 | 0 |

Source: FAO, SAFA GUIDELINES, version 3.0, Rome, 2014, p: 64.

على سبيل المثال، إذا أخذنا موضوعًا فرعيًا مع ثلاثة مؤشرات (الهدف - الممارسة - الأداء) وتقييم SAFA للهدف الأخضر الداكن،

- مجموع الدرجة القصوى المحتملة هي $6 = 3 + 2 + 1$
- إجمالي النتيجة الفعلية هي 1 (الهدف الأفضل / الأخضر الداكن) + 2 (أفضل ممارسة / أخضر داكن) + 1 (أداء متوسط / أصفر) = 4
- النتيجة النهائية للموضوع الفرعي هي $66 = 6/4$ بالمائة.
- هذا هو ما بين 60-80 في المائة، وهو ما يتوافق مع تصنيف جيد / أخضر.
- في حالة ترك أي مؤشر دون إجابة، يتم التعامل معه بنفس طريقة التعامل مع المؤشرات التي لم يتم الرد عليها في الأبعاد الأخرى.

¹ - FAO, SAFA GUIDELINES, op.cit, p: 64.

قد يتم اختيار استخدام مؤشرات معينة فقط في كل موضوع فرعي، إذا كانت أنواع معينة من البيانات غير متوفرة. ومع ذلك، فإن الدرجة الإجمالية وتقييم الموضوع الفرعي سيكونان أقل مما لو تم اختيار جميع المؤشرات. وبالتالي يمكن الحصول على أعلى درجة من خلال اختيار جميع المؤشرات الافتراضية في تقييمها.¹

اسقاط تقييمات ونتائج التصنيف على حالة الجزائر والمغرب من خلال المؤشرات التي تم عرضها:

بالنسبة للجزائر:

جدول رقم (4-09): تصنيف البعد البيئي للجزائر

| البعد | المواضيع الفرعية | المؤشر | نوعه | أفضل | جيد | معتدل | محدود | ضعيف |
|--------------|------------------------|---|-------------|------|------|-------|-------|------|
| البعد البيئي | غازات الاحتباس الحراري | نسبة CO2 الناتج عن الزراعة | مؤشر أداء | | 2,25 | | | |
| | سحب المياه | حجم المياه العذبة المسحوبة للنشاط الزراعي | مؤشر ممارسة | | | | 0,5 | |
| | استخدام المواد | استعمال الأسمدة | مؤشر ممارسة | | | 1 | | |

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على مؤشرات SAFA

من خلال الجدول نستنتج ما يلي:

- الموضوع الفرعي غازات الاحتباس الحراري: مؤشر واحد وهو نسبة CO2 الناتج عن الزراعة=2,25، نوع المؤشر مؤشر أداء، درجة الموضوع النهائية هي ما بين 60-80% وهو ما يتوافق مع التصنيف الأخضر أو الأداء الجيد.

- الموضوع الفرعي سحب المياه: مؤشر واحد وهو مؤشر حجم المياه العذبة المسحوبة للنشاط الزراعي=0,5، نوع المؤشر مؤشر ممارسة، درجة الموضوع النهائية هي ما بين 20-40% وهو ما يتوافق مع التصنيف البرتقالي أو الأداء المحدود.

- الموضوع الفرعي استخدام المواد: مؤشر واحد وهو مؤشر استعمال الأسمدة والمبيدات=1، نوع المؤشر مؤشر ممارسة، درجة الموضوع النهائية هي ما بين 40-60% وهو ما يتوافق مع التصنيف الأصفر أو الأداء المعتدل.

بالنسبة للمغرب:

جدول رقم (4-10): تصنيف البعد البيئي للمغرب

| البعد | المواضيع الفرعية | المؤشر | نوعه | أفضل | جيد | معتدل | محدود | ضعيف |
|--------------|------------------------|---|-------------|------|-----|-------|-------|------|
| البعد البيئي | غازات الاحتباس الحراري | نسبة CO2 الناتج عن الزراعة | مؤشر أداء | | | 1,5 | | |
| | سحب المياه | حجم المياه العذبة المسحوبة للنشاط الزراعي | مؤشر ممارسة | | | | 0,5 | |
| | استخدام المواد | استعمال الأسمدة | مؤشر ممارسة | | | 1 | | |

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على مؤشرات SAFA

¹ - Ibid, p : 65,66.

من خلال الجدول السابق نستنتج ما يلي:

- الموضوع الفرعي غازات الاحتباس الحراري: مؤشر واحد وهو نسبة CO2 الناتج عن الزراعة=1,5، نوع المؤشر مؤشر أداء، درجة الموضوع النهائية هي ما بين 40-60% وهو ما يتوافق مع التصنيف الأصفر أو الأداء المعتدل.
- الموضوع الفرعي سحب المياه: مؤشر واحد وهو مؤشر حجم المياه العذبة المسحوبة للنشاط الزراعي=0,5، نوع المؤشر مؤشر ممارسة، درجة الموضوع النهائية هي ما بين 20-40% وهو ما يتوافق مع التصنيف البرتقالي أو الأداء المحدود.
- الموضوع الفرعي استخدام المواد: مؤشر واحد وهو مؤشر استعمال الأسمدة والمبيدات=1، نوع المؤشر مؤشر ممارسة، درجة الموضوع النهائية هي ما بين 40-60% وهو ما يتوافق مع التصنيف الأصفر أو الأداء المعتدل.

الفرع الثالث: تقرير الأداء

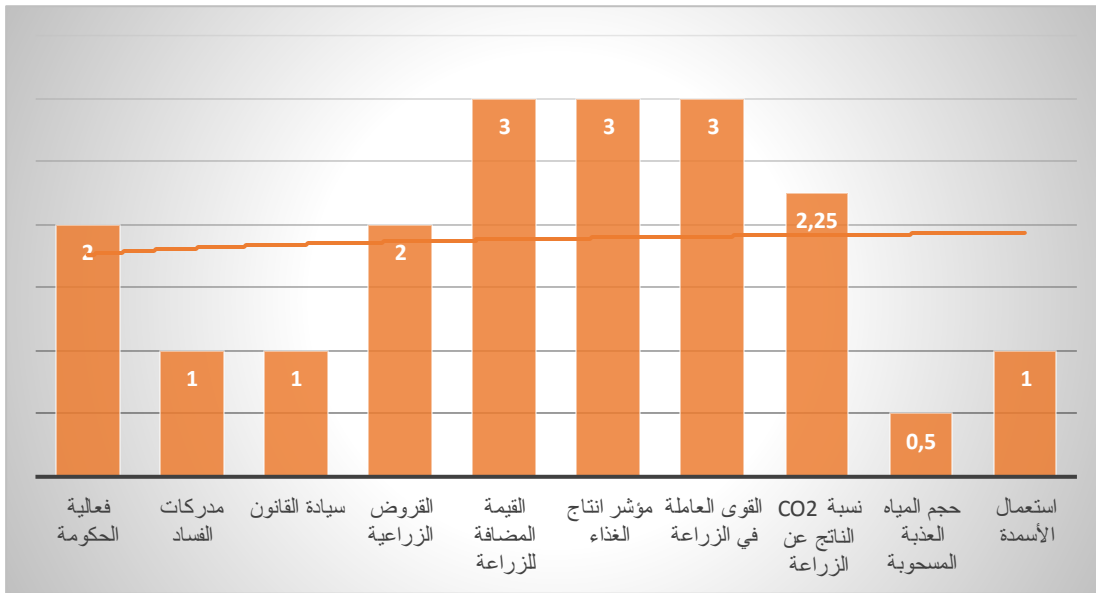
من خلال ما سبق عرضه من مؤشرات ونتائج يتم في هذا العنصر تقديم التقرير النهائي والذي هو عبارة عن

تجميع لتقييم SAFA:

أ-بالنسبة للجزائر:

يبين الشكل الموالي التقرير النهائي لأداء القطاع الزراعي في الجزائر:

شكل رقم (4-21): أداء الاستدامة للقطاع الزراعي في الجزائر



المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشرات SAFA

من الشكل أعلاه نلاحظ أن الاتجاه العام لأداء الاستدامة للقطاع الزراعي في الجزائر=2، الدرجة النهائية هي 20-40%، وهو ما يتوافق مع التصنيف البرتقالي أي الأداء المحدود (لا يعتبر التقرير نهائيا لأنه توجد بيانات

ومؤشرات غير متوفرة.)، وتم تجميع هذا التصنيف اعتمادا على قراءة تصنيف كل بعد، وفيما تحليل تقييمي لكل بعد:

أولا: بعد الحوكمة: مؤشرات الحوكمة تتراوح قيمها بين 1 و2 وهذا يعني أن دور الحكومة للنهوض بالقطاع الزراعي يبقى ضعيف، ويرجع ذلك إلى عدم الواقعية في وضع السياسات الزراعية وضعف جودة صياغتها وتنفيذها ومدى الالتزام بها، فهي عبارة عن خطط نظرية تفتقد في كثير من الأحيان إلى الدقة في تحديد أهدافها ووسائلها وأدواتها، إضافة إلى ضعف الإطار التشريعي والقانوني المتعلق بالقطاع الزراعي والعراقيل الإدارية والتمويلية الناتجة عنه.¹ يعد بعد الحوكمة الإطار المؤسسي الذي يحكم بقية الأبعاد وبالتالي فإن غياب الحوكمة الرشيدة أو ضعف أدائها يؤثر سلبا على هذه الأبعاد.

ثانيا: البعد الاجتماعي: مؤشرات البعد الاجتماعي=2 وهذا يعني نقص الفعالية في أساليب الدعم الفلاحي، وذلك بسبب غياب سياسة تكاملية لدعم تمويل المشاريع الزراعية بطرق مباشرة بعيدة عن الإجراءات المعقدة والتي تتسبب في فشل المشاريع وانتهائها، لأن 70% من المشاريع الزراعية في الجزائر هي مشاريع مصغرة وصغيرة ومتوسطة وعائلية وتحتاج لطرق تمويل مبتكرة حتى تستمر وتتطور، كما تحتاج للمتابعة والمرافقة.²

ثالثا: البعد الاقتصادي: مؤشرات البعد الاقتصادي=3 في المستوى المعتدل وهي أقل من المستوى الجيد سواء لمؤشر الإنتاج الزراعي أو القوى العاملة أو القيمة المضافة، فرغم أهمية القطاع الزراعي والإمكانات الزراعية المتاحة والتحسين النسبي الذي شهده وتطور الإنتاج الزراعي، إلا أن القيمة المضافة تبقى منخفضة مقارنة بالمستويات العالمية، وهذا راجع إلى ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي، أيضا تراجع مستمر للعمالة الزراعية في الجزائر ويرجع انخفاض عدد المشتغلين في الزراعة إلى انخفاض الدخل الناتج عن الزراعة مقارنة ببقية القطاعات وإلى نقص التنمية وعدم استقرار الحياة في الريف، وكذلك بسبب النزوح الريفي والتوجه نحو الأنشطة المتواجدة في المدن، كما أن العمالة المتوفرة غير مؤهلة.

رابعا: البعد البيئي: مؤشرات البعد البيئي تتراوح بين الأداء المحدود والجيد، فبالنسبة لاستعمال الأسمدة تبقى في المستوى المعتدل، حيث أن استخدامها في الجزائر يعد منخفض لكن يتم استخدامها بطرق غير صحيحة، بالنسبة لاستعمال المياه فتشير المؤشرات الخاصة بها إلى ندرتها وإلى سوء تدبير أو إسراف في استخدامها في القطاع الزراعي،³ حيث أن حجم المياه العذبة المسحوبة لأغراض الزراعة في الجزائر في تزايد مستمر بسبب الاستغلال الجائر مما يؤدي

¹ - حميدة راجح وساري نصر الدين، نحو استراتيجية وطنية لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام بالجزائر، الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 30/09/2018، ص: 78.

² - المرجع نفسه، ص: 76، 77.

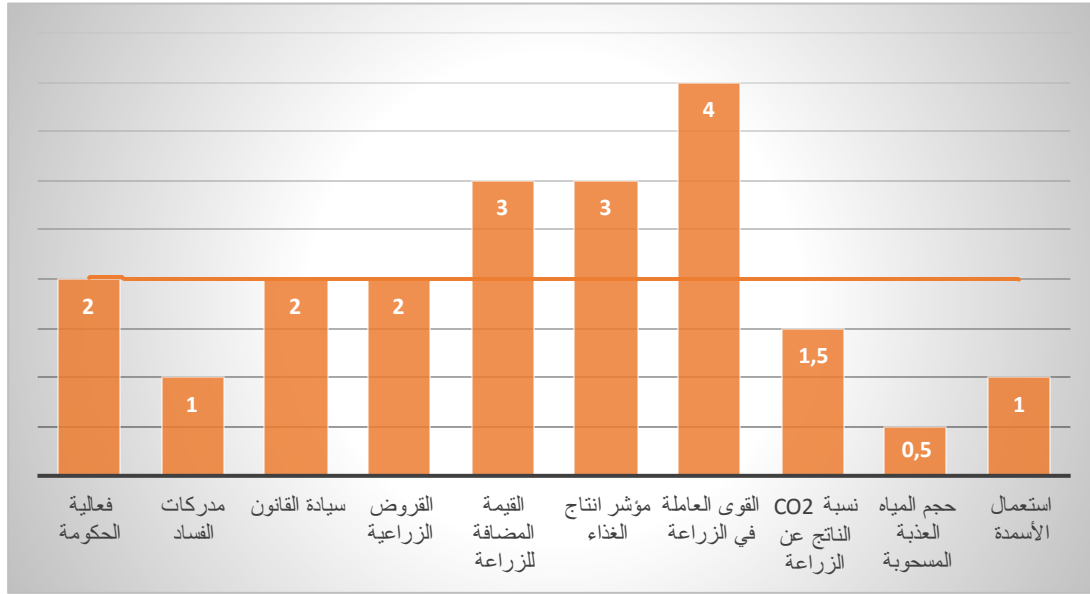
³ - المعهد العربي للتخطيط، خصائص ومعوقات القطاع الزراعي والأمن الغذائي على المستوى العربي: الموارد والاستثمار والتمويل، على الموقع: http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2013/216_P14008-5.pdf، تاريخ الاطلاع 26/11/2020 على 21:11.

إلى آثار بيئية سلبية، بالنسبة إلى الانبعاثات الناتجة عن الزراعة فهي منخفضة وهذا راجع إلى الانخفاض في استعمال المدخلات الزراعية.

ب- بالنسبة للمغرب:

يبين الشكل الموالي التقرير النهائي لأداء القطاع الزراعي في المغرب:

شكل رقم (4-22): أداء الاستدامة للقطاع الزراعي في المغرب



المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشرات SAFA

من الشكل أعلاه نلاحظ أن الاتجاه العام لأداء الاستدامة للقطاع الزراعي في المغرب = 2، الدرجة النهائية هي 20-40%، وهو ما يتوافق مع التصنيف البرتقالي أي الأداء المحدود. وفيما يلي تحليل تقييمي لكل بعد:

أولاً: بعد الحوكمة: مؤشرات الحوكمة تتوافق مع التصنيف البرتقالي أي الأداء المحدود للسياسات الزراعية وضعف جودة صياغتها وتنفيذها ومدى الالتزام بها.

ثانياً: البعد الاجتماعي: مؤشرات البعد الاجتماعي تتوافق مع التصنيف البرتقالي أي الأداء المحدود، يعيش حوالي 38% من سكان المغرب في المناطق الريفية حيث توفر الزراعة 80% من الدخل، والفقر أساساً ظاهرة ريفية في المغرب ويعيش حوالي ثلاثة أرباع السكان الفقراء في المناطق الريفية، ولا يتاح لكثير من السكان الريفيين سوى مساحات محدودة من الأراضي الصالحة للزراعة غير المروية التي لا تتمتع بكثير من الإمكانيات الزراعية، ويتعذر على المزارعين الذين لا يحملون في كثير من الأحيان سندات ملكية رسمية للأراضي الحصول على الائتمانات الضرورية لتنويع مصادر دخلهم.¹

¹ - <https://www.ifad.org/ar/web/operations/country/id/morocco>, consulté le :27/11/2020 à 11/01.

ثالثا: البعد الاقتصادي: مؤشرات البعد الاقتصادي تتوافق مع التصنيف الأصفر أي الأداء المعتدل، حيث يعرف الإنتاج الزراعي في المغرب تقلبات أثرت على القيمة المضافة التي بلغت في سنة 2019 قيمة 13510 مليون دولار وهي أقل من المتوسط العالمي الذي قدر ب 20850 مليون دولار أمريكي، كما يوظف القطاع الزراعي في المغرب 40% من إجمالي المشتغلين أي 4 مليون مشتغل، غير أن العمالة الزراعية في المغرب تعرف نقص في التأطير والتأهيل.

رابعا: البعد البيئي: تعرف المؤشرات البيئية أداء محدود وذلك نتيجة الإفراط في سحب المياه العذبة لأغراض الزراعة، مما يؤدي إلى نتائج سلبية على طبقات المياه وعلى الموارد الطبيعي.

انطلاقا مما سبق نستنتج أن القطاع الزراعي في الجزائر والمغرب يفتقر إلى سياسات رشيدة، ويعاني من نقص الكفاءة في استغلال الموارد الطبيعية المتاحة، نقص التأطير والدعم، كما يعاني من غياب اليد العاملة المؤهلة، الأمر الذي ينعكس على نتائج القطاع الزراعي وعلى الأمن الغذائي. سيتم في المبحث التالي دراسة حالة الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب.

المبحث الثالث: مؤشرات الأمن الغذائي المستدام في الجزائر والمغرب

كما بيننا في الفصل الثاني فإن الأمن الغذائي المستدام يتكون من 4 أبعاد أساسية تتمثل في: التوافر: إنتاج الغذاء من خلال أساليب زراعية مستدامة وآمنة؛ الوصول إلى الغذاء: التوزيع العادل للغذاء؛ استعمال الغذاء: استهلاك الغذاء؛ الاستقرار: قياس الكفاءة. وسيتم في هذا المبحث تحديد مؤشرات الأمن الغذائي المستدام وقياسه في الجزائر والمغرب.

المطلب الأول: عرض مؤشرات الأمن الغذائي المستدام

توجد مجموعة من المؤشرات لقياس الأمن الغذائي المستدام أهمها مؤشر منظمة الأغذية والزراعة والمؤشر العالمي للأمن الغذائي.

الفرع الأول: مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI)

تم تصميم وتأسيس مؤشر الأمن الغذائي العالمي من قبل وحدة الإيكونوميست للمعلومات، وهي قسم البحث والتحليل في مجموعة The Economist Group والرائد العالمي في مجال ذكاء الأعمال العالمية. أنشأت سنة 1946، ولديها 70 عامًا من الخبرة في مساعدة الشركات والمؤسسات المالية والحكومات على فهم كيف يتغير العالم وكيف يخلق ذلك فرصًا للاستيلاء عليها والمخاطر التي يجب إدارتها. تقدم معلومات الأعمال، والتنبؤ والمشورة لأكثر من 1.5 مليون من صناعات القرار من الشركات الرائدة في العالم والمؤسسات المالية والحكومات والجامعات. تم إنشاء هذا المؤشر من خلال ممارسة السياسة العامة لوحدة الاستخبارات الاقتصادية.

يتكون مؤشر الأمن الغذائي العالمي من ثلاثة ركائز أساسية للأمن الغذائي - القدرة على تحمل التكاليف والتوافر والجودة والسلامة - في 113 دولة. يعد هذا المؤشر نموذجًا قياسيًّا كمياً ونوعياً لقياس الأداء، تم إنشاؤه من 28 مؤشر، والذي يوفر إطاراً موضوعياً لتقييم الأمن الغذائي عبر مجموعة كبيرة من البلدان في جميع أنحاء العالم، من خلال إنشاء مقياس موحد حول الأمن الغذائي، لتمكين المستخدمين من استكشاف القضايا المحيطة بالأمن الغذائي - بما في ذلك الترتيب والنتائج واستخلاص النتائج للسياسات والعمليات التجارية والأبحاث المستقبلية.

يشمل النموذج بالإضافة إلى تقييم القدرة على تحمل تكاليف الغذاء والتوافر والجودة، فئة خاصة بالموارد الطبيعية والمرونة، تقيس فئة الموارد الطبيعية والقدرة على التكيف مدى تعرض البلد لآثار تغير المناخ، قابليتها لمخاطر الموارد الطبيعية، وكيف يتكيف بلد ما مع هذه المخاطر. عند تطبيقها، فإنها تعمل كعامل تعديل على درجات الأمن الغذائي في البلدان.¹

أبعاد المؤشر:

أ- القدرة على تحمل التكاليف: يقيس قدرة المستهلكين على شراء المواد الغذائية وتعرضهم لصددمات الأسعار، ووجود برامج وسياسات لدعم العملاء عند حدوث الصدمات.

ب- توافر: يقيس مدى كفاية الإمدادات الغذائية الوطنية، وخطر انقطاع الإمدادات، والقدرة الوطنية على نشر الجهود الغذائية والبحثية لتوسيع الإنتاج الزراعي.

ج- الجودة والسلامة: يقيس التنوع والنوعية الغذائية لمتوسط الوجبات الغذائية، وكذلك سلامة الأغذية.

د- الموارد الطبيعية والتكيف: تقيس تعرض بلد ما لتأثيرات تغير المناخ، قابليتها لمخاطر الموارد الطبيعية، وكيف تتكيف البلاد مع هذه المخاطر.²

الفرع الثاني: مؤشر الأمن الغذائي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

تصنف المؤشرات على أساس الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي: التوافر، الوصول، الاستفادة، الاستقرار.

أولاً: توفر الغذاء:

- متوسط قيمة إنتاج الغذاء؛
- الإنتاج الزراعي المستدام: (مساحة الزراعة المحافطة، مساحة الزراعة العضوية).

¹ - <https://foodsecurityindex.eu.com>, consulté le : 27/08/2020 à 10 :25.

² - Idem.

ثانياً: الوصول إلى الغذاء:

- الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بمكافئ القوة الشرائية)؛
- انتشار نقص التغذية؛
- عمق العجز الغذائي؛

ثالثاً: الاستقرار:

- نسبة الإعالة (الاعتماد) على واردات الحبوب؛
- نسبة الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة بالري.

رابعاً: الاستخدام:

- الوصول إلى مصادر المياه المحسنة؛
- الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة.¹

المطلب الثاني: قياس الأمن الغذائي المستدام في الجزائر والمغرب

يتم في هذا المطلب تحليل حالة الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب بالاعتماد على مؤشر منظمة الأغذية والزراعة ومؤشر الأمن الغذائي العالمي.

الفرع الأول: قياس الأمن الغذائي المستدام في الجزائر والمغرب باستخدام مؤشر منظمة الأغذية والزراعة
يتم التطرق في هذا العنصر إلى قياس الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب بالاعتماد على مؤشر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

أولاً: قياس الأمن الغذائي المستدام في الجزائر باستخدام مؤشر منظمة الأغذية والزراعة

أ-توافر الغذاء:

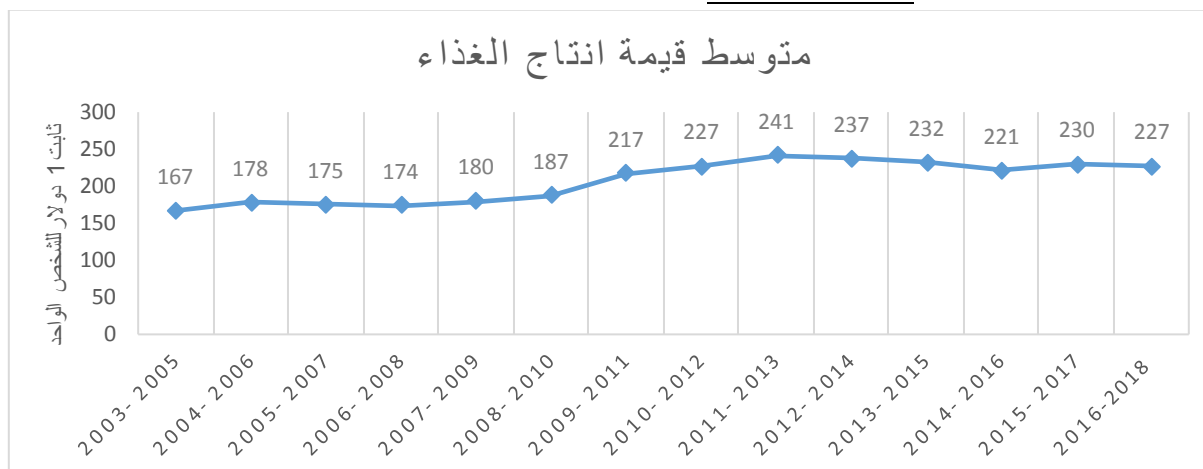
1-متوسط قيمة إنتاج الغذاء: (ثابت 1 دولار للشخص الواحد) (متوسط 3 سنوات)

يعبر المؤشر عن قيمة صافي إنتاج الغذاء (بالدولار الدولي الثابت للفترة 2004-2006)، حسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة ونشرتها FAOSTAT، من حيث نصيب الفرد. يوفر مقياساً قابلاً للمقارنة عبر البلدان للحجم الاقتصادي النسبي لقطاع إنتاج الغذاء في الدولة.²

¹- <http://www.fao.org/economic/ess/ess-fs/ess-fadata/en/#.W1x3Cvk97IU> and <https://foodsovereigntyindicators.uvic.cat/>, 2018, consulté le: 27/11/2018 à 19 :29.

²-<http://www.fao.org/faostat/en/#data/FS>, consulté le : 27/11/2020 à 20 :57.

الشكل رقم (4-23) يبين تطور متوسط قيمة إنتاج الغذاء في الجزائر:
شكل رقم (4-23): متوسط قيمة إنتاج الغذاء في الجزائر



Source : <http://www.fao.org/faostat/fr/#data/FS>, consulté le 22/11/2020 à 17 :12.

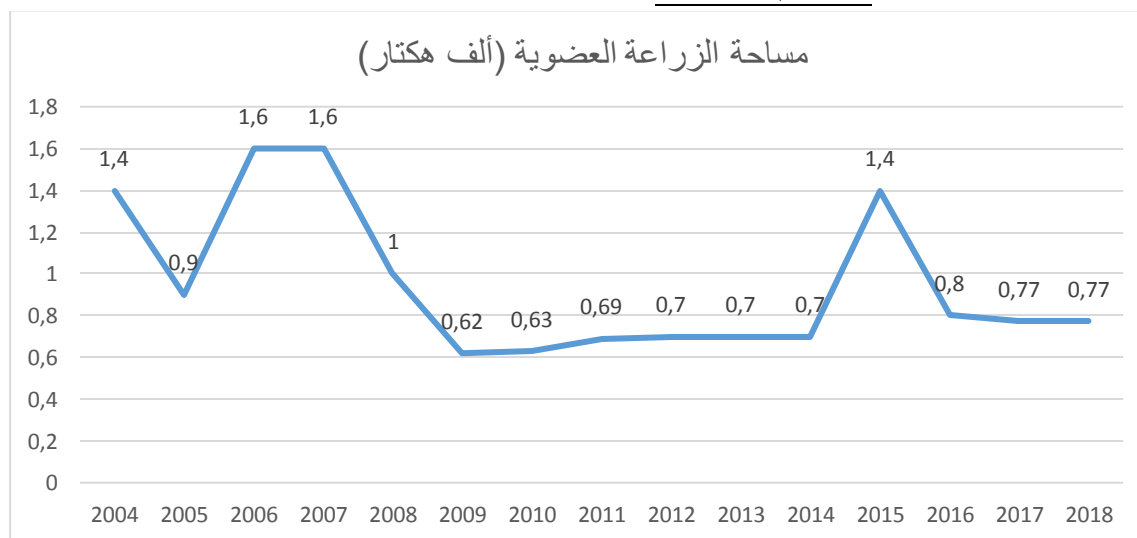
الشكل أعلاه يوضح تطور متوسط قيمة إنتاج الغذاء في الجزائر المتوسط لكل ثلاث سنوات، ويعبر المؤشر عن قيمة الإنتاج الصافي للغذاء (بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي في الفترة 2004-2006)، ونلاحظ أن متوسط قيمة إنتاج الغذاء قد تزايدت بشكل مستمر خلال الفترة 2003-2005 إلى الفترة 2011-2013 من 167 دولار للشخص إلى 240 دولار للشخص، ثم تراجعت بعد ذلك لتصل إلى 227 دولار للشخص في الفترة 2016-2018، وهذه القيمة منخفضة إذا ما قارناها بالقيمة العالمية التي بلغت 309 دولار للشخص.

2-المساحة الزراعية المستدامة: تقاس من خلال مساحة الزراعة المحافطة، والزراعة العضوية.

1-2-مساحة الزراعة تحت الزراعة العضوية:

الشكل رقم (4-24) يبين تطور مساحة الزراعة العضوية في الجزائر:

شكل رقم (4-24): مساحة الزراعة العضوية في الجزائر



Source : <http://www.fao.org/faostat/fr/#data/RL>, consulté le : 22/11/2020 à 20 :39.

الشكل السابق يبين تطور المساحة الزراعية المخصصة للزراعة العضوية في الجزائر، حيث نلاحظ أن المساحة منخفضة جدا مقارنة بالمساحة الزراعية الاجمالية، وقد قدرت في سنة 2018 ب 0,77 ألف هكتار.

2-2- مساحة الزراعة تحت الزراعة المحافظة:

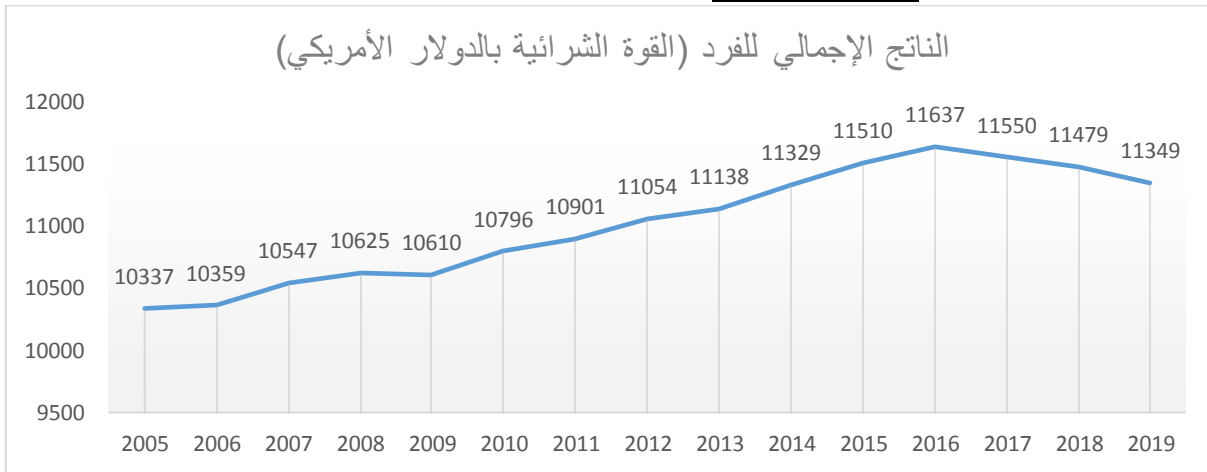
بدأت تجربة الزراعة المحافظة في الجزائر منذ سنة 2004 وتطورت المساحة تحت إدارة الزراعة المحافظة حيث بلغت في 2010 مساحة 1523 هكتار عبر 8 ولايات في البلاد، وزادت هذه المساحة في عام 2011 إلى 5559 هكتار من الحبوب والبقوليات في أكثر من 12 ولاية، وهي مساحة ضئيلة جدا.¹ وهي منحصرة في تجارب بعض المعاهد الزراعية مثل INRAA (المعهد الوطني للبحوث الزراعية)، و ITGC (المعهد التقني للمحاصيل الواسعة) وقد أعطت نتائج جد إيجابية من حيث تحسن جودة التربة والمحاصيل.

ب_ الوصول إلى الغذاء:

1- الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تعادل القوة الشرائية (ثابت دولي عام 2011):

الشكل رقم (4-25) يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الجزائر خلال الفترة 2004 / 2017:

شكل رقم (4-25): الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الجزائر



Source : <http://www.fao.org/faostat/fr/#data/FS>, consulté le : 27/11/2020 à 08 :57.

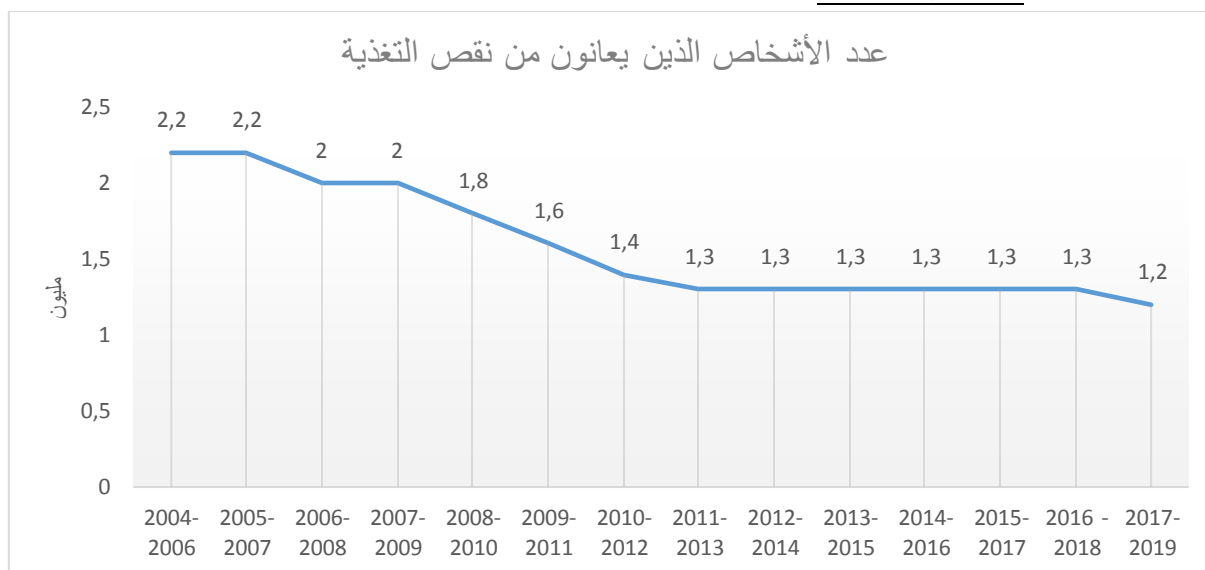
يبين الشكل أعلاه تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد الجزائري والذي يعادل القوة الشرائية، والتي ارتفعت من 10337 دولار في سنة 2005 إلى 11637 دولار أمريكي في سنة 2016 ثم انخفضت 11349 دولار في سنة 2019، وهي قيمة منخفضة مقارنة بالقيمة العالمية التي بلغت 16950,8 دولار.

2- عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية (بالملايين) (متوسط ثلاث سنوات):

الشكل رقم (4-26) يبين عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في الجزائر:

¹ - ITGC, Expérience de l'ITGC en semis direct, <http://www.itgc.dz>, consulté le : 06/03/2016 à 19 : 49.

شكل رقم (4-26): عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في الجزائر



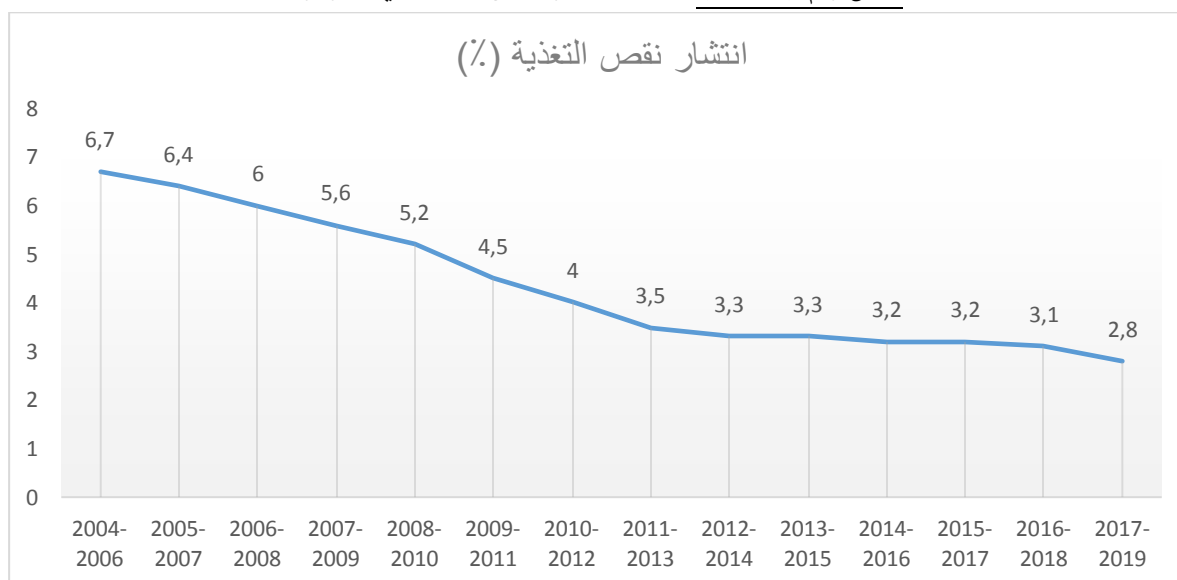
Source : <http://www.fao.org/faostat/fr/#data/FS>, consulté le : 27/11/2020 à 08 :57.

الشكل أعلاه يوضح تطور عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية بالملايين في الجزائر، ورغم أن العدد في انخفاض مستمر إلا أنه ما يزال 1,2 مليون شخص يعانون من نقص التغذية.

3- نسبة انتشار نقص التغذية (%) (متوسط الثلاث سنوات):

الشكل رقم (4-27) يبين نسبة انتشار نقص التغذية في الجزائر خلال الفترة 2003-2017:

شكل رقم (4-27): نسبة انتشار نقص التغذية في الجزائر



Source : <http://www.fao.org/faostat/en>, consulté le : 27/11/2020 à 09:05.

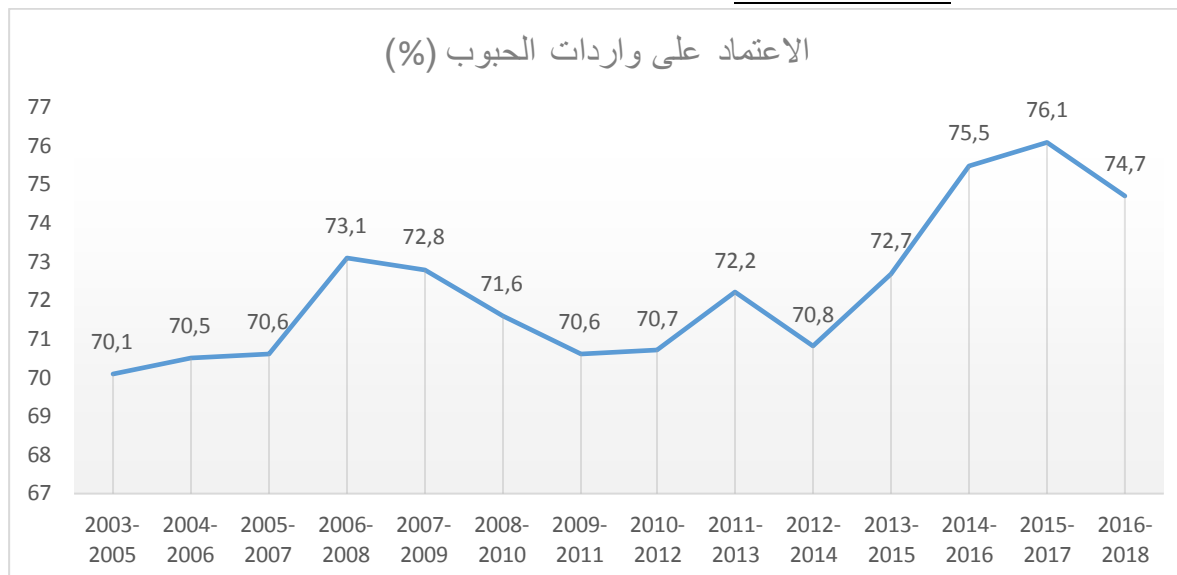
الشكل أعلاه يوضح تطور نسبة انتشار نقص التغذية في الجزائر حيث نلاحظ أن النسبة انخفضت من 6%

إلى 2,8%.

ج-الاستقرار:

1-نسبة الإعالة على واردات الحبوب (%) مبينة في الشكل رقم (4-28)

شكل رقم (4-28): نسبة الاعتماد على واردات الحبوب في الجزائر



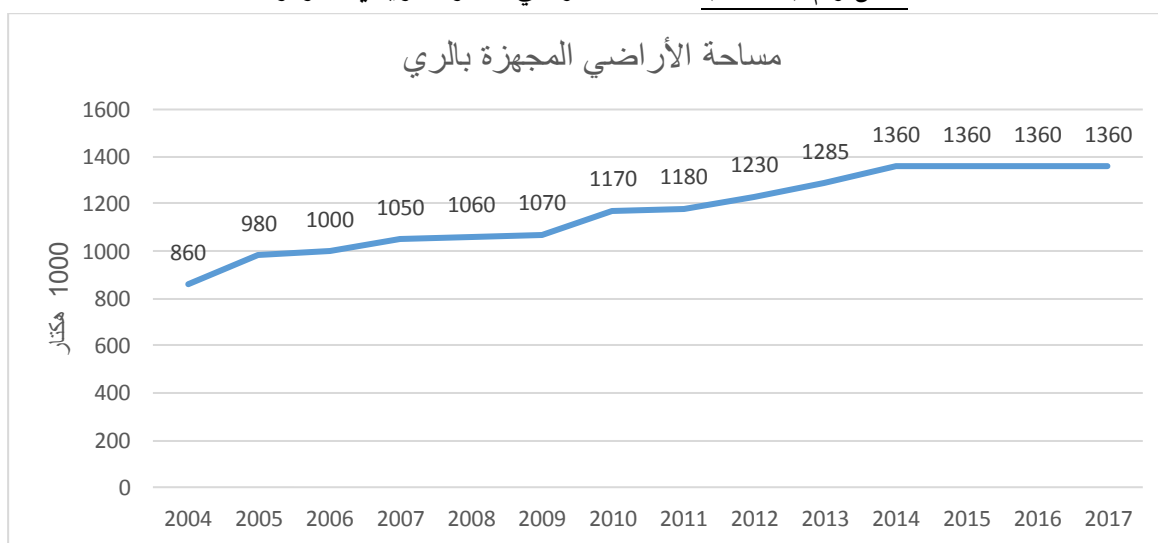
Source : <http://www.fao.org/faostat/fr/#country/4>, consulté le 22/11/2020 à 18 :15.

الشكل أعلاه يوضح تطور نسبة اعتماد الجزائر على واردات الحبوب، حيث نلاحظ نسبة اعتماد الجزائر على واردات الحبوب في تزايد مستمر وقد بلغ متوسط الفترة 72,28%، وتعتبر الجزائر من الدول المستوردة الصافية للحبوب.

2-مساحة الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة بالري:

الشكل رقم (4-29) يبين تطور مساحة الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة بالري:

شكل رقم (4-29): مساحة الأراضي المجهزة بالري في الجزائر



Source : <http://www.fao.org/faostat/en>, consulté le : 27/11/2020 à 09:10.

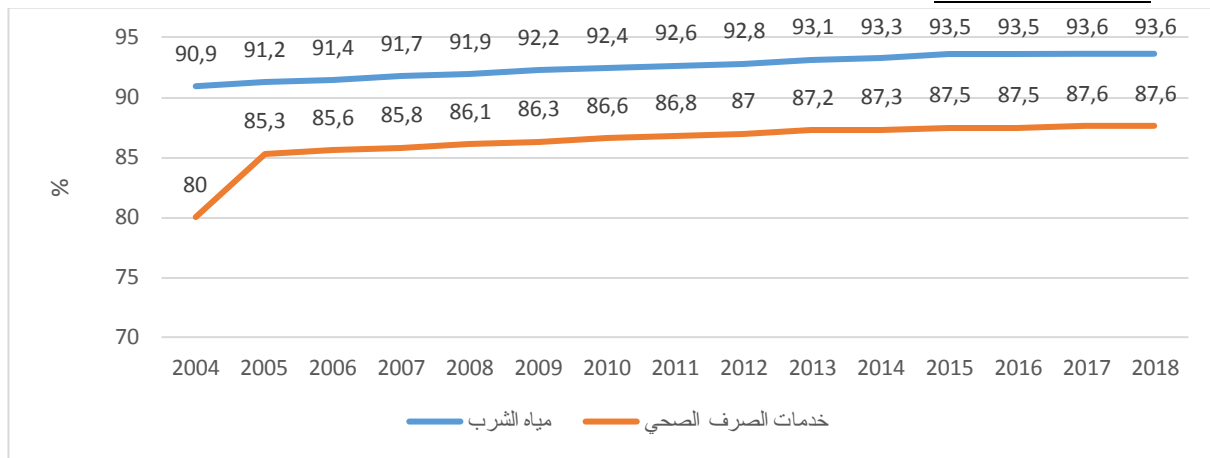
الشكل السابق يوضح تطور مساحة الأراضي المجهزة بالري في الجزائر، حيث نلاحظ أن المساحة ارتفعت من 860 ألف هكتار إلى 1360 ألف هكتار، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمساحة الزراعية الاجمالية وعدد الأراضي الزراعية التي تعتمد في ربيها على الأمطار، وهذا يعني أن نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية معرضة للإجهاد المائي والصدمات المناخية.

د- استخدام الغذاء:

1- نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية وخدمات الصرف الصحي الأساسية:

الشكل (4-30) يبين نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في الجزائر:

شكل رقم (4-30): نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في الجزائر



Source : <http://www.fao.org/faostat/fr/#country/4>, consulté le : 27/11/2020 à 09:14

يشير الوصول إلى مصدر مُحسَّن للمياه إلى النسبة المئوية للسكان الذين لديهم وصول معقول إلى كمية كافية من المياه من مصدر مُحسَّن، مثل التوصيل المنزلي، أو القناة العامة، أو البئر، أو البئر المحمي أو الربيع، وجمع مياه الأمطار. وتشمل المصادر غير المحسنة البائعين وشاحنات الصهاريج والآبار والينابيع غير المحمية.

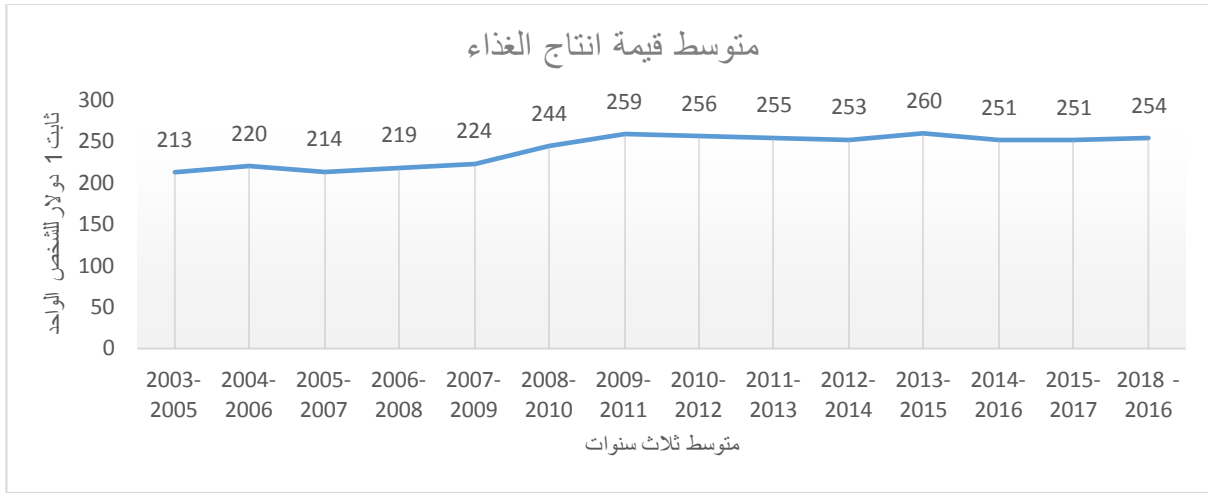
يتم تعريف الوصول المعقول على أنه توفر 20 لتراً على الأقل للشخص يومياً من مصدر داخل كيلومتر واحد من المسكن، إضافة إلى الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة، يوفر هذا المؤشر معلومات مفيدة لتقييم بُعد الاستفادة من نتائج الأمن الغذائي.¹

من خلال الشكل نلاحظ النسبتين قد ارتفعتا حيث بالنسبة لمياه الشرب تطورت من 90,9% إلى 93,5%، غير أن الكثير من الأشخاص يحصلون على مياه الشرب من المصادر غير المحسنة، وبالنسبة للمرافق الصحية النسبة ارتفعت من 80% إلى 87,5%، رغم تحسن في الأوضاع إلا أنه لا يزال عدد من الناس لا يمكنهم الوصول إلى مصادر المياه ولا إلى مرافق الصرف الصحي.

¹- <http://www.fao.org/economic/ess/ess-fs/ess-fadata/en/#.XFrzCfk97IU>, consulté le :27/12/2019 à 21 :22.

ثانيا: قياس الأمن الغذائي في المغرب باستخدام مؤشر منظمة الأغذية والزراعة
أ-التوفر:

1-متوسط قيمة إنتاج الغذاء (ثابت I \$ للشخص الواحد) (متوسط 3 سنوات):
الشكل رقم (4-31) يبين متوسط قيمة إنتاج الغذاء في المغرب خلال 2003-2017:
شكل رقم (4-31): متوسط قيمة إنتاج الغذاء في المغرب



Source : <http://www.fao.org/faostat/fr/#country/143>, consulté le : 22/11/2020 à 18 :28.

الشكل أعلاه يوضح تطور متوسط قيمة إنتاج الغذاء في المغرب، ونلاحظ أن متوسط قيمة إنتاج الغذاء قد تزايدت بشكل مستمر خلال الفترة 2003-2005 إلى الفترة 2016-2018 من 213 دولار للشخص إلى 254 دولار للشخص، وهذه القيمة منخفضة إذا ما تمت مقارنتها بالقيمة العالمية 309 دولار للشخص الواحد.

2-المساحة الزراعية المستدامة في المغرب:

1-2-مساحة الزراعة العضوية:

الشكل رقم (4-32) يبين تطور مساحة الزراعة العضوية في المغرب:
شكل رقم (4-32): مساحة الزراعة العضوية في المغرب



Source : <http://www.fao.org/faostat/fr/#data/RL>, consulté le 27/11/2020 à 09 :24.

الشكل السابق يوضح تطور مساحة الزراعة العضوية حيث ارتفعت بشكل ملحوظ من 1,1 ألف هكتار سنة 2005 إلى 17 ألف هكتار في سنة 2011، ثم انخفضت المساحة حيث وصلت في سنة 2013 إلى 8,66 ألف هكتار، ثم ارتفعت إلى 9,92 ألف هكتار في سنة 2018، وهذه المساحة لا تعد سوى نسبة صغيرة من المساحة الزراعية الإجمالية.

2-2- مساحة الزراعة المحافظة:

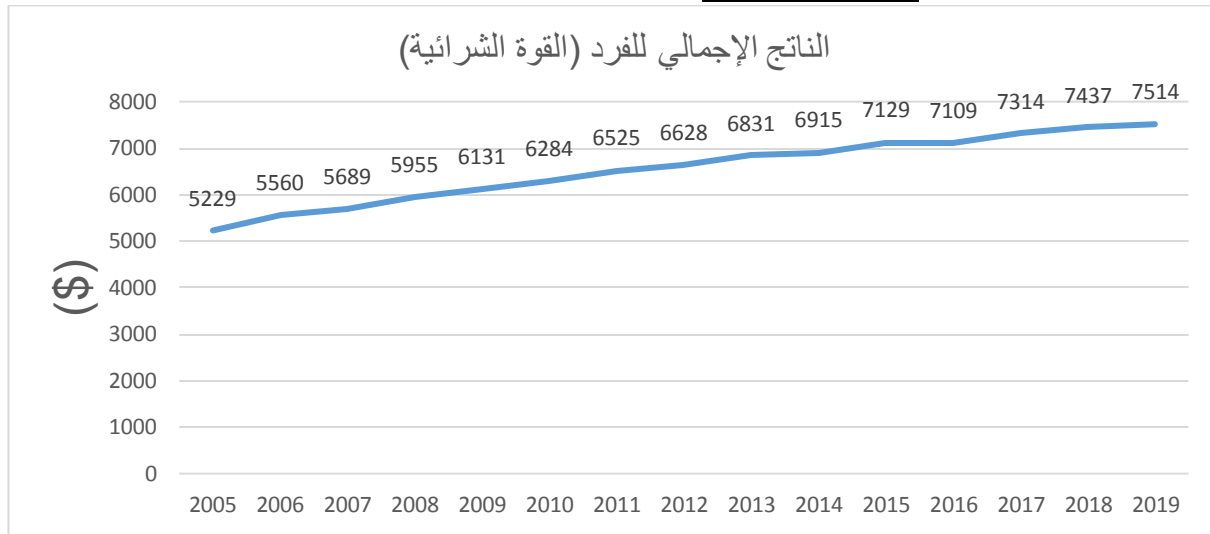
بلغت مساحة الزراعة المحافظة في المغرب 4000 هكتار وهي لا تمثل سوى نسبة منخفضة جدا من المساحة الزراعية.¹ يبقى اعتماد الزراعة المحافظة محدودًا، على الرغم من الاستجابات التي يمكن أن توفرها لتحديات الحفاظ على التربة والمحاصيل، وخفض تكاليف الإنتاج والتكيف مع التغير المناخي.

ب- الوصول إلى الغذاء:

1- الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تعادل القوة الشرائية (ثابت دولي عام 2011):

الشكل رقم (4-33) يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المغرب:

شكل رقم (4-33): الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المغرب



Source : <http://www.fao.org/faostat/fr/#country/143>, consulté le 27/11/2020 à 09 :32.

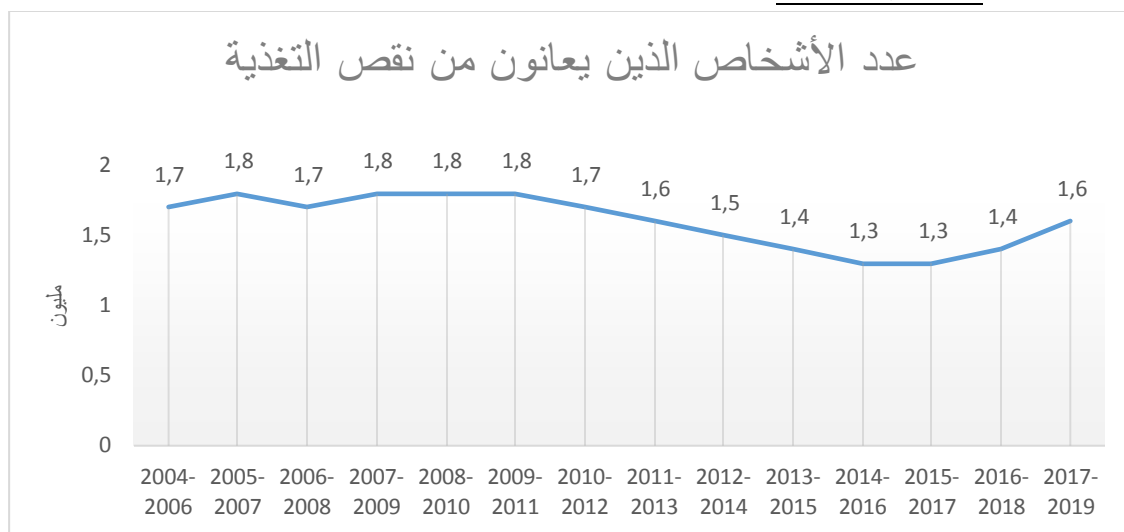
يبين الشكل أعلاه تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد المغربي والذي يعادل القوة الشرائية، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المغرب قد ارتفع في الفترة من 5229 دولار في سنة 2005 إلى 7514 دولار في سنة 2019، وهي قيمة منخفضة مقارنة بالقيمة العالمية التي تقدر بـ 16950 دولار.

2- عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذيةية (بالملايين) (متوسط ثلاث سنوات):

الشكل رقم (4-34) يبين عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذيةية في المغرب:

¹- FAO, CA Adoption Worldwide : <http://www.fao.org/ag/ca/6c.html>, consulté le 21/ 01/ 2016, 01 :03.

شكل رقم (4-34): عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في المغرب



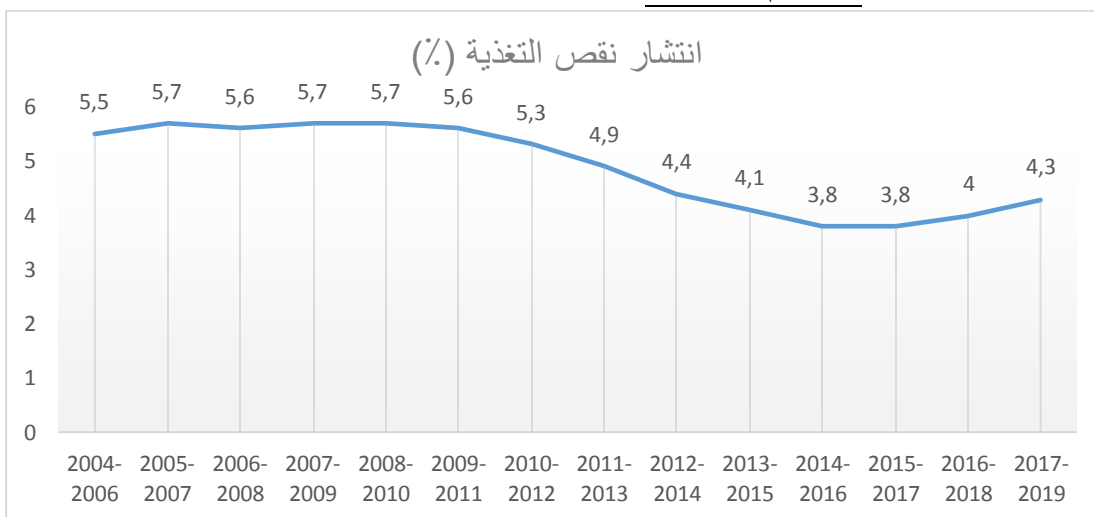
Source : <http://www.fao.org/faostat/fr/#country/143>, consulté le 27/11/2020 à 09 :32.

الشكل أعلاه يوضح تطور عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية بالملايين في المغرب، حيث نلاحظ تذبذباً في القيمة حيث عرفت بعض فترات التراجع، لكنها عادت إلى قيمتها الأولى وهي تعادل 1,6 مليون شخص.

3- انتشار نقص التغذية (%) (متوسط الثلاث سنوات):

الشكل رقم (4-35) يبين نسبة انتشار نقص التغذية في المغرب:

شكل رقم (4-35): نسبة انتشار نقص التغذية في المغرب



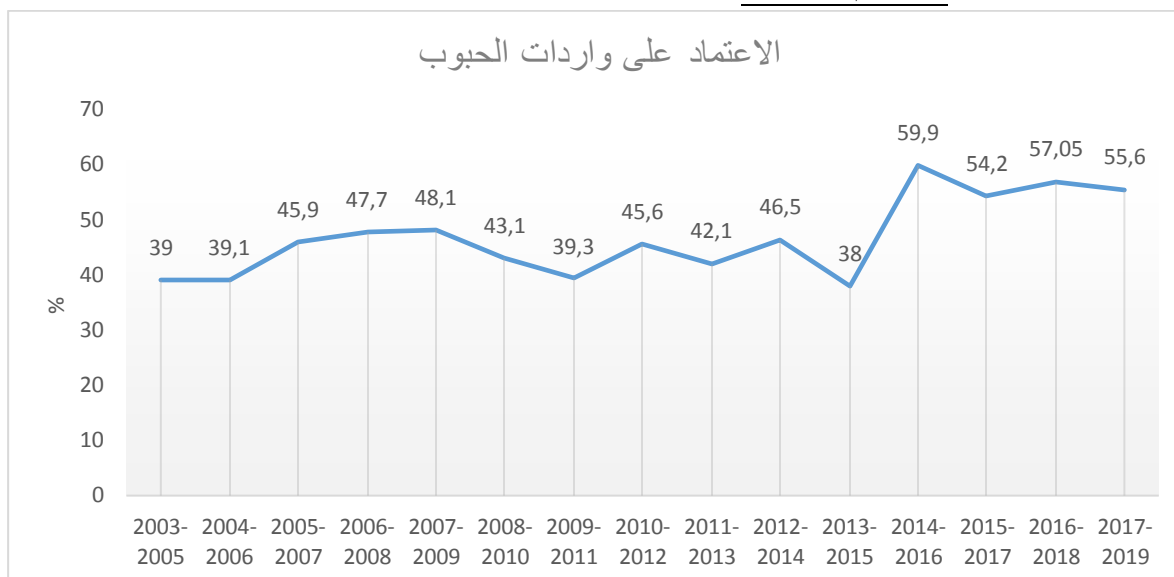
Source : <http://www.fao.org/faostat/fr/#country/143>, consulté le 27/11/2020 à 09 :32.

الشكل أعلاه يبين نسبة انتشار نقص التغذية في المغرب والجدول يوضح أن النسبة تراجعت من 5,7% إلى 3,8% من الفترة 2004-2006 إلى الفترة 2014-2016 ثم ارتفعت إلى 4,3% في الفترة 2017-2019.

ج-الاستقرار:

1-نسبة الاعتماد على واردات الحبوب: مبنية في الشكل رقم (4-36)

شكل رقم (4-36): نسبة الاعتماد على واردات الحبوب في المغرب



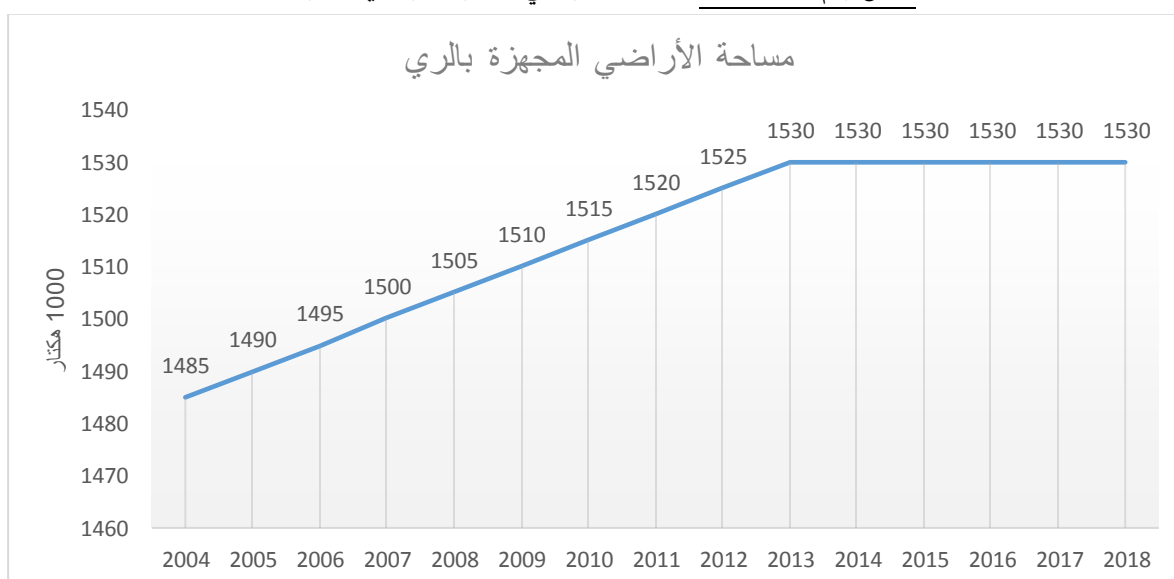
Source : <http://www.fao.org/faostat/fr/#data/FS>, consulté le : 22/11/2020 à 20 :28.

يوضح الشكل أعلاه نسبة اعتماد المغرب في غذائها على واردات الحبوب، حيث نلاحظ أنها في تزايد مستمر رغم انخفاضها في بعض الفترات، حيث ارتفعت من 39% إلى 55,6%.

2-الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة بالري:

الشكل رقم (4-37) يبين تطور مساحة الأراضي المجهزة بالري في المغرب:

شكل رقم (4-37): مساحة الأراضي المجهزة بالري في المغرب



Source : <http://www.fao.org/faostat/fr/#data/RL>, consulté le : 27/11/2020 à 09 :45.

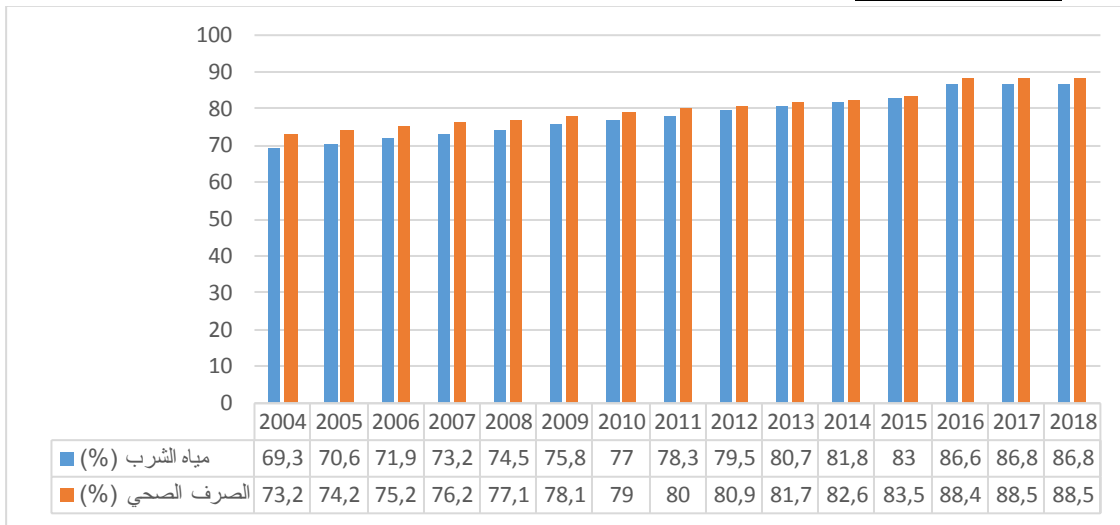
الشكل السابق يوضح تطور مساحة الأراضي المجهزة بالري حيث نلاحظ أن المساحة ارتفعت من 1485 ألف هكتار إلى 1530 ألف هكتار، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمساحة الزراعية الاجمالية، وتعد الزراعة في المغرب بعلية فهي تعتمد في ربيها على الأمطار.

د-استخدام الغذاء:

1-نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل والخدمات الصحية الأساسية:

الشكل رقم (4-38) يبين نسبة السكان الذين يستخدمون مياه الشرب والصرف الصحي في المغرب:

شكل رقم (4-38): نسبة السكان الذين يستخدمون مياه الشرب والصرف الصحي في المغرب



Source : <http://www.fao.org/faostat/fr/#country/143>, consulté le :22/11/2020 à 21/22.

يبين الشكل أعلاه نسبة الأشخاص الذين يصلون إلى مصادر المياه المحسنة ومرافق الصرف الصحي المحسنة، حيث نلاحظ أن النسبتين قد ارتفعتا، فبالنسبة لمياه الشرب ارتفعت من 69,3% إلى 86,8%، وبالنسبة لخدمات الصرف الصحي النسبة ارتفعت من 73,2% إلى 88,5%، رغم التحسن في الوصول إلى مصادر المياه المحسنة ومرافق الصرف الصحي المحسنة إلا أنه لا يزال عدد من الناس لا يمكنهم الوصول إلى مصادر المياه ولا إلى مرافق الصرف الصحي.

حسب مؤشر منظمة الأغذية والزراعة فإن الجزائر والمغرب تعد من الدول التي حققت مستوى معتدل في حالة الأمن الغذائي، لكن مازال بعض المؤشرات بعيدة عن المستوى المطلوب خاصة فيما يتعلق بالمساحة الزراعية التي هي تحت الأساليب الزراعية المستدامة، نسبة الاعتماد الكبيرة على الواردات لتغطية الطلب على الحبوب والتي تعد موردا غذائيا أساسيا لسكان المنطقة، القوة الشرائية للفرد والتي هي دون المستوى العالمي، الأمر الذي قد يهدد مستقبل الأمن الغذائي في هاته البلدان.

ولمعرفة أكثر عن حالة الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب نعلم على مؤشر الأمن الغذائي العالمي.

الفرع الثاني: قياس الأمن الغذائي المستدام في الجزائر والمغرب باستخدام مؤشر الأمن الغذائي العالمي

أولاً: الجزائر

- حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي فإن الجزائر في المرتبة 70 من بين 113 دولة، وقيمة المؤشر الإجمالية هي 59,8 في سنة 2019. (لا تساهم فئة الموارد الطبيعية والقدرة على التكيف في النتيجة الإجمالية). جاءت التصنيفات الجزئية حسب كل بعد جاءت كما يلي:
- القدرة على تحمل التكاليف (Affordability): يعبر على قدرة المستهلكين على شراء المواد الغذائية، وقد جاءت الجزائر في المرتبة 64 المؤشر 66,9.
 - توفر (Availability): يعبر على مدى كفاية الامدادات الغذائية الوطنية، المرتبة 74 المؤشر 55,8.
 - الجودة والسلامة (Quality and Safety): يعبر على تنوع الأغذية وسلامتها، المرتبة 74 المؤشر 53.
 - الموارد الطبيعية والمرونة (Natural resources and resilience): يعبر على التأثير بتغير المناخ وكيفية التكيف معه، المرتبة 92 المؤشر 48,3.

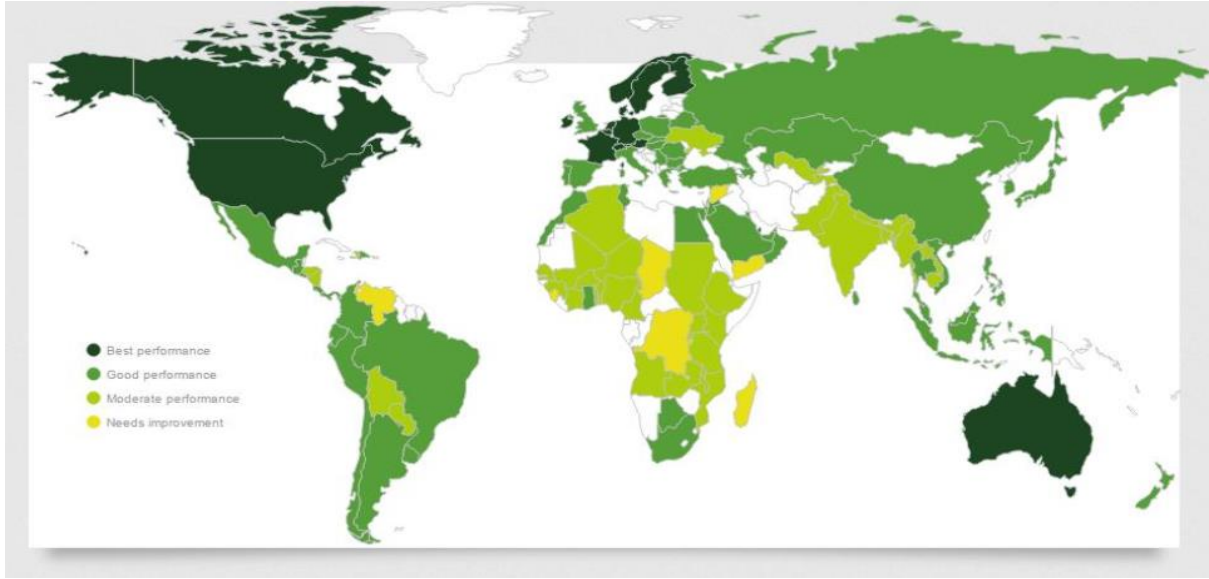
ثانياً: المغرب

- بصورة شاملة: تحتل المغرب المركز 59 من بين 113 دولة، وقيمة المؤشر الإجمالية هي 62,8 في سنة 2019. جاءت التصنيفات الجزئية حسب كل بعد جاءت كما يلي:
- القدرة على تحمل التكاليف (Affordability) المرتبة 75 المؤشر 61,5.
 - توفر (Availability) المرتبة 37 المؤشر 64,2.
 - الجودة والسلامة (Quality and Safety) المرتبة 55 المؤشر 61,9.
 - الموارد الطبيعية والمرونة (Natural resources and resilience) المرتبة 95 المؤشر 47,9.

وحسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي فإن الدول مقسمة إلى 4 مجموعات حسب الأداء:

- 1- بلدان ذات أفضل أداء، وهي تظهر في الخريطة باللون الأخضر الداكن.
 - 2- بلدان ذات أداء جيد، وهي تظهر في الخريطة باللون الأخضر الفاتح.
 - 3- بلدان ذات أداء معتدل، وهي تظهر في الخريطة باللون الأخضر الليموني.
 - 4- بلدان ذات أداء منخفض، وهي تظهر في الخريطة باللون الأصفر.
- الشكل رقم (4-39) يبين خريطة حالة الأمن الغذائي في العالم حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي:

شكل رقم (4-39): حالة الأمن الغذائي في العالم حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي



Source : <https://foodsecurityindex.eiu.com/Country> , consulté le 27/08/2020 à 10 :25.

مفتاح الخريطة: أفضل أداء (أخضر داكن)، أداء جيد (أخضر فاتح)، أداء معتدل (أخضر ليموني)، أداء يحتاج إلى تحسين (أصفر).

من الخريطة أعلاه نلاحظ أن الجزائر تظهر باللون الأخضر الليموني، أي أنها من الدول ذات الأداء المعتدل في تحقيق الأمن الغذائي، وهذا يعني أنها بعيدة عن أفضل أداء وعن الاستدامة في الأمن الغذائي، أما المغرب فتظهر باللون الأخضر المتوسط أي أنها من الدول ذات الأداء الجيد.

وللوصول إلى أفضل أداء يجب وضع تشخيص لأهم الأسباب والتحديات التي تحول دون تحقيق أفضل أداء، ومن ثم إمكانية تقديم الحلول لتحسين الأداء.

المبحث الرابع: تحديات الزراعة المستدامة في الجزائر والمغرب وسبل تطويرها من أجل أمن غذائي مستدام

بعد عرض مؤشرات قياس وتقييم الزراعة المستدامة والأمن الغذائي المستدام في الجزائر والمغرب يتم في هذا المبحث التطرق إلى تحديات الزراعة المستدامة في الجزائر والمغرب، وسبل تطوير الزراعة المستدامة لضمان أمن غذائي مستدام.

المطلب الأول: تحديات الزراعة المستدامة في الجزائر والمغرب

تواجه الزراعة المستدامة في الجزائر والمغرب تحديات كبيرة تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة، من بين هذه التحديات نذكر:

أ- **ضعف تصميم السياسات الاقتصادية والطبيعية التقريبية لهذه السياسات:** السياسات الاقتصادية التي وضعت من قبل الحكومات صممت ونفذت دون قياس لآثار هذه السياسات على حل القضايا الرئيسية التي تواجه المجتمع، على وجه الخصوص آثار السياسات الزراعية والغذائية على التنمية الشاملة وآثار بعض السياسات الأخرى على الزراعة والغذاء، لذا لا يمكن النظر إلى السياسات الزراعية والغذائية بمعزل لأنها تندرج بالضرورة في السياسة الاقتصادية الشاملة.¹

كما أن القطاع الزراعي تميزه عدة أوجه قصور ذات طبيعة هيكلية مرتبطة بصعوبة التحول في وقت قصير نسبيا² تؤدي إلى عدم القدرة على ضمان استمرارية تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، كما أظهرت هشاشة القطاع الزراعي الذي يبقى حساس لأي تغيير في السياسة الاقتصادية.

ب- **الآزمات الاقتصادية:** تؤدي الآزمات الاقتصادية إلى تخفيض تمويل القطاع الزراعي، كما تقلص أيضا مخزون القروض المتوفرة للمزارعين، فإن الاستفادة المحدودة للمزارعين الصغار من القروض والقروض المصغرة من أجل التمكين من الاستثمار في أجهزة الري والأسمدة والبذور المحسنة، هي أيضا أحد العوائق الكبرى لارتفاع الإنتاج الزراعي في البلدان النامية.³ كما أن الارتفاع الكبير للأسعار العالمية للمنتجات الزراعية من شأنه أن يحد من الواردات ومستويات الأمن الغذائي مما يؤثر على الفاتورة الغذائية للدول.⁴

ج- **النمو الديمغرافي:** تشهد دول المتوسط بما فيها دول المغرب ارتفاعا مستمرا من حيث عدد السكان الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في الطلب الغذائي، إن التوسع الحضري يمثل إحدى الظواهر الأكثر بروزا في الظرف الراهن وتعد ظاهرة التمدن والإسكان في السواحل عموما جانبيين لحركة مشتركة، ويؤثر النمو في المدن على السلوكيات الغذائية، إن هذا التوسع للمراكز الحضرية والنشاطات الاقتصادية له آثار أخرى على الأمن الغذائي لاسيما لأنها تمتص الأراضي الزراعي وبالتالي تقلص قدرات الإنتاج.

د- **ارتفاع الواردات:** مسألة الواردات الغذائية المكثفة تعتبر قضية مقلقة فإذا كانت ضفة جنوب المتوسط تشكل مخزن القمح لروما في السابق، فإنها تستورد اليوم حسب البلدان بين 40 و80% من حاجياتها الغذائية، وتسجل الدول عجزا كبيرا من حيث المنتوجات الغذائية الأساسية، فتبعيتها قوية نسبيا إزاء الأسواق الدولية نظرا إلى أهمية أحجام السلع الغذائية التي يلزمون باستيرادها لمواجهة حاجيات سكانها مثلما هو الحال، لاسيما بالنسبة للحبوب

1- Slimane Bedrani, **les politiques agricoles et alimentaires en Algérie et les grandes questions du développement**, op.cit, p : 61.

2- DJENANE Abdel-Madjid, op.cit, p: 157.

3- وزارة الفلاحة الجزائرية، الأمن الغذائي المستدام في البحر المتوسط: ماهي الوضعية وماهي الآفاق؟، الاجتماع العاشر لوزراء الفلاحة للدول الأعضاء في المركز الدولي للدراسات العليا الفلاحية لحوض البحر المتوسط، الجزائر، 6 فيفري 2014، ص: 10.

4- M. Chabane, op.cit, p : 200.

وبالتالي تترتب عن ذلك تبعية هيكلية إزاء الأسواق العالمية سواء للبروتينات الحيوانية أو النباتية.¹

ه- فقد* وهدر* الغذاء: تؤكد دراسات عديدة أن الغذاء موجود بكفاية في العالم وأن الجوع يترتب عن مشاكل في الإنتاج والتوزيع الغذائيين غير الازمات الغذائية الناجمة عن النزاعات والفقر، وفي هذا السياق تطرح إشكالية التبذير العالمي أكثر فأكثر وتتراوح الخسائر في الدول النامية بين 5 و 50% وتتجسد أساسا في المراحل ما قبل جني المحاصيل وما بعده، بينما في الدول المصنعة يمكن أن تتراوح الخسائر بين 2 و 20% وتتركز أساسا على مستوى الاستهلاك بالتجزئة والنهائي.²

إن تحقيق الهدف الشامل للزراعة المستدامة يرتبط بالقدرة على تقليص الفاقد عبر سلسلة الغذاء انطلاقا من مرحلة جني الثمار والحصاد، وقد أشارت دراسة أجرتها منظمة الزراعة والأغذية أن مشكل الزراعة الجزائرية لا يكمن في نقص الإنتاج فقط وإنما في ضعف هياكل البنى التحتية الضرورية للتخزين، وتوصلت إلى مستوى الخسارة من الحبوب الجزائرية هو في حدود 20% سنويا من حجم الإنتاج وأرجعته إلى سوء شروط وظروف التخزين والنقل السيئة.³

و- تدهور الموارد الطبيعية: تزود النظم الإيكولوجية الزراعية الإنسان بالأغذية والعلف الحيواني والوقود وغيرها من السلع والخدمات المادية وغير المادية الأساسية للرفاه الجماعي والفردى، ويعتمد الإنتاج على خدمات النظام الإيكولوجي التي تشمل التلقيح ومكافحة الآفات البيولوجية والحفاظ على قوام التربة وخصوبتها وتدوير المغذيات والمياه، وحدد تقييم رئيسي 24 خدمة من خدمات النظام الإيكولوجي هذه مبينا أن نحو 60% منها يتدهور حاليا بمعدل غير مستدام، ويعرض هذا التدهور قاعدة الموارد للإنتاج الزراعي المستقبلي للخطر ويخلف آثارا سلبية هامة على النظم الإيكولوجية وهي تمتد من الضغوط على توفر المياه وجودتها، إلى التشبع بالمغذيات والتحمض وصولا إلى تدهور الأراضي وتقليل جودة الهواء وزيادة انبعاثات الغازات الدفيئة والتصحر وخسارة التنوع البيولوجي والحد من التنوع الوراثي، ويشكل الإنتاج الزراعي السبب الأبرز لتغير الدورات العالمية للنتروجين والفوسفور والكربون على يد

***فقد الأغذية:** يشير إلى أي طعام يفقد في سلسلة التوريد بين المنتج والسوق. قد ينتج ذلك بسبب مشاكل ما قبل الحصاد، مثل تفشي الآفات، أو مشاكل في الحصاد أو المناولة أو التخزين أو التعبئة أو النقل. وتشمل بعض الأسباب الأساسية لفقدان الغذاء عدم كفاية البنية التحتية، والأسواق، وآليات الأسعار، أو حتى عدم وجود أطر قانونية. تعد الطماطم التي يتم سحقها أثناء النقل بسبب التغليف غير السليم أحد الأمثلة على فقد الأغذية.

****هدر الأغذية:** يشير إلى التخلص من أو استخدام بديل (غير غذائي) للطعام الآمن والمغذي للاستهلاك البشري. تُهدر الأغذية بعدة طرق:

1 المنتجات الطازجة التي تختلف عما يعتبر مثالي من حيث الشكل والحجم واللون، على سبيل المثال، غالبًا ما يتم إزالة المنتجات غير متناسقة الشكل من سلسلة التوريد أثناء عمليات الفرز، 2 التخلص من المواد الغذائية القريبة من تاريخ نهاية الصلاحية أو تجاوزتها من قبل التجزئة والمستهلكين، 3 تستخدم الكميات الكبيرة من الأغذية الصحية النافذة أو تُترك ويتخلص منها من المطابخ المنزلية ومنشآت تناول الأطعمة. (التعريفين لمنظمة الأغذية والزراعة)

¹-وزارة الفلاحة الجزائرية، الأمن الغذائي المستدام في البحر المتوسط: ماهي الوضعية وماهي الآفاق؟، مرجع سبق ذكره، ص:3، 5، 6.

²-المرجع نفسه، ص:1.

³-لطرش ذهبية، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد

15، 2015، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص: 207.

الانسان.¹ من جهتها الظروف الزراعية الإيكولوجية الجافة وشبه الجافة التي تتطور فيها الزراعة المغاربية تؤدي إلى إضعاف البيئة المادية الزراعية، يضاف إلى ذلك خطر الاحتباس الحراري، ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض التساقط وندرة الموارد المائية، حدوث الجفاف وتدهور التربة.²

كما أن الأساليب الزراعية العشوائية كأساليب الزراعة والحراثة وأساليب الري واستعمال المدخلات الزراعية بدون معرفة وبدون انتظام ساهمت بشكل كبير في تدهور قاعدة الموارد الطبيعية الزراعية.

ز- تدني مستويات الاستثمار الزراعي بشكل عام وفي مجال البحوث والتطوير بشكل خاص: بالرغم من المقومات الزراعية التي تتمتع بها بلدان المغرب ورغم ما جاءت به قوانين الاستثمار المتتالية من تحسين للأوضاع القانونية والتشريعية ومن امتيازات، وبالإضافة إلى ما عرفه القطاع الزراعي من إصلاحات في مجال دعم وتشجيع الاستثمار الزراعي، إلا أن القطاع يبقى يعاني من ضعف في حجم الاستثمارات الخاصة، وهذا راجع إلى مجموعة من المعوقات التي تحد من تطور الاستثمار في هذا المجال، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- العقار الزراعي والمشاكل المتعلقة به سواء في الجزائر والمغرب ويبقى هذا المشكل يطرح نفسه منذ الاستقلال، وضعف الخدمات الإدارية والتنظيمية؛
- ضعف البنية التحتية الأساسية؛
- ارتفاع تكاليف الاستثمار بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي؛
- صعوبة الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للمستثمرين الخواص الذين لا يملكون في كثير من الأحيان الضمانات الكافية؛
- عدم استقرار السياسة الاقتصادية الكلية وعدم وضوح السياسة الزراعية وتخوف المستثمرين من ذلك؛
- اهتمام المستثمرين بالاستثمار في القطاعات الأخرى (الصناعة والخدمات) على حساب القطاع الزراعي نظرا للأخطار والظروف التي تحيط بالاستثمار الزراعي (المخاطر المناخية والطبيعية)؛³
- نقص المعارف والخبرات الزراعية الكافية.

كما شهد الاستثمار العام في قطاع الزراعة ركودا لبعض الوقت، حيث مثلت الإعانات الحصة الأكبر من النفقات العامة على الزراعة.⁴

¹ - لجنة الأمن الغذائي العالمي، فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي أدوار للثروة الحيوانية، روما، 2016، ص: 91.

² - M. Chabane, op.cit, p : 200, 202.

³ - غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

⁴ - لجنة الأمن الغذائي العالمي، التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي أدوار للثروة الحيوانية، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

تقدر حجم الاستثمارات في مجال الزراعة في المغرب منذ 2008 ب: 67 مليار درهم¹، بينما في الجزائر تقدر حجم الاستثمارات خلال الفترة 2002-2016 ب: 260750 مليون دينار.²

إضافة إلى ما سبق فإن ضعف الاستثمار في مجال البحوث الزراعية يعد هو الآخر معيقا كبيرا، ولا تزال الاستثمارات في البحوث والتطوير مركزة في عدد يسير من البلدان المتقدمة والناشئة أما البلدان النامية -شاملة مصادر القطاعين العام والخاص معا- فلا تستثمر سوى نسبة (9/1) مما تستثمره البلدان الصناعية في البحوث والتطوير الزراعيين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الزراعي،³ ففي الجزائر لا تتجاوز نسبة الاستثمار في البحوث الزراعية 0,6% من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، وفي المغرب 0,9%⁴. ليس الانفاق المنخفض سوى جزء من المشكلة فالعديد من مؤسسات البحوث العامة تواجه معوقات من حيث القيادة والإدارة والقيود المالية التي تتطلب الاهتمام العاجل.⁵

إلى جانب هذه الوضعية نجد أن أهم عامل في ضعف برامج البحث الزراعي تعود أساسا إلى ضعف تحديد وتدقيق الأهداف وغياب الأولويات الواضحة، مما يتطلب وضع إجراءات فعالة في استعمال الموارد البشرية المالية والمادية، وأكثر فعالية بالتقرب من أهم المشاكل المرتبطة بالتنمية الزراعية والعمل على خلق وتعميق التنسيق بين مؤسسات ومعاهد البحث، والاتجاه نحو ترشيد جهود البحث وتجنب ازدواجية العمل وإزالة العوائق ذات الطبيعة الهيكلية وتوفير آفاق مهنية مستقرة. هذا إضافة إلى ضرورة خلق تقاليد وقواعد بحث قوية لتلعب دورها في زيادة الإنتاج الزراعي ومن ثم فإن الأمر يتطلب خلق وتقوية العلاقة مع المعاهد الجامعية المتخصصة في هذا الميدان، إلى جانب ضرورة خلق تعاون مع مراكز البحوث الدولية لترقية وتطوير البحث الزراعي والعمل على تجميع نتائج البحث.⁶

ح- الأسواق: تعتبر الأسواق الحسنة الأداء مهمة للتنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي وتكتسي إشارات الأسعار أهمية بالغة، بالرغم من أنها تتطور في بعض الأحيان بأشكال معقدة، فارتفاع أسعار الأغذية الموجهة إلى المستهلكين وتقلبها على نحو أكبر يمكن أن ينعكس سلبا على الأمن الغذائي في الأجل القصير، ولا تبين الأسواق دائما إشارات الأسعار التي تفضي إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي، وثمة ثلاثة أسباب رئيسية لذلك:

¹ -وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، الفلاحة بالأرقام 2017، المغرب، نسخة 2018، ص: 5.

² - <http://www.andi.dz/index.php/en/declaration-d-investissement?id=395m>, consulté le : 28/11/2019 à 7: 47.

³ - البنك الدولي، الزراعة من أجل التنمية، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

⁴ - مراد جبارة، مرجع سبق ذكره، ص: 332.

⁵ - البنك الدولي، الزراعة من أجل التنمية، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

⁶ - باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث عدد 02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2003، ص 113.

- أولاً تشوب الأسواق بعض العيوب وتكون أحياناً غير تنافسية بفعل الثغرات في المعلومات وسوء تحديد أو إنفاذ حقوق وقوانين الملكية؛
 - ثانياً لا تحدد تكلفة العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية الخارجية (الإيجابية والسلبية على حد سواء) للإنتاج الزراعي واستهلاك الأغذية وكذلك الموارد الطبيعية المستخدمة في الإنتاج، أو تسعر بأقل من قيمتها فتصبح بالتالي مهمشة أو يتم تجاهلها في عملية اتخاذ القرار من جانب المزارعين؛
 - ثالثاً تشوه بعض السياسات الحكومية إشارات الأسعار من خلال سوء تصميم الإعانات وسياسات التجارة والاستثمار والضرائب. ويشكل الفارق الزمني في الزراعة بين الأسعار واستجابات الاستثمار والإنتاج عاملاً يحث العديد من المزارعين على تحاشي المخاطرة ما يؤدي في بعض الأحيان إلى استخدام الموارد دون المستوى الأمثل من منظور الزراعة المستدامة والأمن الغذائي في الأجل الطويل، ويعتبر أيضاً الفارق الزمني إلى جانب عدم القدرة على توقع الأحوال الجوية سبباً لتقلب الأسعار الذي يتجلى بصورة شائعة في مجال الزراعة.¹
- أيضاً عدم تمكن الكثير من الفلاحين من إيصال منتوجاتهم إلى الأسواق وذلك بسبب طول المسافات، وبسبب عدم توفر وسائل النقل المجهزة والمناسبة الأمر الذي يؤدي إلى تلف الكثير من المحاصيل الزراعية، كما يؤدي إلى اكتفاء الفلاحين في المواسم المقبلة من توفير فقط احتياجاتهم الذاتية أو حتى توقفهم عن ممارسة الفلاحة وبالتالي تعطل الكثير من الأراضي الزراعية وإبقائها غير مستغلة.

المطلب الثاني: سبل تطوير الزراعة المستدامة من أجل أمن غذائي مستدام

يتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه القطاع الزراعي في بلدان المغرب العربي على المدى المتوسط والطويل في تحقيق زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي لضمان استمرارية مستوى أعلى من الأمن الغذائي للسكان، وتحتاج هذه البلدان أكثر من أي وقت مضى إلى مراجعة أنماط استخدامها للأراضي لضمان الأمن الغذائي ومن الملح تحديد استراتيجية للتنمية المستدامة للقطاع الزراعي بأسره استناداً إلى الإمكانيات الإيكولوجية مع مراعاة القيود المرتبطة بالحفاظ على التوازن البيئي وضرورات الاستدامة.²

الفرع الأول: وضع رؤية متكاملة طويلة الأجل

من أجل تطوير نظم زراعية مستدامة يتطلب ذلك رؤية متكاملة طويلة الأجل وهذا يعني أنه لا بد من رؤية على نطاق واسع جداً للقطاع الزراعي بحد ذاته، بما في ذلك ارتباطه بالتنمية الاقتصادية ككل وبالموارد الطبيعية والقضايا الديموغرافية والاجتماعية والثقافية وبالالتجاهات التي تؤثر على هذه الجوانب في الأجل الطويل، ويعني ذلك

¹ - لجنة الأمن الغذائي العالمي، التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي أدوار للثروة الحيوانية، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

² - M. Chabane, op.cit, p :198, 199.

مراعاة أوجه التفاعل بين أبعاد الاستدامة التي ينبغي تأمينها وتعزيزها للأجيال المستقبلية والقيام بذلك على مستويات مختلفة جدا وفي طائفة واسعة من السياقات المحددة.¹

الشكل الموالي يبين مسارات الزراعة المستدامة نحو الأمن الغذائي المستدام واستجاباتها:

شكل رقم (4-40): مسارات الزراعة المستدامة نحو الأمن الغذائي المستدام



المصدر: لجنة الأمن الغذائي العالمي، التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي أدوار للثروة الحيوانية، روما، 2016، ص: 127.

تتأثر المسارات المؤدية إلى الزراعة المستدامة بالتغيرات الحاصلة على مستوى المزرعة والتغيرات من خارج القطاع الزراعي مثل الاستثمار في البنية التحتية للنقل وتطوير تكنولوجيات جديدة خارج المزرعة فضلا عن مجموعة واسعة من السياسات والأنظمة سواء أكانت تستهدف الزراعة أم سائر القطاعات الأخرى للاقتصاد والمجتمع.²

الشكل السابق يوضح سبل الوصول إلى الأمن الغذائي بشكل مستدام، من خلال:

أولا: تشخيص الأوضاع في مجموعة النظم الزراعية من خلال تحديد السياق والاتجاهات والتحديات والفرص ومجموعة من الخيارات؛

ثانيا: التحول نحو الزراعة المستدامة من خلال ضمان المبادئ التالية: تحسين كفاءة الموارد، تعزيز القدرة على الصمود،

¹ - لجنة الأمن الغذائي العالمي، التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي أدوار للثروة الحيوانية، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

² - المرجع نفسه، ص: 127.

المسؤولية الاجتماعية وضمان العدالة؛

ثالثا: تحديد الأولويات والإجراءات وتنفيذها في كل نظام وفي الوقت المناسب وعلى المستوى الملائم، وتمثل المستويات في الحوكمة (الإجراءات الجماعية والمؤسسية)، الأسواق والتجارة، التكامل والتنويع.

وتشمل الحلول المطلوبة للتقدم باتجاه الزراعة المستدامة:

1- الاستثمار في الزراعة كأولوية اقتصادية شاملة: وتمثل مبادئ الاستثمار الزراعي الرشيد في:

- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي؛
- المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة واستئصال الفقر؛
- إشراك الشباب وتمكينهم؛
- احترام حياة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات والوصول إلى المياه؛
- صون الموارد الطبيعية وإدارتها بصورة مستدامة وزيادة القدرة على الصمود والحد من مخاطر الكوارث؛
- احترام التراث الثقافي والمعارف التقليدية ودعم التنوع والابتكار؛
- تعزيز النظم المأمونة والصحية للزراعة؛
- إدراج هياكل للحوكمة وعمليات وآليات للتظلم تتسم بالشمول والشفافية؛
- تقييم ومعالجة الآثار وتعزيز المساءلة.¹

2- تحسين عمل الأسواق المحلية وتحديد دورها وحدودها: من خلال وضع اللوائح الناظمة لعمليات التسويق بما يضمن إنصافها وفعاليتها، ووضع اللوائح التنظيمية للمنافسة، أيضا العمل على تعزيز قدرة صغار المزارعين على المنافسة وتسهيل دخولهم إلى الأسواق،² من خلال تطوير وتحديث المؤسسات التي تجمعهم لحماية وزيادة دخولهم وزيادة الإنتاج وتسويقه، علما أن هذه الفئة من المزارعين تمثل الأغلبية (80%) من إجمالي العاملين في القطاعات الزراعية في الدول العربية وفي الجزائر يمثلون 70%.³

3- إعطاء الأولوية للسيادة الغذائية: ملتزمة أساسا بتحقيق تغيير جذري في الهياكل وعلاقات القوة ضمن نظم الأغذية الزراعية الحالية، وتحبذ السيادة الغذائية الإنتاج والأسواق المحلية للأغذية مع سلاسل قيمة قصيرة وهي تدعم أخلاقيات الإنتاج والاستهلاك المسؤولين، وتشجع على الممارسات الزراعية الإيكولوجية المستوحاة من المعارف والممارسات التقليدية والتي تحد من استخدام المدخلات التي تشتري من خارج المزرعة، وهي تنتقد الابتكارات القائمة

¹ - لجنة الأمن الغذائي العالمي، مبادئ الاستثمار الزراعي الرشيد في نظم الزراعة والأغذية، روما، 2014، ص: 11-18.

² - البنك الدولي، الزراعة من أجل التنمية، مرجع سبق ذكره، ص: 10، 13، 14.

³ - مراد جبارة، مرجع سبق ذكره، ص: 346.

على التكنولوجيا البيولوجية لاسيما استخدام التحوير الوراثي.¹

4- تشجيع الأساليب الزراعية المستدامة التي تعتمد على المعرفة المحلية: فالمعرفة الزراعية المحلية تعرف بأنها تلك المعرفة المتولدة داخل المجتمعات تغطي مجموعة كاملة من التجربة الإنسانية، وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبقاء على قيد الحياة والإقامة، وقد انعكس تطبيق المعرفة الزراعية الأصلية أو المحلية على: إعداد التربة الأصلية وزرع المواد، أساليب لمكافحة الآفات والأمراض، أساليب الحفاظ على خصوبة التربة، أساليب السيطرة على الأعشاب، أساليب من الحصاد والتخزين.²

5- خلق فرص العمل في المناطق الريفية: في الاقتصاد الزراعي وفي الاقتصاد الريفي غير الزراعي على السواء من خلال الاستثمار في البنية الأساسية وتقديم الخدمات المساندة.³

6- تحقيق التكامل بين الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى: فالزراعة المستدامة تعتمد أيضا على التنظيم الفعال على امتداد الاقتصاد كله وليس فقط الزراعة، كالنظام التجاري الفعال، والاستثمار في البنية التحتية العامة وتحسين نواتج التعليم والبحوث والتطوير، لتحقيق نتائج اقتصادية أفضل وضمان الوصول العادل إلى الموارد وخفض اللامساواة في الدخل.⁴

الفرع الثاني: الإجراءات اللازمة لتعزيز مسار الزراعة المستدامة والأمن الغذائي

لضمان السير الحسن للحلول المقدمة في العنصر السابق، يجب توفر مجموعة من الإجراءات الأساسية المساعدة والمدعمة.

أ- الإجراءات الأساسية على المستوى القطري

تقع على كاهل الدول لضمان الأمن الغذائي لمواطنيها، فالأمن الغذائي مسؤولية وطنية وأن أية خطط لمواجهة تحديات الأمن الغذائي ينبغي أن تصاغ وطنيا وتدار وتبنى على التشاور مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، كما أنه يجب جعل الأمن الغذائي أولوية عليا ويجب أن ينعكس ذلك في البرامج والميزانيات الوطنية.

¹ - لجنة الأمن الغذائي العالمي، التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي أدوار للثروة الحيوانية، مرجع سبق ذكره، ص: 150، 151.

² - ABIOLA ABIOYE and al, **Documenting and Disseminating Agricultural Indigenous Knowledge for Sustainable Food Security: The Efforts of Agricultural Research Libraries in Nigeria**, <http://conference.ifla.org/ifla77>, Date submitted: June 22, 2011, p: 2, 3.

³ - البنك الدولي، الزراعة من أجل التنمية، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

⁴ - لجنة الأمن الغذائي العالمي، التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي أدوار للثروة الحيوانية، مرجع سبق ذكره، ص: 157.

وتتمثل الآليات لتعزيز الإجراءات الوطنية فيما يلي:

- إنشاء وتعزيز آليات مشتركة بين الوزارات مسؤولة عن الأمن الغذائي الوطني واستراتيجيات وسياسات وبرامج التغذية؛
- تشكيل وتنسيق تلك الآليات بشكل مثالي على مستوى حكومي رفيع وأن توحد في قانون وطني وأن تشرك ممثلي الوزارات أو الوكالات الوطنية في جميع المجالات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية بما في ذلك الزراعة والحماية الاجتماعية والتنمية والصحة والبنية التحتية والتعليم والمالية والصناعة والتكنولوجيا؛
- أن تكون الاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي شاملة وأن تعزز النظم الغذائية المحلية والوطنية وأن تتناول جميع ركائز الأمن الغذائي بما في ذلك توافرها وسبل الوصول إليها واستخدامها واستقرارها.
- ينبغي للآليات أن تُنشأ أو تُعزز من أجل تنسيق الاستراتيجيات والتدابير مع المستويات المحلية الحكومية ويجب أن تنظر الدول في إقامة منابر وأطر متعددة الأطراف على المستويين المحلي والوطني من أجل تصميم وتنفيذ ورصد استراتيجيات الأمن الغذائي والتشريعات والسياسات والبرامج ذات الصلة، ومن خلال دعم الآليات متعددة الأطراف مع آليات تنسيق وطنية، ويجب أن يضم أصحاب المصلحة كيفما هو ملائم الحكومات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظمات المزارعين وصغار منتجي الأغذية التقليديين ومنظمات النساء والشباب وممثلين عن المجموعات الأكثر تضررا من انعدام الأمن الغذائي، وحينما يكون ملائما الجهات المانحة والشركاء في التنمية؛
- تطوير وتعزيز عملية رسم الخرائط وآليات الرصد من أجل زيادة تنسيق التدابير التي يتخذها مختلف أصحاب المصلحة وتعزيز المساءلة؛
- ولدى تصميم الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للأمن الغذائي يجب أن تسعى الدول إلى النظر في التأثيرات المحتملة اللامتوقعة أو السلبية التي قد تتأتى عنها على الأمن الغذائي في دول أخرى.¹

ب- دور منظمات المجتمع المدني

يمكن لمنظمات المجتمع المدني ومنظمات المستهلكين والبرلمانيين والمؤسسات البحثية والأكاديمية أن تلعب دورا رئيسيا في زيادة الوعي لتعزيز الطلب على الأغذية المغذية والمسؤولة بيئيا، وهي في العادة عوامل تأثير مهمة في تغيير تصور المستهلكين للأغذية المرغوبة وعادات تناول الطعام، ويمكنها أيضا ممارسة الضغط على قطاع الأعمال التجارية والحكومات لمراعاة التأثيرات الاجتماعية والبيئية لإنتاج الأغذية ومعالجتها وتوزيعها ضمن قراراتها، ويمكن للمستهلكين الذين لديهم مستويات كافية من الدخل القابل للتصرف اختيار شراء أغذية ذات قيمة غذائية أكبر أو مسؤولة اجتماعيا أو مراعية للبيئة عندما تكون هذه الأنواع من الأغذية متوفرة وبأسعار معقولة، كما يمكنهم الانضمام إل

¹ - لجنة الأمن الغذائي العالمي، الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي العالمي، روما، 2017، ص: 25.

جمعيات المستهلكين أو الشبكات أو المنتديات التي تعارض الممارسات الغذائية غير المستدامة أو تدعو إلى اتخاذ تدابير لتشجيع اتباع نهج أكثر استدامة.¹

ج-تحسين الدعم الإقليمي للتدابير الوطنية والمحلية

على الرغم من أن المستوى القطري هو الأكثر حيوية فإن معظم البلدان أمامها فرصة الاستفادة من تحسين التنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي، وتمثل بعض أدوار المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية وفقا لولاياتها في تقديم حوافز سياسية وتوجيهات تقنية لتعزيز الاستجابة على المستوى القطري والمساعدة في بناء أسواق إقليمية مع تجميع مخاطر واستجابات أعضائها، وقد طورت الكثير من المنظمات الإقليمية أطرا سياسية توفر أساسا مفاهيميا لوضع سياسات وطنية وتقديم توجيهات عملية بشأن عمليات التخطيط الشامل، وتعتبر هذه العمليات أساسية لتشجيع ودعم الشراكات اللازمة على المستوى القطري من أجل تحسين الأمن الغذائي.

وبإمكان الهيئات الإقليمية أن تؤدي دورا مهما في وضع السياسات الإقليمية للتعامل مع أبعاد الأمن الغذائي عبر الحدود وبناء أسواق إقليمية قوي، وتستند مثل هذه السياسات إلى عوامل التكامل الإقليمية القوية بين الإيكولوجيا والإنتاج والاستهلاك، وهي تلي الحاجة إلى إدارة مشتركة للموارد العابرة للحدود، وتشمل مثل هذه السياسات استثمارا إقليميا لتعزيز الجهود الوطنية ومعالجة قضايا معينة مثل إزالة الحواجز التجارية بين الأقاليم، وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية ومواءمة نظم المعلومات وتنسيق نظم الرصد لحالات الطوارئ الغذائية وتعبئة الموارد. ويمكن للمنظمات الإقليمية أن توفر سطحا بينيا مفيدا بين المستويين العالمي والوطني من خلال الإسهام في نشر وتكييف الممارسات والدروس المقبولة دوليا في سياق إقليمي مناسب، وعن طريق مؤسسات أقوى هي أقرب إلى الحكومات الوطنية.²

ومن أجل التحقيق الكامل للمزايا الواردة أعلاه وتحسين الدعم من جانب الأجهزة الإقليمية إلى التدابير الوطنية يوصى باتباع الإجراءات التالية:

- تطوير وتعزيز آليات التنسيق الإقليمية التي تشرك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة لتطوير أو تحديث استراتيجيات أو أطر إقليمية للأمن الغذائي والتي سوف تستفيد من خصائص الإقليم وتعمل جوانب القوة والمزايا المقارنة لدى المؤسسات الإقليمية الحالية؛
- التقريب بين مختلف الجهود الإقليمية والإقليمية الفرعية وتوحيدها أو تنسيقها لوضع استراتيجيات وسياسات وملكية إقليمية واضحة للأمن الغذائي؛

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة الزراعة، النظم الغذائية المستدامة، روما، 2018، ص: 07.

² لجنة الأمن الغذائي العالمي، الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي العالمي، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

- تشجيع الارتباطات بين الآليات والأطر الإقليمية واللجنة وذلك بعدة طرق من بينها تشجيع الاتصال المتبادل الرامي إلى تحسين التقارب بين السياسات واتساقها؛
- تعزيز التوافق والتماسك بين المساهمات التقنية والمالية التي تقدمها المعونة الدولية والمصارف الإقليمية والوكالات الإقليمية التقنية والمنابر الإقليمية للمزارعين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لدعم الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية؛
- اتساق السياسات الإقليمية بشأن التجارة في المدخلات والمنتجات الزراعية ومراعاة المعايير المتفق عليها إقليمياً ودولياً من أجل تيسير التجارة الإقليمية؛
- النظر في الحاجة من بين أمور أخرى لاحتياجات استراتيجية من الأغذية لغايات الطوارئ الإنسانية وشبكات أمان اجتماعي، أو أدوات أخرى لإدارة المخاطر تشجع الأمن الغذائي وتفيد النساء والرجال في المجتمعات الفقيرة والمهمشة؛
- ينبغي تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية وبخاصة من أجل تطوير البنية التحتية، حيث أن لتلك السلاسل القدرة على توسيع الأسواق عن طريق تقديم الحوافز للمستثمرين المحليين والأجانب في القطاع الخاص لكي يقوموا باستثمارات طويلة الأجل في عمليات التجهيز الزراعي والأعمال التجارية الزراعية مع مراعاة التشريعات الوطنية.¹

¹ - لجنة الأمن الغذائي العالمي، الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي العالمي، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

خلاصة الفصل:

للتمكن من فهم الظروف المتعلقة بنشاط أو قطاع معين هناك حاجة إلى مؤشرات للقياس والتقييم من أجل تقديم أدلة على وجود أو عدم وجود شرط معين لأنها تمثل أدوات هامة في تقييم الأداء، وقد حاولنا في هذا الفصل تقييم أداء القطاع الزراعي في الجزائر والمغرب من خلال مؤشرات عملية لقياس اتجاه الزراعة والأمن الغذائي نحو الاستدامة.

بالاعتماد على المبادئ التوجيهية لتقييم استدامة الأنظمة الغذائية والزراعية SAFA والتي تصنف مستوى الأداء إلى 5 مستويات (أداء أفضل، جيد، معتدل، محدود، ضعيف)، ومن خلال بعض المؤشرات المتاحة والتي تتعلق بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحوكمة تم تقييم أداء القطاع الزراعي في الجزائر والمغرب بأنه أداء محدود، ويرجع انخفاض أداء القطاع الزراعي إلى أسباب عدة منها: غياب سياسات رشيدة وكفؤة لتسيير وتنظيم القطاع الزراعي وتحديد وسائله والتنبؤ بنتائجه، ضعف تحديد الأهداف والأولويات الواضحة، المشاكل الهيكلية المرتبطة بالقطاع الزراعي وضعف البنية التحتية الأساسية، ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي وبشكل خاص في مجال البحوث الزراعية، إضافة إلى ضعف الاستفادة من البحوث الموجودة وعدم الاهتمام بهذا الجانب بشكل كبير، ضعف بنية الأسواق المحلية وعدم قدرتها على أداء وظائفها، الاعتماد الكبير على الواردات في تغطية احتياجات السكان وعدم التركيز على توفيرها محليا... هذه الأسباب وأخرى انعكست على حالة الأمن الغذائي والتي وحسب مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومؤشر الأمن الغذائي العالمي تعد من المستويات المعتدلة والمحدودة (من بين 4 مستويات: مستوى أفضل، جيد، معتدل، ضعيف).

إن التحديد الدقيق لمشاكل القطاع الزراعي والذي يستند على تقييم حقيقي للواقع على جميع المستويات سوف يمكن بالتأكيد من الوصول إلى الحلول الناجعة، مع ضرورة وجود النية السليمة في العمل على ذلك.

وعليه يجب إعادة النظر في الأولويات والعمل على التركيز على الإنتاج المحلي في المقام الأول، والاستثمار في تطوير البنية الأساسية في إطار سياسة اقتصادية شاملة.

خاتمة

خاتمة

من خلال التطرق إلى مختلف الجوانب الخاصة بالزراعة المستدامة ومتطلباتها لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، ومن خلال المقارنة التحليلية لأداء الزراعة والأمن الغذائي نحو الاستدامة في الجزائر والمغرب تم استنتاج النتائج الرئيسية التالية:

نتائج البحث:

1- عرفت الزراعة العالمية تطوراً كبيراً بعد الحرب العالمية الثانية وقد مرت بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: مرحلة الثورة الخضراء التقنية وتعرف بالزراعة الصناعية وقد ظهرت مع التطور الصناعي وتطورت بفضل أعمال المهندس الزراعي Norman Borlog والتي أدت إلى استخدام القدرات العلمية التقنية مع استخدام الأسمدة للتربة، المبيدات لمقاومة الأعشاب الضارة والآفات، المكتنفة لزيادة الإنتاجية والري في الجفاف؛ هذه التقنيات حققت إنجازات عظيمة في زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية لكنها مع مرور الوقت أصبحت تشكل خطراً بسبب أثارها البيئية الناجمة عن الإفراط في استخدام المدخلات الصناعية.

المرحلة الثانية: مرحلة الثورة الخضراء البيولوجية (الصديقة للبيئة) ظهرت أواخر سنوات الثمانينات وهي تدعو إلى ممارسات بديلة لممارسات الزراعة الصناعية، والتي تأخذ بعين الاعتبار البيئة وتهدف إلى الحفاظ على الموارد التي تقوم عليها الزراعة والحد من الاعتماد على الموارد غير المتجددة.

2- تعتبر الزراعة المستدامة على الأنظمة الزراعية التي تسمح بإدارة المناطق الزراعية من خلال الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية، بحيث تضمن توفير غذاء آمن وصحي ومتنوع لجميع أفراد المجتمع وعلى مدى طويل، وتساهم في خدمة وترقية الإقليم الذي تنتمي إليه.

3- الأبحاث والدراسات الأكاديمية وحتى التجارب تشير إلى نجاعة أساليب الزراعة المستدامة في تخفيف الأثار البيئية للزراعة وفي ضمان الأمن الغذائي بصفة مستدامة، وبالتالي هذه الأساليب يمكن أن تكون بديلاً للأساليب الزراعية الصناعية، (هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى) لكن وبالرغم من ذلك لا تزال تنتج حوالي 80% من امدادات الغذاء في العالم من خلال الزراعة الصناعية و20% من خلال الزراعة الصديقة للبيئة.

4- خلفت الزراعة الصناعية اليوم واحداً من بين كل تسعة أشخاص يعانون من نقص التغذية في جميع أنحاء العالم. كما أن الكفاءة الكلية لاستخدام الموارد انخفضت بشكل حاد والأثر البيئي للنشاط الزراعي زاد أيضاً حيث تمثل الزراعة 60% من انبعاثات غاز الميثان وأكسيد النيتروز في العالم. يعتبر الميثان أكثر ضرراً بالمناخ 25 مرة من ثاني أكسيد الكربون؛ أكسيد النيتروز 300 مرة أكثر ضرراً، وهو ما يرجع أساساً إلى استخدام الأسمدة الكيميائية

ومبيدات الآفات والنفايات الحيوانية؛ مقارنة بالزراعة الصناعية تقدم ممارسات الزراعة المستدامة مجموعة من الطرق التي تعمل على تجديد التربة وتوفير المياه والطاقة، وتوفر تنوعًا أكبر من العناصر الغذائية لاستهلاكنا، لتنوع الطرق التي يعمل بها هذا النظام الزراعي، مما يجعلها أيضًا قابلة للتكيف مع ظروف محددة في مواقع مختلفة، يمكن للمزارعين اختيار أفضل ما يناسبهم واحتياجات المجتمع. عند القيام بالإنتاج بشكل صحيح، يمكن رفع مستوى الإنتاج دون زيادة الطلب على الموارد أو الحاجة إلى معدات أكثر تكلفة. (هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى)

5- معدل الجوع في العالم في ارتفاع مستمر، بالرغم من الالتزامات التي تم وضعها في مؤتمر القمة العالمي للأغذية سنة 1996 وهي الالتزام بالعمل على الحد من عدد السكان الذين يعانون من نقص التغذية إلى نصف مستواهم (مقارنة مع 1990-1992) وأهداف الألفية التي تم وضعها سنة 2000 والتي تهدف إلى خفض عدد السكان الذين يعانون من الجوع بحلول سنة 2015 إلى النصف فقد اثبتت إحصائيات سنة 2015 أن هاته الأهداف لم تتحقق بhamش كبير ويفوق العدد المقدر للأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية بنحو 285 مليون نسمة الغاية المتوخاة لعام 2015، بل العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من الجوع في العالم يواصل ارتفاعه حيث بلغ عددهم 820 مليون شخص في سنة 2018 وأن حوالي ملياري نسمة يعانون من مزيج من انعدام الأمن الغذائي المعتدل والشديد.

6- انعدام الأمن الغذائي لا يعني بالضرورة عدم توفر الغذاء، فرغم أننا في عالم الوفرة إلا أن هناك الكثير من الأشخاص ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي في العالم بسبب عدم قدرتهم على الوصول إلى الغذاء وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية، فالفقر والأزمات الاقتصادية والحروب والصراعات، المضاربة وارتفاع الأسعار، أيضا استغلال الغذاء كسلاح سياسي وحرمان الأشخاص من حقهم في الغذاء.

7- تؤثر تجارة المنتجات الزراعية على الأمن الغذائي من خلال تأثيرها على أسعار السلع حيث يمكن للصدمات والتقلبات المرتبطة بالأسعار أن تؤثر سلبا على الأمن الغذائي والتغذية، وعلى توافر السلع وعلى توافر عناصر الإنتاج ولها انعكاسات على إمكانية الحصول على الأغذية.

8- تمتلك الجزائر والمغرب مؤهلات زراعية كبيرة خاصة الطبيعية منها فكل من الدولتين تتوفر على مساحات زراعية هامة، حيث بلغت مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر 41,4 ألف هكتار منها 8,48 ألف هكتار أراضي صالحة للزراعة و32,96 ألف هكتار مروج ومراعي، أما في المغرب فالمساحة الزراعية تعادل 30,3 ألف هكتار منها 9,3 ألف هكتار أراضي صالحة للزراعة و21 ألف هكتار مروج ومراعي؛ بالنسبة للموارد المائية تتوفر الجزائر على 17,2 مليار متر مكعب من الثروة المائية السطحية والجوفية، المغرب تحتوي على 20 مليار متر مكعب من الثروة المائية السطحية والجوفية؛ الأراضي المجهزة بالري تمثل 14% من الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر وفي المغرب تمثل 16%

من الأراضي الصالحة للزراعة؛ الموارد البشرية يمثل سكان الريف 27% من إجمالي سكان الجزائر، ويمثلون 37% من إجمالي سكان المغرب. (وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية في شقها الأول)

9- نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر هي 10%، مساهمتها في التشغيل 12%؛ في المغرب نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي 13% ومساهمتها في التشغيل 35%، تبقى هذه النسب منخفضة نوعا ما نظرا للقدرات الزراعية المتاحة وهذا بسبب سوء توظيف واستغلال الموارد الزراعية. (وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية في شقها الثاني)

10- شهد القطاع الزراعي في الجزائر والمغرب عدة إصلاحات وبرامج اتسمت بعدم الدقة في التصميم والتنفيذ دون قياس وتقييم لأثارها على حل القضايا الرئيسية التي تواجه المجتمع، كما اتسمت بعدم الاستمرارية وعدم المتابعة، أيضا غياب الترابط بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى فلا يمكن النظر إلى السياسات الزراعية بمعزل لأنها تندرج في السياسة الاقتصادية الشاملة؛ ويمكن اختصار هذه الإصلاحات بالنسبة للجزائر ابتداء من مرحلة التسيير الذاتي التي عرفت التسيير الجماعي للأراضي من طرف عمالها وتحت إشراف الدولة، ثم انتقلت إلى مرحلة الثورة الزراعية 1971 التي تهدف إلى تنظيم الانتفاع من الأرض واستغلالها ووسائل فلاحتها، ثم جاءت بعدها إعادة الهيكلة 1981 والتي كان الهدف منها تكثيف وتحديث القطاع العام وتوحيد أشكال الملكية في القطاع الحكومي كما عرفت هذه المرحلة إصدار قانون رقم 83-18 الذي نص على أنه يمكن لكل فلاح قام باستصلاح أرض أن يستفيد منها وتصبح ملكا له، إن نتائج هذه الإصلاحات الثلاثة لم ترقى للمستوى المطلوب كما أن تطبيق قانون 83-18 مهد لفترة جديدة تميزت بالتوجه نحو اقتصاد السوق وتخلي الدولة عن القطاع الفلاحي وقد عرفت مجموعة من الإصلاحات تمثلت في إصلاح 1987 الذي نص على إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية والعمومية، وبرنامج التكيف الهيكلي الذي كان مدعوما من قبل صندوق النقد الدولي وتم توقيع الاتفاق في سنة 1994 وقد نص على تحرير الإنتاج الزراعي وأسعار السلع الزراعية غير أن هذا البرنامج أثر سلبا على وتيرة الإنتاج الزراعي وعلى الفلاحين وأدى إلى حدوث عجز في القطاع الفلاحي؛ أدى فشل هذه السياسات إلى تبني الدولة الجزائرية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000 الذي كان بداية لعودة الدولة وبناء القطاع الزراعي إضافة إلى استراتيجية التنمية الريفية المستدامة 2004 والتي تهدف إلى توفير إطار لإعادة بعث الحياة تدريجيا في المناطق الريفية ثم سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2010-2014. بالنسبة للمغرب أيضا قد تميزت السنوات الأولى للاستقلال بعدم وجود رؤية واضحة لتسيير القطاع الزراعي فقد عرفت إطلاق مجموعة من السياسات السياسة الأولى في 1957 كان الهدف منها تحديث زراعة الحبوب وتحسين الظروف المعيشية في الريف المغربي، ثم جاءت في سنة 1966 سياسة السدود من أجل تشجيع الري وتطويره من خلال بناء السدود. وفي سنة 1983 تبنت المغرب سياسة التكيف الهيكلي. في سنة 2000 وضعت المغرب استراتيجية التنمية الزراعية والريفية، وفي سنة 2008 مخطط المغرب الأخضر. (وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة)

11- عرف الإنتاج الزراعي في البلدين تطورا ملحوظا حيث ارتفع متوسط انتاج الغذاء في الجزائر من 167 إلى 227 دولار للشخص، وفي المغرب ارتفع من 213 إلى 254 دولار للشخص، لكنه غير كافي بالنظر إلى معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة خاصة بالنسبة للحبوب التي تعتبر غذاء أساسي والتي بلغ متوسط معدل الاكتفاء الذاتي في الجزائر 25% وفي المغرب 60%، وأيضا بالنظر إلى الفجوة الغذائية بين الإنتاج والواردات التي تبقى في تزايد مستمر وبقيم كبيرة خاصة بالنسبة للجزائر التي تعد مستوردا صافيا للأغذية، حيث يقدر متوسط الواردات من الحبوب في الجزائر ب 72% وفي المغرب 46%. (وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة)

12- من خلال مؤشرات الزراعة المستدامة والتي تم الاعتماد عليها لقياس أداء القطاع الزراعي في البلدين على المستوى الكلي، من خلال الأبعاد الأساسية للزراعة المستدامة والمتمثلة في الحوكمة الجيدة والنزاهة البيئية والرفاه الاجتماعي والصمود الاقتصادي، فإن الاتجاه العام للأداء يوضح مستوى أداء محدود نحو الاستدامة، وأن القطاع الزراعي يعاني من نقاط ضعف تتمثل أساسا في عدم الواقعية في وضع السياسات الزراعية وافتقادها في كثير من الأحيان إلى الدقة في تحديد أهدافها ووسائلها وأدواتها، تدني مستويات الاستثمار الزراعي وهذا راجع إلى مشاكل العقار الزراعي وضعف البنية التحتية الأساسية، ارتفاع تكاليف الاستثمار، إضافة إلى ضعف الإطار التشريعي والقانوني المتعلق بالقطاع الزراعي والعراقيل الإدارية والتمويلية الناتجة عنه، غياب المتابعة والتوجيه. (وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة)

13- انعكس أداء القطاع الزراعي على مستوى الأمن الغذائي الذي توضحه مؤشرات الأمن الغذائي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومؤشر الأمن الغذائي العالمي، والتي تقيس مدى توفر الغذاء وكفايته، القدرة على تحمل التكاليف والحصول على الغذاء، الاستقرار وعدم التعرض للصدمات، وقد أظهرت المؤشرات مستويات معتدلة في الجزائر والمغرب.

14- أظهرت الدراسة المقارنة للقطاع الزراعي وحالة الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب أن الدولتين تمتلكان إمكانيات زراعية كبيرة غير أن القطاع الزراعي يعاني من عدم الاستقرار ومن ضعف هيكله، لكن للمغرب أفضلية على الجزائر في بعض المؤشرات (نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي؛ مساهمة الزراعة في التشغيل؛ مساهمة الزراعة في التجارة؛ إنتاج الحبوب).

15- رغم المشاكل التي تعاني منها القطاعات الزراعية في دول المغرب العربي إلا أن التحول نحو الزراعة المستدامة يمثل فرصة لتطوير القطاع الزراعي ومعالجة الاختلالات الموجودة، من خلال مراجعة نماذج التنمية الزراعية المطبقة وتحديد استراتيجية للتنمية المستدامة للقطاع الزراعي مرتبطة بالتنمية الشاملة من خلال تحقيق التكامل بين الزراعة ومختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى (التجارة، الصناعة، التعليم، البنية التحتية، الصحة، المالية، التكنولوجيا). (وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة)

مقترحات البحث:

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم المقترحات التالية:

- يجب على الجزائر وضع سياسات أكثر دقة وأكثر رشادة لتطوير القطاع الزراعي، من خلال تشخيص أوضاع القطاع الزراعي وتحديد الاتجاهات والأولويات والإجراءات اللازمة في الوقت المناسب وعلى المستوى الملائم، وذلك ضمن استراتيجية وطنية تقوم على تحقيق التكامل بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى؛
- يجب التركيز على إعطاء الأولوية لتغطية الطلب المحلي من الإنتاج المحلي دون اللجوء إلى الاستيراد، مع العمل على استغلال الميزة النسبية لتصدير بعض المنتجات والتي يمكن أن تقدم إضافة للاقتصاد الوطني لمواجهة العجز في الميزان التجاري الزراعي؛
- تشجيع الاستثمار الزراعي الرشيد الذي يساهم في تحقيق الأمن الغذائي ويقوم على المحافظة على الموارد الطبيعية وإدارتها بصورة مستدامة، واستغلال التنوع البيولوجي الذي تزخر به الجزائر؛
- تطوير الإطار القانوني والتشريعي المتعلق بالاستثمار الزراعي؛
- الاستثمار في البنى الهيكلية الأساسية كالري والنقل ومختلف التكنولوجيات ذات الصلة؛
- العمل على متابعة وتقييم النشاط الزراعي منذ بدايته من خلال المراقبة وتسجيل النتائج في كل مرحلة لتقييم الأساليب الزراعية وذلك من خلال لجان تشرف عليها المديرية الفلاحية؛
- تحسين عمل الأسواق المحلية من خلال اللوائح المنظمة لعمليات التسويق، وإنشاء لجان مشتركة بين وزارة الفلاحة ووزارة التجارة لمراقبة الأسواق وإدارة التسويق الزراعي والإشراف عليه؛
- العمل على استغلال البحوث الزراعية والمعارف الزراعية المحلية المتولدة عن تجارب وخبرات الفلاحين، من خلال إنشاء قاعدة بيانات زراعية تمكن من الاستفادة الفعالة لهاته المعارف؛
- تفعيل دور المؤسسات الإرشادية واستغلالها في تكوين وتنمية الموارد البشرية العاملة في الزراعة وتبادل الخبرات.

آفاق البحث:

تبقى آفاق البحث مفتوحة لإثراء الموضوع أكثر وتناول جوانب أخرى لم يتم التطرق إليها، وعليه يمكن اقتراح المواضيع التالية:

- دراسة سبل ترقية الاستثمار الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي المستدام؛
- السياسات الزراعية المستدامة ودورها في ضمان السيادة الغذائية؛
- أثر التسويق الزراعي المسؤول على الأمن الغذائي المستدام؛
- أهمية ترقية وتطوير البحوث الزراعية في تحسين كفاءة أداء القطاع الزراعي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا المراجع باللغة العربية:

أ-الكتب:

- 1-أمارتيا سن، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، الكويت، 2004.
- 2-محمد بن زغوية، النظام التجاري الدولي وحقوق الدول النامية، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 3-عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي خلال القرن الحادي والعشرين، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- 4-عثمان محمد غنيم وماجدة أو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 5-فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.

ب-الرسائل والأطروحات:

- 1-جميلة معلم، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016/2017.
- 2-هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013/2014.
- 3-هاشمي الطيب، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر: الفترة 2000-2006 نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2006/2007.
- 4-زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980/2009)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2013/2014.

- 5- ياسين مكبو، تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي: دراسة حالة بعض البلدان الناشئة الهند والبرازيل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2015 / 2016.
- 6- يونس صاحب، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة مواد غذائية أساسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014 / 2015.
- 7- محمد حشماوي، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2006.
- 8- محمد غردى، القطاع الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة الجامعية: 2011 / 2012.
- 9- مراد جبارة، دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي - حالة دول شمال إفريقيا-، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلبي الشلف، الجزائر، السنة الجامعية 2014 / 2015.
- 10- عبد الرحمان العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010 / 2011.
- 11- عبد القادر أوزال، العولمة والأمن الغذائي العربي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2009 / 2010.
- 12- عزالدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، السنة الجامعية: 2006 / 2007.
- 13- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية: 2007 / 2008.
- 14- رشيد عدوان، الزراعة الجزائرية والانخراط في المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، السنة الجامعية: 2012 / 2013.
- 15- ذهبية لطرش، آثار وانعكاسات اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، السنة الجامعية: 2015.

ج- الملتقيات والمجلات:

- 1- أحمد لعمى وعزاوي عمر، انعكاسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لقطاع الزراعة وأثره على السياسات الزراعية، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد 22/ 23 أفريل 2003، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر.
- 2- إيمان عبد الجبار وسحر عباس، تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر والمغرب)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 10، جامعة الكوفة، العراق، 2008.
- 3- باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، عدد 02/ 2003.
- 4- حميدة رابح وساري نصر الدين، نحو استراتيجية وطنية لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام بالجزائر، الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 30/09/2018.
- 5- مريم رحمان وكوثر جيلاني، مداخلة بعنوان: التنمية المستدامة: الغايات والتحديات، مقدمة في المؤتمر الدولي: التنمية المستدامة وإشكالية تمويل الاستثمار في الطاقات المتجددة يومي 10-11 أفريل 2018، جامعة باتنة1، الجزائر.
- 6- مانع خنفر، المقاربة البيئية في تحليل التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر، التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، عدد 34 جوان 2013.
- 7- عزالدين نزعي، هاشمي الطيب، السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 33، المجلد 9، جامعة البصرة، العراق، 2013.
- 8- ذهبية لطرش، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، 2015، جامعة سطيف 1، الجزائر.

د- التقارير والمنشورات:

- 1- أماني داغر وريتا الخوند، دليل الزراعة المستدامة للمزارع والمزارعة، جمعية تراب للتربية البيئية، لبنان، 2015.
- 2- الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015، نيويورك، 2015.
- 3- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الحق في الغذاء الكافي (المادة 11)، E/C.12/1999/5، 12 ماي 1999.
- 4- البنك الدولي، التقرير السنوي 2016، واشنطن، 2016.

- 5- البنك الدولي، الزراعة من أجل التنمية، واشنطن، 2008.
- 6- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الوثيقة الختامية التالية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015، الدورة السبعون، 21 أكتوبر 2015.
- 7- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، تقرير مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، عالم المعرفة، الكويت، 1989.
- 8- دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية بمساعدة مشروع الفاو، دمشق، 2003.
- 9- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، الفلاحة بالأرقام 2017، المغرب، نسخة 2018.
- 10- وزارة الفلاحة الجزائرية، الأمن الغذائي المستدام في البحر المتوسط: ماهي الوضعية وماهي الآفاق؟، الاجتماع العاشر لوزراء الفلاحة للدول الأعضاء في المركز الدولي للدراسات العليا الفلاحية لحوض البحر المتوسط، الجزائر، 6 فيفري 2014.
- 11- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، الجزائر، ماي 2012.
- 12- لجنة الأمن الغذائي العالمي، الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي العالمي، روما، 2017.
- 13- لجنة الأمن الغذائي العالمي، فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي أدوار للثروة الحيوانية، روما، 2016.
- 14- لجنة الأمن الغذائي العالمي، مبادئ الاستثمار الزراعي الرشيد في نظم الزراعة والأغذية، روما، 2014.
- 15- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، الخرطوم، 2017.
- 15- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات رقم 27، 29، 30، 31، 32، 34، 37، الخرطوم، 2007-2017.
- 16- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد رقم 35، الخرطوم، 2015.
- 17- المعهد العربي للتخطيط، التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي، جسر التنمية، العدد 121، الكويت، جانفي 2015.
- 18- مومن محمد، الري الموضوعي دليل الفلاح، أعد هذا الدليل في إطار مشروع GEP/MOR/033/SPA الممول في إطار التعاون بين المملكة المغربية والمملكة الإسبانية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، 2015.
- 19- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة في العالم 2019، روما، 2019.
- 20- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، روما، 2019.

- 21- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة الزراعة، النظم الغذائية المستدامة، روما، 2018.
- 22- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الغذائية: تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي، روما، 2018.
- 23- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة: تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي، روما، 2016.
- 24- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الأغذية والزراعة عاملان أساسيان لتحقيق جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، روما، 2016.
- 25- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية التجارية والأمن الغذائي: تحقيق توازن أفضل بين الأولويات الوطنية والصالح العام، روما، 2015.
- 26- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام 2015 تقييم التقدم المتفاوت، روما، 2015.
- 27- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير حالة الأغذية والزراعة، روما، 2015.
- 28- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: تعزيز البيئة التمكينية لتحقيق الأمن الغذائي، روما، 2014.
- 29- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: النمو الاقتصادي ضروري ولكنه غير كاف لتسريع الحد من الجوع وسوء التغذية، روما، 2012.
- 30- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الحفظ والتوسع: دليل صانع السياسات بشأن التكتيف المستدام للإنتاج المحصولي لدى المالكين الصغار، روما، 2011.
- 31- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الحق في الغذاء في مجال التطبيق، الفاو، روما، 2006.
- 32- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: القضاء على الجوع في العالم - حصاد عشر سنوات بعد مؤتمر القمة العالمي للأغذية، روما، 2006.
- 33- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة: التجارة الزراعية والفقر هل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء؟، روما، 2005.

هـ- المواقع الالكترونية:

- 1- الأمم المتحدة، أهداف التنمية للألفية، <https://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr03/chapter1.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2019/09/03 على 22:13.
- 2- الأمم المتحدة، الأهداف الإنمائية للألفية وما بعد 2015، <https://www.un.org/ar/millenniumgoals/index.shtml>، تاريخ الاطلاع: 2019/09/04 على 10:30.
- 3- الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، على الموقع: [/https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/home](https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/home)، تاريخ الاطلاع: 2019/01/09 على 11:34.
- 4- الأمم المتحدة: برنامج الأمن الغذائي العالمي، القضاء على الجوع، على الموقع: <https://ar.wfp.org/zero-hunger>، تاريخ الاطلاع: 2020/10/18 على 14:16.
- 5- الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على الموقع: <http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx>، تاريخ الاطلاع: 2016/06/10 على 22:45.
- 6- المعهد الدولي للتنمية المستدامة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، النشرة الإعلامية لمؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، على الموقع: <http://www.iisd.ca/download/pdf/sd/ymbvoll50num7a.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2016/10/17 على 14:51.
- 7- المعهد العربي للتخطيط، خصائص ومعوقات القطاع الزراعي والأمن الغذائي على المستوى العربي: الموارد والاستثمار والتنمية، على الموقع: http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2013/216_P14008-5.pdf، تاريخ الاطلاع 2020/11/26 على 21:11.
- 8- هجرس منصور، الموارد المائية في الجزائر: الامكانيات والانجازات ورهانات المستقبل وفق منظور التسيير المستدام، http://geographie-magazine.blogspot.com/2015/07/blog-post_12.html، تاريخ الاطلاع: 2017/09/08.
- 9- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الجوع وانعدام الأمن الغذائي، على الموقع: [/http://www.fao.org/hunger/ar](http://www.fao.org/hunger/ar)، تاريخ الاطلاع: 2020/10/19 على 10:01.
- 10- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، <http://www.fao.org/sustainable-development-goals/mdg/ar>، تاريخ الاطلاع: 2019/09/04 على 10:43.

- 11- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الغذاء المستدام والزراعة على الموقع: <http://www.fao.org/sustainability/background/principle-4/ar>، تاريخ الاطلاع: 2019/09/11 على 18:50.
- 12- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996: إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، <http://www.fao.org/docrep/003/w3613a/w3613a00.htm>، تاريخ الاطلاع: 2016/10/17، على 14:53.
- 13- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المائدة المستديرة الوزارية عن التطورات في المفاوضات بشأن التجارة العالمية وانعكاساتها على الأمن الغذائي، 2003/12/2، على الموقع: <http://www.fao.org/docrep/MEETING/007/J0691A.HTM>، تاريخ الاطلاع: 2017/4/27.
- 14- م. نبيه الكايد، أساسيات الزراعة العضوية، على الموقع: <http://www.ime-medawater-rmsu.org/medwa/training/jor/organic.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2016/08/21، 11:08.
- 15- قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي على الموقع: <https://www.sesric.org/oicstat-result-ar.php>، تاريخ الاطلاع: 2020/10/27 على 19:33.
- 16- <https://www.sesric.org/oicstat-result-ar.php>، consulté le : 06/11/2020 à 17 :41.
- 17- <https://www.sesric.org/oicstat-result-ar.php>، consulté le 27 /10/2020 à 19 :42.
- 18- <https://www.sesric.org/oicstat-result-ar.php>، consulté le : 27/10/2020 à 16 :30.
- 19- <https://www.sesric.org/oicstat-result-ar.php>، consulté le 29/10/2020 à 18 :42.
- 20- قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2015: تحويل عالمنا من أجل الناس والكوكب، أهداف التنمية المستدامة، على الموقع: <http://www.unic-eg.org/16131>، تاريخ الاطلاع: 2019/9/4 على 11:07.
- 21- <http://www.andi.dz/index.php/en/declaration-d-investissement?id=395m> consulté le : 28/11/2019 à 7 :47.
- 22- <http://www.agriculture.gov.ma/ar/pages/la-strategie>، 2019.
- 23- <https://ar.wfp.org/hunger>، consulté le : 30/1/2017 à 15 :46.
- 24- <https://data.albankaldawli.org/indicator>، consulté le :22/11/2020 à 17 :19.
- 25- <https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.CD>، consulté le : 07/11/2020 à 08 :27.
- 26- <https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=DZ-MA>، consulté le 31/10/2020 à 15 :36.
- 27- <https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?end=2017&locations=1W&start=1995&view=chart>، consulté le : 27/08/2019 à 18 :29.

28-<http://www.encyclo.co.uk/meaning-of-Crop+diversification>, consulté le : 17/5/2017 à 17 :27.

29-FAO, **An Introduction to the Basic Concepts of Food Security**, <http://www.fao.org/3/a-a1936e.pdf>, consulté le 26/06/2016 à 14:58.

30-FAO, **CA Adoption Worldwide** : <http://www.fao.org/ag/ca/6c.html>, consulté le 21/ 01/ 2016, 01 :03.

31-FAO, **Climate Change: Food loss and waste**, <http://www.fao.org/climate-change/our-work/areas-of-work/food-loss-and-waste/en/>, consulté le: 08/09/2020 à 11:55.

32-FAO, **Food Security**, http://www.fao.org/fileadmin/templates/faotaly/documents/pdf/pdf_Food_Security_Cocept_Note.pdf, consulté le: 01/03/2016 à 21:08.

33-FAO, **The State of Agricultural Commodity Markets 2015-16 IN DEPTH: Food self-sufficiency and international trade: a false dichotomy?**, 2015, 2016, <http://www.fao.org/3/a-i5222e.pdf>, le: 23/04/2016 à 23:02.

34-FAO, **Sécurité alimentaire**, ftp.fao.org/es/ESA/policybriefs/pb_02_fr.pdf, consulté le 26/06/2016,

35-<http://www.fao.org/hunger/ar/?action=242&area=&other=&timeline=2014-16>, consulté le : 30/10/2019 à 16 :06.

36-<http://www.fao.org/economic/ess/ess-fs/ess-fadata/en/#.XFrzCfk97IU>, consulté le :27/12/2019 à 21 :22.

37-<http://www.fao.org/faostat/fr/#data/RL>, consulté le 27/11/2020 à 09 :24.

38-<http://www.fao.org/faostat/fr/#country/143>, consulté le 27/11/2020 à 09 :32.

39-<http://www.fao.org/faostat/fr/#data/RL>, consulté le : 27/11/2020 à 09 :45.

40-<http://www.fao.org/faostat/en/#data/FS>, consulté le : 27/11/2020 à 20 :57.

41-<http://www.fao.org/faostat/fr/#data/FS>, consulté le : 27/11/2020 à 08 :57.

42-<http://www.fao.org/faostat/en>, consulté le : 27/11/2020 à 09:10.

43-<http://www.fao.org/faostat/fr/#country/4>, consulté le : 27/11/2020 à 09:14

44-<http://www.fao.org/faostat/en>, consulté le : 27/11/2020 à 09:05.

45-<http://www.fao.org/nr/water/aquastat/data/query/results.html>, consulté le : 23/11/2020 à 15 :17.

46-<http://www.fao.org/nr/water/aquastat/data/query/results.html>, consulté le : 23/11/2020 à 20 :53.

47-<http://www.fao.org/faostat/fr/#data/FS>, consulté le 22/11/2020 à 17 :12.

- 48-<http://www.fao.org/faostat/fr/#data/RL>, consulté le : 22/11/2020 à 20 :39
- 49-<http://www.fao.org/faostat/fr/#country/4>, consulté le 22/11/2020 à 18 :15.
- 50-<http://www.fao.org/faostat/fr/#country/143>, consulté le : 22/11/2020 à 18 :28.
- 51-<http://www.fao.org/faostat/fr/#country/143>; consulté le :22/11/2020 à 21/22.
- 52-<http://www.fao.org/faostat/fr/#data/FS>, consulté le : 22/11/2020 à 20 :28.
- 53- <http://www.fao.org/faostat/en/>, consulté le : 22/11/2020 à 20 :31.
- 54-<http://www.fao.org/faostat/fr/#data/RP>, consulté le : 22/11/2020 à 16 :47.
- 55-<http://www.fao.org/faostat/fr/#data/GT>, consulté le 21/11/2020 à 14 : 23.
- 56-<http://www.fao.org/faostat/fr/#data/TP>, consulté le : 09/11/2020 à 16 :18.
- 57-<http://www.fao.org/faostat/fr/#data/RL>, consulté le : 27/10/2020 à 16 :06
- 58-<http://www.fao.org/countryprofiles/index/ar/?iso3=MAR>, Consulté le : 05/09/2020 à 17 :16.
- 59-<http://www.fao.org/faostat/fr/#country/4>, consulté le : 25/10/2020 à 17 :33.
- 60-<http://www.fao.org/faostat/fr/#country>, consulté le :25/08/2020 à 22 :19.
- 61-<http://www.fao.org/faostat/fr/#data/QC>, consulté le : 29/10/2020 à 21 :06.
- 62-<http://www.fao.org/faostat/fr/#data/QL>, consulté le : 31/10/2020 à 11 :32.
- 63-<http://www.fao.org/faostat/fr/#country/4>, 26/06/2020 à10 :52.
- 64-<http://www.fao.org/organicag/oa-faq/oa-faq1/ar/>, consulté le : 21/08/2016, 13 :40.
- 65-<https://foodsecurityindex.eiu.com>, consulté le : 27/08/2020 à 10 :25.
- 66-<https://foodsecurityindex.eiu.com/Country> , consulté le 27/08/2020 à 10 :25.
- 67-<https://foodsovereigntyindicators.uvic.cat/>, 2018, consulté le: 27/11/2018 à 19 :29.
- 68-Food Print, **Sustainable Agriculture vs. Industrial Agriculture**, sur le site: <https://foodprint.org/issues/sustainable-agriculture-vs-industrial-agriculture> , consulté le: 24/06/2020 à 12:13.
- 69-ITGC, **Expérience de l'ITGC en semis direct**, <http://www.itgc.dz>, consulté le : 06/03/2016 à 19 : 49.
- 70-<https://www.ifad.org/ar/web/operations/country/id/morocco>, consulté le :27/11/2020 à11/01.
- 71-Mokhtar BOUANANI, **L'AJUSTEMENT STRUCRUREL AGRICOLE**, <http://anafide.org/doc/HTE%2089/89-1.pdf>, consulté le 28/12/2016 à 12 : 48.

72-NAJIB AKESBI, **Évolution et perspectives de l'agriculture marocaine**, <http://www.abhatoo.net.ma>, consulté le 22/12/2016 à 15 : 55.

73-Rainer Gross and al, **The Four Dimensions of Food and Nutrition Security: Definitions and Concepts**, http://www.fao.org/elearning/course/fa/en/pdf/p-01_rg_concept.pdf, 2016, p: 03.

74-Sara Popescu Slavikova, **Conventional vs sustainable agriculture: Can sustainable agriculture feed the world?**, Greentumble, 26/09/ 2019, <https://greentumble.com/can-sustainable-agriculture-feed-the-world/>, Date of perusal : 14/07/2020 at 15 :51.

75-https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/wb_government_effectiveness/, consulté le : 17/11/2020, 20 :10.

76-https://www.theglobaleconomy.com/Morocco/wb_government_effectiveness/ consulté le : 17/11/2020, 20 :10.

77-https://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_government_effectiveness/, consulté le : 22/11/2020 à 10 :43.

78- https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/transparency_corruption/, consulté le : 20/11/2020 à 17 :07.

79- https://www.theglobaleconomy.com/Morocco/transparency_corruption/, consulté le : 20/11/2020 à 17 :07.

80-https://www.theglobaleconomy.com/rankings/transparency_corruption/, consulté le : 22/11/2020 à 10 :46.

81-https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/wb_ruleoflaw/, consulté le 20/11/2020 à 20 :22.

82-https://www.theglobaleconomy.com/Morocco/wb_ruleoflaw/, consulté le 17/11/2020 à 20 :50

83-https://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_ruleoflaw/, consulté le : 22/11/2020 à 11 :01.

84-https://www.theglobaleconomy.com/rankings/food_production_index/, consulté le : 22/11/2020 à 11 : 20

85-https://www.theglobaleconomy.com/rankings/value_added_agriculture_dollars/, consulté le 22/11/2020 à 11 :17.

86-https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/fertilizer_use/, consulté le : 24/11/2020 à 21 :18.

87-https://www.theglobaleconomy.com/Morocco/fertilizer_use/, consulté le : 24/11/2020 à 21 :18.

88-https://www.theglobaleconomy.com/rankings/fertilizer_use/, consulté le : 24/11/2020 à 21 :18.

- 89-United Nations, **Universal Declaration of Human Rights (UDHR)**, http://www.un.org/en/udhrbook/pdf/udhr_booklet_en_web.pdf, le 10/06/2016 à 22: 27.
- 90-United Nations, **Food Security and its Determinant Factors**, http://www.unicef.org/albania/Food_Security_ANG.pdf, le 02/04/2016 à 14:13.
- 91- WTO, Seventh WTO Ministerial Conference, sur le site : https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min09_e/min09_e.htm, consulté le: 3/07/2017 à 15:36.
- 92-World Trade organisation, **Nairobi Package**, TENTH WTO MINISTERIAL CONFERENCE, NAIROBI, 2015, sur le site : https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/mc10_e/nairobipackage_e.htm, consulté le 03/07/2017 à 18 :16.
- 93-World Trade organisation, **Briefing note: Cotton negotiations**, https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/mc10_e/briefing_notes_e/brief_cotton_e.htm, consulté le: 16/08/2018 à 16:12.
- 94-World Trade organisation, **Briefing note: Agriculture issues**, https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/mc10_e/briefing_notes_e/brief_agriculture_e.htm, consulté le: 16/08/2018 à 15:16.
- 95- World Trade organisation, **Eleventh WTO Ministerial Conference**, https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/mc11_e/mc11_e.htm, consulté le: 16/08/2018 à 15:11.
- 96-<http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2017/03/>, consulté le : 19/3 /2017 à 13 :35.

و-الجرائد الرسمية:

1-الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 97 المتضمن ميثاق الثورة الزراعية، الصادرة في 29 نوفمبر 1971.

2-الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 50، الصادر في 9 ديسمبر 1987.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Les livres :

1-Gerard Kafadaroff, **Agriculture Durable et nouvelle revolution verte**, le publieur, France, 2008.

2-James E. Horne, Maura McDermott, **The Next Green Revolution: Essential Steps to a Healthy Sustainable Agriculture**, Food Products Press, New York, 1984.

Les thèses :

1-Bouri Chaouki, **les politiques de développement agricole. Le cas de l'Algérie**, Thèse de doctorat en sciences commerciales, Université d'oran, 2010/2011.

2-PATERNE NDJAMBOU, **DIVERSIFICATION ÉCONOMIQUE TERRITORIALE : ENJEUX, DÉTERMINANTS, STRATÉGIES, MODALITÉS, CONDITIONS ET PERSPECTIVES**, THÈSE DE DOCTORAT, UNIVERSITÉ DU QUÉBEC, CHICOUTIMI, CANADA, OCTOBRE 2013.

3-Rokhaya Diagne, **Sécurité alimentaire et Libéralisation agricole**, thèse de doctorat en Sciences Économiques, UNIVERSITE DE NICE SOPHIA ANTIPOLIS, 2013.

4-Si-Tayeb Hachemi, **Les transformations de l'agriculture algérienne dans la perspective d'adhésion à l'OMC**, thèse de doctorat en science Agronomiques, Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, 2015.

5-Salem Aziz, **les politiques de développement agricoles. Le cas de l'Algérie**, thèse de doctorat en sciences économiques, Université d'Oran, 2010/ 2011.

6-Tommaso SPOSITO, **AGRICULTURE URBAINE ET PERIURBAINE POUR LA SECURITE ALIMENTAIRE EN AFRIQUE DE L'OUEST. LE CAS DES MICRO-JARDINS DANS LA MUNICIPALITE DE DAKAR**, thèse de doctorat en Sciences agricoles, Université Degli Studi, MILANO, 2009 / 2010.

Publications ET rapports:

1-Edward Clay, **FOOD SECURITY: CONCEPTS AND MEASUREMENT**, FAO, Rome, July 2002.

2-FAO, **Building a common vision for sustainable food and agriculture PRINCIPLES AND APPROACHES**, Rome, 2014.

3-FAO, **SAFA Sustainability Assessment of Food and Agriculture Systems Guidelines**, Version 3.0, Rome, 2014.

4-FAO, **CLIMATE-SMART AGRICULTURE SOURCEBOOK**, ROME, 2013.

5-FAO / Département de l'agriculture et de la protection des consommateurs, **AGRICULTURE DE CONSERVATION ET SES PRINCIPES FONDAMENTAUX**, HTE N° 149/150 - Sept/Déc 2011.

6-FAO / Département de l'agriculture et de la protection des consommateurs, **LES BENEFICES DE L'AGRICULTURE DE CONSERVATION**, HTE N° 149/150 - Sept/Déc 2011.

7-FAO, **DECLARATION OF THE WORLD SUMMIT ON FOOD SECURITY**, Rome, 16-18 November 2009.

8-FAO, **Economie de l'agriculture de conservation**, Rome, 2003.

9-Gustavo Gordillo, **FOOD SECURITY AND SOVEREIGNTY**, FAO, 2013.

10-Hayati. D, **A Literature Review on Frameworks and Methods for Measuring and Monitoring Sustainable Agriculture**, Technical Report n.22. Global Strategy Technical Report, Rome, March 2017.

- 11-Michel Pimbert, **Towards Food Sovereignty**, gatekeeper 141: November 2009.
- 12-Ministère de l'agriculture, de la pêche maritime, du développement rural et des eaux et forêts, **AGRICULTURE EN CHIFFRES 2018**, le Maroc, ÉDITION 2019.
- 13-Ministère de l'Agriculture de l'Agroalimentaire et de la Forêt - Secrétariat Général, **L'agriculture de conservation**, Ministère de l'Agriculture, de l'Agroalimentaire et de la Forêt - Secrétariat Général, CENTRE D'ÉTUDES ET DE PROSPECTIVE Analyse N° 61, France, Septembre 2013.
- 14-Ministère de l'agriculture et du développement rural, **Le Renouveau Agricole et Rural en marche : revue perspectives**, Algerie, Mai 2012.
- 15-NATIONS UNIES COMMISSION ECONOMIQUE POUR L'AFRIQUE, Centre de développement sous-régional pour l'Afrique du Nord (CDSR), **LE SEMIS DIRECT : POTENTIEL ET LIMITES POUR UNE AGRICULTURE DURABLE EN AFRIQUE DU NORD**, Tanger (Maroc), Décembre 2001.
- 16-D. Nedjraoui, **Algerie : Profil fourrager**, FAO, 2003.
- 17-KATIE REYTAR, CRAIG HANSON, AND NORBERT HENNINGER, **INDICATORS OF SUSTAINABLE AGRICULTURE: A SCOPING ANALYSIS**, Installment 6 of "Creating a Sustainable Food Future", World Resources Institute, June 2014.
- 18-Oussama El Gharras, **Introduction à l'Agriculture de Conservation : Le semis direct pour une agriculture durable**, Institut National de la Recherche Agronomique : Centre Régional de la Recherche Agronomique de Settat, Maroc, Mardi 26 Février 2013.
- 19- World Trade Organization, **World Trade Statistical Review 2020**, Geneva, Switzerland, 2020.
- 20-World Trade organisation, **Nairobi Ministerial Declaration**, WT/MIN (15)/DEC, 21 December 2015 Geneva, Switzerland, 2015.
- 21-World Trade organisation, **Cotton Ministerial Decision of 19 December 2015**, WT/MIN (15)/46, Geneva, Switzerland, 2015.

REVUES ET SEMINAIRES

- 1-Abdel-Madjid Djenane, **L'exploitation agricole familiale comme modèle de restructuration du Secteur agricole public en Algérie : cas du sétifois**, Options Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches ; n. 12, Montpellier, 1997.
- 2-ABIOLA ABIOYE and YETUNDE ZAID, HALIMA S. EGBERONGBE, **Documenting and Disseminating Agricultural Indigenous Knowledge for Sustainable Food Security: The Efforts of Agricultural Research Libraries in Nigeria**, World library and information congress 77 th IFLA, **Puerto Rico**, 2011.
- 3-A. Chel et G. K. Aushik, **Renewable energy for sustainable agriculture**, Agronomy for Sustainable Development January 2011, Volume 31, Issue 1, INRA, EDP Sciences, 2010, DOI: 10.1051/agro/2010029.

4-Alix CHEVRIER Isab et Sylvain BARBIER Esap, **Performances économiques et environnementales des techniques agricoles de conservation des sols : création d'un référentiel et premier résultat**, Institut National de la Recherche Agronomique de Versailles-Grignon, France, 2002.

5-Anne-Marie Jouve, **Evolution des structures de production et modernisation de secteur agricole au Maghreb**, Cahiers Options Méditerranéennes ; n. 36, Montpellier : CIHEAM, 1999.

6-Bernard Estevez et Gérard Domon, **Les enjeux sociaux de l'agriculture durable Un débat de société nécessaire ?**, Courrier de l'environnement de l'INRA n°36, mars 1999.

7-Carole Hermon, **L'AGROÉCOLOGIE EN DROIT : ÉTAT ET PERSPECTIVE**, Lavoisier « Revue juridique de l'environnement » 2015/3 Volume 40 | pages 407 à 422 ISSN 0397-0299.

8-C.F. Jordan, **An Ecosystem Approach to Sustainable Agriculture: Energy Use Efficiency in the American South**, Environmental Challenges and Solutions 1, DOI 10.1007/978-94-007-6790-4_1, Springer Science + Business Media Dordrecht 2013.

9-Darryl Macer, **Food Security**, Encyclopedia of Global Bioethics, DOI 10.1007/978-3-319-05544-2_198-1#, Springer Science+Business Media Dordrecht 2015.

10-Elliot M Berry, Sandro Dernini , Barbara Burlingame, Alexandre Meybeck, Piero Conforti, **Food security and sustainability: can one exist without the other?**, Public Health Nutrition, doi:10.1017/S136898001500021X, First published online 16 February 2015.

11-Frédéric Zahm, A. Alonso Ugaglia, H. Boureau, B. d'Homme, J.M. Barbier, P. Gasselin, M. Gafsi, L. Guichard, C. Loyce, V. Manneville, et al. ,**Agriculture et exploitation agricole durables : état de l'art et proposition de définitions revisitées à l'aune des valeurs, des propriétés et des frontières de la durabilité en agriculture**, Innovations Agronomiques 46 (2015), 105-125, INRA, 2015, HAL Id: hal-01243583.

12-FriedrichT, Kassam A. et Mrabet R, **AGRICULTURE DE CONSERVATION DANS LE MONDE : DÉFIS ET ÉVOLUTIONS**, HTE N° 149/150 - Sept/Déc 2011.

13-Fabio Stagnari, **Conservation Agriculture: A Different Approach for Crop Production through Sustainable Soil and Water Management: A Review**, Sustainable Agriculture Reviews 1, DOI 10.1007/978-1-4020-9654-95, C_Springer Science+Business Media B.V. 2009.

14-Gael Planchais, **Strategie et performance des agriculteurs dans un enjeu d'agriculture durable**, Economies and Finances, Université d'Angers, French, 2008, HAL Id: tel-00418659.

15-Harvey S and James Jr, **Sustainable Agriculture and free market economics: Finding common ground in Adam Smith**, Agriculture and Human Values (2006) 23:427–438, DOI 10.1007/s10460-006-9020-6.

16-Hassan R. El-Ramady, Samia M. El-Marsafawy, Lowell N. Lewis , **Sustainable Agriculture and Climate Changes in Egypt (Sustainable Agriculture Reviews) Volume 12**, DOI 10.1007/978-94-007-5961-9_2, © Springer Science+Business Media Dordrecht 2013.

17-Henrik Gudmundsson and Ralph P. Hall and Greg Marsden and Josias Zietsman, **Sustainable Transportation**, Springer Texts in Business and Economics, DOI 10.1007/978-3-662-46924-8_2, 2015.

18-Jacinda Fairholm, **Urban Agriculture and Food Security Initiatives In Canada: A Survey of Canadian Non-Governmental Organizations**, Cities Feeding People Series, Report 25, Life Cycles March 1999.

19- Jules Pretty, **Agricultural sustainability: concepts, principles and evidence**, Phil. Trans. R. Soc. B (2008) 363, 447–465, doi:10.1098/rstb.2007.2163.

20-JULES N PRETTY, JOHN THOMPSON, and FIONA HINCHCLIFFE, **Sustainable Agriculture: Impacts on Food Production and Challenges for Food Security**, International Institute for Environment and Development, 1996.

21-Jules N. Pretty, **Regenerating Agriculture: Policies and Practice for Sustainability and Self-Reliance**, The National Academies, London, 1995.

22-Kyösti Arovuori and Paula Horne, Matleena Knüvillä, Samir Mili, **Sustainable Agriculture and Forestry in Southern Mediterranean Countries: Policy Impacts and Challenges** “Sustainable Agricultural Development: Challenges and Approaches in Southern and Eastern Mediterranean Countries “, Cooperative Management, DOI 10.1007/978-3-319-17813-4_10, Springer International Publishing, Switzerland, 2015.

23-Lazhar Baci, **Les réformes agraires en Algérie**, CIHEAM Cahiers Options Méditerranéennes ; n. 36, Montpellier, 1999.

24-Lena Maria Nilsson and Birgitta Evengård, **Food Security or Food Sovereignty: What Is the Main Issue in the Arctic?**, Springer International Publishing Switzerland 2015, The New Arctic, DOI 10.1007/978-3-319-17602-4_16.

25-LIN ZHEN, JAYANT K. ROUTRAY, **Operational Indicators for Measuring Agricultural Sustainability in Developing Countries**, Environmental Management Vol. 32, No. 1, DOI: 10.1007/s00267-003-2881-1, Springer-Verlag New York Inc, 2003.

26-Ma Songlin and Li Ruihong, **Evaluation on Sustainable Food Security in Henan against the Background of Low-Carbon Economy**, International Conference on Agricultural Risk and Food Security 2010, Agriculture and Agricultural Science Procedia.

27-Mohamed Gafsi, **Exploitation agricole et agriculture durable**, Cahiers Agricultures vol. 15, n° 6, novembre-décembre 2006, doi: 10.1684/agr.2006.0035.

28-Muhammad Farooq et Kadambot H. M. Siddique, **Conservation Agriculture**, Springer International Publishing, DOI 10.1007/978-3-319-11620-4_1, Switzerland, 2015.

29-M.V.K. Sivakumar and Rene Gomme, W Baier, **Agrometeorology and Sustainable agriculture**, Agricultural and Forest Meteorology 103 (2000) 11–26.

30-Neill Schaller, **The concept of agricultural sustainability**, Agriculture, Ecosystems and Environment 46 (1993) 89-9, Elsevier Science Publishers B.V., Amsterdam.

- 31- Omar Bessaoud, **L'agriculture en Algérie : de l'autogestion à l'ajustement (1963 - 1992)**, CIHEAM Options Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches ; n. 8, Montpellier, 1994.
- 32-Paolo Prosperi, **Sustainability and food & nutrition security: A vulnerability assessment framework for the Mediterranean region**, Sage Open, DOI: 10.1177/2158244014539169, 2014.
- 33- Peter R. Hobbs, **Conservation Agriculture: What Is It and Why Is It Important for Future Sustainable Food Production?**, The Journal of Agricultural Science / Volume 145 / Issue 02 / April 2007, pp 127-137, DOI: <http://dx.doi.org/10.1017/S0021859607006892>, Cambridge University Press, 2007.
- 34-P.K.Jain and B.S. Hansra, K. S. Chakrabrty, J. Kurup, **Sustainable Food Security**, Mittal publications, india, 2010.
- 35-Slimane Bedrani, **L'intervention de l'Etat dans l'agriculture en Algérie : constat et propositions pour un débat**, Options Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches ; n. 14, Montpellier : CIHEAM, 1995.
- 36-Slimane Bedrani, **Les politiques agricoles et alimentaires en Algérie et les grandes questions du développement**, Cahiers Options Méditerranéennes ; n. 1(4), Montpellier: CIHEAM, 1993.
- 37-Tiziano Gomiero , David Pimentel & Maurizio G. Paoletti, **Is there need for a more Sustainable Agriculture?**, Critical Reviews in Plant Sciences, DOI: 10.1080/07352689.2011.553515.
- 38-Vanmala Hiranandani, **Sustainable agriculture in Canada and Cuba: a comparison**, Environment Develop- ment and Sustainability, (2010) 12:763–775 DOI 10.1007/s10668-009-9223-2 , Springer Science+Business Media B.V. 2009.

الملاحق

الملحق 1: المؤشرات الافتراضية لـ SAFA

| أبعاد الاستدامة: الحوكمة الجيدة | | |
|---------------------------------|-----------------------|----------------------------------|
| المواضيع | المواضيع الفرعية | المؤشرات |
| أخلاقيات الشركات | بيان المهمة | وضوح المهمة |
| | | المهمة المقادة |
| | | الإجراءات الواجبة |
| المساءلة | عمليات تدقيق شاملة | المراجعات الشاملة |
| | | المسؤولية |
| | | الشفافية |
| المشاركة | حوار مع أصحاب المصلحة | تحديد أصحاب المصلحة |
| | | إشراك أصحاب المصلحة |
| | | حواجز المشاركة |
| | | المشاركة الفعالة |
| | | إجراءات التظلم |
| | | حل النزاعات |
| قواعد القانون | الشرعية | الشرعية |
| | | العلاج الترميم والوقاية |
| | | المسؤولية المدنية |
| | | اعتمادات الموارد |
| | | الموافقة الحرة المسبقة والمستترة |
| الإدارة الشاملة | خطة إدارة الاستدامة | خطة إدارة الاستدامة |
| | | الحاسبة الكاملة للتكلفة |
| | | محااسبة التكلفة الكاملة |
| | | حقوق الحياة |

| أبعاد الاستدامة: النزاهة البيئية | | |
|----------------------------------|------------------------|------------------------------------|
| المواضيع | المواضيع الفرعية | المؤشرات |
| الغلاف الجوي | غازات الاحتباس الحراري | هدف الحد من الغازات الدفيئة |
| | | ممارسات التخفيف من الغازات الدفيئة |
| | | توازن الغازات الدفيئة |
| | جودة الهواء | هدف الحد من تلوث الهواء |
| | | ممارسات منع تلوث الهواء |
| | | تركيز المحيط من ملوثات الهواء |
| الماء | سحب المياه | هدف الحفاظ على المياه |
| | | ممارسات الحفاظ على المياه |
| | جودة المياه | سحب المياه السطحية والجوفية |
| | | هدف المياه النظيفة |

| | | |
|---|-------------------------------|------------------|
| ممارسات منع تلوث المياه | | |
| تركيز ملوثات المياه | | |
| جودة مياه الصرف الصحي | | |
| ممارسات تحسين التربة | جودة التربة (الأرض) | الأرض |
| البنية المادية للتربة | | |
| جودة التربة الكيميائية | | |
| جودة التربة البيولوجية | | |
| المادة العضوية للتربة | | |
| خطة حفظ الأراضي وإعادة تأهيلها | تدهور الأراضي | |
| ممارسات صيانة الأراضي وإعادة تأهيلها | | |
| صافي خسارة/ ربح الأراضي المنتجة | | |
| خطة الحفاظ على المناظر الطبيعية/الموائل البحرية | التنوع البيئي | التنوع البيولوجي |
| ممارسات تعزيز النظم الايكولوجية | | |
| التنوع الهيكلي للنظم الايكولوجية | | |
| اتصال النظام البيئي | | |
| استخدام الأراضي وتغيير الغطاء الأرضي | | |
| هدف حفظ الأنواع | تنوع الأصناف | |
| ممارسات الحفاظ على الأنواع | | |
| تنوع ووفرة الأنواع الرئيسية | | |
| تنوع الإنتاج | | |
| ممارسات تعزيز التنوع الجيني البري | التنوع الجيني | |
| التنوع البيولوجي الزراعي في الموقع الطبيعي | | |
| أصناف وسلالات معدلة محليا | | |
| التنوع الوراثي في الأنواع البرية | | |
| توفير البذور والسلالات | | |
| ممارسات استهلاك المواد | استخدام المواد | المواد والطاقة |
| توازن المغذيات | | |
| الموارد المتجددة والمعاد تدويرها | | |
| كثافة استخدام المواد | | |
| هدف استخدام الطاقة المتجددة | استخدام الطاقة | |
| ممارسات توفير الطاقة | | |
| استهلاك الطاقة | | |
| الطاقة المتجددة | | |
| هدف الحد من النفايات | الحد من النفايات والتخلص منها | |
| ممارسات الحد من النفايات | | |
| التخلص من النفايات | | |

| | | |
|--------------------------------------|-------------------|------------------------|
| فقدان الأغذية والحد من النفايات | | |
| ممارسات صحة الحيوان | صحة الحيوان | الرفق (رفاهة) بالحيوان |
| صحة الحيوان | | |
| ممارسات التعامل مع الحيوان الإنسانية | التحرر من الإجهاد | |
| تربية الحيوانات المناسبة | | |
| التحرر من الاجهاد | | |

| أبعاد الاستدامة: الصمود الاقتصادي | | |
|-----------------------------------|-----------------------|------------------------|
| المؤشرات | المواضيع الفرعية | المواضيع |
| الاستثمار الداخلي | الاستثمار الداخلي | الاستثمار |
| الاستثمار المجتمعي | الاستثمار المجتمعي | |
| الربحية على المدى الطويل | استثمارات طويلة المدى | |
| خطة الأعمال | | |
| صافي الدخل | الربحية | |
| تكلفة الإنتاج | | |
| تحديد الأسعار | | |
| ضمان مستويات الإنتاج | استقرار الإنتاج | |
| تنوع المنتجات | | |
| قنوات المشتريات | استقرار العرض | |
| استقرار علاقات الموردين | | |
| الاعتماد على المورد الرئيسي | | |
| استقرار السوق | استقرار السوق | |
| صافي التدفق النقدي | السيولة | |
| شبكات الأمان | | |
| إدارة المخاطر | إدارة المخاطر | |
| تدابير الرقابة | سلامة الأغذية | جودة المنتج والمعلومات |
| المبيدات الخطرة | | |
| تلوث الأغذية | | |
| جودة الأغذية | جودة الأغذية | |
| وسم المنتجات | معلومات المنتج | |
| نظام التتبع | | |
| الإنتاج المعتمد | | |
| القوى العاملة الإقليمية | خلق القيمة | الاقتصاد المحلي |
| الالتزام المالي | | |
| المشتريات المحلية | المشتريات المحلية | |

| أبعاد الاستدامة: الرفاه الاجتماعي | | |
|---|---------------------------------------|-------------------------|
| المؤشرات | المواضيع الفرعية | المواضيع |
| الحق في نوعية الحياة | جودة الحياة | سبل العيش الكريم |
| مستوى الأجور | | |
| تنمية القدرات | تنمية القدرات | |
| الوصول العادل لوسائل الإنتاج | الوصول العادل لوسائل الإنتاج | |
| التسعير العادل والعقود الشفافة | المشترين المسؤولين | ممارسات التداول العادلة |
| حقوق الموردين | حقوق الموردين | |
| علاقات العمل | علاقات العمل | حقوق العمال |
| العمل القسري | العمل القسري | |
| عمالة الأطفال | عمالة الأطفال | |
| حرية تكوين الجمعيات والحق في المساومة | حرية تكوين الجمعيات والحق في المساومة | |
| عدم التمييز | عدم التمييز | العدالة (الانصاف) |
| المساواة بين الجنسين | المساواة بين الجنسين | |
| دعم الناس الضعفاء | دعم الناس الضعفاء | |
| التدريب على السلامة والصحة | شروط السلامة والصحة في مكان العمل | سلامة الانسان والصحة |
| سلامة مكان العمل والعمليات والمرافق | | |
| التغطية الصحية والوصول إلى الرعاية الطبية | | |
| الصحة العامة | الصحة العامة | التنوع الثقافي |
| المعارف الأصلية | المعارف الأصلية | |
| السيادة الغذائية | السيادة الغذائية | |

Source: Food And Agriculture Organization Of The United Nations, **SAFA Indicators**, Rome 2013, p: 3-7.

الفهارس

| الصفحة | عنوان الجدول | رقم الجدول |
|---------|---|------------|
| 32 | وصف مقارن للزراعة المستدامة والزراعة الصناعية | 01-1 |
| 34-33 | مقارنة بين ممارسات الزراعة المستدامة والزراعة الصناعية | 02-1 |
| 35 | انتشار وتأثير الزراعة المستدامة في النظم الزراعية المختلفة | 03-1 |
| 39 | مساحة الزراعة العضوية في العالم لسنة 2017 | 04-1 |
| 42 | مساحة الزراعة المحافظة في العالم لسنة 2015 | 05-1 |
| 65 | حالات انعدام الأمن الغذائي | 01-2 |
| 70 | عدد ونسبة الجياع في العالم | 02-2 |
| 81 | نسبة تخفيض الرسوم الجمركية المتفق عليها في إطار جولة الأوروغواي | 03-2 |
| 82 | نسبة تخفيض دعم الصادرات الزراعية حسب اتفاق جولة الأوروغواي | 04-2 |
| 91 | أراء حول تأثير التجارة على الأمن الغذائي المستدام | 05-2 |
| 92-93 | أثر التجارة على أبعاد الأمن الغذائي المستدام | 06-2 |
| 98 | تقسيم الأراضي في الجزائر | 01-3 |
| 103 | تقسيم الأراضي في المغرب | 02-3 |
| 106 | مقارنة للموارد الزراعية المتوفرة في الجزائر والمغرب | 03-3 |
| 107 | تطور الانتاج النباتي في الجزائر | 04-3 |
| 109 | تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر | 05-3 |
| 110 | تطور الإنتاج النباتي في المغرب | 06-3 |
| 111 | تطور الإنتاج الحيواني في المغرب | 07-3 |
| 112 | مقارنة مؤشرات أداء القطاع الزراعي في الجزائر والمغرب | 08-3 |
| 113 | مساهمة الزراعة في الناتج الإجمالي في الجزائر | 09-3 |
| 114 | مساهمة الزراعة في التشغيل في الجزائر | 10-3 |
| 115 | تطور الصادرات الزراعية والغذائية في الجزائر | 11-3 |
| 116 | تطور الواردات الزراعية والغذائية في الجزائر | 12-3 |
| 117 | الميزان التجاري الغذائي للجزائر | 13-3 |
| 118 | مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في المغرب | 14-3 |
| 119 | مساهمة الزراعة في التشغيل في المغرب | 15-3 |
| 120 | تطور الصادرات الزراعية والغذائية في المغرب | 16-3 |
| 121 | تطور الواردات الزراعية والغذائية في المغرب | 17-3 |
| 122 | حالة الميزان التجاري الغذائي في المغرب | 18-3 |
| 123-122 | مقارنة المؤشرات الاقتصادية للقطاع الزراعي في الجزائر والمغرب | 19-3 |
| 124 | توزيع المساحات والأراضي في الجزائر قبل الاستقلال | 20-3 |
| 126 | تقسيم أراضي التسيير الذاتي في الجزائر | 21-3 |

| | | |
|---------|--|------|
| 144 | تطور الإنتاج الزراعي والواردات في الجزائر | 22-3 |
| 145 | تطور الإنتاج الزراعي والواردات في المغرب | 23-3 |
| 146 | نسب الاكتفاء الذاتي في الجزائر | 24-3 |
| 147 | نسب الاكتفاء الذاتي في المغرب | 25-3 |
| 152 | الأبعاد الأساسية ومستويات المطابقة لتقييم الاستدامة الزراعية | 01-4 |
| 152 | مستويات تحليل الاستدامة للبعد المكاني | 02-4 |
| 155 | أبعاد ومواضيع SAFA | 03-4 |
| 159-158 | مؤشرات الاستدامة البيئية للزراعة | 04-4 |
| 179 | الأوزان والنتيجة حسب SAFA | 05-4 |
| 180 | تصنيف بعد الحوكمة والبعد الاجتماعي والاقتصادي للجزائر | 06-4 |
| 181 | تصنيف بعد الحوكمة والبعد الاجتماعي والاقتصادي للمغرب | 07-4 |
| 182 | مقاييس التصنيف للمؤشرات في البعد البيئي | 08-4 |
| 183 | تصنيف البعد البيئي للجزائر | 09-4 |
| 183 | تصنيف البعد البيئي للمغرب | 10-4 |

| الصفحة | عنوان الشكل | رقم الشكل |
|--------|--|-----------|
| 5 | مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة | 01-1 |
| 9 | الأهداف الإنمائية للألفية | 02-1 |
| 12 | أهداف التنمية المستدامة ما بعد 2015 | 03-1 |
| 55 | أبعاد الأمن الغذائي | 01-2 |
| 65 | مستويات انعدام الأمن الغذائي | 02-2 |
| 69 | خريطة الجوع في العالم | 03-2 |
| 71 | عدد ونسبة الجوع في العالم | 04-2 |
| 73 | تطور انتشار الجوع في العالم في الفترة 2005-2018 | 05-2 |
| 76 | تطور الصادرات في العالم خلال الفترة 2000-2019 | 06-2 |
| 76 | أفضل 10 مصدريين للغذاء في العالم لسنة 2019 | 07-2 |
| 78 | مؤشرات أسعار المنتجات الزراعية في العالم خلال الفترة 1990-2018 | 08-2 |
| 100 | معدلات التساقط في الجزائر | 01-3 |
| 101 | المساحة الزراعية المرورية في الجزائر | 02-3 |
| 102 | تطور سكان الريف في الجزائر خلال 2005-2018 | 03-3 |
| 104 | تساقط الأمطار في المغرب خلال الفترة 2005-2018 | 04-3 |
| 104 | تطور المساحة الزراعية المرورية في المغرب | 05-3 |
| 105 | تطور عدد سكان الريف في المغرب | 06-3 |
| 135 | مخطط برنامج التجديد الفلاحي والريفي | 07-3 |
| 162 | مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر | 01-4 |
| 163 | مؤشر مدركات الفساد في الجزائر | 02-4 |
| 164 | مؤشر سيادة القانون في الجزائر | 03-4 |
| 165 | مؤشر فعالية الحكومة في المغرب | 04-4 |
| 165 | مؤشر مدركات الفساد في المغرب | 05-4 |
| 166 | مؤشر سيادة القانون في المغرب | 06-4 |
| 167 | مؤشر القيمة المضافة في الزراعة في الجزائر | 07-4 |
| 168 | مؤشر انتاج الغذاء في الجزائر | 08-4 |
| 169 | مؤشر القوى العاملة في الزراعة في الجزائر | 09-4 |
| 170 | مؤشر القيمة المضافة للزراعة في المغرب | 10-4 |
| 170 | مؤشر انتاج الغذاء في المغرب | 11-4 |
| 171 | مؤشر القوى العاملة في الزراعة في المغرب | 12-4 |
| 172 | مؤشر انبعاثات CO2 من القطاع الزراعي في الجزائر | 13-4 |
| 173 | مؤشر حجم المياه العذبة المسحوبة للنشاط الزراعي في الجزائر | 14-4 |

| | | |
|-----|---|------|
| 174 | مؤشر استعمال الأسمدة في الجزائر | 15-4 |
| 175 | مؤشر انبعاثات CO ₂ من القطاع الزراعي في المغرب | 16-4 |
| 175 | مؤشر حجم المياه العذبة المسحوبة للنشاط الزراعي في المغرب | 17-4 |
| 176 | مؤشر استعمال الأسمدة في المغرب | 18-4 |
| 177 | تطور القروض الزراعية في الجزائر | 19-4 |
| 178 | تطور القروض الزراعية في المغرب | 20-4 |
| 184 | أداء الاستدامة للقطاع الزراعي في الجزائر | 21-4 |
| 186 | أداء الاستدامة للقطاع الزراعي في المغرب | 22-4 |
| 190 | متوسط قيمة إنتاج الغذاء في الجزائر | 23-4 |
| 190 | مساحة الزراعة العضوية في الجزائر | 24-4 |
| 191 | الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الجزائر | 25-4 |
| 192 | عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في الجزائر | 26-4 |
| 192 | نسبة انتشار نقص التغذية في الجزائر | 27-4 |
| 193 | نسبة الاعتماد على واردات الحبوب في الجزائر | 28-4 |
| 193 | مساحة الأراضي المجهزة بالري في الجزائر | 29-4 |
| 194 | نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في الجزائر | 30-4 |
| 195 | متوسط قيمة إنتاج الغذاء في المغرب | 31-4 |
| 195 | مساحة الزراعة العضوية في المغرب | 32-4 |
| 196 | الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المغرب | 33-4 |
| 197 | عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في المغرب | 34-4 |
| 197 | نسبة انتشار نقص التغذية في المغرب | 35-4 |
| 198 | نسبة الاعتماد على واردات الحبوب في المغرب | 36-4 |
| 198 | مساحة الأراضي المجهزة بالري في المغرب | 37-4 |
| 199 | نسبة السكان الذين يستخدمون مياه الشرب والصرف الصحي في المغرب | 38-4 |
| 201 | حالة الأمن الغذائي في العالم حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي | 39-4 |
| 207 | مسارات الزراعة المستدامة نحو الأمن الغذائي المستدام | 40-4 |

| الصفحة | العنوان |
|--------|---|
| أ-ط | مقدمة |
| 1 | الفصل الأول: الإطار النظري للزراعة المستدامة |
| 3 | المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة ومبادئها وأهدافها |
| 3 | المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة وتطوره |
| 3 | الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة |
| 5 | الفرع الثاني: تطور مفهوم التنمية المستدامة |
| 7 | المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة |
| 7 | الفرع الأول: المبادئ العامة والحقوق والمسؤوليات |
| 7 | الفرع الثاني: المبادئ والحقوق والالتزامات المتعلقة بتدخلات الموارد الطبيعية والبيئية عبر الحدود |
| 9 | المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة |
| 9 | الفرع الأول: أهداف الألفية |
| 12 | الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة ما بعد 2015 |
| 14 | المبحث الثاني: ماهية الزراعة المستدامة وتطورها وأهدافها |
| 14 | المطلب الأول: تحديات الزراعة الصناعية |
| 14 | الفرع الأول: التعريف بالزراعة الصناعية وأهميتها |
| 15 | الفرع الثاني: الآثار السلبية للزراعة الصناعية |
| 16 | الفرع الثالث: كيفية التعامل مع التحديات التي تواجه الزراعة |
| 18 | المطلب الثاني: تعريف وتطور الزراعة المستدامة |
| 18 | الفرع الأول: تعريف الزراعة المستدامة |
| 22 | الفرع الثاني: تطور مفهوم الزراعة المستدامة |
| 23 | المطلب الثالث: أهداف الزراعة المستدامة |
| 23 | الفرع الأول: أهداف الزراعة المستدامة في القمة العالمية للغذاء 1996 |
| 24 | الفرع الثاني: أهداف الزراعة المستدامة عند بعض الباحثين |
| 25 | المبحث الثالث: أساسيات الزراعة المستدامة |
| 25 | المطلب الأول: مبادئ الزراعة المستدامة |
| 25 | الفرع الأول: المبادئ المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية |
| 26 | الفرع الثاني: المبادئ المتعلقة بتمكين الأفراد |
| 26 | الفرع الثالث: المبادئ المشتركة |

| | |
|----|---|
| 27 | المطلب الثاني: بعض الممارسات الزراعية المستدامة |
| 27 | الفرع الأول: الممارسات المتعلقة بتحسين نوعية الأراضي |
| 29 | الفرع الثاني: الممارسات المتعلقة بإدارة المياه ومكافحة الآفات |
| 31 | المطلب الثالث: الزراعة المستدامة مقابل الزراعة الصناعية |
| 31 | الفرع الأول: مقارنة بين الزراعة الصناعية والزراعة المستدامة |
| 34 | الفرع الثاني: انتشار الزراعة المستدامة وأثرها |
| 36 | الفرع الثالث: الزراعة المستدامة بين تأييد وانتقاد |
| 37 | المبحث الرابع: أشكال الزراعة المستدامة |
| 37 | المطلب الأول: الزراعة العضوية |
| 38 | الفرع الأول: التعريف بالزراعة العضوية |
| 38 | الفرع الثاني: أساسيات الزراعة العضوية |
| 39 | الفرع الثالث: مساحة الزراعة العضوية في العالم |
| 39 | المطلب الثاني: الزراعة المحافظة على الموارد |
| 39 | الفرع الأول: مفهوم الزراعة المحافظة |
| 40 | الفرع الثاني: أهمية الزراعة المحافظة |
| 42 | الفرع الثالث: مساحة الزراعة المحافظة في العالم |
| 42 | المطلب الثالث: أشكال جديدة للزراعة المستدامة |
| 42 | الفرع الأول: الزراعة الإيكولوجية والزراعة المتكاملة |
| 43 | الفرع الثاني: الزراعة الدقيقة والزراعة الذكية مناخيا |
| 46 | الفصل الثاني: دراسة وتحليل الأمن الغذائي المستدام والانعكاسات المتوقعة لتحرير تجارة السلع الزراعية |
| 48 | المبحث الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي |
| 48 | المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وتطوره |
| 48 | الفرع الأول: تعريف الأمن الغذائي |
| 50 | الفرع الثاني: تطور الاهتمام بالأمن الغذائي |
| 52 | المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي |
| 52 | الفرع الأول: الحق في الغذاء |
| 53 | الفرع الثاني: الاكتفاء الذاتي وأمان الغذاء والسيادة الغذائية |
| 55 | المطلب الثالث: أبعاد ومستويات الأمن الغذائي |
| 55 | الفرع الأول: أبعاد الأمن الغذائي |

| | |
|----|---|
| 57 | الفرع الثاني: مستويات الأمن الغذائي |
| 58 | المبحث الثاني: ماهية الأمن الغذائي المستدام |
| 58 | المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي المستدام وأبعاده |
| 59 | الفرع الأول: تعريف الأمن الغذائي المستدام |
| 60 | الفرع الثاني: أبعاد الأمن الغذائي المستدام |
| 61 | المطلب الثاني: مبادئ وشروط تحقيق الأمن الغذائي المستدام |
| 61 | الفرع الأول: مبادئ الأمن الغذائي المستدام |
| 61 | الفرع الثاني: شروط تحقيق الأمن الغذائي المستدام |
| 62 | المطلب الثالث: استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي المستدام |
| 64 | المبحث الثالث: مشكلة الجوع وانعدام الأمن الغذائي في العالم |
| 64 | المطلب الأول: مفهوم الجوع وانعدام الأمن الغذائي |
| 64 | الفرع الأول: انعدام الأمن الغذائي |
| 66 | الفرع الثاني: التعريف بظاهرة الجوع وأسبابها |
| 68 | المطلب الثاني: الأهداف الدولية المتعلقة بالجوع |
| 68 | الفرع الأول: أهداف الألفية المتعلقة بالجوع |
| 70 | الفرع الثاني: التقدم في تحقيق أهداف الألفية المتعلقة بالجوع في العالم |
| 71 | الفرع الثالث: أهداف التنمية المستدامة 2030 |
| 74 | المبحث الرابع: أثر تحرير تجارة السلع الزراعية على الأمن الغذائي المستدام |
| 74 | المطلب الأول: أهمية تجارة السلع الزراعية على المستوى العالمي |
| 74 | الفرع الأول: أهمية الزراعة |
| 75 | الفرع الثاني: طبيعة وخصائص تجارة السلع الزراعية |
| 78 | المطلب الثاني: المفاوضات التجارية حول الزراعة والمنتجات الزراعية |
| 79 | الفرع الأول: المفاوضات حول الزراعة قبل جولة الأوروغواي |
| 80 | الفرع الثاني: مفاوضات جولة الأوروغواي واتفاق الزراعة |
| 81 | الفرع الثالث: الاتفاقيات الزراعية في إطار جولة الأوروغواي |
| 83 | الفرع الرابع: المفاوضات الزراعية بعد جولة الأوروغواي |
| 89 | المطلب الثالث: الأمن الغذائي في ضوء تحرير التجارة الزراعية |
| 89 | الفرع الأول: مفهوم تحرير التجارة الزراعية |
| 89 | الفرع الثاني: تأثير التجارة الزراعية على الأمن الغذائي المستدام |
| 91 | الفرع الثالث: آثار التجارة الزراعية على أبعاد الأمن الغذائي المستدام |

| | |
|-----|---|
| 95 | الفصل الثالث: مكانة القطاع الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب |
| 97 | المبحث الأول: مكانة الزراعة في الاقتصاد الجزائري والمغربي |
| 97 | المطلب الأول: الموارد الزراعية في الاقتصاد الجزائري والمغربي |
| 97 | الفرع الأول: الموارد الزراعية في الاقتصاد الجزائري |
| 102 | الفرع الثاني: الموارد الزراعية في الاقتصاد المغربي |
| 105 | الفرع الثالث: المقارنة الاستنتاجية |
| 107 | المطلب الثاني: مؤشرات أداء القطاع الزراعي في الجزائر والمغرب |
| 107 | الفرع الأول: مؤشرات أداء القطاع الزراعي في الجزائر |
| 110 | الفرع الثاني: مؤشرات أداء القطاع الزراعي في المغرب |
| 112 | الفرع الثالث: المقارنة الاستنتاجية |
| 113 | المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية للزراعة في الاقتصاد الجزائري والمغربي |
| 113 | الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية للزراعة في الاقتصاد الجزائري |
| 118 | الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية للزراعة في الاقتصاد المغربي |
| 122 | الفرع الثالث: المقارنة الاستنتاجية |
| 123 | المبحث الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر والمغرب |
| 123 | المطلب الأول السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر |
| 123 | الفرع الأول: التوجه الاشتراكي (السياسات من 1962-1987) |
| 129 | الفرع الثاني: السياسات الزراعية في ظل الاقتصاد الحر |
| 131 | الفرع الثالث: السياسات الزراعية الحديثة |
| 138 | المطلب الثاني: السياسات الزراعية المطبقة في المغرب |
| 138 | الفرع الأول: السياسات الزراعية في المغرب بعد الاستقلال |
| 140 | الفرع الثاني: سياسة التكيف الهيكلي |
| 141 | الفرع الثالث: استراتيجية التنمية الزراعية والريفية |
| 141 | الفرع الرابع: مخطط المغرب الأخضر |
| 144 | المبحث الثالث: دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب |
| 144 | المطلب الأول: الفجوة بين الإنتاج الزراعي والواردات في الجزائر والمغرب |
| 144 | الفرع الأول: الفجوة بين الإنتاج الزراعي والواردات في الجزائر |
| 145 | الفرع الثاني: الفجوة بين الإنتاج الزراعي والواردات في المغرب |
| 146 | المطلب الثاني: الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية الرئيسية |

| | |
|-----|---|
| 146 | الفرع الأول: نسب الاكتفاء الذاتي في الجزائر |
| 147 | الفرع الثاني: نسب الاكتفاء الذاتي في المغرب |
| 149 | الفصل الرابع: تحليل تقييمي مقارن للاستدامة الزراعية والأمن الغذائي المستدام في الجزائر والمغرب وسبل تعزيزهما |
| 151 | المبحث الأول: مؤشرات قياس الزراعة المستدامة |
| 151 | المطلب الأول: نظم قياس الزراعة المستدامة |
| 151 | الفرع الأول: ضرورة قياس الزراعة المستدامة |
| 152 | الفرع الثاني: مستويات قياس الزراعة المستدامة |
| 153 | الفرع الثالث: معايير اختيار مؤشرات القياس |
| 153 | الفرع الرابع: طرق قياس الزراعة المستدامة |
| 154 | المطلب الثاني: أنواع مؤشرات قياس الزراعة المستدامة |
| 154 | الفرع الأول: المبادئ التوجيهية لتقييم استدامة الأنظمة الغذائية والزراعة SAFA |
| 157 | الفرع الثاني: مؤشرات الاستدامة البيئية لمعهد الموارد العالمية |
| 160 | المبحث الثاني: مؤشرات قياس الزراعة المستدامة في الجزائر والمغرب |
| 160 | المطلب الأول: اختيار المؤشرات في الجزائر والمغرب |
| 162 | المطلب الثاني: مؤشرات قياس الحوكمة والمرونة الاقتصادية في الجزائر والمغرب |
| 162 | الفرع الأول: مؤشرات قياس بعد الحوكمة في الجزائر والمغرب |
| 166 | الفرع الثاني: مؤشرات قياس المرونة الاقتصادية في الجزائر والمغرب |
| 171 | المطلب الثالث: مؤشرات قياس البعد البيئي والاجتماعي في الجزائر والمغرب |
| 172 | الفرع الأول: مؤشرات قياس البعد البيئي في الجزائر والمغرب |
| 176 | الفرع الثاني: مؤشرات قياس البعد الاجتماعي في الجزائر والمغرب |
| 178 | المطلب الرابع: تصنيف المواضيع والمؤشرات |
| 178 | الفرع الأول: تصنيف الموضوعات الفرعية في أبعاد الحوكمة والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية |
| 182 | الفرع الثاني: تصنيف الموضوعات الفرعية في البعد البيئي |
| 184 | الفرع الثالث: تقرير الأداء |
| 187 | المبحث الثالث: مؤشرات الأمن الغذائي المستدام في الجزائر والمغرب |
| 187 | المطلب الأول: عرض مؤشرات الأمن الغذائي المستدام |
| 187 | الفرع الأول: مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) |
| 188 | الفرع الثاني: مؤشر الأمن الغذائي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة |
| 189 | المطلب الثاني: قياس الأمن الغذائي المستدام في الجزائر والمغرب |

| | |
|-----|--|
| 189 | الفرع الأول: قياس الأمن الغذائي المستدام في الجزائر والمغرب باستخدام مؤشر منظمة الأغذية والزراعة |
| 200 | الفرع الثاني: قياس الأمن الغذائي المستدام في الجزائر والمغرب باستخدام مؤشر الأمن الغذائي العالمي |
| 204 | المبحث الرابع: تحديات الزراعة المستدامة في الجزائر والمغرب وسبل تطويرها من أجل أمن غذائي مستدام |
| 204 | المطلب الأول: تحديات الزراعة المستدامة في الجزائر والمغرب |
| 206 | المطلب الثاني: سبل تطوير الزراعة المستدامة من أجل أمن غذائي مستدام |
| 206 | الفرع الأول: وضع رؤية متكاملة طويلة الأجل |
| 209 | الفرع الثاني: الإجراءات اللازمة لتعزيز مسار الزراعة المستدامة والأمن الغذائي |
| 214 | خاتمة |
| 220 | قائمة المراجع |
| 237 | الملاحق |
| 243 | فهرس الجداول |
| 245 | فهرس الأشكال |
| 247 | فهرس المحتويات |

تم بعون الله

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل وتقييم دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر والمغرب، وذلك من خلال تشخيص واقع القطاع الزراعي في الجزائر والمغرب وتسليط الضوء على السياسات الزراعية المتبعة في البلدين ومدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي، وقد تم الاعتماد على مؤشرات الزراعة المستدامة والأمن الغذائي المستدام لقياس وتقييم أداء القطاع الزراعي نحو الاستدامة.

وقد خلص البحث إلى أن الجزائر والمغرب تعاني من الأداء المنخفض للموارد الزراعية، ويرجع ذلك إلى عدم الواقعية في وضع السياسات الزراعية وضعف جودة صياغتها وتنفيذها ومدى الالتزام بها، وقد انعكس على حالة الأمن الغذائي وتبعيتها للأسواق العالمية في توفير غذائها.

الكلمات المفتاحية: الزراعة المستدامة؛ الأمن الغذائي المستدام؛ السياسات الزراعية، الجزائر؛ المغرب.

Abstract:

This research aims to analyze and evaluate the role of sustainable agriculture in achieving sustainable food security in Algeria and Morocco, by diagnosing the reality of the agricultural sector in Algeria and Morocco, Shedding light on the most important agricultural policies applied in the two countries and their effectiveness in achieving food security.

The indicators of sustainable agriculture and sustainable food security were relied on to measure and evaluate the performance of the agricultural sector towards sustainability

This research concluded that Algeria and Morocco suffers from low performance of agricultural resources, due to the lack of realism in the formulation of agricultural policies and the poor quality of formulation, implementation and commitment to them, which was reflected in the state of food security and their dependence on global markets in providing their food.

Key Words: Sustainable Agriculture; Sustainable food security; Agricultural policies; Algeria; Morocco.
